جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أطـروحة مقدمة لنيل شهـادة دكتوراه في العـلوم

تخصص : علوم اقتصادية

فرع: اقتصاد مالي

العنـوان

السياسة المالية - التضخم و إشكالية الإختيار التنموي الأفضل

من إعداد الطالب:

دخيسي نورالدين

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: لبيق محمد البشير

أعضاء لجنة المناقشة

❖ أ.د داني الكبير معاشو	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
❖ أ.د لبيق محمد البشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا و مقررا
❖ أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا
❖ د. يعقوب محمد	أستاذ محاضر – أ –	جامعة معسكر	مناقشا
❖ د. مزيان التاج	أستاذ محاضر – أ –	المدرسة العليا للإدارة – تلمسان	مناقشا
❖ د. جميل عبد الجليل	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية: 1438- 1439 هـ الموافق لـ 2017-2018م

إهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

و أحسن إليهما،

كما أهدي ثمرة جهدي إلى زوجتي الكريمة و أطفالي الأعزاء :

إلياس و رجاء

و إلى كل العائلة و الأقارب و الأحبة

دخيسي نورالدين...

شكر و تقدير

"الحمد لله الذي لم يزل عليا، و في علاه سنيا، قطرة من بحر جوده تجعل الكون ريا و نظرة من عين عطفه تصير الكافر وليا"

لقد تم بعون الله و قدرته هذا العمل المتواضع، راجين المولى عز و جل أن يرزقنا الإخلاص فيه

في هذا المقام لا يسعني إلا أن أ+تقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف أستاذ التعليم العالي السيد "لبيق محمد البشير" على ما قدمه لنا من نصائح و توجيهات أنارت لنا الطريق بإذن الله لإتمام هذا البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و تقييم هذا البحث

و أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل المعلمين و الأساتذة الأجلاء الذين لهم الفضل الكبير علينا،

و أشكر أيضا كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد

دخيسي نورالدين...

الملخص:

نحاول من خلال دراستنا هذه تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تخص سوق السلع والخدمات وسوق النقد على تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة **(1990-2016)**، و لتحقيق الهدف اعتمدنا على منهجية التكامل المشترك و سببية **Granger**، كما قمنا بتقدير نموذج تصحيح الأخطاء **VECM**، تشير النتائج إلى وجود علاقات سببية في المدى القصير تربط كل من المعروض النقدي وسعر الصرف بمؤشر أسعار الاستهلاك، إلا أن النتائج بالنسبة للواردات التي تعبر عن السياسة المالية التوسعية وزيادة الطلب على المنتجات الأجنبية كانت غير معنوية. وأوضحت الدراسة أيضا وجود علاقة سببية طويلة المدى تربط ما بين المتغيرات المفسرة الثلاث و مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث يتم تصحيح اختلالات المدى القصير بنسبة **76.34 %** سنويا، كما يستغرق مؤشر أسعار الاستهلاك عند حدوث أي صدمة حوالي **1,309** سنة لكي يصل إلى التوازن.

الكلمات المفتاحية : التضخم ، سعر الصرف، المعروض النقدي ، الواردات، الاقتصاد الجزائري.

Résumé :

Dans notre étude, nous étudions l'effet de certaines variables macroéconomiques liées au marché des biens et services et du marché monétaire sur le développement du taux d'inflation en Algérie entre 1990 et 2016 , Et pour atteindre l'objectif, nous avons adopté la méthodologie de cointégration et causale granger, comme nous l'avons estimé le modèle de correction d'erreur VECM, , Les résultats indiquent qu'il existe des relations causales à court terme qui lient à la fois la masse monétaire et le taux de change à l'indice des prix à la consommation , Mais les résultats pour les importations reflétant la politique budgétaire expansionniste et la demande accrue pour les produits étrangers étaient insignifiants.

L'étude a également montré une relation causale à long terme entre les trois variables explicatives et l'indice des prix à la consommation Lorsque les déséquilibres à court terme sont corrigés de 76,34% par an, et que l'IPC à chaque choc prend environ 1 309 ans pour atteindre l'équilibre

Mots Clés: inflation, taux de change, masse monétaire, importations, économie algérienne

***Abstract*:**

We tray throw our study , to study the effect of some macroeconomic variables concern the market of goods and services and the monetary market on the development of the rate of inflation in Algeria during the period 1990-2016. To achieve this goal, we adopted the cointegration and granger causality methodology, We also estimate the error correction model " VECM" . The results indicate that there are causal relationships in the short term linking the money supply and the exchange rate to the consumer price index. However, the results for the imports of goods and services which reflect the expansionary fiscal policy and the increased demand for foreign products were insignificant.

The study also showed a long-term causal relationship between the three explanatory variables and the consumer price index, where the short-term imbalances are corrected by 76.34% annually. The behavior of the CPI will take about 1,309 years to reach equilibrium. In case of shock, the CPI takes about 1,309 years to reach equilibrium.

Keywords: Inflation, Exchange Rate, Money Offer, Imports, Algerian Economy.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة المصطلحات	
مقدمة عامة	1-6
الفصل الأول:أدوات السياسة المالية وأثرها على التضخم	
تمهيد	07
1- عموميات عن التضخم	08
1-1 تعريف التضخم	08
1-2 أسباب التضخم	09
1-3 قياس التضخم و مؤشرات الأسعار	10
1-4 منحنى الطلب الكلي وتأثيرات التضخم	12
1-4-1 الطلب الكلي و المستوى العام للأسعار	13
1-4-2 منحنى العرض الكلي ومنحى فليبس	14
1-4-3 نموذج التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي	17
1-5 أثر الإنفاق الحكومي والضرائب على التضخم	21
1-6-حدود عمل السياسة المالية نموذج **IS LM**	24
1-7 عجز الميزانية	26
1-7-1 مفهوم عجز الميزانية	26

1-7-2 أنواع العجز الموازني	28
1-7-3 الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازني	29
1-7- 4 أسباب ظهور عجز الميزانية العامة في الدول النامية	30
1-7-5 السياسة المالية والعجز الموازني	31
1-8 الأجور وأثرها على الأسعار	33
1-8-1 مستوى الدخل	37
1-8-2 المستوى العام للأسعار	43
1-8-3 سعر الفائدة	43
1-8-4 الأجور و العمالة	43
1-8-5 الطلب الكلي الفعال و الأجر الحقيقي	48
1-8-6 معادلة Philips	51
1-8-7 البطالة وعلاقتها بالاستهلاك والادخار	58
1-9 أثر الضرائب	62
1-10 الاستقرار الاقتصادي	67
1-11الرؤية الجديدة للاقتصاد الكلي	77
1-12 السياسة المالية والتضخم ومستوى الناتج المحلي	78
خاتمة الفصل الأول	79
الفصل الثاني: دور الحكومة في تحسين المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية	
تمهيد:	80
2-1 الحكم الراشد	81
2-1- 2 الفساد الاقتصادي	82
2-1-3 الفساد والتضخم	86
2-2 العدالة الاجتماعية	87
2-2-4مؤشر قياس عدم العدالة في توزيع الدخل	91

2-3 توزيع المداخيل وعلاقته بالاستدامة المالية	101
2-4 الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	109
2-5 الفقر و واقع المعيشة	113
2-6 مفاهيم حول الفقر	113
2-7 التأصيل النظري للفقر	118
2-8 اشكالية مفهوم الفقر	119
2-9 أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر	123
2-10قياس الفقر وأبعاده والمشكلات المترتبة عليه	125
2-11 الاقتصاد السياسي للرفاهية	128
2-12 التنمية وأثرها على تحقيق الرفاهية	133
2-13 التمكين الاقتصادي للأفراد في التنمية البشرية	135
خاتمة الفصل الثاني	137
الفصل الثالث:واقع المعيشة في الجزائر وعلاقته مع الوضعية المالية و النموذج التنموي	
تمهيد	138
3-1 الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر	139
3-2نتائج الإصلاحات الاقتصادية	143
3-4 أهداف و مجالات تعميق الاستقلالية	145
3-5 خلاصة الاستقلالية	147
3-6 الاصلاحات الاقتصادية والجانب الاجتماعي	147
3-7 برنامج الإنعاش الاقتصادي	148
3-8 تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2016	151
3-9 تطور المؤشرات المالية العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2016	154
3-10 البطالة وسياسة مواجهتها	162
3-11أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري	168

3-12 واقع ادخار العائلات الجزائرية	169
3-13 الدراسة القياسة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2016)	175
3-14 التنبؤ بالتضخم وفق آلية الشبكات العصبية الاصطناعية	185
خاتمة الفصل الثالث	202
خاتمة عامة	203
قائمة المراجع	207
قائمة الملاحق	217

قائـمـــة الجـداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفـصـــل الأول	
01-1	تطور فجوة الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بمعدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي للفترة (1981-1984)	59
	الفـصـــل الثاني	
01-2	توزيع الأسر والدخل حسب فئات الدخل	94
	الفـصـــل الثالث	
01-3	تطور ميزانية الأجور والرواتب	169
02-3	المتغيرات و مصادر البيانات	177
03-3	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	178
04-3	نتائج إختبار تحديد عدد فترات التأخير	179
05-3	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen	180
06-3	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لمتغيرات الدراسة.	181
07-3	نتائج اختبار سببية Granger	183
08-3	نتائج اختبار تدريب الشبكة العصبية الاصطناعية	194
09-3	مقارنة الإحصائيات مابين عامي 2012-2016	197

قائـمـــة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	الفـصـــل الأول	
01-1	نموذج اقتصادي في ظل المرونة التامة للأسعار	13
02-1	منحنى الطلب الكلي	14
03-1	منحنى العرض الكلي ومنحنى فليبس	16
04-1	سياسات التكيف مع معدلات التضخم	18
05-1	أثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية	23
06-1	العلاقة بين تغير الأجور وتطور معدلات التضخم	35
07-1	سياسة الحكومة فيما يخص تدعيم المواد الغذائية و سياسة الدخل الإضافي بالنسبة للشيخ واحد	36
08-1	تطورات الاستهلاك تبعا للزيادة في الدخل	40
09-1	الظروف الاحتكارية في سوق العمل و البطالة	45
10-1	العلاقة بين معدل الأجر النقدي و المستوى العام للأسعار	47
11-1	العلاقة بين الأجر الحقيقي و الطلب الكلي الفعال	50
12-1	منحنى Philips	53
13-1	العلاقة بين التغير في الأجور النقدية وفائض الطلب على العمل	55
14-1	تحديد نقطة التوازن بين الاستهلاك والادخار	62
15-1	العبء الضريبي في حالة فرض ضريبية على وحدات إحدى السلع (جانب المنتجين)	64
16-1	العبء الضريبي في حالة فرض ضريبة على وحدات إحدى السلع (جانب المستهلكين)	66
17-1	تحركات منحنى الطلب الكلي و أثارها على الأسعار	69
18-1	أثر السياسة المالية الانكماشية على تحركات منحنى الطلب الكلي	70

19-1	مراحل تحرك منحنى الطلب الكلي وأثره على الأسعار	70
20-1	أثر تغير العرض الكلي على الاستقرار الاقتصادي	72
21-1	دراسة الاستقرار الاقتصادي باستعمال منحنى العرض الكلي عند المدرستين	73
22-1	تطور معدل البطالة مقارنة بالعجز في الميزانية	74
	الفـصـــل الثـانـي	
01-2	أشكال الفساد	82
02-2	تطورات معدلات التضخم مقارنة بحجم الفساد	86
03-2	منحنى لورنز	95
04-2	تزايد الاستفادة من الناتج المحلي	105
05-2	الفارق بين فقر الدخل والفقر المتعدد	121
06-2	الإطار العلمي للأبعاد الثلاثة لمؤشرات الرفاه الإنساني	133
	الفـصـــل الثـالث	
01-3	تطور سعر النفط خلال الفترة 1990-2016	152
02-3	تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990 – 2016	153
03-3	تطور استهلاك العائلات الجزائرية (1960-2015)	157
04-3	التطور الشهري لمعدلات التضخم	159
05-3	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 1990–2016	160
06-3	تطور المؤشرات النقدية و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2016	161
07-3	تطور الادخار العائلي في فترة (1970-2005)	170
08-3	الفرق مابين الخلايا العصبية البيولوجية والصناعية	186
09-3	معمارية الشبكات العصبية الاصطناعية	189

10-3	التمثيل البياني لمخرجات **RNA**	194
11-3	التمثيل البياني لاختبار الانحدار	195
12-3	التمثيل البياني لتقديرات الأخطاء	196
13-3	أثر LNG و M على معدل التضخم	199
13-3	أثر LNPIBH و M على معدل التضخم	200

مـــقدمة عـــــامة:

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مرّ بعدة مراحل، اختلف هذا الدور في كل مرحلة منها، حيث أنّ الاتجاه العام في مسار هذه المراحل كان زيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية،كما أنّ تطوّر دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا،حيث أصبحت تحتل دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ففي النظام الاشتراكي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، في حين تتجه في النظام الرأسمالي إلى تحقيق الاستقرار لأنّ تدخل الدول في هذا النظام أقل منه نوعًا ما في النظام الأول، غير أنّه يمكن القول أنّ السياسة المالية في كلا النظامين وجهان لعملة واحدة وهي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

لكن تجدر الإشارة إلى أنه مع مجيء الاقتصادي **John Maynard Keynes** بالنظرية العامة التي أقامت دعائم علم الاقتصاد الكلي أو النظرية الاقتصادية الكلية،فقد زادت أهمية استخدام السياسة المالية في صنع السياسة الكلية في أي دولة من دول العالم، حيث كانت السياسة المالية قبل ذلك محايدة، لكن بعد ظهور النظرية العامة الكنزية أصبحت السياسة المالية هي سياسة متدخلة، وهذا التغير جاء من التحول الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد تدخلها في هذا النشاط للوصول إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل،وعلاج البطالة من خلال السياسة الانفاقية و التي تعتمد على ضخ المزيد من الإنفاق العام في شريان الاقتصاد القومي، و الرضا بوجود عجز الموازنة العامة للدولة، وإقرار سياسة التمويل بالعجز للوصول إلى التوظيف والتشغيل الكامل.

يعبر الإنفاق العام عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية و هو أحد أوجه السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي، و يعتبر الإنفاق العام أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، كما أن الأداء الحكومي هو محصلة لتفاعل عناصر البيئة الحكومية الداخلية منها و الخارجية من خلال تجميع أداء العاملين في الحقل الحكومي ضمن مصالحهم المختلفة. زيادة عن اداءات هذه

المصالح في إطار المكونات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية، و يتمثل الإنفاق الحكومي في النفقات العامة للدولة من خلال العوامل الداعية إلى زيادة تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية.

بفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه،وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد مع مراعاة كافة الأزمات التي تهدد استقراره وتتفاوت حدتها حسب قوة المسببات وتبعات أي تفاعل اقتصادي ما بين الأعوان الاقتصاديين، **فالتضخم** على سبيل المثال والذي يعرف بالارتفاع المتزايد والمستمر الذي يمس كافة السلع الاستهلاكية دون الخوض في ماهيته يعتبر أزمة واقعية يحول دون نمو اقتصادي حقيقي، حيث أن كل زيادة في مداخيل الأفراد مقابل ارتفاع في الأسعار يُبقي الاستهلاك على حاله،فإذا كان الإنفاق الحكومي يهدف إلى تحسين المعيشة وتحقيق الرفاهية وبالتالي تفعيل الطلب من أجل الحفاظ على دورة الإنتاج فيستوجب تجنب مثل هذه الآثار لتحقق السياسة المالية أهدافها .

بيد أن ظهور الأزمات الاقتصادية يرتبط بالسياسات الاقتصادية الكلية والمعبرة عن الفكر الاقتصادي الذي يلتزم به أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي والذي يسيطر على خياراتهم وسياساتهم و قراراتهم،إذ أن صانعوا القرار أمام تحديات كبيرة من أجل امتصاص الأزمة وتجاوزها، مما يجبرهم على إحداث تغييرات في السياسات الاقتصادية ومعالجة الخلل في الهياكل الاقتصادية ،فانتقالا من أزمة التضخم التي ذكرناها آنفا نتقل إلى أزمة أخرى لا تقل عنها خطورة ولا تنفك عنها والمتمثلة في ظاهرة البطالة، فهذه الظاهرة تعبر عن قيمة الهدر في الموارد الإنتاجية ويقصد بذلك تواجد موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا ،وهذه الحالة متى حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء، فهي تمثل خسارة مادية للمجتمع تظهر في معدل النمو الذي يحققه الاقتصاد سنويا، فإذا لم تشغل كافة الطاقات الإنتاجية انعكس هذا سلبا على النمو الاقتصادي، ولا يعد هذا الأخير هدفا و إنما يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف مكافحة الفقر والتخفيف من شقاء الأفراد والارتقاء بالأمم. ويعنى هذا الهدف باختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، أي أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع)، وفى ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود

نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي ،وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: انخفاض القوة الشرائية للنقود،والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد، والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي .

إن الاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية بما فيها المالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة، ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي في المجتمع، وفى علم الاقتصاد– وبصفة عامة — يقصد بالتوازن أن تتحقق حالة لا توجد معها أي أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل إليه ،ويبقى تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ،يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاثة: الاقتصادية والمالية والنقدية. إن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي.

إن الجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والايرادية ،بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد.من هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق استقرار اقتصادي تتحكم فيه بمعدلات البطالة وتكبح فيه معدلات التضخم خلال فترة الدراسة و كل هذا من أجل تطوير كفاءة السياسة المالية في المستقبل من خلال إيجاد آليات تسمح بتجاوز مثل هذه الظواهر الاقتصادية .

الإشكـــالـــية الرئيسية:

إن الاهتمام باستقرار الاقتصاد الكلي يتركز على إيجاد سياسات اقتصادية سليمة لضمان بيئة واضحة تعمل على ضبط معدلات التضخم وتوجيه الأداء المالي من خلال سياسة النفقات العامة، كما يستوجب الاهتمام بسوق العمل بتجهيز العمالة لتحقيق أهداف التشغيل الكامل لضمان معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وكل هذا يُبرز المكانة الأساسية التي يحتلها الإنفاق الحكومي في سلم آليات عمل السياسة المالية. من هنا نخلص إلى طرح إشكالية بحثنا كالتالي :

هل يمكن للسياسات المالية المطبقة في الجزائر الحد من ظاهرة التضخم و تحقيق معدلات معتبرة من النمو الاقتصادي ؟

و تحت هذه الإشكالية تندرج أسئلة فرعية تمكننا من توسيع دائرة طرح التساؤل للإجابة على بعض الجوانب التي لم تحملها الإشكالية في مضمونها والتي منها:

- هل يمكن الحد من التضخم مقابل الزيادة في الأجور؟
- ما هي العلاقة التي تربط بين معدلات النمو الاقتصادي السنوية ومعدلات البطالة المستهدفة في السياسة الحكومية؟
- هل يمكن للإنفاق الحكومي بجميع محدداته خلق نمو اقتصادي بمعدلات مرتفعة ولمدة طويلة ؟
- هل تسمح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بكبح التضخم وخفض معدل البطالة مقارنة بالجهود التي تبذلها الدولة في مجال إنفاقها العام؟

فرضيات الدراسة:

- **1**-توجد علاقة تكامل متزامن تربط كل من المعروض النقدي، سعر الصرف الحقيقي و الواردات بالمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.
- **2**- يوجد علاقة سببية تربط التضخم بالمعروض النقدي من العملة الوطنية.
- **3**-إن تدهور سعر صرف الدينار له تأثير مباشر على تذبذبات مؤشرات التضخم.
- **4**- يعمل الإنفاق العام في الجزائر على تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي.

دوافع و أهداف الدراسة :

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي،تعتمد السياسة المالية على قرارات حكومية بتغيير معدلات الضرائب ومستويات الإنفاق من أجل التأثير في الطلب الكلي، وبالتالي الانعكاس على النمو الاقتصادي، و تنفذ السياسة المالية من جانب السلطات التنفيذية في الحكومات وأذرع تشريعية في البرلمانات،كما ترتبط السياسة النقدية بتغيير معدلات الفائدة والتأثير في حجم المعروض من الأموال المتداولة، وتنفذ هذه السياسة بواسطة البنوك المركزية كالفيدرالي الأمريكي والمركزي الأوروبي وغيرهما.

ربما يكون للسياسة المالية آثار جانبية وفاعلية أكبر في الاقتصاديات حيث إنه في حالة ارتفاع التضخم يتم رفع الضرائب وخفض الإنفاق، وهي أمور لا تلقى صدى إيجابيا في الأوساط الشعبية كما أنها تؤثر سلبيا على الخدمات العامة،و يرى الخبراء أن السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي أحيانا إلى انخفاض إنفاق القطاع الخاص مما يحتاج إلى إقرار الحكومات لسياسة مالية معينة لبعض الوقت من أجل تحديد ما إذا كان سيتم رفع الضرائب أو خفضها أو زيادة الإنفاق أو تقليصه ودراسة تأثير ذلك على المواطنين،بالإضافة إلى الحاجة لموافقات برلمانية،وخلال أوقات الركود الشديد ربما تكون السياسة المالية أكثر أهمية لجذب الثقة في الاقتصاد، وذلك حال فشل السياسة النقدية، لكن في العقود الأخيرة، أصبحت السياسة النقدية أكثر شهرة من السياسة المالية نظرا لتدخل البنوك المركزية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وربما يرغب الساسة في التدخل بخفض الفائدة لإنعاش الاقتصاد قبيل انتخابات عامة أو ما شابه ذلك،و تعد السياسة النقدية أسرع في التنفيذ، فمن الممكن تغيير معدلات الفائدة كل شهر.

لكن تبقى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية نتاج أثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية،من هنا برزت دوافعنا في هذا البحث،فاستقرار المجمعات الاقتصادية يعني كشف عن كل ما يعصف بهذا الاستقرار انطلاقا من التضخم الذي هو إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه أغلب بلدان العالم و إذا لم تستطع الحكومة السيطرة عليه قد تكون له تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسة خطيرة، حتى و إن لم يتم الحد منه نهائيا فان دراستنا هذه تسعى إلى محاولة إيجاد نموذج يساعدنا على التحكم في معدلات التضخم من خلال معالجة أهم الأسباب المتمثلة في الإنفاق العام ،سعر الصرف ،والواردات بهدف الإحاطة بالموضوع من جوانبه ،فإذا ما تم ذلك نوسع من حجم الدراسة لتحليل أثر هذه المسببات على سوق العمل الذي يحدد حجم البطالة والتي تعكس صورة نشاط الاقتصاد من خلال عامل النمو الاقتصادي .

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث :

من أجل معالجة هذا الموضوع ، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي معتمدين في ذلك على التحليل الاقتصادي الكلي ،في حين تمّ إدراج كل من المنهج التحليلي الكمي في دراستنا للجانب التطبيقي وتم التركيز على الدراسات القياسية لتحديد معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة ،كما تطرقنا لتحديد اثر

بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم والتنبؤ بقيمه المستقبلية من خلال نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية والتي تم شرحها بالتفصيل في الجانب التطبيقي للرسالة .

محتويات الدراسة :

من خلال أهمية البحث اعتمدنا في إجابتنا على إشكالية الموضوع على جانبين :النظري والتطبيق ،أما الجانب النظري فيحوي فصلين ،نتطرق في الفصل الأول إلى التعريف السياسة المالية من حيث ماهيتها ، و أدواتها ومجال عملها أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى تقييم أداء السياسة المالية من خلال تطبيقها في ظل الحكم الراشد و تجنب الفساد الاقتصادي ، أما الجانب التطبيقي و هو الجانب الأهم في الموضوع و هو يشمل على فصل واحد نتطرق فيه إلى الاقتصاد الجزائري من خلال عمل السياسة المالية وكفاءتها و الآثار المترتبة عنها لتكتمل دراستنا في ثلاثة فصول .

تمهيد:

لعل من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي المعاصر والتي تقول بأن من شأن الاقتصاد، إذا تحرك دون تدخل الدولة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الناتج الذي يحقق العمالة الكاملة،هذه الفكرة تبناها الاقتصاديون الكلاسيك منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر و حتى الكساد الكبير في نهاية العشرينات من القرن الماضي،و التي كانت محور للنقد الذي جاء به" *John Maynard Keynes* " فيما بعد وصاغ منه نظرية مخالفة، قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية.

قامت دعائم الفكر الكنزي على السياسات الاقتصادية كأداة لتدخل الدولة و التي من بينها السياسة المالية و التي هي موضوع دراستنا،و هي تتضمن مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض التأثير على المسار الاقتصادي،و يمكن للدولة أن تستخدم مباشرة ما تتمتع به من حقوق وسلطات عامة في محاولةٍ لتعديل ميكانيزم السوق مع ما يتماشى و السياسة العامة للدولة، كما هو الحال في تسعير بعض السلع الضرورية، أو يمكن لها استخدام بعض الإجراءات الأخرى و التي تتسم بقدر من المرونة، بحيث يتحقق التنسيق بين حرية القطاع الخاص وبين الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها .

لكن تحقيق هذه الأهداف يستوجب ترتب آثار للسياسات الاقتصادية أين كانت على جميع المتغيرات الاقتصادية،وهذا ما نحن بصدد التطرق إليه في هذا الفصل و المعنون ب:"أدوات السياسة المالية وأثرها على التضخم" ، وبما أن دراستنا على مستوى الاقتصاد الكلي فلا يمكن استخلاص نتائج هذه الدراسة على مستوى الأفراد أي ليست دراسة جزئية، بمعنى آخر، تأثر قيمة الاستهلاك نناقشه من خلال ارتفاع الأسعار و تأثر المستهلكين بنتائج التضخم الذي هو إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه أغلب بلدان العالم والتي تسعى لمعالجتها،و الحد من تأثيراتها الخاصة في اقتصاديات السوق التي تخضع للتقلبات الدورية،لأن التضخم إذا لم تستطع الحكومة السيطرة علية قد تكون له تبعات اقتصادية و اجتماعية و سياسية خطيرة، وهذا ما سنحاول شرحه في القسم الأول مع التركيز على أهمية الدخول المتمثلة في الأجور ،ودورها في تحديد سلوكيات الأفراد.

كما أن أي محاولة لأجل تفعيل الطلب قد لا تخلو من ظاهرة أخرى قد تهدد المستهلكين ألا وهي ظاهرة البطالة، فهي تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات و البرامج الحكومية، وتحاول

الحكومة دائما إتباع سياسات اقتصادية لتجنب مثل هذه المشكلة و تقليل الأضرار الناجمة عنها،و في كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من البطالة العديد من المظاهرات و الاحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة لمثل هذه الظاهرة،و الكساد الكبير سنة 1929 أكبر دليل على ذلك، لكن اتخاذ سياسات اقتصادية للحد ارتفاع معدل البطالة قد يكون له انعكاسات أخرى و هذا ما سنحاول التطرق إليه ضمن القسم الثاني من هذا الفصل .

لكن يبقى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بتسطير السياسات الاقتصادية الملائمة و التي تحقق مستوى الناتج و التشغيل الكامل هو الهدف الأساسي للحكومة، وانعكاس هذا بالطبع على المستهلكين برفع من مداخليهم و تشغيل الطاقة الكبرى منهم و تحسين المعيشة بالحفاظ على ثبات المستوى العام للأسعار، و هذا ما يعرف بالاستقرار الاقتصادي و الذي هو موضوع القسم الثالث.

1-عموميات عن التضخم:

لم تكن لدراسة تقلبات النقود أهمية كبيرة في ظل النقود المعدنية لان النظام الاقتصادي كان يسير سيرا طبيعيا و يتحقق التوازن تلقائيا، وكانت الفكرة السائدة هي حياد النقود، ولكن ظهور النقود الورقية الإلزامية أدى إلى ظهور أزمات من حين لآخر، وبدأت تظهر أهمية دراسة قيمة النقود، ولكن هذا التغير في قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار غالبا ما يكون ارتفاعا و نادرا ما يكون انخفاضا، وهذا التغير له آثار تنعكس على الأفراد و على الاقتصاد ككل ومن هنا جاءت أهمية دراسة التضخم النقدي[1].

1-1-تعريف التضخم :

هناك تعاريف عديدة للتضخم ،كل منها ينطلق من زاوية من زواياه،وهذا بسبب تعقد ظاهرة التضخم وتنوع عوامله و تشعب آثاره و تتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم طبقا لتعدد و اختلاف الضوابط و الأسس التي تحكمه، فهو يُعَّرف على أنه: الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الإستهلاكية[2]. و يُعد هذا التعريف من أبسط أنواع التعريفات للتضخم، حيث توجد تعريفات أخرى ولكن هذا التعريف يعد أكثر وضوحاً من وجهة نظر المستهلك، وقد يصاحب التضخم التشغيل الكامل مقابل انخفاض البطالة حيث ترتفع الأسعار كلما زادت نسبة تشغيل العاطلين عن العمل.

[1] جمال بن دعاس ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي –دراسة مقارنة،دار الخلدونية الجزائر (2007)ص 125.

[2]-Gregory N.Mankiw, Macroéconomie, Tradiction la5e Américaine par Jean Hourd, Imprimé en Belgique, 2003, p101.

أما إذا كان الأساس هو الأسباب المنشئة للتضخم فيعرف التضخم على أنه "كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار" و هو تعريف مبني على النظرية الكمية للنقود، التي ترى أن زيادة العرض النقدي هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية ،خاصة مع افتراض مستوى التوظيف الكامل ، ويلاحظ من هذا التعريف[3] أنه تنقصه الدقة و الوضوح، وصحة الشواهد الخاصة به، لأنه لم يستطع تفسير ظاهرة الكساد الكبير (1929-1933) حيث لم يحدث التضخم ولم ترتفع الأسعار رغم الزيادة في كمية النقود المتداولة .

و يعرف التضخم على أنه:[4] ظاهرة تعبر عن حدوث اختلال في الاقتصاد يترجم عموما في الارتفاع المستمر للأسعار و تدهور العملة وذلك كله نتاج عدم التوازن بين العرض و الطلب و ارتفاع تكاليف الإنتاج ، إضافة إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود المتداولة.

1-2- أسباب التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب :

1-2-1 زيادة كمية النقد المتداولة[5]:من خلال التعاريف السابقة للتضخم ، يظهر بأن سببه الأساسي الزيادة المستمرة لكمية النقود المتداولة مقارنة بحجم السلع و الخدمات المنتجة ، كما أشار إلى ذلك الاقتصادي النقدي *Milton Friedman* في كتاباته " التضخم دائما وأبدا ظاهرة نقدية " و الذي تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 بحيث تقودنا نظرية كمية النقود إلى أن الزيادة في كمية النقد المتداولة هي المحدد الأساسي لمعدل التضخم.

1-2-2 ارتفاع التكاليف الإنتاجية:يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع و الخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام(تضخم التكاليف)،وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هي زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها، و هذا لان كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة

[3] -Jean-Guy LorangeR, un article publié dans la revue Critiques de l'économie politique, nouvelle série, no 18, janvier ,mars 1982.

[4] - Kamal Chérit,L économie De" A…Jusqu a Z" imprime en Algérie 2006 p30

[5]-Philip Arestis And, Gennaro Zezza, "Advances In Monetary Policy And Macroeconomics" ,New York , Great Britain,2007,p28

الوحدوية للإنتاج، وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فان أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض، و تؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي.

1-2-3-استيراد معظم السلع و الخدمات النهائية من الخارج :يظهر هذا بوضوح في معظم الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى،والتي تستورد معظم حاجياتها من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم المستورد ، ويعرف على أنه الارتفاع المستمر و المتسارع في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة من الخارج كالملابس و الأطعمة الجاهزة و الأحذية، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية،أي تستورد الدول وخاصة النامية منها هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي نظرا لان الدول ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في الأسعار كما حدث بعد سنة 1973 فنتيجة لارتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط، ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول النامية و العربية المستوردة لها ، ويجب التميز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى الارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل أسعار المواد الأولية في إنتاج السلع وخدمات المحلية، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها،أما الأول فيرجع إلى ارتفاع السلع و الخدمات نفسها المستوردة من الخارج.

1-3 -قياس التضخم و مؤشرات الأسعار:

يعتبر [6] معدل التضخم على أنه مؤشر عام حول كيفية الأداء الاقتصادي، و يرتبط في تغيراته بتذبذبات *PNB* الحقيقي، و يمكن معرفة معدل التغير المئوي للمستوى العام للأسعار من فترة لأخرى، ويعتبر هذا الأخير مقياسا للقوة الشرائية للدينار،أو كمية السلع و الخدمات التي يمكن اقتنائها بدينار واحد،و تعود أصول مقياس المستوى العام للأسعار إلى الاقتصادي الأمريكي *Erving Fischer* من جامعة *Yale* في عقد العشرينيات من القرن الماضي،و توجد في الوقت الحالي مقاربتين لمستوى العام للأسعار و هي بناء مؤشرات السعر مباشرة من البيانات عن أسعار آلاف السلع و الخدمات، أو حساب المكمشات *Deflators* .

1-3-1-المكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام *Implicit Deflators* :يحسب المكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام للإنفاق الاستهلاكي عند الأسعار الثابتة ، ببساطة بتقسيم

[6] - توهي صالح –" مبادئ التحليل الاقتصادي" -دار أسامة للطباعة والنشر و التوزيع- الجزائر،2004 ،ص66.

مقادير السعر الجاري على مقدار السعر الثابت و هو ما يسمى بمؤشر Paasche ومنه فان المكمش السعر الضمني للأنفاق الاستهلاكي في السنة (j)هو :

$$P_{cj} = \frac{C_{jj}}{C_{j0}}$$

و منطقيا فان قيمة المكمش الضمني في سنة الأساس (0) هي مساوية للواحد مادام :

$$P_{C0} = \frac{C_{00}}{C_{00}}$$

إن هذا المكمش هو نوع خاص لمؤشر السعر،و لنفترض أننا نريد الجواب على السؤال التالي : بكم قد ارتفعت الأسعار المدفوعة بواسطة المستهلكين منذ سنة الأساس (0) ؟ يمكن أن نعرف بأن الأسعار الفردية قد ارتفعت في أغلبها، لكنها ليست جوابا فعليا مقنعا لمسألة ذكر قائمة طويلة من تغيرات أسعار الوحدات الفردية، فبعض الوحدات من السلع تكون أكثر أهمية من الأخرى بالنسبة للمستهلكين، ونريد أخذ ذلك بالحسبان ويظهر من المقنع،القول بأن أهمية سلعة ما بالنسبة للمستهلكين تسجل في شكل نسبة من الإنفاق الكلي الذي يخصص لتلك السلعة، بحيث نستطيع ترجيح تغيرات الأسعار الفردية بواسطة نسب الإنفاق لتعطي مؤشرا للارتفاع العام للأسعار، والمشكل الوحيد الذي يظهر هو من غير الواضح أي نسب الإنفاق ستأخذ،هل تلك السائدة في تلك السنة الجارية (j) أم في سنة الأساس ؟

للتوضيح أكثر، لنعتبر توسيع تعريف المكمش الضمني للإنفاق الاستهلاكي المعطى أعلاه يكون لدينا:

$$P_{cj} = C_{ij} / C_{j0} = \frac{\sum_{i=1}^{n} q_{ij} p_{ij}}{\sum_{i=1}^{n} q_{ij} p_{i0}} \quad \ldots\ldots\ldots^{*}$$

نستطيع اعتبار سعر كل سلعة فردية في السنة (j) لان تكون مساوية لسعرها في السنة (0)مضافا إليها تغيراتها أي:

$$\ldots\ldots^{**} \; P_{ij} = P_{i0}\left(1 + SP_i\right)$$

أي أن SP_i هي معدل نسبة التغير في سعر السلعة (1)منذ سنة الأساس(0) مستعملين ذلك ، وتفكيك القانون الموجود بالمعادلة (*)نحصل على :

$$P_{cj} = \frac{q_{1j} p_{10}\left[1 + sp_1\right] + q_{2j} p_{20}\left[1 + sp_2\right] + \ldots\ldots}{\sum_{t=1}^{n} q_{ij} p_{i0}}$$

$$P_{cj} = W_1(1+sp_1)+W_2(1+sp_2)+W_3(1+sp_3)+.....$$

$$,W_1 = \frac{q_{ij}\,p_{i0}}{\sum_{t=1}^{n} q_{ij}\,p_{i0}}$$

مع أن: $\sum W_i = 1$

إذن يصبح لدينا :

$$P_{cj} = 1 + W_1 sp_1 + W_2 sp_2 + W_3 sp_{3+.....}$$

$$P_{cj} = 1 + S\sum_{t=1}^{n} W_i P_i$$

1-2-3-مؤشر أسعار الاستهلاك: يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) *Consumer Price Index* تكلفة الشراء لسلعة ثابتة من السلع و الخدمات ممثلة لمشتريات مستهلكي المدن، ومنه فان مؤشر (CPI) أو مؤشر أسعار الإنتاج*Producer Price Index* هو نسبة تكلفة اليوم إلى تكلفة الأساس أي:

$$CPI = PPI = \frac{\sum_{i=1}^{n} q_{i0}\,p_{ij}}{\sum_{i=1}^{n} q_{i0}\,p_{i0}} \times 100$$

و يختلف مؤشر (CPI)عن مؤشر $PGDP$ في ثلاث طرق رئيسية هي :

*يقيس مؤشر $PGDP$ أسعار مجموعة واسعة من السلع تفوق تلك المقاسة بواسطة مؤشر(CPI) .

*يقيس مؤشر(CPI) تكلفة مجموعة (سلة) من السلع المعطاة وهي نفسها من سنة إلى لأخرى معتمدة على ما أُنتج في الاقتصاد كل سنة.

*يحتوي مؤشر(CPI)مباشرة على أسعار الاستيراد، بينما يحتوي $PGDP$ فقط على أسعار السلع المنتجة داخل البلد.

1-4-منحنى الطلب الكلي وتأثيرات التضخم:

لقد ذهبت[7] أولى النظريات المتعلقة بتحديد الناتج الداخلي الخام إلى أنه في فترة معطاة يوجد مقدار ما من الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد والتي تعتمد على المصانع والآلات والعمال وتظهر العمالة بشكل مستمر في الاقتصاد، بحيث أنه إذا برزت البطالة فلا تلبث أن تختفي بسرعة كلما انخفضت الأجور بمقدار كافي

[7]- تومي صالح –" مبادئ التحليل الاقتصادي" - دار أسامة للطباعة والنشر و التوزيع- الجزائر،2004 ،ص06 .

لإنعاش الاقتصاد و زيادة الطلب على العمالة ،بحيث يقودنا هذا إلى دراسة منحنى الطلب الكلي وعلاقته بالأسعار مع مراعاة تأثيرات التضخم مقارنة.

1-4-1-الطلب الكلي و المستوى العام للأسعار:

تفترض النظرية الأساسية للعرض و الطلب بأن الأسعار أو الأجور سوف تتعدل بسرعة لتجعل العرض يتساوى مع الطلب، ولقد افترضت النظريات الأولى للاقتصاد الكلي بأن الأجور و الأسعار بالنسبة لكل اقتصاد تتعدل بسرعة،و العمالة و الآلات تشتغل عند طاقتها الكاملة.

وتبعا لهذه النظرية فان التغير في الطلب سوف يترجم على العموم في الاقتصاد إلى التغير في السعر و ليس في مستوى الناتج ، ويكون عمل النموذج الاقتصادي في ظل الأسعار مبينا في **الشكل(1-1)** أدناه:

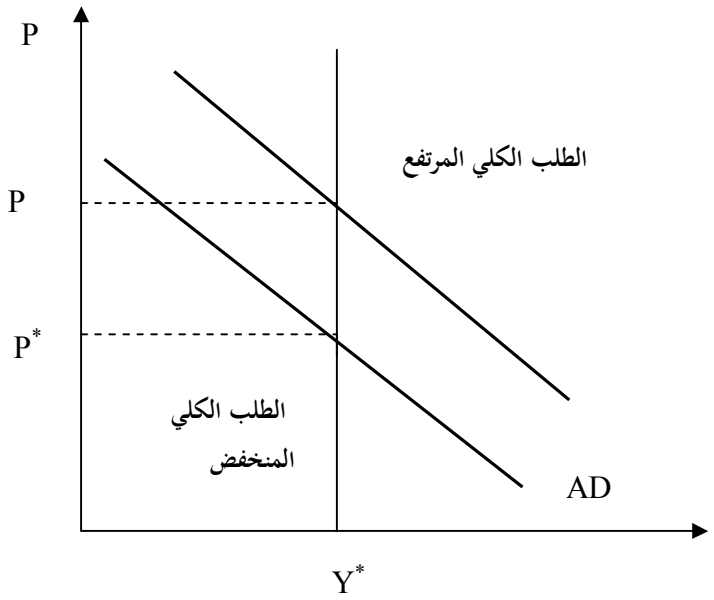

الشكل (1-1):نموذج اقتصادي في ظل المرونة التامة للأسعار

تُبين الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بواسطة خط عمودي (محدد بواسطة حجم عوامل الإنتاج) و هي غير مرتبطة مع مستوى العام للأسعار ونرمز Y إلى الطاقة الإنتاجية القصوى أو الإنتاج الكامن أو إنتاج التشغيل الكامل ، أما منحنى الطلب الكلي الذي له ميل سالب فهو المقدار الكلي للطلب عبر الاقتصاد ، بحيث أنه يعتمد على السعر بعلاقة عكسية و التي هي نتيجة للعوامل المالية ،بحيث أن المستوى العالي للسعر يرفع من الطلب على النقود و الائتمان و يزيد من أسعار الفائدة ومنه فإن أسعار الفائدة العالية تقلص من الطلب.

يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية التي تربط الكمية من السلع والخدمات المعروضة مقابل السعر وهذا يعني أنه بالنظر إلى أي مبلغ اسمي فان المشترين يكونون قادرين على شراء سلع أكثر واقعية بأسعار اقل تلبي لهم حاجياتهم ، وبمعنى أوسع يعتبر الطلب الكلي مجموع مستويات الإنفاق في حسابات الدخل القومي من الاستهلاك الكلي ، الاستثمار، مشتريات الحكومة وصافي الصادرات [8]

توضح العلاقة السابقة علاقة عكسية منحى مائل إلى الأسفل والذي يوضح ارتفاع قيمة الكيات المطلوبة عند انخفاض الأسعار و هذا ما يظهره الشكل رقم (**2-1**)

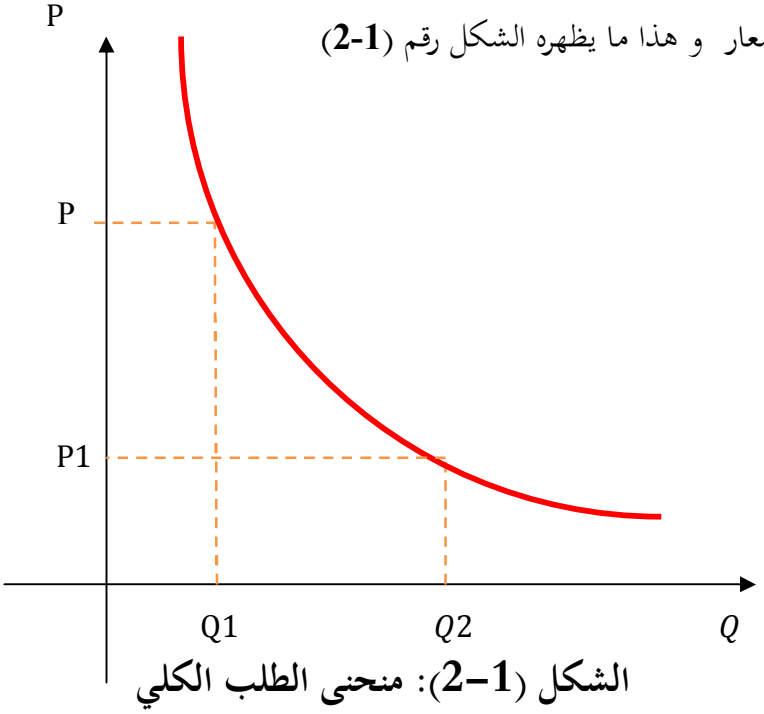

الشكل (1-2): منحنى الطلب الكلي

أما إنتقال المنحنى للأعلى أو الأسفل فيكون بسبب تغير أحد العوامل المحددة للطلب الكلي. فهذه العوامل تتمثل في العناصر المكونة للطلب الكلي وهي الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، وصافي التعامل الخارجي.

1-2-4-منحنى العرض الكلي ومنحى فليبس :

يعبر منحى العرض الكلي عن قيمة المخرجات من الإنتاج الداخلي الحقيقي، والمعروض من طرف المؤسسات الإنتاجية وقادرة على إنتاج هذه الكميات عند مستوى تضخم معطى ،إن هذا التعريف لمنحى

[8]- Karl E.Case,Ray C.Fair,Sharon M.Oster,Principles of Macroeconomics,pearson education . USA,2012,P53

العرض الكلي يتماشى وتعريف منحنى فليبس بحيث يوجد ثلاث مصادر للضغوط التضخمية في المدى القصير [9] :

- ❖ -التغير في توقعات مستوى التضخم .
- ❖ -الصدمة التي يتعرض لها الطلب .
- ❖ -صدمات العرض الكلي .

بحيث يمكن أن نسجل معدلات للتضخم نتيجة حدوث صدمة في العرض للعرض مثلا إذا ارتفعت أسعار النفط تقوم المؤسسات بتحويل جزء من هذه الزيادات في السعر إلى المستهلكين مسجلا بذلك ارتفاع في السلع والخدمات النهائية لكن هذه الصدمة تبقى ظرفية فإذا افترضنا ارتفاع أسعار النفط ب 10% يرتفع معدل التضخم بنسبة مؤقتة لان الاقتصاد لابد آن يتكيف مع زيادة أسعار النفط و يعود بذلك التضخم إلى مستواه الطبيعي .

كما يمكن أن ترتفع معدلات التضخم نتيجة صدمة الطلب، والتي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (الحجم المطلوب لتغطية الطلب) وذلك لان المؤسسات المنتجة تواجه قيود نتيجة عدم قدرتها على تغطية أسعار المواد الأولية وعدم قدرتها على العمل في ظل الأسعار الحالية ، لكن تبقى التوقعات إيجابية مابين معدلات التضخم وفجوة الناتج ،ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا حيث يمكن اعتبار معادلة فليبس الذي يأخذ منحناها منحى تصاعدي نفسه منحنى العرض الكلي والذي يمكننا من دراسة أثر التضخم على الكميات المعروضة وهذا ما يوضحه الشكل رقم (**1-3**) بحيث يوضح التوازن في المدى القصير وتظهر النقطةA من منحنى العرض الكلي عند تعادل التضخم المتوقع مع معدل التضخم وتساوي الناتج الحقيقي مع الناتج المحتمل وبافتراض ثبات معدل التضخم المتوقع ترتفع النفقات الإجمالية يرتفع معها حجم الناتج الحقيقي من γ_1 الى γ_1 لتغطية الطلب لكن مقارنة بالقيود المفروضة على المؤسسات من ارتفاع التكاليف تعمل على زيادة الأسعار من π_1 الى مستوى π_2 ليتحرك التوازن إلى النقطة (B)

[9] -R.Glenn Hubbard,Anthony Patrick O'Brien,Matthew Rafferty,Macroeconomics ,Pearson education USA,2012,p407

الشكل (1-3): منحنى العرض الكلي ومنحنى فليبس

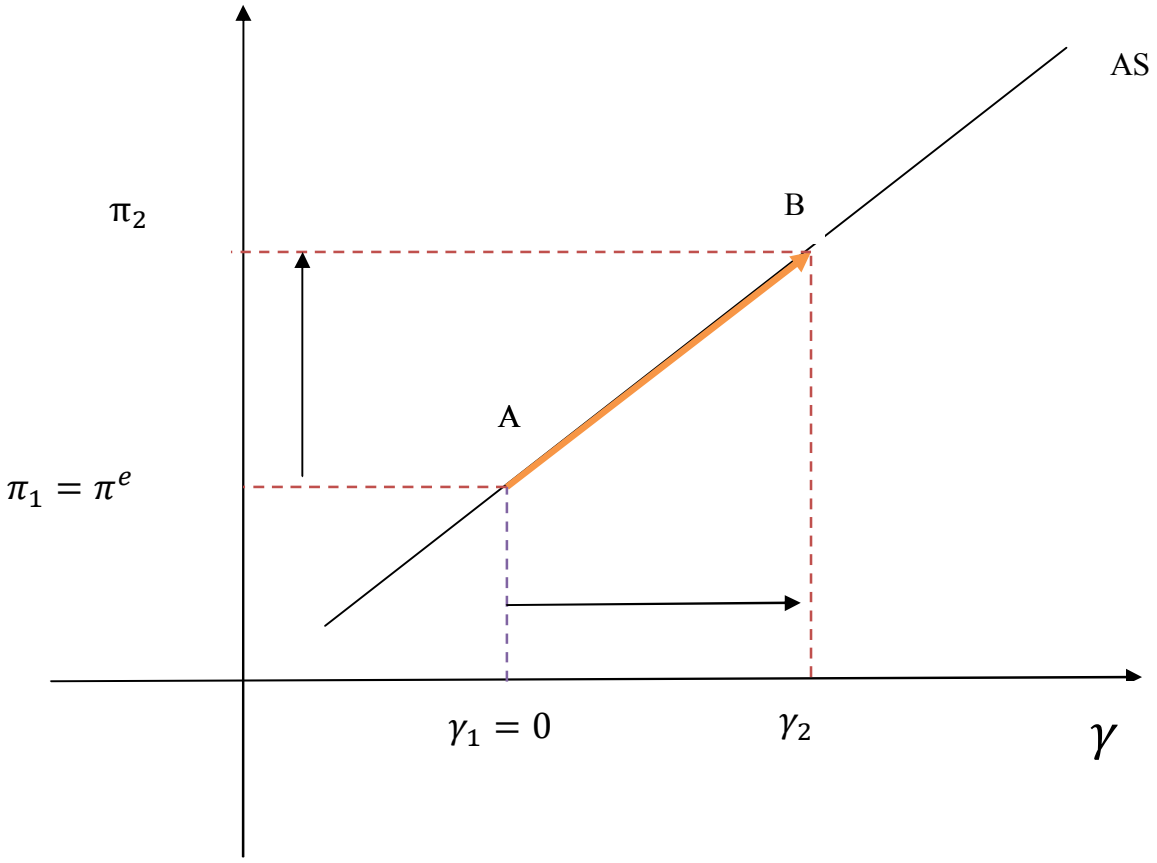

ويمكن كتابة المعادلة في الصيغة التالية :

$$\pi_{t=}\pi^e_{t+}\, bY_t - s_t$$

حيث :

π^e_t: معدل التضخم المتوقع .

b: حساسية معدل التضخم للتغيرات في فجوة الناتج .

s_t:تأثير صدمات العرض.

إن القيمة s_t تفسر سالبية صدمات العرض بسبب ارتفاع الأسعار ونقص في الامدادت تعمل على رفع مستوى التضخم ،وبافتراض توقعات تكيف الاقتصاد تعمل على خفض معدلات التضخم بسبب زيادة الإمدادات لتصبح صدمة العرض موجبة ، ومنه يمكن التوصل أن قيمة معدل التضخم للسنة الحالية تساوي

$$\pi^e_t = \pi_{t-1}$$

1-4-3-نموذج التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي :يوضح نموذج ***AD-AS*** التوازن في المدى القصير مابين فجوة الناتج ومعدل التضخم .

لكن شرط التوازن على المدى الطويل لابد من تحقق شرطين أساسيين :

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB R يساوي الناتج المحلي الإجمالي المحتمل .
- معدل التضخم يعادل معدل التضخم المستهدف من طرف البنك المركزي ومعدل التضخم المتوقع أي:

$$\pi_t = \pi_t^e = \pi_{target}$$

أ- تـأثيرات صـدمة العـــرض[10] :

يهتم نموذج As-Ad من اجل تحليل استجابة فجوة الناتج مقارنة بمعدلات التضخم الناتجة عن الصدمات الخارجية التي تؤثر على التوازنات الكلية في الاقتصاد مثل ارتفاع في أسعار البترول ، التغير في السياسة النقدية ،انهيار الأسهم و لتحقيق هذا الهدف نوضح اولا كيف يستجيب الاقتصاد للتحولات على مستوى منحى العرض الكلي ثم بعد ذلك التأثير على مستوى الطلب الكلي .

في عام 1983 أظهر *James Hamilton* من جامعة كاليفورنيا أن فترت الركود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى ذلك الوقت كانت اقل بكثير مقارنة بارتفاع أسعار البترول ،فمنذ أن نشر المقال فان الاقتصاد الأمريكي شهد ثلاث فترات ركود (1990-1991) ،(2001)،(2007-2008) حيث تضاعف سعر النفط بعد غزو العراق للكويت في أغسطس 1990 ، ويعتقد الاقتصاديون أن هذه الزيادة كانت عامل حاسم في تسبب في الركود وتتميز هذه الحالة بارتفاع معدلات التضخم و الكساد حيث تحاول الشركات عند السعر الأعلى للنفط برفع أسعار السلع والخدمات النهائية والتي يتحملها المستهلكون مما ينتج عنه انخفاض في قيمة PIB الحقيقي وهذا ما يوضحه الشكل رقم (**1-4**):

[10]- Mao Takongmo Charles Olivier, Kenfack Merville Estelle , effet des politiques budgétaires sur l'activité économique des pays de la cemac

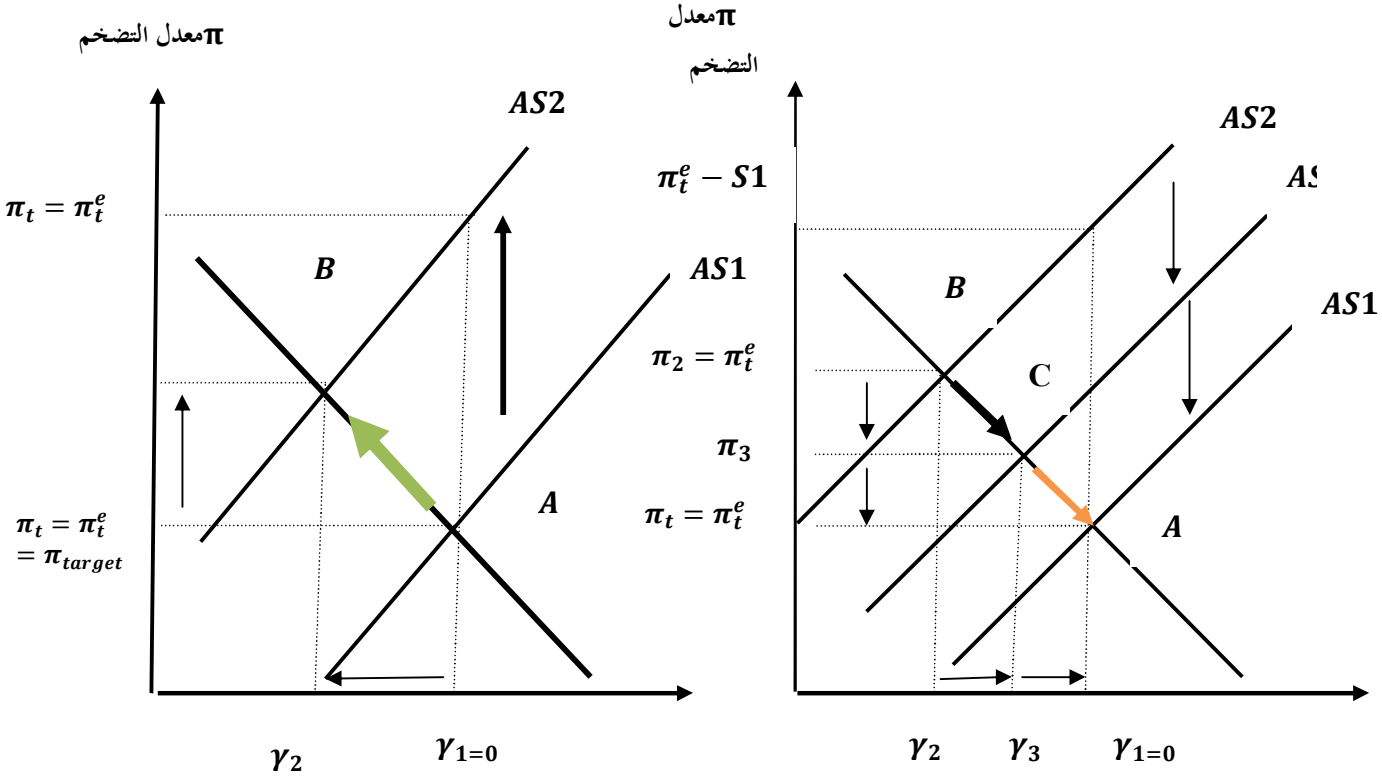

يوضح الشكل رقم (**4-1**) كيف يتكيف الاقتصاد مع صدمة العرض ؟ وللإجابة على هذا السؤال نقوم بتفسير الجزئين من الشكل

الجزء (**a**) : يكون التوازن في المدى القصير عند النقطة **(A)** حيث

$$\pi_t = \pi_t^e = \pi_{target}$$

ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى صدمة عرض سلبية ← ترتفع معدلا ت التضخم إلى

$$\pi_2 = \pi_t^e$$

يقوم المجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض معدل الفائدة الحقيقي مما يقلل حجم الاستهلاك الكلي والاستثمار و بالتالي يتراجع حجم الإنتاج إلى النقطة γ_2

الجزء(**b**): إن النقطة **(B**)تعبر عن بصة التوازن في المدى القصير ، فبعد توقف الارتفاع في أسعار النفط تصبح صدمة العرض مساوية للصفر لكن منحنى العرض الكلي لا يتحول إلى اليمين فورا لان التضخم الفعلي اكبر من التضخم المتوقع مرحلة خاصة بالمدى الطويل ، وبافتراض أن الأسر و الشركات تمتلك توقعات تكيفية كفيلة برفع الاستهلاك مقابل الزيادة في الاستثمار الذي يترجم في زيادة الانتاج ليستقر منحنى العرض الكلي عند نقطة التوازن الأصلية(**A**)

كما لوحظ سابقا قد ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد منذ أوائل 2002 بالرغم من تسجيل حالة الركود في الدول الصناعية، إلا أن هذه الصدمة كانت اقل حدة مقارنة بسنوات السبعينيات من القرن الماضي، فما الذي كان مختلف هذه المرة ؟في الحقيقة لم يكن لدى الاقتصاديين إجابة على هذا السؤال، و لكن البحوث لا تزال مستمرة و بصورة مباشرة تعلم العالم كيف يعيش بأقل من الطاقة المتوفرة (التكيف) و يبدو أن الدول الصناعية أصبحت اقل تقلبا منذ 1980، وذلك لان السياسات الاقتصادية الكلية السليمة ساهمت في الحد من التقلبات و إحداث جملة من المتغيرات الهيكلية جعلت اقتصاديات هذه الدول أكثر مرونة[11]

ب- الأسعار وتفسير التذبذبات:

إن أحد أهم الفرضيات الأساسية للنماذج الاقتصادية تتعلق بالسرعة التي تتعدل بها الأسعار والأجور، وكقاعدة عامة يضع الاقتصاديون الفرضية القائلة بأن سعر سلعة ما أو خدمة يتعدل فورا لغرض إحداث توازن بين العرض و الطلب ،حيث أنه من أجل سعر معطى، يحصل المشترون على الكمية المرغوبة ويبيع المنتجون الكمية التي يريدون، وتسمى هذه الفرضية بتوازن السوق ، وهي اللب الحقيقي لنموذج السوق.

بيد أنه ليس من المنطقي الاقتراض بأن الأسواق تتوازن بشكل دائم و مستمر ولا يحدث ذلك إلا إذا كانت الأسعار تتعدل فورا للتغيرات التي تحدث في العرض و الطلب، حيث أنه عمليا هناك العديد من الأسعار والأجور لا تتعدل إلا ببطء، فمثلا تثبت الاتفاقية الجماعية للعمل في الغالب الأجور لعدة سنوات ،و بالمقابل فان العديد من المؤسسات تتفادى تغيير أسعارها بشكل مستمر ،لذلك في العالم الحقيقي هناك الكثير من الأجور والأسعار تكون جامدة *Rigid* أو لزجة *Sticky* [12].

هذا الجمود الواضح في الأسعار و الأجور لا يؤكد ميدانيا الفرضية التي ترتكز عليها نماذج توازن السوق، كما أن توازن السوق لا يفسر وضعية الاقتصاد في كل لحظة، وإنما يفسر التوازن الذي ينمو باتجاهه الاقتصاد ببطء، ولهذا يعتبر الاقتصاديين بأن فرضية مرونة الأسعار تفسر بشكل جيد الاقتصاد في الأجل الطويل ، وبالضبط كل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي من عقد لآخر ،و بالمقابل لتفسير التذبذبات الاقتصادية من سنة لأخرى تكون فرضية مرونة الأسعار أقل قبولا، إذن في ظل نموذج السعر المرن يتذبذب

[11] -Alans Blinder,William J.Baumol ;Macroeconomics Principle spolicy ,printed in USA ,2009,p233.

[12] - تومي صالح ، مرجع سابق، ص66.

مستوى السعر فورا للمحافظة على تساوي الطلب الكلي مع الناتج الكامن ، بحيث أن البطالة و الموارد الأخرى الغير مستعملة لا تظهر،فالناتج الخام يكون محددا بواسطة مخزون رأس المال و عدد العمال (الطاقة الإنتاجية للاقتصاد) و منحنى الطلب الكلي يحدد مستوى السعر، أما في ظل نموذج السعر الجامد أو اللزج فان الناتج لا يساوي بالضرورة الناتج الداخلي الخام ، ويكون السعر مثبتا و الناتج هو عبارة عن الطلب الكلي عند السعر الثابت ،ولما يتحرك الطلب يتبعه تحرك في الناتج ، ونظرا إلى أن الطلب الكلي يظهر بأنه أقل استقرارا بالمقارنة مع الناتج فان نموذج السعر الجامد أو اللزج يكون أحسن في تفسير تذبذبات الناتج في الأجل القصير،على أن المهم في نموذج السعر المرن هو أن الطلب يؤثر على السعر وليس على الإنتاج ، فإذا حركت سياسة اقتصادية ما الطلب نحو الأسفل ، تنخفض الأسعار بينما يبقى الإنتاج بدون تغير ،و الذي يفسر صعوبة و عدم إمكانية شرح فترات الكساد و الازدهار بواسطة تحركات الطلب.

لقد ركز الاقتصاديون على هذا النوع من النماذج ذات الأسعار المرنة في الاقتصاد الكلي في بداية عشرينيات القرن الماضي في تحليلاتهم الاقتصادية ، ولقد ساير الكساد الكبير في الثلاثينات تدهورا في الناتج الحقيقي، و الذي فاق 30% ما بين 1929-1933 و كان التفسير المعتمد على تدهور الناتج الكامن خارج الجدال ،بينما ظهر التدهور في الطلب على أنه التفسير الأكثر مصداقية ، وهو ما شجع على بروز الأفكار الكنزية المعتمدة على تأثير جانب الطلب الكلي على كل من مستوى العام للأسعار و مستوى الناتج، وتعتمد فكرة كينز على النظر إلى ما يحدث في حالة كون الأسعار جامدة و تجاوبها مع الطلب الكلي،وعليه يسمح لنا نموذج السعر اللزج أو الجامد بتفسير تذبذبات الناتج بدلالة تحركات الطلب، ويظهر منحنى الطلب الكلي على أنه أقل استقرارا من الناتج الكامن ، بحيث أن تغيرات السياسة الحكومية كل سنة تحرك الطلب من خلال تذبذب الطلب الاستثماري و تغيرات أنماط و مستويات إنفاق المستهلكين، كما أن الطلب على الصادرات يتحرك عند تغير الشروط في الدول الأخرى، ونخلص إلى أن نموذج السعر الجامد (اللزج) يفتح المجال لكل مكونات الطلب للتأثير في الناتج، بينما يؤكد نموذج السعر المرن على أن الناتج يتغير فقط لما يحدث تغير في مستوى الناتج الكامن ولكن ذلك كله في إطار نوعية سياسة الأسعار والتي نلخص منها مايلي : .

***تعديل الأسعار** [13]: إن معادلة تعديل الأسعار تلخص على مستوى الاقتصاد بأكمله وهي كل القرارات المتعلقة بالأسعار التي يقوم بها المديرون في جميع أنحاء الاقتصاد وتعطى معادلة تعديل الأسعار كالأتي :

معدل التضخم = التضخم التلقائي – حساسية التضخم × فجوة الناتج

توضح المعادلة أنه هناك سبب لارتفاع الأسعار:

- ✓ فجوة الناتج سلبية فجوة الناتج = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل =(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) – الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي**output gap** .

****أسعار مفروضة أو أسعار جبرية** [14]:هي الأسعار التي تحددها الدولة أو جهاز يحتكر اتخاذ القرار ولا تحددها قوى السوق.

1–5– أثر الإنفاق الحكومي والضرائب على التضخم:

قبل التطرق إلى أثر أدوات السياسة المالية من إنفاق وتحويلات حكومية واقتطاعات ضريبية على سلوك المستهلك نحاول في بداية التطرق إلى أثر الإنفاق الحكومي بصفة عامة على المستهلكين من خلال نموذج $IS-LM$ ثم بعد ذلك نقوم بشرح الآثار الأخرى المتبقية من أدوات السياسة المالية على الاستهلاك بالتفصيل في مطالب هذا الجزء.

1–5–1– الإنفاق الحكومي:

إذا قررت الحكومة زيادة في الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي و خلق مناصب شغل جديدة للأفراد و تهيئة البنى التحتية للاقتصاد من طرقات ومطارات، فمن خلال هذه السياسة الاقتصادية التي حددتها الدولة نستعمل النموذج الكنزي باستعمال منحنى $IS-LM$ من أجل تحليل الآثار الناجمة عن هذه السياسة على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الشكل رقم(1–2) و الذي نجمع فيه مختلف الأسواق في الاقتصاد فيما يلي [15] :

نطلق في تحليلنا من النقطة $\left(\frac{w_0}{p_0}, n_0\right)$ في سوق العمل والتي نجدها في تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل والتي تُظهر الاختلاف بين العرض هذا الأخير والطلب عليه عند الأجر الحقيقي ،

[13]- Peter Jochumzen,Essentials of macroeconomics ,ventus publishing,APS.2010,p160.
[14]- Abdullah M Farid ,Dictionary aAlfareed in finance £ economics (English-Arabic),1985;p20
[15] - Farrokh K, Langdana, Macroeconomic Policy "Demystifing Monetary and Fiscal Policy, second edition .Springer. USA,2009, p179

تجدر الإشارة على أن التحليل انطلاقا من سوق العمل يُبين حالة السوق و التي تتمثل في تغيرات معدل البطالة قبل الزيادة في الإنفاق الحكومي

*بعد المقارنة مع سوق العمل ننتقل إلى المنحنى (**5-1**) من الشكل الذي يُظهر نقطة التوازن التي يصل إليها الاقتصاد عند تقاطع كل من منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي و هي النقطة (p_0, y_0) ،و لكنها تبقى أقل من نقطة التوازن عند التشغيل الكامل Y_{Max} وهو ما تهدف إليه السياسة التي تقوم بها الحكومة لتحقيق التشغيل الكامل .

*يحرك التوسع المالي (IS) إلى اليمين،جاعلا كل من سعر الفائدة و مستوى الإنتاج يرتفعان (i_1, y_1) .

*في أسفل الشكل(الجزء 04) ينتقل الاقتصاد من نقطة التوازن (p_0, y_0) إلى نقطة توازن جديدة (p_1, y_1) هذا الانتقال يظهر قيمة معدل التضخم، بارتفاع الأسعار إلى p_1 .

- حالات المتغيرات الاقتصادية جراء هذه السياسة :

*الاستهلاك: من خلال الشكل كانت دالة الاستهلاك

$$C = C_0 + by_0$$

و عند ارتفاع الدخل من Y_0 إلى Y_1 أصبحت دالة الاستهلاك

$$C=C_0+bY_1$$

و التي تفسر ارتفاع في قيمة الاستهلاك

*الاستثمار: تعطى دالة الاستثمار بالشكل التالي:

$$I = I_0 - Fi_0$$

وعند زيادة الإنفاق الحكومي ينتقل منحنى (IS) إلى اليمين فترتفع معه سعر الفائدة من i_0 إلى i_1 و الذي يعمل على خفض قيمة الاستثمار

$$I = I_0 - Fi_1$$

و يصبح لدينا :$\mathbf{I_1<I_0}$

*في سوق العمل ترتفع الأسعار من P_0 إلى P_1 و تبقى الأجور الاسمية دون تغير و يمس التغير فقط الأجور الحقيقية باتجاه الانخفاض لارتفاع الأسعار من $\frac{W_0}{P_0}$ إلى $\frac{W_0}{P_1}$ مما يعمل على انكماش معدل البطالة ،لان الطلب على العمل سوف يزداد لانخفاض الأجر الحقيقي و تراجع حجم عرض العمل .

وفي الأخير نخلص أن الزيادة في الإنفاق الحكومي في الاقتصاد حسب الكنزيين لها مميزاتها وآثارها نسوقها كما يلي:

* اثر مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يعمل على رفع PIB إلى نقطة توازن جديدة من Y_0 إلى Y_1 .

*ارتفاع سعر الفائدة يعمل على خفض الطلب على رؤوس الأموال اللازمة لتغطية العجز في التمويل.

*الارتفاع في حجم الاستهلاك إلى C_1 يعود إلى الأثر العكسي للمضاعف (المضاعف يعمل في اتجاهين).

*ارتفاع التضخم من P_0 إلى P_1 .

*تنخفض الأجور الحقيقة جراء ارتفاع الأسعار وتبقى الأجور الاسمية دون تغير ، وهذا لا يعني أن السياسة المالية تنقد من خلال آثارها الجانبية ،فمثلا ارتفاع معدل التضخم يفسر بأن الدولة كانت أمام خيارين إما تعمل على تخفيض التضخم و يرتفع معدل البطالة ، أو يرتفع هذا الأخير وينخفض معدل التضخم وهذا ما سنحاول شرحه في المطالب الآتية من خلال منحنى Philips، إلا انه بالرغم من هذه الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي فقد رفعت من حجم الإنتاج والتشغيل مما يجعل لدولة أهميتها في الاقتصاد عند الكنزيين من خلال سياستها المالية.

الشكل (1-5):أثر الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية

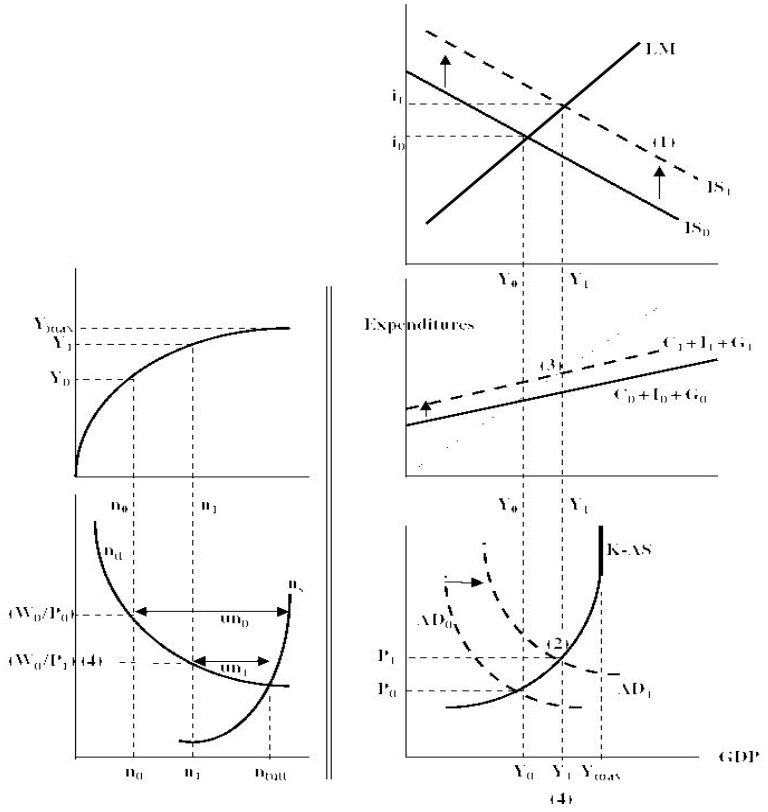

Source: Farrokh K, Langdana, Macroeconomic Policy "Demystifying Monetary and Fiscal Policy, second edition .Springer. USA, 2009

1-5-2-اليساسة المالية التوسعية :

تطورت وجهات نظر الاقتصاديين حول فعالية السياسة المالية التقديرية بشكل كبير منذ **75** سنة بعد نشر كينز للنظرية العامة بعد الكساد الكبير تلتها بعد ذلك الحرب العالمية الثانية إلى توافق الآراء التي تؤكد أن مضاعف السياسة المالية له دور كبير يتمثل في الذي تؤديه السياسة المالية من خلال مواجهة الانكماش الاقتصادي ،و مع التوسع السريع في منتصف الستينات من القرن الماضي و الذي صاحبه خفض الضرائب عام 1964 و ما تلاه من نفقات حرب الفيتنام جعل Richard Nixon يردد قول *Milton Friedman*:'' أنا كنزي في الاقتصاد ''

وفقا للنظرية الكنزية يمكن استخدامها لتحفيز الطلب الكلي و إحياء الاقتصاد و مع ذلك فان الكلاسكيون الجدد أو المعادية للكنزية يقولون أن السياسة المالية التوسعية ليس لها تأثير ايجابي على النشاط الاقتصادي غير أن تجربة بعض البلدان أدت إلى نظرة أخرى حول السياسة المالية وفقا لـ :Cour et Al(1996) حيث اقترحوا نظرية وسيطة بين النهجين المعاديين و بالتالي فان دراسة السياسة المالية مهمة للتميز مسبقا بين تيارات الفكر المختلفة في صلب التحليل الاقتصادي [16]

بيد أن السياسة المالية في جوهرها ترتكز على المدى القصير و ينظر اليها في الغالب كأداة لتخفيف من أثار تقلبات الإنتاج و العمالة خلال المدى القصير في ظل تغيرات مستوى الإنفاق الحكومي و مع ذلك لا يمكننا تجاهل آثارها المترتبة على المدى الطويل فمن ناحية الإنفاق من المعروف ان العديد من أدوات السياسة المالية تظهر لها آثار على المدى الطويل وهذا استنادا إلى نماذج مبتكرة للنمو الداخلي حيث يرى *Robert Lucas*(1998) أن الإنفاق الحكومي يعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي حيث أثبت أن الاستثمار في التعليم يزيد من مستوى رأس المال و بالتالي أي تغيرات في توفير الخدمات التعليمية في المدى القصير ضمن سياسة مالية سيغير تراكم رأس المال البشري[17] .

1-6-حدود عمل السياسة المالية نموذج IS_LM[18]:

بعد تقديم كينز لنظريته العامة كانت تحتاج الى فهم لاحتوائها على عدة متناقضات فالاقتصاديون و صناع السياسات كانوا يحتاجون إلى أمر مشترك لفهم هذه النظرية مثل جهاز العرض و الطلب لإيجاد أرضية

[16] Asma Zaoui-Laala Ramdani, Les enjeux stratégiques des politiques budgétaires après la crise financière 2008 , El-Bahith Review , 14/2014,p 76.
[17]- Martin Zagler ,Georg Durnecker ,Fiscal policy and economic growth ,journal of economic survey ,2003, page 398.
[18]- Kamran Dakhah ,The evolution of Macroeconomic Theory and policy ,2012 p20

مشتركة وتحديد اختلافاتهم حيث قدم John Hiks الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (1974) ،من خلال نموذج **IS/LM** والذي يحقق التوازن العام وفقاً لنموذج الطلب الكنزي المطور. في ظل هذا النموذج تتكامل المعالجة بإضافة الجانب النقدي للاقتصاد إلى الجانب الحقيقي والمتمثل في السلع والخدمات. وكما أشرنا مسبقاً فقد تم اشتقاق منحنى **IS** بيانيا بالأربع علاقات التالية:

1- علاقة سعر الفائدة بالاستثمار 2- علاقة الاستثمار بالادخار

3- علاقة الادخار بالدخل 4- علاقة الدخل بسعر الفائدة

وهنا نوضح كيفية اشتقاق المنحنىIS من خلال تغير سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري ومن ثم ارتفاع وزيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق. وبتوصيل نقطتي التوازن في الرسم الأسفل نحصل على منحنى IS السالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل. هذا ويعتمد ميل المنحنى IS على مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة، فكلما كانت استجابة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة أكبر كلما قلت درجة انحدار وميل المنحنى والعكس بالعكس.

وتكون الصيغة الرياضية لمستوى الدخل التوازني في سوق السلع والممثلة لدالة IS هي:

$$Y^* = \frac{c_0 + c_1 t_0 + G_0 + I_0 - \beta i}{1 - c_1(1 - t_1)}$$

كما ويمكن كتابة دالة IS أحيانا كالتالي:

$$r = \frac{A_0}{\beta} - \frac{1}{\alpha\beta} Y = \Lambda_0 - \frac{1}{\alpha\beta} Y$$

حيث تشير Λ_0 إلى $\frac{A_0}{\beta}$ ، كما وأن α تشير إلى المضاعف الكنزي ($\alpha = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}$).

فيما يخص السوق النقدي فقد تم اشتقاق منحنى LM بيانيا بالأربع علاقات التالية:

1- علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المضاربة

2- علاقة الطلب على النقود بدافع المضاربة بالطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات

3- علاقة الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات بالدخل

4- علاقة الدخل بسعر الفائدة.

يمكن القول انه يصبح تحليل السياسة المالية والسياسة النقدية له معنى اقتصادي إذا جرى التحليل بدلالة ارتباط التوازن السلعي و النقدي بسعر الفائدة و يعتمد ارتباط التوازن السلعي بسعر الفائدة مع مرونة الإنفاق بالنسبة لسعر الفائدة و الميول الحدية للإنفاق والادخار بينما يعتمد ارتباط التوازن النقدي بسعر الفائدة على مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة وحجم الطلب على النقود والمعاملات ويمكن القول أن فعالية السياسة المالية تكون أكبر ما يمكن إذا كانت استجابة الإنفاق لسعر الفائدة أقل ما يمكن أو حررت الأرصدة النقدية من استعمالها الجاري مع تغير طفيف في سعر الفائدة أو تحقق الاثنان معها[19]

1-7-عجز الميزانية

يعد عجز الميزانية العامة من أقدم و اخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم و بصفة خاصة الدول النامية،و يمكن النظر إلى عجز الميزانية باعتباره أحد أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة.

1-7-1مفهوم عجز الميزانية :

يعبر عجز الميزانية عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة و هو سمة تكون تميز معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.و قد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي او تخفيض الإيرادات العمومية وقد يكون غير مقصود ، عن قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك ، و لقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات و النفقات و هو أمر صعب الحصول ثم لا يعني عند حصوله ضمان التوازن الاقتصادي .

و لقد ظهر بعد الكلاسيكي مفكرون منهم كينز لم يستوعبوا فكرة ضرورة توازن الميزانية ، على الأقل في إطار السنة الواحدة ، و حاولوا تكييف الميزانية مع الدورة الاقتصادية ، ومن ثم ضمان التوازن في المدى الطويل ، كما اعتمد آخرون اختلال الميزانية لتمويل نفقات الحرب و انطلق البعض من كون المعطيات الاقتصادية يجب أن تكون ذات أولوية على حساب المعطيات المالية للتصدي لإختلالات الاقتصادية ، فالعجز يجب أن يساعد على الإنعاش الاقتصادي في الفترات الصعبة كالانكماش و امتصاص البطالة و زيادة معادلات الاستثمار ، و يمكن النظر إلى عجز الموازنة بمنظارين :

[19] -هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة السورية لكتاب دمشق ،2010،ص74.

أ- المفهوم المالي الحسابي: عجز الموازنة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها بشرط تدخل في الموازنة جميع إيرادات الدولة و نفقاتها المالية.

ب- بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي : يتمثل عجز الموازنة بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة و عن المنهج المتبع في إعداد الموازنة و تنفيذها .هذا عندما تكون النتائج المتحققة من وراء الموازنة و السياسة المالية سلبية أكثر منها ايجابية .

و فيما بين العجزين يمكن أن تكون العلاقة طردية أو تكون عكسية ،فليس عجز الموازنة المالي المحاسبي بالضرورة متلازما مع الآثار السلبية الاقتصادية و الاجتماعية، و قد يترافق على العكس بتحقيق آثار إيجابية و العكس صحيح أيضا ، فقد لا يكون فائض الموازنة المالي المحاسبي مؤشرا ايجابيا بالضرورة من حيث آثاره الاقتصادية و الاجتماعية فالأهم من الرصيد الإيجابي أو السلبي، هو الكيفية و الوسائل التي يتحقق بها و التي تحكم التغيرات الاقتصادية و الإجتماعية التي تتحقق معه .

أسباب و أنواع العجز الموازني و تقديره :

يحدث العجز الموازني نتيجة عدة عوامل يمكن تصنيفها في :

- ❖ مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام
- ❖ مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة

و هذا يؤدي إلى الوقوف على أنواع و أساليب تقدير كل منها ،و علاقة العجز الموازني بالعجز الخارجي.

مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام :

و نجد منها عدة أسباب :

- الأخذ بنظرية العجز المنظم ،و هذه النظرية هي تعبير عن أفكار كينز و ميردال ،و التي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات خاصة الكساد يحدث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل القومي، و ذلك لكون الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة عرض السلع و الخدمات فضلا عن وجود موادي طبيعية مهيأة للاستغلال، و عوامل أنتاج و آلات عاطلة نتيجة انخفاض الطلب .
- زيادة حجم الدولة الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق في ظل ثبات معدل النمو الاقتصادي
- انخفاض قيمة العملة و تدهورها خاصة في البلدان ذات الاستيراد المكثف

مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية :

و تتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث و منها :

- ضعف الوعاء الضريبي الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية .
- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة و لضعف تأهيل الغدارة الضريبية .
- كثرة الإعفاءات و المزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.
- تحمل ضرائب مرتفعة نوعا ما تجاه المكلف بها.

1-7-2 أنواع العجز الموازني :

*- العجز الجاري:[20]

وهو ذلك الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة ، كما يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، و الذي يجب تمويله بالإقتراض و يقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق و الإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة .

*العجز الأساسي :

يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية و ليست حالية و يعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية .

*- العجز التشغيلي :و يعبر عن ذلك العجز عن ربط الديون بفوائدها بالأسعار الجارية، لتلاقي آثار التضخم حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار و مثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد و أقساط القروض المستحقة ، ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد العجز الجاري مما يجعل البعض يدعوا إلى استيعاب هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار ،و كذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض .

[20] -دردوري لحسن ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الرابع ،جامعة بسكرة ،ديسمبر 2013،ص104.

***- العجز الهيكلي:يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية و المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات و نفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل و بالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه .

1-7-3الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازني : يمكن لسياسة العجز الموازني إحداث مجموعة من الآثار الإيجابية و السلبية

الأثر على تدعيم استهلاك العائلات :

يعتبر طلب العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي فالإتحاد الاوروربي عرف عودة جوهرية للنمو الاقتصادي منذ 1997 حيث آن استهلاك العائلات تطور في سنة 1998 ب 2,8 % و لقد كيفت المؤسسات بدورها قدراتها الإنتاجية نحو الارتفاع و هو ما حفز نفقات المؤسسا ، و لقد تمت المحافظة على الاستهلاك من خلال رفع الدخل المتاح للعائلات و يكون استثمار ممكن بالخصوص كنتيجة لسياسة التحويلات التي تفرض ارتفاعا في الإنفاق العمومي .

- الأثر على إنعاش استثمارات المؤسسات:

يعتقد كين زان ارتفاع في الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الإنتاج النشاط و العمالة و يسمح الاستثمار برفع الإنتاج و الدخل بحيث أن الادخار الإضافي يوازي الاستثمار الإضافي،ثم ضخه في القناة الاقتصادية .

- الآثار السلبية للعجز الموازني و مشاكلها التطبيقية :

إذا كانت سياسة العجز الموازني تحدث مجموعة من الآثار عند توفر الشروط، فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية أهمها :

*أثر الإزاحة : عبر أثر الإزاحة عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز الموازني عن طريق المديونية العمومية إذ يجد ذلك من إمكانية لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة احتياجات تمويل الاقتصاد،إذ تقود السياسة الميزانية التوسعية (العجز الموازني) إلى تكيف الأنشطة بشكل يجعل الأعوان في حاجة أكثر إلى وسائل الدفع لإجراء معاملاتهم و إذا لم يزدد عرض النقود فإن هذا الضغط على طلب النقود يدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع إلى الدرجة التي يتحقق فيها توازن سوق النقد في حين يتجاوب الاستثمار سلبيا مع هذا الارتفاع لأسعار الفائدة و بالنظر إلى انعكاساته النقدية يؤدي التدخل العمومي إلى إزاحة الاستثمار الخاص .

تدهور الحسابات الخارجية :

يمكن أن يتزامن العجز الموازني مع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات و يسمى هذا الشكل بـ: العجوزات التوأم فدخول رؤوس الأموال الأجنبية بفعل ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة العجز الموازني . يدفع

سعر صرف العملة الوطنية إلى التحسن، وهو ما يؤدي إلى تدهور التنافسية عن طريق الأسعار للمنتجات الوطنية .

الفاعلية المحدودة لسياسة الميزانية :

تعتبر فعالية السياسة الميزانية محدودة في ظل اقتصاد مفتوح، فإذا ارتفعت المداخيل يمكن للعائلات استخدام الفائض لشراء المنتجات من الخارج ،و في هذه الحالة فإن المؤسسات الأجنبية الشركة التجارية هي التي تستفيد من أثر المضاعف، و هذا هو الشكل الذي واجهته سياسة الإنعاش الفرنسية سنة 1982. و في ظل العولمة فغن الاستثمار الأجنبي ليس مرتبطا بأثر المضاعف الذي تنتظره من سياسة الإنعاش الموازي كما أن آثار السياسة الميزانية تكون جد محدودة في الدول الصغيرة لكونها في الأغلب منفتحة كثيرا لان اقتصادها لا يمكن إنتاج كل شيء .

1-7- 4أسباب ظهور عجز الميزانية العامة في الدول النامية:

يتبلور جوهر قضية عجز الميزانية العامة في الدول النامية بصفة عامة في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، و معدل نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى. التزايد في معدلات النفقات العامة للدولة كاتساع نطاق نشاط القطاع العام، نسبة الإنفاق الموجه للخدمات الاجتماعية، التوجه للإنفاق العام بمعدلات متزايدة تجاه قطاع الدفاع .

أ-طرق تمويل العجز الموازني :

تكون الدولة في مواجهة العجز أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويله هذا من خلال اللجوء إلى الطرق التالية:

– **المديونية**: [21]يتعين على الحكومة الاقتراض من القطاع الخاص ،لكن قد يكون الوكلاء على علم بان العجز المرتفع اليوم يعني زيادة الضرائب في المستقبل ،وأنها قد تزيد مدخراتها اليوم لكي تكون لديها وسائل دفع تلك الضرائب الأعلى ، ومع ذلك قد يتعرض الوكلاء الاقتصاديون للوهم المالي او ببساطة يهتمون بضرائب أعلى في المستقبل ، وبالتالي فان الزيادة في المدخرات الخاصة قد لا تكون كافية لسد احتياجات الدولة من القروض ، ولفهم هذه الإشكالية وفقا للنماذج الكلاسيكية الجديدة حتى لو كان لعجز المالية العامة أثر سلبي على المدخرات الوطنية فانه لا يقلل من نمو الناتج بطريقة دائمة لأنه في النماذج الاقتصادية على المدى الطويل النمو مدفوع حصرا بالتقدم التقني الذي يفترض انه خارجي .

[21]- Cheryl Gray ,Tracey Lane ,Aristomen Varoudakis ,fiscal policy and economic growth ,Lessons for Eastrem Europe and cental asia,the world Bank ,2007,p74

- **الإصدار النقدي** 22: حيث تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل العجز الموازني، وتتمثل المشكلة الرئيسية المتعلقة بخطورة ميل الحكومات إلى تجاوز العجز عن طريق طبع النقود على نحو متزايد ،مما يؤدي إلى معدلات مرتفعة من التضخم لأنه عندما تكون الحكومة في حالة عجز قد لا ترغب في رفع الضرائب ،أو تأمل في خداع الفئة و المستهلكة من خلال طبع النقود بمعدل أسرع من إدراكهم لتوقعات ارتفاع الأسعار .

لكن للحصول على مستوى مرضي من الطلب تتحمل الحكومة مقدار من العجز الموازني [23]

$$\gamma = g + d + cy - \varphi r + kh$$

$\boldsymbol{\gamma}$:الناتج

$\boldsymbol{d}$: الطلب الخاص

$\boldsymbol{r}$:سعر الفائدة

$\boldsymbol{h}$: الدين العام مقارنة ب PIB

$\boldsymbol{g}$:الطلب الكلي .

حيث: $g = -d + \varphi r$

على المدى الطويل :

$$g = 0$$

و

$$h = -(d - \varphi r)/k$$

مستوى الدين العام الطويل الأجل ليس تعسفيا بل يعتمد على رغبة الوكلاء الخواص ،ويجب أن يكون مساويا للديون المرغوبة لسعر الفائدة الأمثل .

التغير في الأرصدة النقدية

– الضريبة:و تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل العجز ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضريبة.

[22]- John C.Driscoll,Lecture Notes in Macroeconomics ,Department of economics ,Brown University ;Decembre 21,2003 p19

[23]- Catherine Mathieu ,Henri Sterdyniak ,Faut-il des regles de politique budgétaire ,Revue de l'OCDE,2012,p307

1-7-5السياسة المالية والعجز الموازني :[24]

لدراسة اثر التغيرات في السياسة المالية،وفي هذه الحالة يتطلب الانتقال من نموذج ثابت إلى نموذج ديناميكي (تحسب فيه قيم جميع التغيرات في المجمعات الاقتصادية)، هنا تصبح السياسة المالية والطلب الكلي أكثرا تعقيدا ولفهم كيفية تأثير نحن نحتاج إلى تقييم كيفية ترجمة هذه التغيرات إلى تغيرات متوقعة في الإنفاق والضرائب و كذلك كيفية تأثيرها على المكونات الأخرى للطلب الإجمالي، وقد يكون لها تأثير على جانب العرض كما أشار إلى ذلك Blanchard(1993)، حيث أن التغير في الرصيد الميزانية يمكن الفصل مابين التغيرات التلقائية و التقديرية لكن ليس لها صلة بالتغير في الطلب الإجمالي. قام Blanchard بالنظر في التغير في رصيد الميزانية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي كبديل لآثار الاستقرار

$$bb = \frac{BBt}{\gamma t} = \frac{T - G}{\gamma t}$$

لابد من مقارنة موقف السياسة المالية التي تأتي من التلقائية والتقديرية يتم تحديد نسبة التغيرات التقديرية كتغيرات دورية لمعدل الرصيد بالنسبة للناتج المتاح

$$Cabt = \frac{CABt}{\gamma p}$$

يمكن تعريف المثبت التلقائي الفرق بين السنتين

$$ast = bbt - Cabt = \frac{BBt}{\gamma t} - \frac{CABt}{\gamma d}$$

يصبح لدينا :

$$\frac{T - G}{\gamma t} - \left[\frac{T_t\left(\frac{\gamma_p}{\gamma_t}\right) - G_t\left(\frac{\gamma_p}{\gamma_t}\right)}{\gamma^p}\right]$$

$$\frac{T_t}{\gamma_t}\left[1 - \left(\frac{\gamma_p}{\gamma_t}\right)^{et-1}\right] - \frac{G_t}{\gamma_t}\left[1 - \left(\frac{\gamma_p}{\gamma_t}\right)^{et-1}\right]$$

مكنت هذه المعادلة Blanchard 1993 من قياس التغيرات في رصيد الميزانية من سنة إلى أخرى حسب الطريقة التالية:

$$\Delta bbt = (\Delta Cabt + \Delta ast)$$

[24] -Antonio Fatos,Ilian Mihov,Fiscal pollicy Stabilization Tool, journal of macroeconomics ,volume 12,2012,p09

1-8الأجور و أثرها على الأسعار:

يعتبر مستوى الدخل الكلي المتاح واحد من أهم العوامل المحددة لمستوى الإنفاق الكلي، و بالتالي لمستوى الادخار الشخصي الكلي، و مع ذلك يتوقف مستوى الإنفاق الاستهلاكي، عند أي مستوى للدخل المتاح على نمط توزيع هذا الدخل بين الطبقات، لكن إذا ما ارتفع الدخل النقدي المتاح أو انخفض بنفس نسبة ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار، فان الدخل الحقيقي المتاح سوف يبقى بدون تغيير، فإذا كان الأمر كذلك فهل يؤدي الارتفاع في مستوى أسعار السلع إلى زيادة أو انتقاص الإنفاق الاستهلاكي و بالتالي الادخار ؟

قد تبدوا الإجابة سهلة للوهلة الأولى بأنه إذا كان الارتفاع أو الانخفاض في المستوى العام للأسعار قد صاحبه ارتفاع أو انخفاض متناسب في الدخل الجاري المتاح ،فان الأفراد كمجموعة فيما يتعلق بالدخل الحقيقي سوف يعتبرون أنفسهم لا في حالة أسوأ أو أفضل بالمقارنة بوضعهم من قبل،و غالبا سوف يبقون على مستوى إنفاقهم الاستهلاكي الحقيقي و ادخارهم الحقيقي دون تغيير، هذه النتيجة التي يمكن التوصل إليها على أساس نظرية كينز بأن الاستهلاك الحقيقي هو دالة للدخل الحقيقي، ولكن على الرغم من ذلك فان الأمور ليست بهذه البساطة لو كان الأفراد يتعرضون لما يطلق عليه الاقتصاديون ب: " وهم النقود money illusion" . فمثلا لو ارتفع المستوى العام للأسعار بمقدار(10%) خلال فترة زمنية معينة ، ولكن صاحب هذا الارتفاع زيادة في الدخل النقدي المتاح لكل أسرة بقدر مماثل، فإذا كانت هذه الأسر تدرك أن دخلها الحقيقي لم يتغير، فإنها لا تعاني من وهم النقود بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فَمِثل هذه الأسر تحافظ على مستوى إنفاقها الاستهلاكي و مستوى ادخارها على أساس حقيقي دون تغيير، فهم سيزيدون استهلاكهم وادخارهم بنسبة (10%) .

إن الارتفاعات في الأجور والرواتب و التكاليف المادية الأخرى، تعني دائما زيادة في الدخل لشخص ما ،كذلك تكاليف إنتاج الشركة هي الجانب الأخر للعملة من دخل الأشخاص الذين يوفرون العمل أو الممتلكات لاستخدامها من قبل الشركة في عملية الإنتاج [25].

ولكن قد تقع بعض الأسر تحت تأثير و هم النقود بواحدة من الطريقتين التاليتين :

*فالبعض يرى فقط أن المستوى العام للأسعار قد ارتفع ويتناسوا بطريقة ما أن دخلهم النقدي المتاح قد زاد أيضا وبنفس النسبة، فيعتقدون أنهم قد أصبحوا أسوأ حالا وسوف يداخلهم إحساس بأن دخلهم قد

[25] -Gunnar Bardsen Qyvind Ettrehim Eilev'sJansen and Ragnar Nymoen,The econometrics of Macroeconomic,Modelling , ferst published 2005 by oxford university press;New York,p56

انخفض فيعمدون نحو تخفيض نسبة ما يستهلك، وهذا في حقيقته يؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك الحقيقي على الرغم من عدم تغير دخلهم الحقيقي،بينما يرى البعض الآخر الزيادة في مقدار الدخل النقدي المتاح دون مراعاة الارتفاع المماثل في المستوى العام للأسعار، وهنا يداخله شعور بأنهم قد أصبحوا أحسن حالا، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة ما يدخر من الدخل وتخفيض نسبة ما يستهلك، و هذا في الحقيقة يمثل نقصا في الاستهلاك الحقيقي على الرغم من عدم تغير الدخل الحقيقي.

*فإذا افترضنا عدم انتشار وهم النقود بين الأفراد ،فالمتوقع عدم حدوث تغير في نسبة الإنفاق الكلي إلى الدخل النقدي الكلي المتاح كنتيجة للتغير في مستوى العام للأسعار و المصحوب بتغير متناسب في هذا الدخل النقدي المتاح، لكن هذا لا يستثني ترتب آثار لزيادة الأجور على الأسعار وبالتالي على سلوك المستهلكين، و هذا ما تعرضت إليه الدراسة التي قام بها كل من Bills و Klenow سنة 2004، وتلتها بعد ذك دراسة كل من Klenow وKryvstov 2005 ، والتي تمت على السلاسل الزمنية المتعلقة بتغيرات الأسعار ومحاولة إيجاد متوسط الأسعار لمدة 12شهر (مدة الدراسة)، و التي تمس جميع القطاعات ، واعتمد كل من Bills و Klenow وKryvstov على 350 صنف من السلع و الخدمات خلال الدراسة استنادا إلى تقارير صادرة عن المكتب الإحصائي للعمل بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلوا بعد ذلك إلى أن التغيرات في أسعار السلع خلال 3 أشهر تقتضي تغير في *CPI* يقدر ب :30,4% ، وفيما يخص الخدمات يتغير *CPI* بمقدار 40.8% خلال 7 أشهر، وللتوضيح أكثر تمس تغيرات الأسعار في كل من السكن والحاجيات الغذائية للمستهلك، إضافة إلى تأثيث المنازل بنسبة 37.3% خلال (2-3) أشهر، يليها النقل بنسبة 15.4% خلال شهر واحد، ثم الخدمات الصحية بنسبة 6.2% خلال 14 شهر، وهذا ليس عام في كل اقتصاديات الدول فالدراسة التي قام بها كل من Vilmumen و Rumlerسنة(2006) في الاتحاد الأوربي، و بنفس أسلوب الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن أسعار المواد الطاقوية هي الأكثر حساسية في تغيراتها ، تليها الحاجيات الاستهلاكية ثم الخدمات الصحية .

من خلال الدراسات السابقة نستنتج الآثار المترتبة و المباشرة عن الأجور و التي تبدوا ظاهرة في سلوك المستهلكين اتجاه حاجياتهم وبالتالي على أسعار تلك السلع والخدمات المطلوبة، فإذا ارتفع المستوى العام للأسعار نتيجة سلوك المستهلكين فهو دليل واضح للتضخم وللتوضيح أكثر نتطرق إلى الشكل(**1-6**) والذي يوضح تطورات معدلات التضخم مقارنة بتطورات الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية .

الشكل(1-6): العلاقة بين تغير الأجور وتطور معدلات التضخم

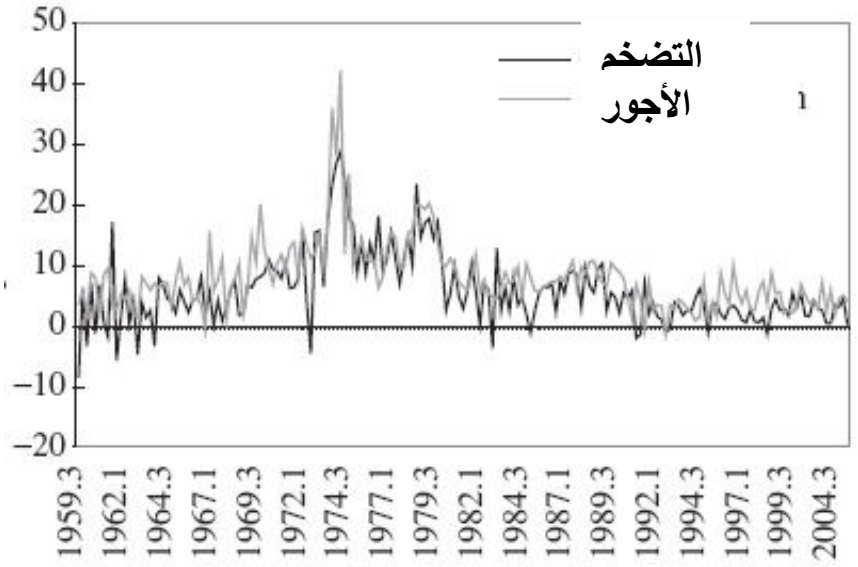

Source: MICHAEL WICKENS -Macroeconomics theory A Dynamic General Equilibrium –,USA

يلاحظ من الشكل أن التضخم يتمتع بمرونة عالية في المدى القصير ،فهو يتغير ويتطور من اقل معدلات سالبة له و التي (سجلها المنحنى) إلى أعلى معدلات مرتفعة و التي نلاحظها في قمة المنحنى في سنة 1974، وهذا كله تماشيا مع التغيرات التي تتغير بها الأجور خلال هذه السنوات ،و هذا ما يوضح جليا آثار الأجور على أسعار السلع و الخدمات و التي نلخصها فيما يلي[26] :

1- في السنة الواحدة الأسعار و الأجور يتغيرا حوالي مرتين أو ثلاث مرات، و هذا إن دل فهو يدل على الحساسية و التبعية في التغير بينهما.

2-ترتفع الأسعار و ترفع معها معدلات التضخم، و ذلك بارتفاع الأجور.

3-يفسر ارتفاع الأسعار عن طريق الوحدات الإنتاجية التي ترفع سعر السلع المنتجة بغية تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج و التي من بينها الأجور.

وللتوضيح أكثر نتطرق إلى تحليل سياسة الحكومة لفهم الآثار الجانبية للسياسة المطبقة .

[26] - Michael Winckens ,Macroeconomics A Dynamic General Equilibrium, ,USA,2008, p208

- تقدير سياسات الحكومة[27]:نعتبر أن الحكومة تنوي تدعيم القدرة الشرائية لفئة من المجتمع (الشيوخ مثلا) تواجه الحكومة هنا خيارين:

1-تدعيم المواد الغذائية بتقديم قسائم للشيوخ .

2- سياسة إعطاء دخل إضافي لشيوخ.

كما نعتبر الشكل **(1-7)** خاص بشيخ واحد :

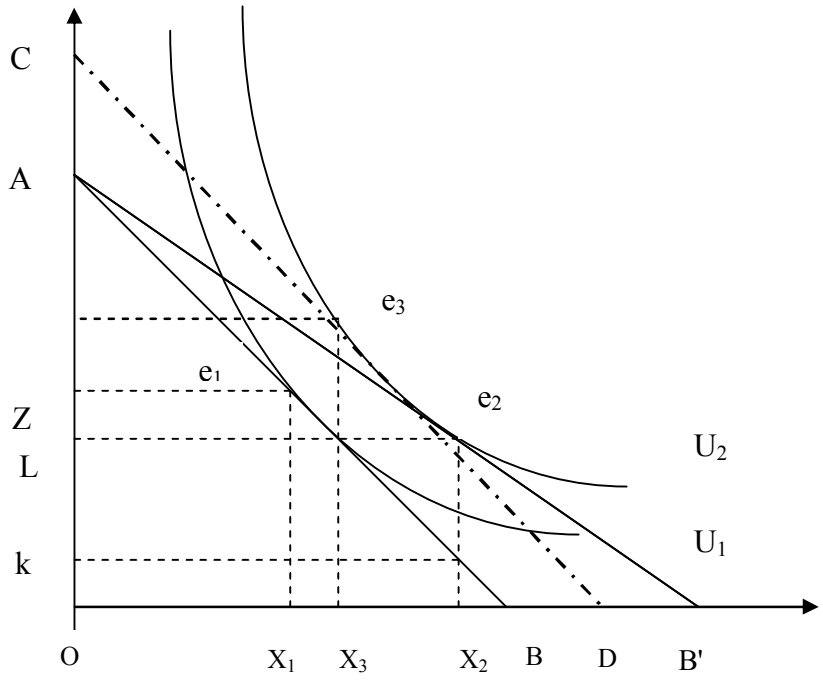

الشكل (1-7):سياسة الحكومة فيما يخص تدعيم المواد الغذائية و سياسة الدخل الإضافي بالنسبة للشيخ واحد

تكون النقطة e_1 نقطة التوازن الأصلية للشيخ يستهلك OX_1 مواد غذائية و ينفق ZA من دخله على هذه المواد(ينفق الباقي O على المواد الأخرى)

يكون هدف الحكومة ممثل في رفع رفاهية الشيخ فوق U_1 أي إلى U_2

1- سياسة تدعيم المواد الغذائية : نعتبر أن الحكومة تقدم قسائم للشيخ تسمح له بشراء المواد الغذائية بنصف سعر السوق، فينتقل القيد الميزاني إلى AB' و ينتقل المستهلك من e_1 إلى e_2 كنقطة توازن،

[27] - رشيد بن الذيب ،نادية شطاب ،اقتصاد الجزئي ،نظرية وتمارين ديوان المطبوعات الجامعية ،2007، الجزائر ،ص72

يستهلك OX_2 وينفق AL ، بدون تدعيم يكون المستهلك مضطر على إنفاق AK لاستهلاك OX_2 لذلك الفرق $AK - AL = LK$ يمثل مستوى الدعم الذي تقدمه الحكومة لمنتجي المواد الغذائية، وتكون نتائج تدعيم المواد الغذائية :

*تكلفة الدعم تكون LK وتسدد من طرف الحكومة عبر الضرائب

*لا يتأثر سعر السوق

*تكون الحكومة متأكدة من استهلاك أكثر للمواد الغذائية من طرف الشيوخ.

*تدعيم المواد الغذائية يفرض نمط استهلاك معين على فئة الشيوخ .

2- سياسة الدخل الإضافي :نعتبر أن الحكومة تفضل إعطاء دخل إضافي للشيخ حتى يتحصل على مستوى المنفعة U_2 ،يحدد القيد الميزاني الجديد كالخط CD المتوازي مع خط الأصلي AB ويلتقي U_2 في نقطة توازن جديدة e_3 ،بالدخل الإضافي يستهلك الشيخ OX_3 من المواد الغذائية (أقل من OX_2) ويساوي الدخل الإضافي الفردي اللازم(للوصول إلى U_2) Ac

مقارنة السياستين:تسمح كلا السياستين للشيوخ أن يصلوا إلى مستوى الرفاهية U_2 لكن حسب البيان تكون السياسة الأولى أكثر تكلفة على الحكومة، و في العموم قبل أخذ القرار يجب على الحكومة أن تراعي عدة اعتبارات:

-وجود فائض في إنتاج المواد الغذائية يؤدي إلى اختيار السياسة الأولى .

- السياسة الثانية لا تفرض نمط استهلاك معين.

-السياسة الثانية تكاد أن تدعم التضخم.

من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن الاستهلاك كمتغير اجتماعي يتأثر بالعوامل الاقتصادية قبل العوامل الاجتماعية، ويمكن أن تؤدي العوامل الاقتصادية لذوبان العوامل الاجتماعية ،وهذا ما يقودنا إلى ذكر المحددات الاقتصادية للاستهلاك والتي هي في واقع خلاصة عدد من التأثيرات التي تمس سلوك المستهلكين اتجاه استهلاكهم والناجمة عن تلك السياسات التي اتخذت وهي :

1-8-1-مستوى الدخل [28]:يعتبر الدخل من أهم العوامل التي تؤثر على الاستهلاك ،فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فانه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين،وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية و غيرها، وبالتالي نعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل

[28] -أحمد سلامي ، محمد شيخي"تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر1970-2005،مجلة الباحث عدد06/2008،ص20.

يزداد الاستهلاك ،وهذا ما سلم به الاقتصاديون المعاصرون واعتبروا أن الدخل هو العامل الأساسي الذي يحدد مقدار الاستهلاك والادخار. كما ذكر كينز أن الادخار عبارة عن فضلة متبقية من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، ومنافيا لما قاله الكلاسيك فقد اعتبر أن الدخل هو المتغير الأساسي وأن المدخرين ينظمون استهلاكهم حسب الدخل المتحصل عليه، أي أن الفرد يستهلك حسب دخله وما تبقى من هذا الأخير يدخره.

وقد افترض كينز أن متوسط الاستهلاك يتناقص بينما يتزايد متوسط الادخار مع زيادة الدخل ،ويتكون الدخل المتاح من عنصرين أساسين هما الاستهلاك والادخار و يمكن تمثيل ذلك بالصورة الجبرية التالية :

$$Y = C + S \Rightarrow S = Y - C \Rightarrow S = Y - a - bY$$

وبافتراض أن $s = (1-b)$ إذن تصبح معادلة الادخار كالتالي : $S = -a + sY$ حيث

a :تمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل، ويسمى اقتصاديا بالادخار الذاتي أو التلقائي.

s :يمثل الميل الحدي للادخار .

إن هذه المعادلة تعبر عن الفترة القصيرة لوجود الثابت a ،كما تبين أن الدخل هو أهم عامل يدخل في تحديد مستوى الادخار، وبهذا فان دالة الادخار تتزايد خطيا مع الدخل ، مع ملاحظة أن الزيادة في الادخار تكون بنسبة أقل ، ونستنتج من ذلك أن نظرية الدخل المطلق تقوم على نفس الفروض الأساسية التي وضعها كينز ويمكن عرضها فيما يلي[29] :

-الاستهلاك دالة مستقرة للدخل الحقيقي المتاح .

-الميل الحدي للاستهلاك أقل في الفترة القصيرة عنه في الفترة الطويلة .

-في الفترة الطويلة، إذا ما ارتفع مستوى الدخل، فان نسبة أقل من الدخل ستستهلك و لهذا فان الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل من الميل المتوسط.

-التغيرات في رصيد ثروة القطاع العائلي لها تأثير مباشر على مستوى استهلاك هذا القطاع.

ومن هذه الفروض يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

[29] - سمير محمد عبد العزيز" الادخار الشخصي والسياسة الضريبية ،دراسات تطبيقية في نظرية الاقتصاد الكلي والمالية العامة" ،الإسكندرية ،(1993)،ص62

-إمكانية التنبؤ بدقةٍ بمستوى الاستهلاك الذي يعتبر جزءا أساسيا من الطلب الكلي، وذلك من مفهوم الفرض الأول.

-أن الآثار المترتبة عن ارتفاع أو انخفاض الدخل المتاح في الفترة القصيرة على الاستهلاك ،و بالتالي على الطلب الكلي ستكون اقل بالمقارنة في الفترة الطويلة وذلك من مفهوم الفرض الثاني .

-عندما يزداد الدخل القومي فان الاستهلاك والطلب الكلي سيرتفعان أيضا، ولكن بنسبة أقل ولهذا يتعين العمل على زيادة الاستثمار، أو الإنفاق الحكومي إذا أردنا المحافظة على حالات التوظيف الكامل وذلك من مفهوم الفرض الثالث .

-هناك إمكانية لقبول وجود متغيرات أخرى إلى جانب الدخل المتاح تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي يمكن إحباط آثار نتائج الفرض الثالث،وذلك من مفهوم الفرض الرابع ، والمثال التالي يفسر مفهوم هذه النظرية :

نفترض أن جميع الأسر في المجتمع أمكن وضعها في ثلاث مستويات مختلفة من الدخل هي على التوالي: (2000)،(4000)،(6000) بالدينار في سنة معينة وبافتراض معرفتنا لمتوسط الإنفاق الاستهلاكي لجميع هذه الأسر عند كل مستوى من مستويات الدخل المذكورة ،فانه يمكننا تمثيل مقدار هذا الإنفاق الاستهلاكي بالنقاط a ، b ، c .

والآن نفرض أن دخل جميع الأسر عند كل مستوى من المستويات الثلاث قد تضاعف ،كما نفترض عدم حدوث تغيرات أخرى (مثل عدد الأسر أو توزيع الدخل)سوى ما حدث من تضاعف في مستوى الدخل ،فكيف تقسم الأسرة في متوسط دخلها الذي تضاعف بين الاستهلاك والادخار ، طبقا لنظرية الدخل المطلق نجد أن الأسر في المتوسط سوف تقسم دخلها الذي تضاعف بنفس الطريقة التي اتبعتها الأسر التي كانت تحتل نفس المستوى من الدخل قبل أن يتضاعف دخلها ، ومعنى ذلك أن الأسر عند مستويات الدخل الثلاث السابقة سوف تتحرك على نفس الدالة في الشكل رقم (**1-8**) .

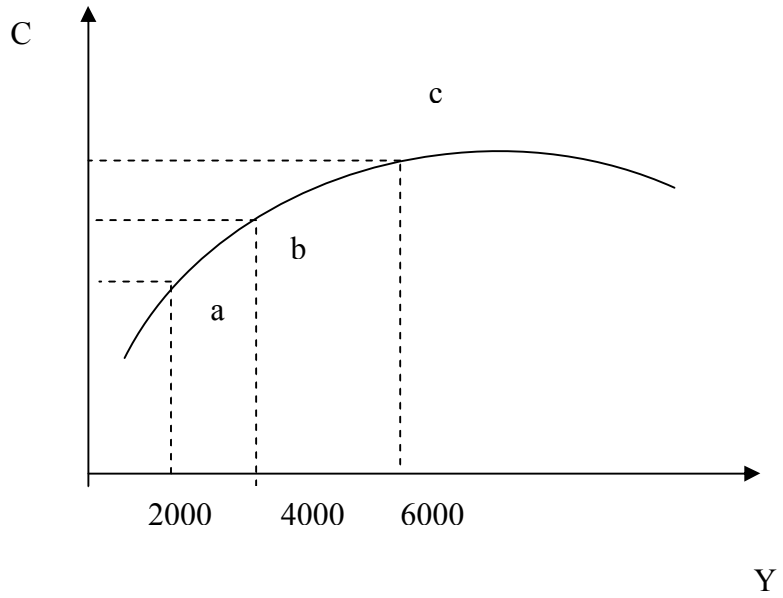

الشكل (1-8):تطورات الاستهلاك تبعا للزيادة في الدخل

ونظرا لان الدخل المطلق للأسرة هو الذي يحدد توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار فان نظرية الدخل المطلق تتوصل إلى نتيجة هامة قوامها أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض بزيادة الدخل ،هذه العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي هي إحدى خصائص دالة الاستهلاك الكنزية التي تقضي بأن الاستهلاك الكلي يتغير مباشرة مع تغير الدخل ولكن ليس بنفس نسبة التغير، وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، ومن هنا تبدوا نظرية الدخل المطلق كنظرية معقولة لسلوك المستهلك و يقبلها غير الاقتصادي بدون تردد، ذلك أن من المنطقي القول بأن الأسر ذات الدخول المرتفعة تدخر نسبة أكبر من دخلها بالمقارنة بالأسر ذات الدخول المنخفضة،لسبب واضح يكمن في أنه سيبقى لدى الأسر الأكبر جزء من هذا الدخل بعد إشباع حاجاتها الاستهلاكية، بينما يكون العكس بالنسبة للأسر الأقل دخلا ،و بالتالي تكون قدرة الأسر الأولى على الادخار أكبر من الأسر الثانية.

لكن بافتراض الدخل النسبي لدوزنبري يرى صاحب هذا الافتراض أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد تبعا للمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة، فاستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنية عما إذا جاورت عائلات فقيرة، إذ أن النمط الاستهلاكي للعائلة سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصا منها على الإبقاء على وضع أو مركز اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه، وطبقا لهذا الافتراض لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المطلق و إنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي

تعيش فيه الأسرة ،من أهم مسلمات هذا الافتراض أن الميل المتوسط للاستهلاك لشخص ما ،ما هو إلا دالة عكسية لوضعه الاقتصادي نسبة إلى الأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه،فإذا كان دخل احد الأفراد أقل من متوسط الدخل في المجتمع فانه يميل إلى إنفاق نسبة كبيرة من دخله حتى يحافظ على مستوى استهلاكه متوافقا مع نمط الاستهلاك في المجتمع، وبذلك فانه يتميز بارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك ،ومن ناحية أخرى إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل في المجتمع، فانه سوف ينفق نسبة اقل من دخله لكي يحافظ على مستوى استهلاكه متوافقا مع نمط الاستهلاك في المجتمع ،إن مستوى الاستهلاك الجاري في نظر دوزنبيري لا يتوقف فقط على الدخل الجاري سواء كان مطلقا أو نسبيا ، و إنما يتوقف أيضا على مستوى الاستهلاك الذي تم الوصول إليه في الفترات القليلة الماضية، والسبب في ذلك أنه من الصعب بالنسبة إلى إحدى الأسر تخفيض مستوى الاستهلاك الذي وصلت إليه ،ولكن من السهل عليها تخفيض نسبة ما يتم ادخاره في أي فترة،من أجل الحفاظ على مستوى الاستهلاك الذي اعتادت عليه الأسرة.

ويمكن صياغة دالة الاستهلاك كما اقترحها دوزنبيري كما يلي :

$$\frac{C_{it}}{Y_{it}} = a + b\frac{\overline{Y_t}}{Y_{it}} .....(1)$$

حيث أن $0 \prec a$ ،و $b \prec 1$ و b لا يمثل الميل الحدي للاستهلاك

C_{it} :استهلاك الفرد (i) في الفترة (t)

Y_{it} :دخل الفرد (i) في الفترة (t)

$\overline{Y_t}$:متوسط دخل الفرد في الفترة (t)

نلاحظ من العلاقة أن انخفاض دخل الفرد Y_{it} سوف يترتب عليه ارتفاع ميله المتوسط للاستهلاك ،وهذا ما يؤكد وجهة نظر دوزنبري من حيث محافظة الفرد على مستوى استهلاكه، حتى عندما ينخفض مستوى دخله وبضرب طرفي المعادلة (1) في Y_{it} نحصل على ما يلي:

$$C_{it} = aY_{it} + b\overline{Y_t}$$

أي أن استهلاك الفرد (i) في الفترة (t) دالة في مستوى دخله Y_{it} ومستوى دخل أقرانه الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه $\overline{Y_t}$ وبتجميع الأفراد في مجموعة المستهلكين كما في العلاقة (2) نحصل على ما يلي:

$$\sum_{i=1}^{n} C_{it} = a\sum_{i=1}^{n} Y_{it} + nb\overline{Y_t}$$

وبقسمة الطرفين على n نحصل على:

$$\frac{\sum_{i=1}^{n} C_{it}}{n} = a\frac{\sum_{i=1}^{n} Y_{it}}{n} + \frac{nb\overline{Y_t}}{n}$$

$$\overline{C_t} = a\overline{Y_t} + b\overline{Y_t}$$

$$\overline{C_t} = (a+b)\overline{Y_t}$$

$$\overline{C_t} = K\overline{Y_t}$$

ويجب أن نؤكد على أن سلوك دالة الاستهلاك في الأجل الطويل يعكس تزايد الاستهلاك بنفس نسبة الزيادة في الدخل، وذلك عندما يطمئن المستهلكون إلى الزيادة الدائمة في الدخل ،وتوقع دوزنبيري أن الاستهلاك لا يتطور تناسبيا مع الدخل ،فعند التراجع في الدخل أو التدهور في الدخل المتاح يتناقص الاستهلاك، لكن بأقل حدة من الدخل لان الأفراد يحافظون على مستوى استهلاكهم وذلك بإنقاص من ادخارهم (S) وعند بداية ارتفاع الدخل يتزايد الاستهلاك لكن بأقل نسبة من معدل تزايد الدخل لان الأفراد هنا يحاولون إعادة تكوين ادخارهم[30].

لكن لا يمكن حصر الدارسة في النظريات السابقة، فبافتراض نظرية الدخل الدائم لفريدمان يمن توسيع دائرة دراستنا، بحيث افترضت هذه النظرية كما صاغها صاحبها أن كل من الدخل والاستهلاك يتكون من دخل عابر ودخل دائم ، وحسب ذلك التقسيم فان العلاقة بين الاستهلاك والدخل هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم ، حيث أن الاستهلاك لا يتأثر بالمتغيرات المفاجئة في الدخل ،وهو ما أسماه بالدخل العابر،وافترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم هو النسبة من الدخل الدائم، أي أن العلاقة بينهما تناسبية، وهذا يصب في موضوع السياسة المالية الذي طارحناه فيما يخص سياسة الأجور خاصة الزيادة التي تمس هذه الأخيرة عادة ما تكون دائمة وهذا ما يجعل المستهلكون يحددون سلوكهم تناسبا مع الزيادة في مداخليهم .

يتضح مما تقدم أن الافتراض الكنزي بأن الاستهلاك و الادخار دالتي لمستوى الدخل الجاري هو افتراض منطقي، و بالرغم من ذلك لا يمكن القول أن الاستهلاك لا يتأثر بحجم هذا الدخل فكلما كانت الفترة الزمنية طويلة الأجل كلما ظهرت بوضوح القوة العلاقة بين الدخل والاستهلاك، وبالعكس كلما كانت

[30] - علي كنعان،الاستهلاك والتنمية،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق: www.mafhoum.com .

الفترة الزمنية قصيرة الأجل كلما ظهر تأثير العوامل غير الدخلية واضحا وبطريقة لا يمكن إهمالها إذا ما أريد دراسة محددات الاستهلاك و الادخار بدقة أكبر وتحليل أعمق.

1-8-2-المستوى العام للأسعار :يؤدي التضخم لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للدخل وينخفض الاستهلاك ،فالدخل الذي كان يحقق لصاحبه شراء 100سلعة وخدمة فانه بعد ارتفاع الأسعار لن يستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك سوف يضحي بالادخار ، وإذا كان الارتفاع شديدا سوف ينخفض استهلاك الفرد أو قد يلجأ إلى بيع جزء من ممتلكاته العقارية لمواجهة هذه الظروف ،فالأسعار هنا سوف تؤثر على الاستهلاك ، وعادة ما تحدد الدول و الحكومات مستويات الأجور عند مستويات الأسعار، وبالتالي فان ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخول بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد.

1-8-3-سعر الفائدة :إن المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في العلاقات التمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يُتفق عليها، فمن وجهة نظر المقرض يعتبر سعر الفائدة عائدا للأموال المستثمرة، ومن وجهة نظر المقترض هو تكلفة لها، و إذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فان سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية، وبطبيعة الحال فان سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار و يكون الاستهلاك هو الضحية ،حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على عائد المرتفع، أي كما يقول الكلاسيك :الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم لاستهلاك أكبر في المستقبل، وبالمقابل عند سعر الفائدة المنخفض يزداد الاستهلاك لان الأفراد يشعرون بان الاحتفاظ بالأموال لن يجر لهم نفعا في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي ،فعندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لان انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.

1-8-4الأجور و العمالة

من المتعارف عليه بين أتباع المدرسة الكنزية أن كينز قد عارض بشدة تخفيض الأجور النقدية كوسيلة لعلاج مشكلة البطالة،مع أن الأسباب التي دعت كينز إلى هذا الموقف قد بقيت حتى اليوم مصدرا للخلاف،و عدم الاتفاق ، فكثيرا ما أُتهم كينز بأنه قد أهمل في" نظريته العامة "تحليل القضايا المتعلقة

بسوق العمل، خاصة تلك المتعلقة بالسلوك الرشيد للعمال في الظروف التي تعم وتسود فيها البطالة، بل ويرى البعض أن تفسير هذا السلوك غير الرشيد مرده إلى "الوهم النقدي" money illusion الذي يتصور أن كينز يفترضه في سلوك العمال، ويظهر واضحا في تقييمهم للأجور النقدية على غير أساس من قوتها الشرائية، وبالتالي كان هذا الوهم في رأيهم مصدرا لجملة من التعقيدات التي يتصف بها نموذج التوازن العام($IS-LM$) وسببا لابتعاد هذا النموذج عن تفسير مجريات الأمور في الواقع.

ولعل بعث الحياة في الأفكار الكلاسيكية حديثا كان من ناحيةٍ بمثابة رد فعل من المدرسة القديمة، هدفه إعادة الاعتبار للقضايا التي تمس جوهر التحليل المبني على السلوك الرشيد كما كان، ومن ناحية أخرى هجوما على الآلية الجامدة التي يفترض الكلاسيك ومن رأى برأيهم حديثا أن النموذج الكينزي يتصف بها عند تحليله للعلاقة بين كل من الدخل ، الإنفاق ، و الإنتاج، كل ما تقدم يوحي بأن النموذج الكينزي قد وقع ضحية لسوء فهم ، إما بالنسبة إلى طبيعة العرض من العمال، أو بالنسبة إلى العوامل المحددة لهذا العرض، أو بالنسبة إلى أساليب تكيف هذا العرض مع مستويات الأجور النقدية، و الحقيقية نقول أن هذا النموذج قد وقع ضحية لسوء الفهم ، أو القراءة الغير الدقيقة لما جاء في النظرية العامة، ولا بد من الاعتراف في البداية أن جَمع أطراف التحليل فيما يتعلق بسوق العمل ليس أمرا سهلا ، حيث نجد أن محاورات كينز في هذه القضية قد جاءت مبعثرة ، ومشتقة في صفحات "النظرية العامة " ،أضف إلى ذلك أنه لا يوجد إجماع حتى بين أتباع المدرسة الكنزية فيما يتعلق برؤية كل منهم وتفسيره بالنسبة الى سلوك العمال أو أحوال أسواق العمل،و الغريب أن كينز في تحليله لسوق العمل، قد بقي محافظا على الفروض الأساسية للنظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، مما تسبب في شعور عام بالحرج و القلق بين أتباع المدرسة الكنزية، و بالتحديد فقد قبل كينز مثلا بنظرية الإنتاجية الحدية كأساس لنظرية الطلب على العمال، وبالتالي فقد قبل بالمبدأ الذي يجعل من انخفاض الأجر الحقيقي شرطا للتوظيف، وعلى صعيد عرض العمل من العمال، سلم كينز بوجود نوع من العلاقة بين الأجر الحقيقي و مدى استعداد العمال لبذل مزيدا من خدمات العمل الإنتاجية، فارتفاع الأجر الحقيقي في هذه الحالة ضرورة تلزمها انخفاض المنفعة الحدية التي تعود على العمال من بذل المزيد من الجهد في العمل، وعلى ضوء ذلك يمكن تصور حالة عامة من فائض العرض من العمال على النحو الذي يمثله الشكل(**1-9**) و يقبل به الكلاسيك و يقرونه،و تمثل المسافة الأفقية(ab) في هذا الشكل حالة البطالة أو فائض العرض من العمال التي قد تنشأ في سوق العمل عندما يسود الأجر الحقيقي W_0 ،و من الواضح على أساس هذه المقاربة للنظرية الكنزية أن منحنى

عرض العمال L_{ST} القائم على فرضية الوهم النقدي ليس شأنا من شؤون النظرية العامة و لا يمثل الأفكار التي جاء بها كينز[31]

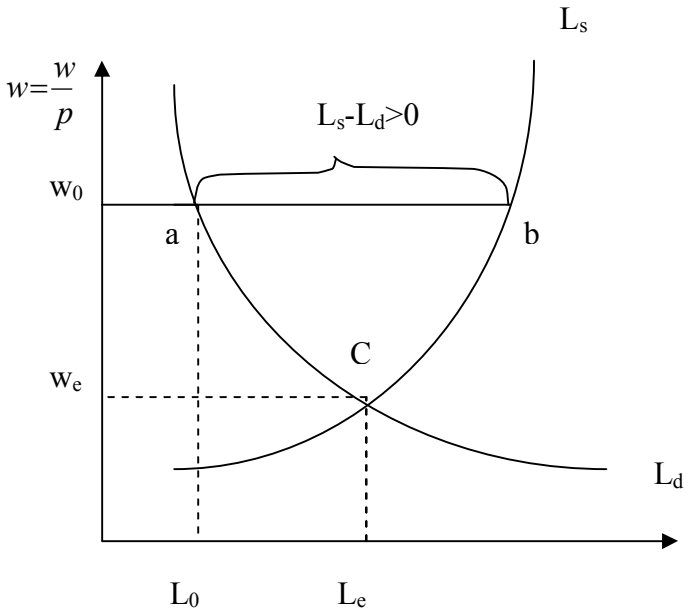

الشكل (1–9): الظروف الاحتكارية في سوق العمل و البطالة

و لعل جوهر الإشكال بين كينز ومعاصريه من المدرسة الكلاسيكية بالنسبة إلى تحليل السلوك في سوق العمل، ليس مرده إلى الخلاف حول إمكانية قيام حالة من البطالة أو عدم إمكانية ذلك، وإنما مرده في الأساس إلى رفض كينز للآلية التي يفترض الكلاسيك أن بواسطتها يستعيد سوق العمل توازنه بعد الاختلال، فمن ناحيته يرى كينز أن فائض العرض من العمال و بالتالي قيام حالة عامة من البطالة، لن يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي في السوق العمل حتى في ظل الظروف التي تسود فيها المنافسة الكاملة تلك السوق، ففائض العرض والبطالة في هذه الحالة سوف يفرض ضغوطا تؤدي إلى انخفاض الأجر النقدي فقط، أما الأجر الحقيقي فسيبقى على حاله دون تأثر مهما انخفض معدل الأجر النقدي، وهذا يعني أن المساومات العمالية بين العمال وأصحاب العمل ستتناول فقط تحديد الأجر النقدي و هو المتغير الذي يقع في دائرة الإمكانية المباشرة للطرفين المتفاوضين، أما الأجر الحقيقي فهو خارج نطاق هذه الدائرة، و لا يمكن للطرفين التفاوض بشأنه مباشرة، فعلى الرغم من أن استعداد العمال للقبول بأجر نقدي أقل،

[31] - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم،" المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007،ص 162

وعلى الرغم من استعداد أصحاب العمل و منشئات الإنتاج لتوظيف عدد أكبر من العمال عند مستوى أقل من الأجر النقدي، إلا أن كلا طرفي النزاع سيقف عاجزا عن فرض أي ضغط يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي و هو السعر النسبي الأهم الذي يستلزم زوال البطالة انخفاضه [32].

ولعل عجز العمال و منشات الأعمال عن تخفيض الأجر الحقيقي هو الأمر الذي يجعل من البطالة في النظرية الكنزية بطالة قسرية ، فلا شك أن العمال من ناحيتهم في ظل هذه الحالة من البطالة سيفضلون الموقع عند النقطة (a) في حين أن منشئات الأعمال من ناحيتها ستعظم من أرباحها عند زيادة الإنتاج والتوسع في الاستخدام، وسترى في الانتقال من النقطة (a) إلى النقطة (c) أمرا مواتيا، إلا أنه على الرغم من توفر كافة الأسباب لقيام التوازن عام يحقق المزيد من الرفاهية لجميع الأطراف، إلا أن الوسيلة لذلك مع الأسف غائبة و مفقودة تماما في اقتصاد يقوم أساسا على استخدام النقود، فالفرصة كما يبدو لتحقيق صفقة ما تفيد جميع الأطراف في سوق العمل، و تنقلهم جميعا من الموقع عند النقطة (a) إلى الموقع التوازني عند النقطة (c) كما هو مفروض في ظل المنافسة الكاملة ، نقول أن هذه الفرصة معدومة ليس لامتناع طرفي النزاع عن استغلال هذه الإمكانية و إنما لعجز الجميع عن التأثير في مستوى السعر الوحيد الذي يمكن له أن يحقق هذه الغاية ألا و هو الأجر الحقيقي .

و يشير كينز في أكثر من موضع في النظرية العامة الى أن الطريق الى تحديد الأجر الحقيقي ليس من خلال المفاوضة، أو الاتفاق بين العمال و أصحاب العمل وإنما من خلال عوامل أخرى، و لتوضيح ما يقصده كينز بالعوامل الأخرى ، لنفرض أن معدل الأجر الحقيقي السائد في سوق العمل هو الأجر W_0 وفي حال غياب ما يمنع قوى السوق من التفاعل بحرية، فان فائض العرض من العمال و البطالة التي ستنشأ نتيجة لهذا الأجر سيؤدي إلى انخفاض الأجر النقدي (w) ،و في رأي كينز أن انخفاض الأجر النقدي في هذه الحالة سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة تقريبا، و قد بنى كينز افتراضه على أساس من تحليل مارشال الجزئي للأسواق الذي يذهب إلى أن سعر الوحدة المنتجة من السلعة في السوق في ظل المنافسة الكاملة سيساوي التكلفة الحدية لإنتاجها[33] ، و على اعتبار أن تكلفة العمل هي الأهم من بين بنود التكاليف على المدى القصير، فان انخفاض معدل الأجر النقدي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض التكلفة الحدية للإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة المنتجة، وفي نظر كينز فان مسلسل الانخفاض في الأجور النقدية و الأسعار سيأخذ طبيعة متوازنة، بمعنى أن النسبة التي سينخفض بها الأجر

[32] -M Keynes, The General Theory Of Employment Interest and Money p11

[33] - تزخر" النظرية العامة "، في مواضيع كثيرة، وخاصة الفصل (21)، بمبدأ تساوي ربين سعر السلعة وبين التكلفة الحدية

النقدي ستساوي تماما نسبة الانخفاض في المستوى العام للأسعار و هذا ما سيُبقي معدل الأجر الحقيقي دون تغير.

ويوضح الشكل(**1-10**) المنطق البسيط الذي يقوم عليه التحليل السابق حيث يمثل المحور الأفقي الدخل الحقيقي Y في حين يمثل المحور العمودي كل من مستوى العام للأسعار p و التكلفة الحدية للإنتاج MC ،مع أن التحليل السابق يفترض حالة عامة من البطالة تسود الاقتصاد، فان مستوى الإنتاج y_0 لابد وأن يقل عن مستوى الإنتاج الحقيقي الذي يصل بالاقتصاد الى حالة من العمالة الكاملة y_e وعلى ذلك فان المنافسة في سوق العمل بين الذين يعملون و بين الذين هم في حالة بطالة ستدفع بالأجر النقدي نحو الانخفاض من W_0 إلى W_1 مما يؤدي إلى انتقال منحنى التكلفة الحدية إلى الأعلى(اليسار) من MCW_0 إلى MCW_1 وهذا بدوره سيعمل على انخفاض المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 وفي ظل هذه الحالة من مسلسل التغير المتعاقب و المتوازن لمسار المدخلات و مخرجات الإنتاج، فان معدل الأجر الحقيقي سيبقى ثابتا على حاله دون تغير، خاصة إذا اعتمد حساب التكلفة الحدية أساسا على التكلفة المترتبة عن استخدام العمل أي(الأجر) و هو الأمر الذي يرى كينز أنه الأكثر احتمالا على المدى القصير،والسؤال الآن: ما هي العوامل التي تحدد مستوى التوازن الدخل الحقيقي عند y_0 ؟،يجيب كينز على هذا التساؤل مباشرة بالقول أن المحدد لهذا المستوى من الإنتاج هو مقدار الطلب الكلي الفعال [34]

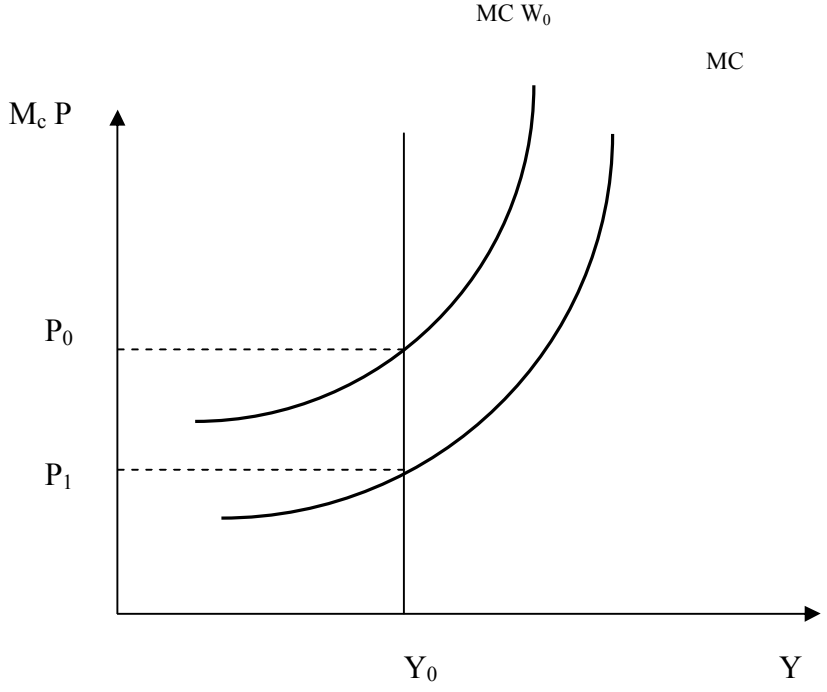

الشكل (1–10):العلاقة بين معدل الأجر النقدي و المستوى العام للأسعار

1-8-5 الطلب الكلي الفعال و الأجر الحقيقي:

تنشأ البطالة القسرية في النظرية الكنزية كنتيجة لعجز كل من العمال وأصحاب العمل عن تخفيض الأجر الحقيقي بالمقدار الذي يكفي لحفز الطلب و امتصاص فائض العرض من العمال، و الحقيقة أن كينز و إن كان قد أقر بأن زيادة الاستخدام و بالتالي انخفاض مستوى البطالة يتطلب انخفاضا في معدل الأجر الحقيقي، إلا أنه استبعد تماما أن يكون لقوى السوق التنافسية قدرة على تحقيق ذلك، و السؤال الذي يثار هنا إذا كانت السوق التنافسية عاجزة عن تحقيق الانخفاض المطلوب في معدل الأجر الحقيقي فما هو البديل؟ و ما هي القوى القادرة على ذلك؟ لم يكن كينز في الحقيقة واضحا تماما في الإجابة عن هذا التساؤل، و إنما اكتفى بالإشارة إلى الدور الذي تلعبه قوى أخرى في دفع الأجر الحقيقي نحو الانخفاض، و بالتالي امتصاص فائض العرض من العمل ،و أمام هذا الغموض فإننا نتساءل من جديد، ما هي هذه القوى الأخرى الخفية التي لها القدرة على تحديد مستوى الأجر الحقيقي في سوق العمل؟

في الواقع أن منطق النظرية الكنزية و المكانة التي يحتلها فيها الطلب الكلي الفعال كمحور تدور حوله في تحليلاتها النظرية، و ترتب عليها مدلولاتها في السياسة الاقتصادية ، هذا المنطق يستدعي أن يكون هذا الطلب الفعال هو عصب هذه القوة الخفية ،و من جديد نتساءل كيف يمكن للطلب الفعال أن يلعب دورا مؤثرا في تحديد الأجر الحقيقي؟ ففي ظاهر الأمر يبدو و كأنما لا علاقة من بعيد أو من قريب بين الطلب الفعال و الأجر الحقيقي

و لتوضيح[35] ما نذهب إليه بشان الطلب الفعال و الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحديد الأجر الحقيقي فإننا نبدأ بافتراض أن معدل الأجر النقدي معطى عند المستوى W_0 الأمر الذي يساعد على تحديد موقع دالة التكاليف الحدية MC في الجزء الثاني من الشكل(**1-11**) لنفرض الآن أن مستوى الطلب الكلي الفعال قد ارتفع كنتيجة للسياسة المالية التوسعية وهو ما يمثله في الجزء الأول من الشكل بانتقال منحنى IS من موقعه إلى جهة اليمين من IS_0 إلى IS_1 ، ونلاحظ هنا أن ارتفاع مستوى الإنتاج عقب زيادة الطلب سيؤدي في الجزء الثاني إلى دفع مستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وهذا بدوره سيؤدي مع ثبات الأجر النقدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي في الجزء(3) من الشكل، و المقدار الذي سينخفض به الأجر الحقيقي يعكس في هذه الحالة تماما المقدار الذي سترتفع به الأسعار ،حيث أن منحنى التكاليف الحدية الطبيعية

[35] - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم" المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ،2007،ص176

للعمل MPP_1 إضافة إلى الارتفاع السابق في المستوى العام للأسعار سيؤدي الى انتقال المنحنى LM من موقعه إلى الأعلى جهة اليسار على اعتبار أن موقع هذا المنحنى تحدده القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية $\frac{M^0}{P}$ وعلى هذا الأساس فان المنحنى LM سينتقل من موضعه عند $\frac{LMM_0^0}{P_0}$ إلى $\frac{LMM_0^0}{P_1}$ في الجزء (1) من الشكل.

يشير التحليل السابق إلى الفرق الجوهري بين التحليل الكنزي و التحليل الكلاسيكي لموضوع العمالة ولأسلوب سوق العمل في التكيف مع المستجدات الاقتصادية، ففي حين يمثل انخفاض الأجر الحقيقي قوة الدفع الأولية لتحقيق المزيد من العمالة و الإنتاج في النظرية الكلاسيكية، نرى أن هذه العلاقة السببية تكاد تكون معدومة في النظرية الكنزية ، فانخفاض الأجر الحقيقي هنا كما هو ظاهر في الشكل هو في الواقع النتيجة وليس السبب للزيادة في العمالة و الإنتاج ،فالأجر الحقيقي حتى في الظروف التي تسودها المنافسة الكاملة في أسواق العمل لا يُتوقع أن ينخفض طالما بقي مستوى الإنتاج على حاله دون تغيير، و الحقيقة أنه في الظروف العامة من الكساد و البطالة وهي الظروف التي لا تحفز القطاع الخاص على المبادرة بزيادة الإنفاق، فان العبء في هذا الشأن سيقع على كاهل القطاع العام، الذي يملك زمام المبادرة لإدارة الطلب الفعال ،ومن هنا فان بإمكان السياسة المالية أو النقدية التوسعية في النهاية إنتاج القدر المطلوب من الانخفاض في الأجر الحقيقي،الذي يسمح بزيادة الطلب على الأيدي العاملة، وامتصاص فائض العرض من العمال .

قام كينز بوضع المفاهيم المتعلقة بالطلب الكلي والطلب الفعال و مهما كان وزن الذي يتم تعليقه على تحذيرات كينز فنحن بحاجة إلى النظر في هذه الوظائف التي تكون قادرة على التقاطع مرة أو عدة مرات و لكنها ليست متطابقة كتعميمات للمفاهيم الحقيقية للعرض و الطلب على السلع بالنسبة للأفراد [36]

[36]- Joseph A.Schumpeter ,History of economic Analysis ,the taylor francis of library 2006,p1136.

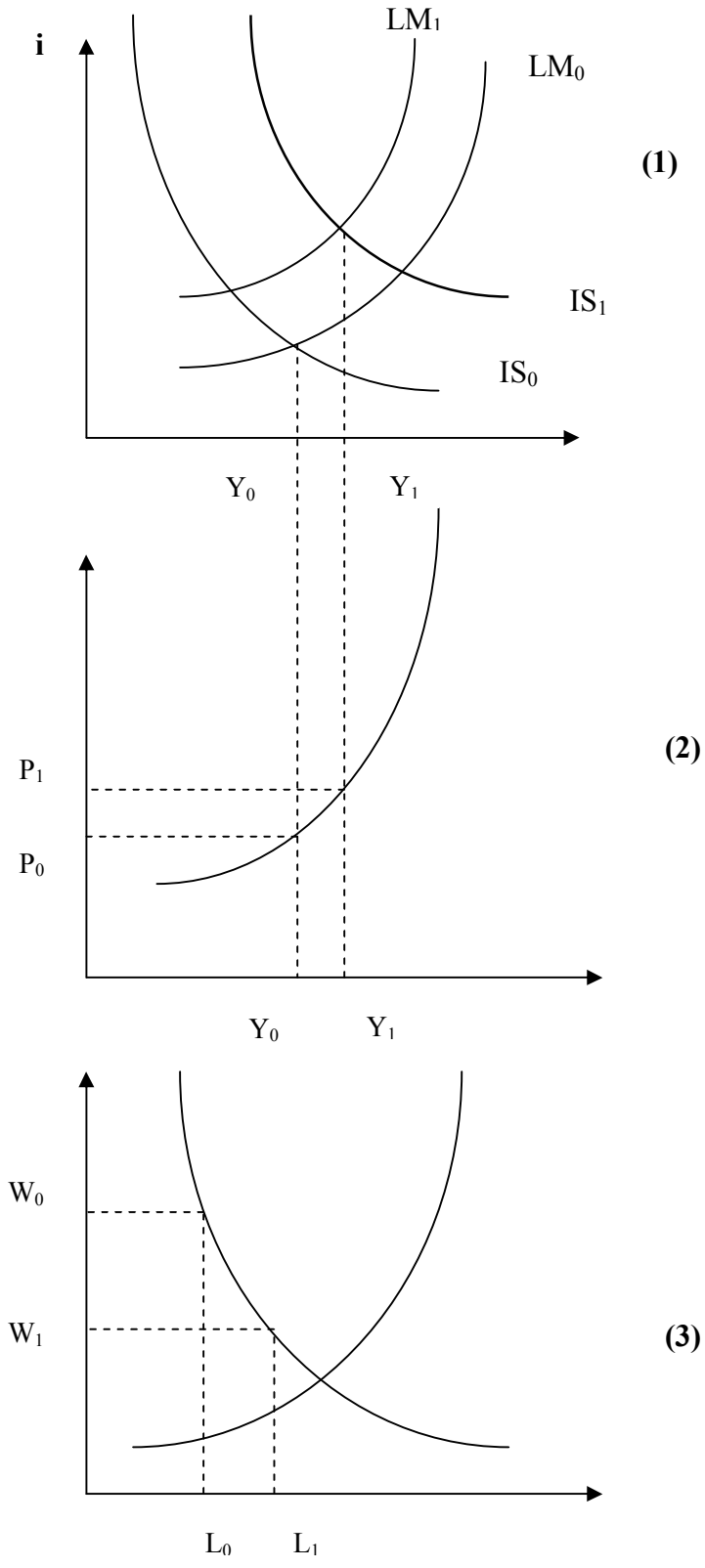

الشكل (1-11):العلاقة بين الأجر الحقيقي و الطلب الكلي الفعال

1-8-6 معادلة Philips:

تبوأت النظرية الكنزية خلال الخمس و العشرين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية مركز الصدارة في الشؤون السياسية و النظرية الاقتصادية بلا منازع ،إلى الحد الذي حدا بالنظرية الكلاسيكية إلى أن تتوارى تماما إلى الظل إلا بين قلة من الاقتصاديين الذين بقوا على ولائهم للنظرية الكلاسيكية و رفضهم لمنهج التحليل الكنزي ،و إلى الحد الذي قد يعذر معه طالب الاقتصاد في ذلك الوقت، إذا ظن أن النظرية الاقتصادية الكلية هي فحسب وليدة أفكار كينز ابتدأت معه و انتهت لتأخذ صيغها و مدلولاتها المختلفة من خلال جملة من الإضافات و الشروحات التي قدمها أتباع المدرسة الكنزية من بعده هذا من ناحية ،ومن ناحيةٍ أخرى فقد مثلت النظرية الكنزية بما تضمنته من دالة الاستهلاك و الاستثمار و ما قدمته من أفكار حول تفضيل السيولة كنظرية في الطلب على النقود جميعها، مثلت إطارا مناسبا لمتابعة الأبحاث التجريبية والقياسية التي تهدف إلى إثبات صحة النظرية و صدق مدلولاتها في السياسة الاقتصادية،ومع ذلك تعاني النظرية من نقطة سوداء على صفحة هذا الانجاز و النجاح، فعلى الرغم من قوة النظرية الكنزية و على الرغم من القبول العام بها كأساس في بناء أو إدارة السياسة الاقتصادية ،إلا أن تلك النظرية بقيت دون النظرية الكلاسيكية في نقطة جوهرية واحدة،ألا وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة لمستوى العام للأسعار P والأجر النقدي W فالنظرية الكلاسيكية قدمت نموذجا ونظاما متكاملا قادر على تحقيق القيم الخاصة بجميع المتغيرات الاقتصادية، و من بينها المستوى العام للأسعار P إلى جانب الدور الذي تعطيه النظرية الكلاسيكية في تحديد الأجر الحقيقي w الذي يحقق التوازن في مستوى العمالة الكاملة قد جعل بالإمكان تحديد مستوى الأجر النقدي في أي وقت من الأوقات.وعلى الرغم من تسليم الكنزيين عموما بإمكانية تغير الأجر النقدي من حين لأخر، إلا أن معالجتهم للعوامل المحددة لهذا المتغير بقيت خارج النموذج الذي يستند إلى العلاقة بين الدخل والإنفاق و بالتالي بقيت مسألة تحديد المستوى العام للأسعار و الأجر النقدي معلقة في الهواء لا نجد لها تفسيرا في نموذج التوازن العام $IS-LM$ و على الرغم من أن النموذج الكنزي حتى ذلك الحين ، لم يقدم وجود علاقة دالية واضحة و دقيقة بين سلوك الأسعار و الأجور النقدية من ناحية و أوضاع الطلب الفعال من ناحية أخرى،إلا أن القلق ساد بشأن ما يمكن أن ينتج عن زيادة الطلب الفعال من ضغوط تضخمية تدعم من مواقف المنظمات العمالية ،

ومطالبتها بأجور نقدية مرتفعة قد تتجاوز حدود السيطرة، و بالتالي قد تدعم الاتجاهات التضخمية للأسعار.[37]

استمر الحال على هذا النحو[38] ، وبقي موضوع التضخم والأسعار مهلا بين طيات النسيان حتى العام 1958عندما قام Philips بنشر بحثه المشهور حول العلاقة التاريخية التي وجد أنها تربط ما بـ dw/w البطالة و المعدل الذي تتغير به الأجور النقدية ، وعلى ما يبدو أن Philips لم يكن يسعى عند نشره لبحثه ذلك إلى تقديم نظرية رائدة في هذا الموضوع ، وإنما مجرد قراءة استطلاعية و أولية لتلك العلاقة التي رأى أنها تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني و تاريخي طويل امتد الى ما يزيد عن تسعين سنة (1861-1957) ،ومع ذلك فقد أثارت نتائج ذلك البحث الاهتمام،حيث بينت بوضوح أن هناك علاقة دالية مستقرة و ثابتة تربط بين معدل التغيير في الأجور النقدية $\frac{dW}{W}$ وبين معدل البطالة (U) و هي العلاقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بمنحنى فليبس"the Philips curve" نسبة إلى مكتشفها ،ويقدم لنا الشكل(**1-12**) صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية وغير الخطية التي تربط بين هذين المتغيرين، وقد لوحظ أن تلك العلاقة غير الخطية تقع ضمن خطي المقاربة ،الأول يوضح أن معدل التغير في الأجور يبلغ قيمة لانهائية وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى مستوى (0.8%)، والثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (-0.1%) وذلك عندما يرتفع معدل البطالة U ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي ما نسبته(100%).

و كما هو ظاهر في الشكل فان منحنى Philipsيقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة البالغ (5.5%)و قدر Philips على أساس من هذا، وعلى أساس من تقديره لمعدل النمو في الإنتاجية(q) قدر بأن معدل البطالة الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور، أي $\frac{dW}{W}=0$ يكون بنحو (2.5%).

[37]-Milton Friedman,Charles A ,E.Goodhart,Money-Inflation and Constitulational Position Of The Central Bank ,Great Britain, London,2003,p41

[38] - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم" المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"،الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن ،2007،ص 196

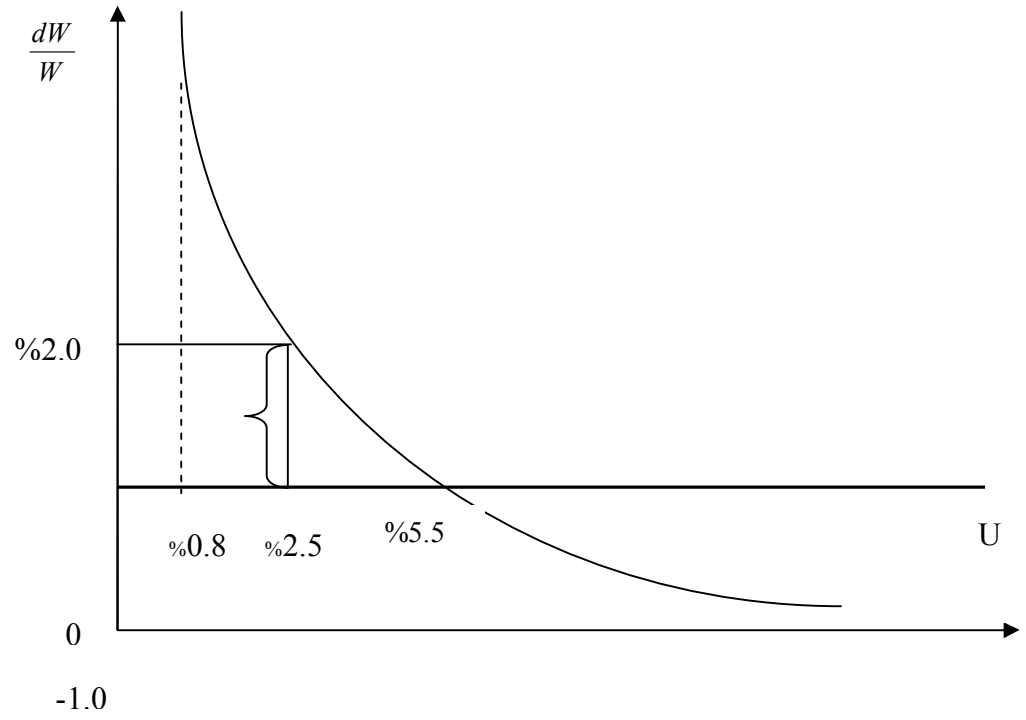

الشكل (1-12):منحنى Philips

شهد الأدب الاقتصادي لاحقا بعد نشر "Philips " لنتائج أعماله الأولية، نمو خطين متوازيين، أحدها نظري ويمس جدليات النظرية الاقتصادية و الثاني عملي ويمس التطبيق المباشر لنموذج "Philips" ،فعلى صعيد الاختبارات العملية لمنحنى Philips كان الهدف هو اختبار ما إذا كانت العلاقة التي تربط بين معدل البطالة و معدل النمو في الأجور النقدية هي أيضا علاقة مستقرة وثابة في سياق اقتصاديات أخرى كما هو الحال في سياق الاقتصاد البريطاني، أما على الصعيد النظري فقد خلقت العلاقة المستقرة و العكسية التي تربط بين معدل التضخم ومعدل نمو الأجور النقدية نقول خلقت مشكلة أمام صانع السياسة الاقتصادية وأمام رغبته في تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة و التضخم معا وفي وقت واحد ،فمن الواضح أن هذه الرغبة و قد تبين استحالة تحقيقها في ظل العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة تستلزم البحث عن السياسة الاقتصادية المناسبة التي تؤدي الى نقل منحنىPhilips من موقعه بالكامل إلى جهة اليسار، و هذا بدوره قد استدعى ظهور العديد من الأبحاث النظرية التي كان همها

تقصي العوامل التي أدت في الأصل إلى نشوء هذه العلاقة التبادلية بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية و بين معدل البطالة ،ولعل أول وأهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى Philips كان ما قام به ريشتاد ليبسي "R.Lipsey"عام 1960و بالتحديد فقد بنى Lipsey أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم و البطالة على أساس فرضيتين رئيسيتين[39]:

الأول: وجود علاقة خطية و موجبة بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية و بين فائض الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل .

الثاني: وجود علاقة سالبه وغير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة وبين مستوى البطالة.

وفيما يتعلق بالفرض الأول فقد ابتدأ Lipsey تحليله للأساس النظري الذي يستند إليه بتطبيقه المباشر لمبدأ " التوافق" أو" التماثل الذي سبق ووضعه"بول سام ويلسون"P.Samuelson"وقام Lipsey بتطبيقه على أوضاع التوازن في سوق العمل، و يوضح الجزء(1) من الشكل (**13-1**) العلاقة بين فائض الطلب على العمال وبين الأجور النقدية، ففي الشكل تم قياس الأجر النقدي على المحور العمودي بحيث تمثل (W_e) ذلك المستوى من الأجر النقدي الذي يحقق التوازن في سوق العمل،في حين تم قياس الكمية المعروضة L_S والمطلوبة L_d من العمال في تلك السوق على المحور الأفقي، و يبين الجزء (1) من الشكل أن أي مستوى من الأجر النقدي يقل أو يزيد عن مستوى (W_e) من شأنه أن يخلق فائضا في الطلب (أو فائضا من العرض) على العمال في تلك السوق، مما سيدفع بالأجر النقدي إلى الارتفاع نحو وضعه التوازني عند (W_e) و هنا يبين الجزء (2) من الشكل نفسه أن المعدل (W) الذي سيرتفع أو ينخفض به الأجر النقدي في هذه الحالة سيزيد كلما زاد مستوى فائض الطلب (أو فائض العرض) على الأيدي العاملة.

من خلال الشكل يمكن ملاحظة ما ستؤول إليه الأوضاع في سوق العمل، وذلك في ظل افتراض مستويين من الأجر النقدي (W_e) ، (W_1) كلاهما يقل عن مستوى الأجر التوازني (W_e) ،نلاحظ هنا على الرغم من أن كلا المستويين من الأجر النقدي سيخلق فائضا في الطلب على العمال في تلك السوق، إلا أن حجم هذا الفائض و مداه سيختلف بين مستوى الأجر الأول (W_0) ومستوى الأجر الثاني (W_1) ويمكن في هذه الحالة قياس فائض الطلب كنسبة (Z) تساوي :

[39] - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم" المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 176.

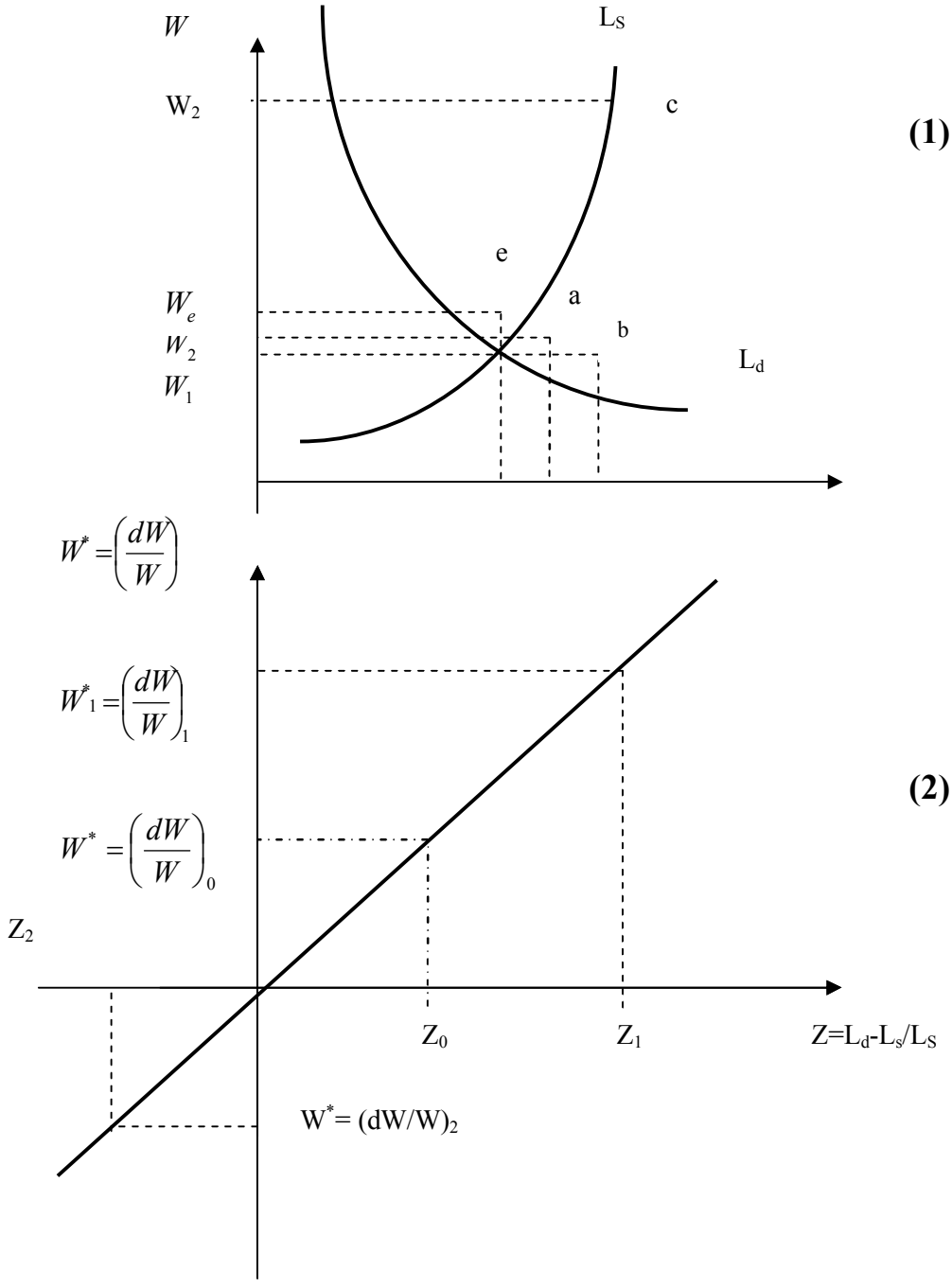

الشكل (1-13):العلاقة بين التغير في الأجور النقدية وفائض الطلب على العمل

$$Z = \left(\frac{L_d - L_s}{L_s} \right)$$

وهنا نلاحظ أن هذه النسبة التي تمثل مدى وحجم الفائض من الطلب على العمال وستزيد كثيرا عند مستوى الأجر (W_1) عنها عند مستوى الأجر (W_0) ،و المعنى المستفاد أن مبدأ التماثل يقتضي أن ترتفع الأجور النقدية بسرعة أكبر كلما زادت نسبة الفائض في الطلب على العمال،وهذا يجعل من المعدل الذي تتغير به الأجور النقدية $W = \frac{dW}{W}$ دالة مباشرة وطردية في النسبة (Z) :

$$W^* = d\frac{W}{W} = \beta(Z)$$

حيث أن القيمة (Z) عند مستوى الأجر النقدي (W_1) أكبر من قيمتها عند الأجر (W_0) فمن المتوقع أن ترتفع الأجور النقدية بسرعة أكبر إذا ابتدأ الوضع غير التوازني عند المستوى (W_1) منه إذا ابتدأ عند المستوى (W_0) و كلما اقترب مستوى الأجر النقدي (W) في تصاعده من مستواه التوازني (W_e) كلما اقتربت قيمة كل من (Z) و (W^*) من الصفر.

ويلاحظ Lipsey هنا أن حالة التوازن عند العمالة الكاملة، كما يقتضيها الأجر النقدي (W_e) لا تعني اختفاء البطالة بالكامل ،بحيث ستبقى نسبة البطالة موجبة لتمثل كل من نسبة البطالة الاحتكاكية (frictional)ونسبة البطالة الهيكلية (structural) وعلى هذا الأساس يذهبLipsey الى الاعتقاد بأنه على الرغم من اتجاه البطالة نحو الانخفاض التدريجي كلما زادت النسبة (Z) ،و بالتالي كلما زاد مدى وحجم الفائض من الطلب على العمال إلا أن هذا الانخفاض سيسير متباطئا كلما اقتربت قيمة (Z) من الصفر ، بمعنى أن استمرار في انخفاض نسبة البطالة (U) يستدعي زيادة أكبر في نسبة الفائض من الطلب على العمال (Z) وعلى هذا النحو استطاع Lipsey أن يقدم تحليلا لمنحنىPhilips يستند إلى الرشد الاقتصادي يبين فيه العوامل التي جعلت ذلك المنحنى يأخذ شكله المألوف و بالتالي تلك العوامل التي حددت العلاقة السالبة ، وغير الخطية بين فائض الطلب على العمال و المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية .

بعد ذلك تلقت المدرسة الكنزية " منحنى Philips " بالترحاب حيث قدم هذا المنحنى تفسير لمجرى التغيير في الأجور النقدية و في المستوى العام للأسعار (التضخم) ، لم يكن متوفرا في النموذج الاقتصاد الكلي حتى ذلك الحين فكما يبدو كان Lipsey موفقا في تقديم نظرية تتحدث بوضوح عن العوامل التي

تحدد و تفسر سلوك الأجور النقدية ، والأسعار عبر الزمن إلى الدرجة التي جعلت " "منحنىPhilips " يتبوأ مركز الصدارة في رسم السياسة الاقتصادية ، ولم يمض وقت طويل على اكتشاف هذا المنحنى حتى انتبه صانعوا السياسة الاقتصادية الى القوة الكامنة في هذا المنحنى وما يعنيه بالنسبة الى الإمكانيات الغير محدودة التي يتيحها لهم في إدارة الطلب الكلي، من خلال كل من السياسة النقدية والمالية و لعل ما أثار الاهتمام و الانتباه الى أهمية منحنىPhilips في السياسة الاقتصادية كان البحث الذي أجراه كل من P.Samuelsonو Solow في هذا الموضوع و الذي يبين بوضوح تلك العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة مما لفت الانتباه الى أن النتائج التضخمية التي يمكن أن تنتج عن إتباع الحكومة سياسات توسعية تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي، وهذا يعني أن للتوسع في الإنفاق الحكومي و بالتالي زيادة في الإنتاج و التوظيف تكلفه على الاقتصاد يجب أن يتحملها على شكل ارتفاع في الأسعار ، وبالعكس فان إتباع الحكومة لسياسة انكماشية ، وبالتالي تراجع الإنتاج وزيادة البطالة سيؤدي إلى انخفاض في معدل التضخم ومن هنا على الحكومة أن تختار بين أحد الشرين: إما زيادة في التضخم أو ارتفاع في مستوى البطالة ، مما جعل من منحنىPhilips قيدا على سياسة الاقتصادية لا تستطيع الحكومة أن تنفك عنه أو أن تتجاهله .

ربما كان أسهل وأنسب مدخل لفهم المشكلة منحنى فيليبس Phillips Curve وفيلبس أحد أشهر اقتصاديي القرن الـ 20، واشتهر بأعماله حول النمو الاقتصادي، ومحددات العمل والتغيرات في الأجور والبطالة. وساهمت أعماله في فهم البطالة بصورة أوضح.

بعد دراسة متمعنة لبيانات قرن حول البطالة والأجور النقدية في بريطانيا، اكتشف فيلبس أن هناك علاقة عكسية "وليس قانونا" بين البطالة والتغير في الأجور النقدية، تجنح الأجور إلى الارتفاع حين تكون البطالة منخفضة، والعكس بالعكس.

مع ازدياد البطالة تقل ضغوط العاملين للحصول على زيادات أجرية، كما أن ارتفاع البطالة يعني ضعف الطلب على السلع، وضعف الطلب مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي، وهذا بدوره يعني أن الأرباح متدنية، لا تغري بزيادة الأجور.

والعكس: مع ارتفاع الطلب الكلي "مجموع ما يطلبه الناس من السلع والخدمات"، فإن المنتجين يوظفون مزيدا من القوى العاملة، ليتمكنوا من زيادة الإنتاج، وزيادة الطلب على العمل، تتسبب في رفع أجور العمال، وهذا بدوره يعمل على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا الرفع يتسبب في رفع أسعار المنتجات من

سلع وخدمات. أي أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، يوضحها منحنى فيلبس.

بينت دراسات تطبيقية empirical باستخدام أدوات اقتصاد قياسي econometrics كثيرة أن منحنى فيلبس ينطبق على المدى القصير "سنوات قليلة مثلا"، وليس على الأمد البعيد. لماذا؟ باختصار، لأن الاقتصاد كالفيزياء، لكل فعل رد فعل.

الموضوع واسع، وكتبت حوله مئات البحوث والكتب.

بدأ منحنى فيلبس يفقد شيئا من قوته في السنوات الأخيرة.

لوحظ أن الأحداث في السنوات الأخيرة لا تدعم منحنى فيلبس كما كان متوقعا .تشهد عموم الدول الغربية معدلات بطالة هي الأقل خلال 40 عاما، لكن نمو الأجور فيها ضعيف.

1-8-7البطالة وعلاقتها بالاستهلاك والادخار

يمكن وصف هذا القطاع بأنه يمثل حالة المجتمع في مرحلة استخدام ما لديه من دخول أو ثروات عن فترات سابقة على هذه المرحلة، فهذا القطاع و الذي يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية القطاع العائلي (بصفة الاستهلاكية الغالبة عليه) هو المصدر الوحيد الذي يقدم كافة عناصر الإنتاج لدورة النشاط الاقتصادي على مستوى التحليل الكلي للقطاعات الاقتصادية المعاصرة، ويحصل في مقابل ذلك على كافة عناصر الدخل القومي من أجور وريع وعوائد على رأس المال، وبذلك يمكن القول أن ما يحصل عليه القطاع الاستهلاكي يوزعه بين الاستهلاك النهائي والادخار، وذلك على ضوء العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تمليها كل من ظروف الأسواق الاقتصادية بجانب اتجاهات السياسات الاقتصادية المطبقة بصفة عامة و السياسات ذات العلاقة بكل من أسواق السلع والخدمات و أسواق المال بصفة خاصة، كما يمكن أن ملاحظة قطاع الاستهلاك و الادخار يمارس نشاطه الاستهلاكي و الادخاري عبر عدد من الأسواق الاقتصادية التي ترتبط بالأسواق الاقتصادية الأخرى، وأهم هذه الأسواق هي سوق المال بالنسبة للسلوك الادخاري وسوق السلع والخدمات بالنسبة للسلوك الاستهلاكي وذلك على مستوى كل من السوق المحلية والسوق العالمية، أما إذا أضفنا إلى هذه الأسواق سوق العمل باعتباره يمثل مصدر الدخل القومي لهذا القطاع على مستوى التحليل الكلي لدورة النشاط الاقتصادي يمكن وبشكل مبدئي معرفة إلى أي مدى يكون التشابك المؤثر بين هذا القطاع و باقي قطاعات الاقتصاد المعاصر، وأن مشكلة مثل مشكلة البطالة لا يمكن فصلها أو مواجهتها بعيدا عن ظروف القطاعات الاقتصادية والأسواق التي تربط بينها، فبالنسبة للفرد، لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد العاطل دخله

الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الاطمئنان على يومه وغده، ويزداد الوضع سوءا إن لم يكن هناك نوع من الحماية الاجتماعية للعاطلين كما هو الحال في غالبية البلدان النامية أو عدم كفايتها،كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناة الاجتماعية والنفسية التي تنجم عن البطالة ،فقد ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة كثيرا ما يدفع الفرد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب .

أما عن الخسائر التي يتحملها الاقتصاد القومي فهي كثيرة ومتعددة ،حيث يخسر البلد قيمة الناتج الذي كان من الممكن للعاطلين إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدامهم لطاقاتهم الإنتاجية هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى يلاحظ أن المدفوعات التحويلية التي تضطر الحكومات إلى منحها للعاطلين إما في صورة إعانة للبطالة أو مساعدات حكومية تؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة وما ينجم عن ذلك من نتائج سلبية، كما أن زيادة هذه المدفوعات تؤثر سلبا في قدرة الحكومة للإنفاق على الخدمات العامة الضرورية (كالتعليم والصحة و المرافق العمومية) فعلى سبيل المثال إذا أخذنا تفصيلات الناتج الذي ضاع على الاقتصاد الأمريكي خلال النصف الأول من الثمانينات (1981-1984) نتيجة البطالة و الأهمية النسبية لهذا الناتج كنسبة من الناتج القومي الإجمالي كما يبينها الجدول رقم (1-1)

الجدول رقم (1-1):تطور فجوة الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بمعدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي للفترة (1981-1984)

السنوات	الناتج القومي الإجمالي الممكن(1)	الناتج القومي الإجمالي الفعلي(2)	فجوة الناتج القومي الإجمالي (3)=(1)-(2)	الفجوة كنسبة من الناتج الممكن	معدل البطالة
1981	1,581	1,514	67	%4,2	%7,5
1982	1,625	1,485	140	%8,6	%9,5
1983	1,670	1,535	135	%8,1	%9,5
1984	1,716	1,639	77	%4,5	%7,4

المصدر:رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،أكتوبر1998

فسوف نجد أن فجوة الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة بلغت 419 مليار دولار وبما نسبته 6,4% من الناتج القومي الإجمالي الممكن وتوضح بيانات الجدول أن حجم الناتج الضائع على الاقتصاد الأمريكي كان يتناسب صعودا وهبوطا مع مستوى البطالة السائد وهو أمر ينطبق على جميع اقتصاديات البلدان الصناعية.

إذا كان تهديد البطالة للاقتصاد مستمر فما علاقة الأجور بالبطالة ؟للإجابة على هذا السؤال كشف كينز عن حقيقة مهمة لابد أن تتمخض عن انخفاض الأجور لم يذكرها الكلاسيك أو النيوكلاسيك و لها تأثير بليغ في النشاط الاقتصادي ،فقد نظر كينز إلى الأجور ليس فقط باعتبارها بندا من بنود التكاليف فحسب،وإنما باعتبارها أيضا دخل يتولد عنه طلب على السلع والخدمات المختلفة، وعليه فانه حينما تنخفض الأجور كعلاج لمشكلة البطالة فان هذا الانخفاض وان كان سيقلل من تكاليف الإنتاج ومن ثم زيادة ربح الرأسماليين إلا أنه من ناحيةٍ أخرى يقلل من دخل العمال وبالتالي من طلبهم على السلع المنتجة وهو أمر يعقد بلا شك من مشكلة تصريف السلع بالأسواق،كما أن تخفيض الأجور من شأنه أن يجري إعادة توزيع للدخل القومي لمصلحة الرأسماليين الذين يتميز ميلهم للاستهلاك بالانخفاض لو قورن بالميل الاستهلاكي للعمال،كما أن كينز قادته الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الدخل والناتج والتوظيف، وعندما بحث كينز في العوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي أي الطلب الفعال (الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) اعتمد على السلوك النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين ولم يلجأ إلى القوانين الموضوعية التي تظهر في مجال الإنتاج والتراكم والتوزيع، وتجدر الإشارة إلى أن القانون النفسي الذي ادعى كينز انه ذو صلاحية مطلقة لأنه في رأيه متصل بالطبيعة الإنسانية، و يَنص هذا القانون على أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم ولكن ليس بنفس القدر الذي يزيد به دخلهم، ولهذا فان الارتفاع المستمر في مقدار الدخل يسهم عادة في توسيع نطاق التباعد بين الدخل والاستهلاك مما يعني تزايد الادخار ،الأمر الذي يستدعي استثمارا متزايدا لامتصاص هذا الادخار المتزايد و إذا لم تتحول المدخرات المتزايدة إلى استثمار فان الطلب الكلي سوف ينقص، ومن ثم ينخفض حجم الدخل و التوظيف وتظهر البطالة، ولن يمكن علاج البطالة إلا بتزايد نسبة الاستثمار .

لكن المعضلة الأساسية التي أشار إليها كينز في هذا الخصوص وتعكس جوهر نظريته تتمثل في القضية التالية :أنه مع تزاد الدخل القومي يتزايد الميل للادخار وبالتالي ينقص ميل الاستهلاك مما يستدعي

الزيادة في ميل الاستثمار حتى يتحقق التوازن ، ولكن مع زيادة مستوى الدخل و تزايد الاستثمار تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال (التي تعبر تقريبا عن معدل الربح) مما يجعل ميل الاستثمار ينخفض كلما أمعن الدخل القومي في التزايد، وهنا تلوح في الأفق مخاطر عدم التوازن بين الادخار والاستثمار ويظهر في الآفاق انخفاض مستوى الدخل القومي، و ظهور شبح البطالة والركود والكساد، فإذا كان الاستثمار منخفضا انكمش حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي فان كل من الدخل والإنفاق ،الغنى والفقر،البطالة والتشغيل، والرواج والكساد كلها أمور تتوقف على ميل رجال الأعمال إلى الاستثمار[40].

كما تجدر الإشارة أن عددا من الاقتصاديون اعتقدوا أن السياسات الاجتماعية التي طبقتها حكومات البلدان الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تأثرت بالفلسفة الكنزية والتي عرفت بسياسات دولة الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية قد أدت إلى ارتفاع واضح في معدل البطالة الطبيعي بسبب تأثيرها السلبي في ميول الأفراد اتجاه العمل، وفي هذا السياق كثيرا ما يشير الاقتصاديين إلى تأثيرات التأمين ضد البطالة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يمكن للعامل الذي سرح من الخدمة أن يحصل على نسبة 50% من أجره السابق لمدة تصل إلى 26 أسبوعا كإعانة بطالة معفاة من الضرائب، كما أن هناك أنواعا أخرى من التحويلات المالية الحكومية يمكن أن يحصل عليه العامل في حال تعطله مثل طوابع (بونات) الطعام الرخيص وإعانة الأطفال والرعاية الصحية.

ويشير الاقتصاديين إلى أنه في ضوء إعانة البطالة والرعاية الاجتماعية فان التحويلات الحكومية توفر ما يقارب من ثلثي الدخول الصافية المفقودة للعامل الذي يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي، فمثل هذا العامل سوف يرفض أي وظيفة تعرض له لو كان أجرها أقل من مبلغ إعانة البطالة والتحويلات المالية الأخرى التي يحصل عليها، وسيفضل أن يسجل اسمه في مكتب العمل ضمن المتعطلين حتى يستفيد من التأمين على البطالة وهذا كله يعمل على رفع معدل البطالة في الاقتصاد القومي، ولهذا يقترح بعض الاقتصاديين أن تفرض ضريبة على تعويضات البطالة بمعدل يتساوى مع المعدل الذي تفرض على الدخول الأخرى ،كما ينادي كثير من هؤلاء بضرورة إلغاء بونات الطعام الرخيص وجميع أشكال المساعدات الاجتماعية للفقراء و المحرومين حتى يمكن إجبارهم للخروج إلى سوق العمل وقبول معدلات الأجور السابقة.

[40] -O.F Hamouda ,Mony, investment and consumption Keynes macroeconomics rethought ,MPG Books Group ,UK,2009,P141

1-9أثر الضرائب :

عند حصول الفرد على دخل ما، فانه إما ينفقه كله على الاستهلاك، وإما أن ينفق جزء منه ويدخر الباقي، إلا أن توزيعه لهذا الدخل بين الاستهلاك والادخار قلما يتشابه بين فرد وأخر، فإذ سعى الفرد إلى تحقيق التوازن بين الاستهلاك والادخار فان منحنيات السواء تمكنه من الوصول إلى النقطة التي يتحقق عندها التوازن بين المنفعة الحدية لكل من الاستهلاك والادخار، وتفسير ذلك أن الفرد الذي يريد أن يحصل على أقصى منفعة ممكنة من دخله و لابد أن يسعى للوصول إلى أعلى منحنى سواء يمكنه منه دخله، وذلك في ظل خط الإمكانيات و المجموعة المثلى من الاستهلاك والادخار و التي تمثلها نقطة تماس خط الإمكانيات XY مع منحنى السواء U أي النقطة E و هذا ما يسمى بشرط تماس للتوازن و الذي يمكن من استنتاج شرط آخر للتوازن ومنه لابد أن يتعادل ميل خط الإمكانيات وميل منحنى السواء عند نقطة تماس خط الإمكانيات مع أعلى منحنى سواء ممكن، و في الشكل السابق AX تمثل الدخل النقدي ، AY الاستهلاك الذي يتيحه هذا الدخل فيما لو أنفق هذا الدخل كله ، XY هو خط الإمكانيات توزيع الدخل الكلي الذي تتكون عليه نقطة التوازن الفردي $Y'B$ يوازي AX فان $AY = XB$ و على ذلك XB يمثل الادخار الكلي إذا انخفض الاستهلاك إلى الصفر أي خصص الدخل كله للادخار ، تكون النقطة E هي نقطة تماس خط الدخل الكلي مع منحنى السواءU ولهذا يتمثل عندها النقطة التي تحقق التوزيع الأمثل للفرد، والسؤال الآن ما هي آثار فرض ضريبة ما على تحرك النقطة E وبالتالي على الادخار BC ؟[41]

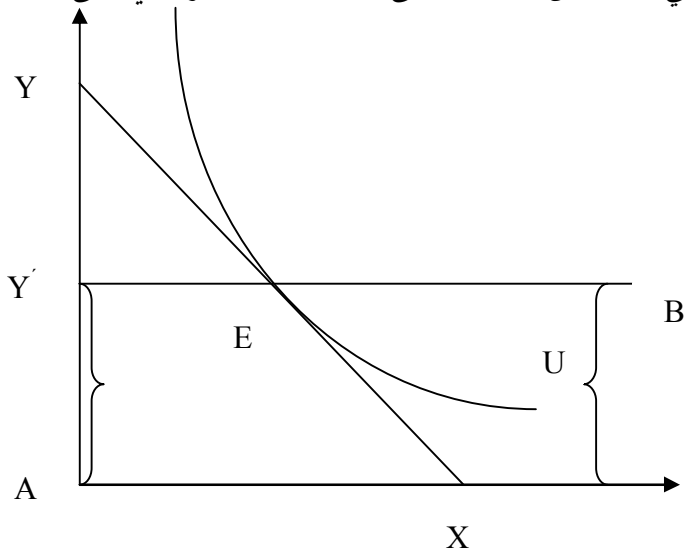

الشكل(1-14):تحديد نقطة التوازن بين الاستهلاك والادخار

[41] - سمير محمد عبد العزيز" الادخار الشخصي والسياسة الضريبية ،دراسات تطبيقية في نظرية الاقتصاد الكلي والمالية العامة،الإسكندرية ،(1993)،ص160

يمكن القول بصفة عامة بأن فرض ضريبة ما ينتج عنه أثر الدخل نتيجة انخفاض دخل الفرد الجاري بمقدار الضريبة المستقطعة، ومن ثم يعمل هذا الأثر على إنقاص القدرة على كل من الاستهلاك والادخار عند مستوى هذا الدخل، وبالتالي يدفع أثر الدخل إلى تخفيض كل من استهلاكه الجاري وادخاره طالما ظل تقييمه ثابتا لأهمية كل من الاستهلاك و الادخار، ولكن قد يولد أثر الدخل أثر تعويضي ينتج من انخفاض دخل الفرد نتيجة الاستقطاع الضريبي والذي يدفعه إلى العمل على زيادة دخله عن المستوى الذي كان يحققه قبل فرض الضريبة حتى يمكنه تعويض ما اقتطعته الضريبة والاحتفاظ بمستوى دخله كما كان عليه من قبل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد يؤدي فرض ضريبة ما إلى وجود أو عدم وجود أثر إحلال ، و تفسير ذلك أنه يترتب على الحد من الدخول المتاحة نتيجة الاستقطاع الضريبي و عدم تعويض مقدار الضريبة تعديلا في علاقة الدخول بالحاجات التي كانت تشبعها نتيجة انخفاض الدخل و بقاء الحاجات على حالها ، وكذلك أيضا في علاقة الحاجات التي يوزع الفرد دخله بين بعضها البعض وفقا لمرونتها وحساب الحاجات الضرورية على حساب الحاجات الأقل ضرورة ، فإذا كان الإنفاق الاستهلاكي يتميز في علاقته بالادخار بانعدام المرونة نسبيا فان فرض الضريبة أو رفع سعرها قد يترتب عليه انخفاض الادخار أو انعدامه بدافع الاحتفاظ بمستوى استهلاكي معين .

و لكن إذا كان العكس هو الحادث ، أي أن الادخار هو الذي يتميز في علاقته بالاستهلاك بانعدام المرونة نسبيا كالشخص الذي يرغب في تحديد مستوى معين للاستهلاك في المستقبل فيدخر من دخل الفترة الجارية ما يحقق له مستوى الاستهلاك المرغوب في المستقبل أيًا كان مقدار دخل الفترة الجارية المتبقي و بفرض انعدام رغبة الفرد على تعويض مقدار ما يستقطع من دخل الفترة الجارية، فسيترتب على فرض الضريبة انخفاض ما يوجه للإنفاق الاستهلاكي من الدخل المتبقي سواء كنسبة أو كمقدار مطلق ، هنا و يلاحظ أنه إذا قام الفرد بتحديد نسبة ثابتة بين الاستهلاك و الادخار و بفرض استمرار عدم وجود الأثر التعويضي للدخل فان فرض الضريبة سيترتب عليه تخفيض كل من الاستهلاك و الادخار و لكن ستظل النسبة بينهما ثابتة مما يعني عدم وجود أثر إحلالي في هذه الحالة.

مما سبق يمكن القول أن لكل ضريبة أثر دخل و لكن قد لا يكون لها أثر إحلال ، ومن الجدير بالذكر أن أثر الإحلال و إن وجد يتوقف على المعدل الحدي للإحلال بين الاستهلاك والادخار ، أي على المعدل الذي يقبل على أساسه الفرد إحلال قدر من الاستهلاك الحاضر محل قدر من الاستهلاك المستقبل

(الادخار) مع بقاءه على منحنى السواء واحد و يتوقف هذا المعدل بدوره على سلوك الفرد و طريقة إدراكه للظروف الاقتصادية و السياسية والاجتماعية المحيطة به.

1- أثر فرض الضريبة على وحدات السلعة (جانب المنتجين):[42] ما أثر فرض ضريبة على منتجي أو موردي سلعة ما يتم إنتاجها و توفيرها في سوق تتسم بالمنافسة الكاملة ؟ هذه الحالة ممثلة بيانيا في الشكل(1-15) في هذا الشكل:

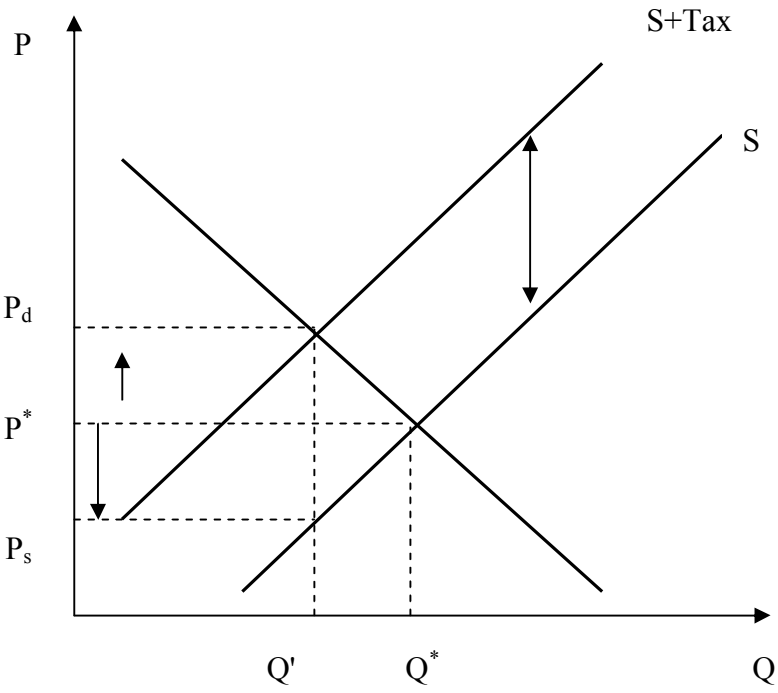

الشكل (1-15):العبء الضريبي في حالة فرض ضريبية على وحدات إحدى السلع (جانب المنتجين)

S : تمثل منحنى العرض

D : تمثل منحنى الطلب في السوق

P^* : تمثل سعر التوازن في السوق

Q^* : تمثل كمية التوازن في السوق قبل فرض الضريبة

إذا قامت الحكومة بفرض ضريبة ثابتة على كل وحدة من السلعة المباعة ، وبالتالي بيع كل سلعة إضافية أصبح أكثر تكلفة عن ذي قبل، و لهذا فان منحنى العرض الجديد بعد الضريبة سيصبح $S + tax$ مع ملاحظة انتقال منحنى العرض إلى الأعلى بنفس مسافة الضريبة الجديدة المفروضة ، وبأخذ الضريبة و

[42] - سعيد عبد العزيز عثمان-شكري رجب العشماوي-"اقتصاديات الضرائب"-(سياسات –نظم-قضايا معاصرة) الدار الجامعية- الإسكندرية،2004، ص11

منحنى العرض الجديد في عين الاعتبار فان السعر سوف يرتفع إلى P_d و الكمية المعروضة من السلعة ستنخفض إلى Q' وذلك بالتقاطع مع منحنى الطلب D (الذي لم يتغير وضعه)و بين منحنى العرض الجديد $S + tax$

أيضا نتوقع منذ البداية أن فرض الضريبة على الوحدات على المنتجين سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر بيع المنتج في سوق المستهلك وسنجد أن المستهلكين أنفسهم سوف يتحملون جزءا من العبء الضريبي إلى جانب الموردين أو المنتجين الذين تم فرض الضريبة عليهم أصلا مع ملاحظة أن الارتفاع في السعر كان أقل من قيمة الضريبة المفروضة على كل وحدة يتم بيعها ، فقيمة الضريبة هي المسافة بين S و $S + tax$ ، ولكن المسافة بين P و P_S أقل من قيمة الضريبة في تلك الحالة ، أما المسافة من نقطة التقاطع بين D و $S + tax$ و حتى منحنى العرض القديم S تمثل قيمة الضريبة الإجمالية ، وهو ما يعني أن الإيراد المتبقي للبائع من كل وحدة من السلعة يبيعها، بعد أن يدفع الضريبة المستحقة عليها سيكون P_S و بمعنى آخر فان P_S هو سعر الوحدة للبائع بعد سداد الضرائب المستحقة عليها ، وبالتالي يمكن القول على الرغم من أن الضريبة الأصلية كانت مفروضة على البائع فقط ، إلا أنه نجح في نقل جزء من عبئها إلى المستهلك

و السهم المرسوم من P^* إلى P_d يوضح نسبة الضريبة التي تحملها المستهلك و السهم المرسوم من P^* إلى P_S يوضح العبء النهائي الصافي الذي سيتحمله المنتج مع ملاحظة أن العبء النهائي الصافي الملقى على كل منهما يعتمد على درجات المرونة العرض و الطلب بالنسبة للسعر:

*كلما كانت مرونة الطلب بالنسبة للسعر مرتفعة (مرونة الطلب السعرية) ،انخفضت نسبة الضريبة التي يتحملها المستهلك (والعكس صحيح)

*كلما كانت مرونة العرض بالنسبة للسعر مرتفعة (مرونة العرض السعرية)، انخفضت نسبة ما يتحمله البائع من الضريبة (والعكس صحيح)

2- أثر فرض الضريبة على وحدات السلعة (جانب المشترين المستهلكين):[43]

ماذا يحدث عندما يتم فرض الضريبة على وحدات السلعة على المشتري وليس البائع ؟ هذه الحالة ممثلة في الشكل (1-15):

[43]- سعيد عبد العزيز عثمان-أدشكري رجب العشماوي-"اقتصاديات الضرائب" ، مرجع سابق ،ص13

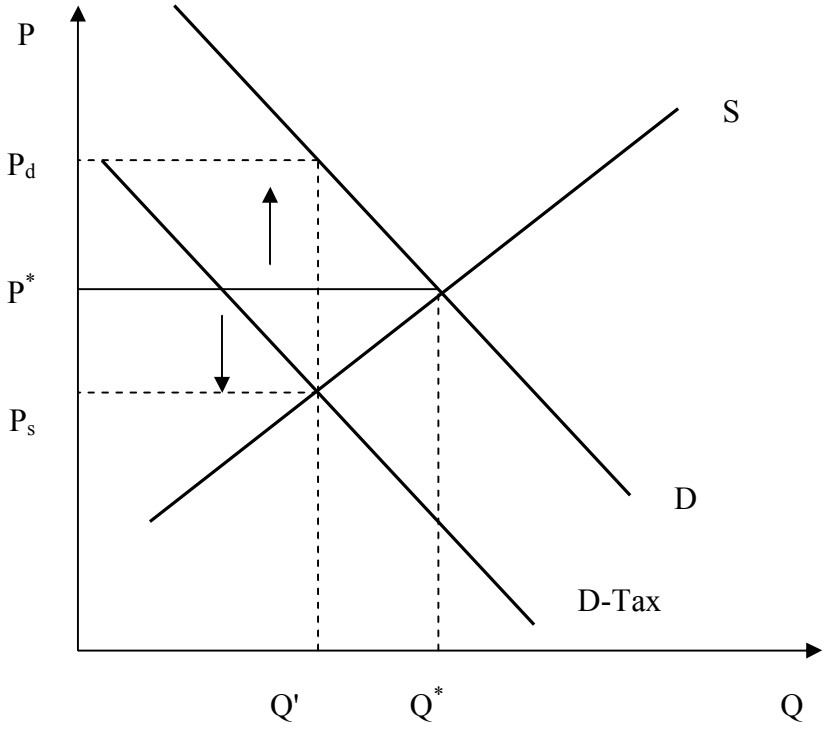

الشكل (1-16):العبء الضريبي في حالة فرض ضريبة على وحدات إحدى السلع (جانب المستهلكين)

منحنيا الطلب و العرض هما S و D ، الضريبة المفروضة على وحدات السلعة ستجعل منحنى الطلب ينخفض أو ينتقل إلى الأسفل إلى $D-tax$ ومعنى هذا أن الفرق بين D و $D-tax$ يمثل قيمة الضريبة الجديدة المفروضة ، وبأخذ منحنى الطلب الجديد في عين الاعتبار فان سعر التوازن الجديد سيكون P_S و كمية التوازن الجديدة ستكون Q' ، وهنا سينخفض سعر السوق من P^* إلى P_S ، ومعنى هذا أن البائعين سوف يكون عليهم تحمل جزء من العبء الضريبي الذي كان قد تم تحميله أصلا على المشترين

و بالتحرك إلى أعلى عند النقطة التي يتقاطع عندها S و $D-tax$ حتى نصل إلى المنحنى D فإننا نكون قد تحركنا لأعلى بقيمة الضريبة الجديدة، وسنجد أن المشترين في النهاية سوف يدفعون السعر P_d فقط في كل وحدة، وهو سعر يشتمل على:

-قيمة إسهامهم (المستهلكين) في تحمل العبء الضريبي و هو السهم من P^* إلى الأعلى.

- قيمة إسهام البائعين (نقل العبء الضريبي) في تحمل العبء الضريبي الإجمالي، وهي المسافة التي يمثلها السهم من P^* إلى أسفل الشكل .

1- 10الاستقرار الاقتصادي :

الاستقرار الاقتصادي مفهوم مركب يتضمن ضرورة السعي دائما لتحقيق هدفين رئيسيين، الهدف الأول يتمثل في استمرار التشغيل الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية زمن ثم تفادي حدوث كساد اقتصادي ، أما الهدف الثاني يتمثل في تفادي حدوث ارتفاعات سعرية كبيرة ومستمرة في المستوى العام للأسعار أي تفادي حدوث التضخم ومن خلال هذا المبحث نحاول دراسة أدوات السياسة المالية و مدى إسهامها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي باستعمال منحني العرض الكلي و الطلب الكلي بالإضافة إلى تطرقنا إلى السياسة الضريبية وإمكانيتها في المحافظة على استقرار الاقتصاد.

1-10-1مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي مفهوم نسبي تتبلور نسبيته من خلال الملاحظات التالية[44] :

-الاستقرار الاقتصادي لا يعني ثبات الاقتصادي القومي ثباتا مطلقا عند مستوى معين، بل أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهومه النسبي يسمح بتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ثم المستوى العام للأسعار في حدود معينة مقبولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، واعتمادا على ذلك فان الاستقرار الاقتصادي قد يتحقق خلال فترة زمنية معينة، وبالرغم من ذلك يتغير مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات معينة،بحيث أن التغيرات الجزئية في القطاعات الاقتصادية المختلفة انخفاضا و ارتفاع قد تلغي بعضها البعض، بحيث يظل مستوى النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي ثابتا عند مستوى معين أو يتغير في حدود معينة مقبولة اقتصاديا و اجتماعيا، إن السعي إلى تحقيق مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية كأحد أهداف الاستقرار الاقتصادي لا يعني أن مستوى التشغيل سوف يبلغ نسبة 100%، وإنما المقصود بالتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بمفهومه العملي يسمح بوجود مستوى مقبول من البطالة تصبح تكلفة علاجه الاجتماعية غير مقبولة اقتصاديا و اجتماعيا (حيث يصاحب معالجة البطالة ارتفاعات سعرية كبيرة تسبب أضرار اجتماعية ضخمة)، فالمنافع الاجتماعية الناتجة عن معالجة البطالة تصبح أقل بكثير من التكلفة الاجتماعية الناتجة عن ظهور التضخم .

فمن الناحية العلمية لا يمكن الوصول إلى مستوى البطالة يساوي الصفر، فمهما بلغت كفاءة الاقتصاد القومي وكفاءة الأدوات المستخدمة في معالجة البطالة لابد من وجود حد أدنى من البطالة تسمى بالبطالة

44 - سعيد عبد العزيز عثمان ،النظام الضريبي وأهداف المجتمع"مدخل تحليل معاصر "، الدار الجامعية ، الإسكندرية (2008) ،ص148

الاحتكاكية والذي يمثل ذلك المستوى من البطالة الذي يوجد في المجتمع نتيجة لحركية العمال بين الوظائف المختلفة، أو نتيجة لدخول عمال جدد في سوق العمل أو خروجهم أو تقاعدهم ،و يتفق الاقتصاديون على أنه يكاد يكون من المستحيل إلا في الظروف التضخمية العنيفة حيث ينخفض معدل البطالة إلى أقل من 3% ،وتؤكد البيانات المتوافرة عن الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية أنه حتى في فترات الانتعاش لابد من وجود نسبة من البطالة الاحتكاكية تتراوح تقريبا بين (3%-5%) من القوة العاملة[45].

إن التحدث عن مفهوم الاستقرار الاقتصاد يستلزم ضرورة تحليل مفهوم كل من الفجوات التضخمية و الانكماشية ، حيث أن الاستقرار الاقتصادي يتضمن الاستقرار في مستوى الدخل و الأسعار عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية و الذي يتحقق عند مستوى مقبول من البطالة ، وتحقيق ذلك يستلزم ضرورة تكاتف السياسات الاقتصادية المختلفة من أجل تجنب حدوث فجوات تضخمية أو انكماشية.

1-10-2 أدوات السياسة المالية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي

الفرع الأول:الإنفاق الحكومي

يظهر الشكل رقم (**1-17**) حالة الاقتصاد التي تمثلها النقطة التوازن(p_0, y_0) و هي نتاج تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي ،مع الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي المحقق عند نقطة التوازن لازال يرافقه معدل البطالة المرتفع مع تسجيل انخفاض في المستوى العام للأسعار و ذلك لأنه لم يتحقق بعد الوصول إلى مستوى الناتج الكامل الذي يتحقق عنده مستوى التشغيل الكامل فماذا يحدث إذا قررت الحكومة دفع الإنتاج إلى مستوى التشغيل الكامل ؟

[45] سعيد عبد العزيز عثمان ، النظام الضريبي وأهداف المجتمع"مدخل تحليل معاصر ،مرجع سابق نقلا عن : Economic Report of President US Government Printing Office Wachington,Janury1967, P236

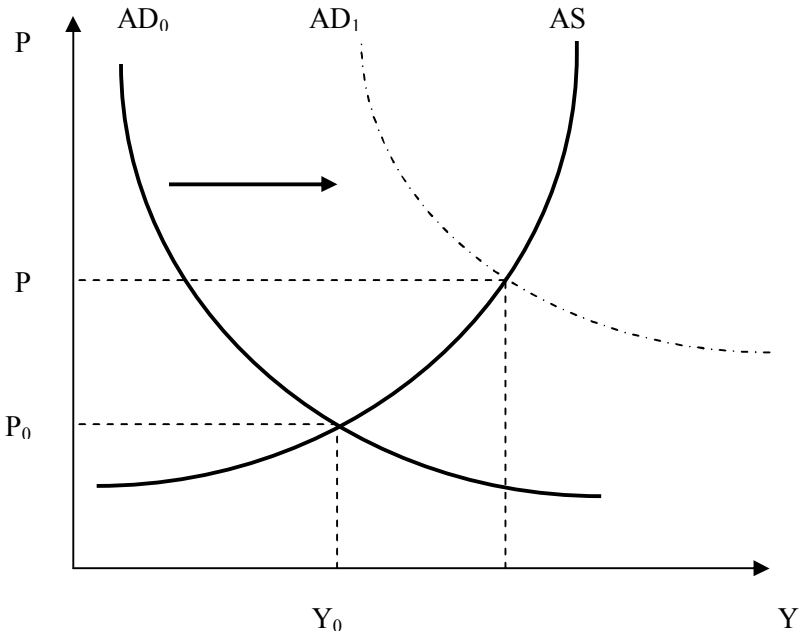

الشكل 1-17:تحركات منحنى الطلب الكلي و أثارها على الأسعار

يبين الشكل (**17-1**) تحرك منحنى الطلب الكلي إلى اليمين جراء تفعيل الطلب من طرف الدولة بإتباع سياسة مالية توسعية وتهدف هذه السياسة في الأساس، العمل على خفض معدل البطالة و الرفع من مستوى الناتج القومي ، لكن يتبين أن تكاليف هذه السياسة والتي نقلت الاقتصاد إلى نقطة توازن جديدة (p_1, y_1) قد ارتفع جرائها المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 مما يعني ارتفاع معدل التضخم بالرغم من أنها رفعت حجم الناتج إلى Y_1 ووفرت مناصب شغل جديدة بخفض معدل البطالة .

يمكن اعتبار الشكل السابق المثال الأول للاستقرار الاقتصادي من جانب الطلب الكلي وللمقارنة نتطرق إلى المثال الثاني الذي يوضحه الشكل (**18-1**):

لنفرض أن الاقتصاد كان في نقطة التوازن Y_1 ويتحقق عندها معدل منخفض من البطالة ، لكن الاقتصاد يواجه ارتفاع حاد في معدل التضخم الذي يفسره المستوى العام للأسعار P_1 عند نقطة التوازن وما يترتب على ذلك من جميع المتغيرات الاقتصاد ، من أجل ذلك تسعى الدولة باتخاذ سياسة مالية انكماشية تسمح بخفض معدل التضخم ، نتائج هذه السياسة فيتراجع منحنى الطلب إلى اليسار ويوقف من تحركه عند

نقطة توازن جديدة خافضا معه المستوى العام للأسعار و في نفس الوقت ينخفض الناتج إلى Y_0 و الذي يرافقه زيادة في معدل البطالة .

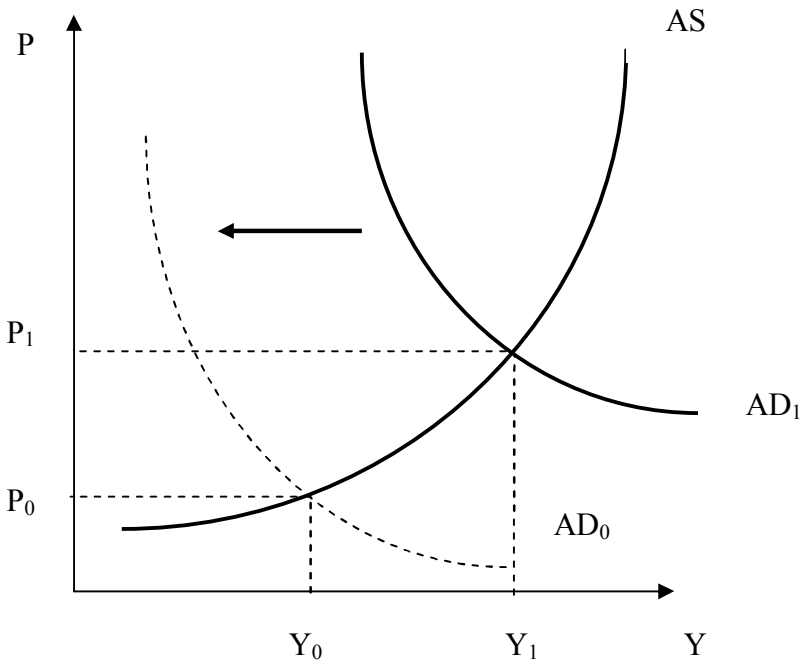

الشكل (1–18): أثر السياسة المالية الانكماشية على تحركات منحنى الطلب الكلي

–وإذا ما اتخذت الدولة مزيج من السياسات الاقتصادية من أجل تفعيل الطلب مثل زيادة الإنفاق الحكومي ، وخفض الضرائب وزيادة المعروض النقدي نحصل على الشكل (**1-19**).

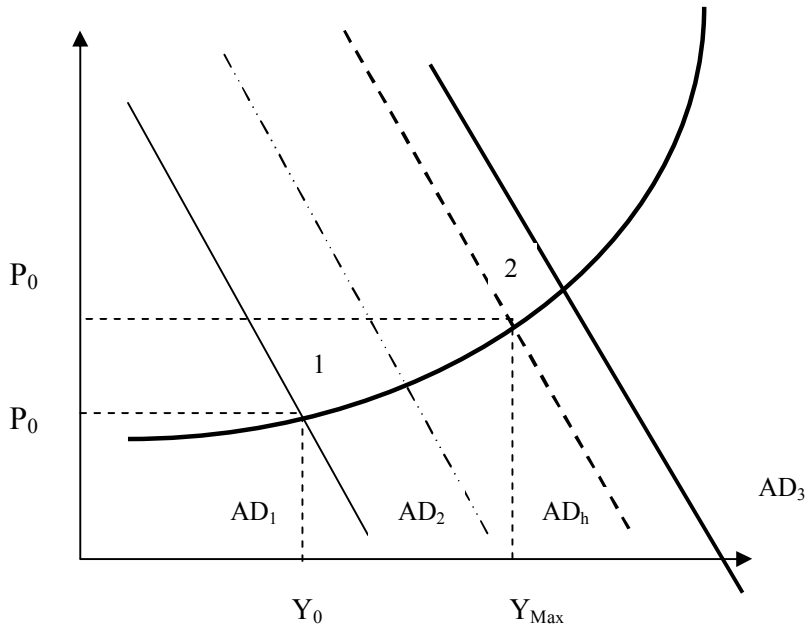

الشكل (1–19):مراحل تحرك منحنى الطلب الكلي وأثره على الأسعار

ينتقل الاقتصاد إلى النقطة 2 التي تعتبر نقطة توازن اقتصادية تشغل فيها جميع الطاقات الاقتصادية و يعظم فيها الإنتاج إلى $Y_{\max}$ ، فالإنفاق الحكومي بأثر المضاعف يعمل على انتقال منحنى الطلب الكلي، والإعفاء الضريبي يسمح بزيادة الدخل المتاح مما يدفع إلى زيادة الاستهلاك و بالتالي رفع الطلب، إضافة إلى أن عرض النقود عند النقطة (1) وعند سعر فائدة منخفض يعمل على الرفع من قيمة الاستثمار و الذي بدوره يدفع الإنتاج إلى $Y_{\max}$ لكن بماذا يفسر ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد عبر الفترات التي يظهرها الشكل (**1-19**).

النقطة01: يفسر بوجود فجوة انكماشية، لازال الإنتاج في الاقتصاد أقل من مستوى التشغيل الكامل وفي نفس الوقت يعاني من ارتفاع حجم البطالة لعدم الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل كما أن منحنى الطلب الكلي في الشكل يمكننا من استخلاص مراحل أو الفترات التي تتطور فيها معدلات التضخم كالأتي[46] :

– المرحلة الأولى للتضخم الناتج عن الطلب تظهر في الاقتصاد عند تقاطع منحنى AD_1 مع منحنى العرض الكلي و يظهر معدل التضخم في الاقتصاد بمعدل منخفض P_0 كما أن الأجور تبقى ثابتة لانخفاض المستوى العام للأسعار.

–المرحلة الثانية: يبقى الاقتصاد يواصل في تطوره من ناحية الإنتاج ، و ذلك يلخصه منحنى الطلب الكلي AD_2 عند النقطة (2) و يبرز التضخم بمعدل طفيف نتيجة أثر المضاعف و ارتفاع حجم الاستهلاك الناتج عن تخفيض الضرائب ، لكن زيادة الاستثمار تعمل على زيادة الأجور في سوق العمل مما يدفع أرباب العمل على رفع الأسعار اتجاه المستهلكين لارتفاع التكاليف، و هذا ما يفسر ارتفاع التضخم في هاتين المرحلتين ، لكن يبقى الهدف الأساسي في محاولة الدولة للوصول إلى الناتج الكامل و تشغيل جميع الطاقات في الاقتصاد و هذه النقطة تظهر في تقاطع منحنى الطلب الكلي AD_h مع منحنى العرض الكلي ،يتحقق بذلك التوازن لكن عند مستوى مرتفع من التضخم $P_{\max}$ ويطلق على حالة الاقتصاد ب:economie surchauffee.

فيما يخص الاقتصاديات المتقدمة يعبر عن هذه النقطة في المرحلة التي يحقق الاقتصاد فيها نمو قدره (4-5)يرافقه معدل البطالة بمقدار منخفض قدره 4% وتصل الطاقة الكلية للإنتاج إلى (85-88%) فمثلا الاقتصاديون في الولايات المتحدة الأمريكية يبرز لهم هذا التوازن الذي يصل إليه الاقتصاد من خلال

[46] -Farrokh K ,Langdana ,Macroeconomic Policy "Demystifing Monetary and Fiscal Policy , second edition .Springe USA,2009 ,p84

التغيرات التي تطرأ على سوق العمل من خلال خفض الطلبيات المتعلقة بالتامين على البطالة و التي قدرت (300.000) طلبية و ذلك في سنة 1990.

الاستقرار الاقتصادي من جانب العرض الكلي :

بعد مناقشة حالة الاستقرار الاقتصادي من جانب الطلب الكلي نحاول دراسته من جانب العرض الكلي ثم بعد نخلص إلى المقارنة بين المنحنيين و آثار تفعيلها على الاستقرار الاقتصادي ، ونسوق الشكل (1-20) من أجل توضيح ذلك:

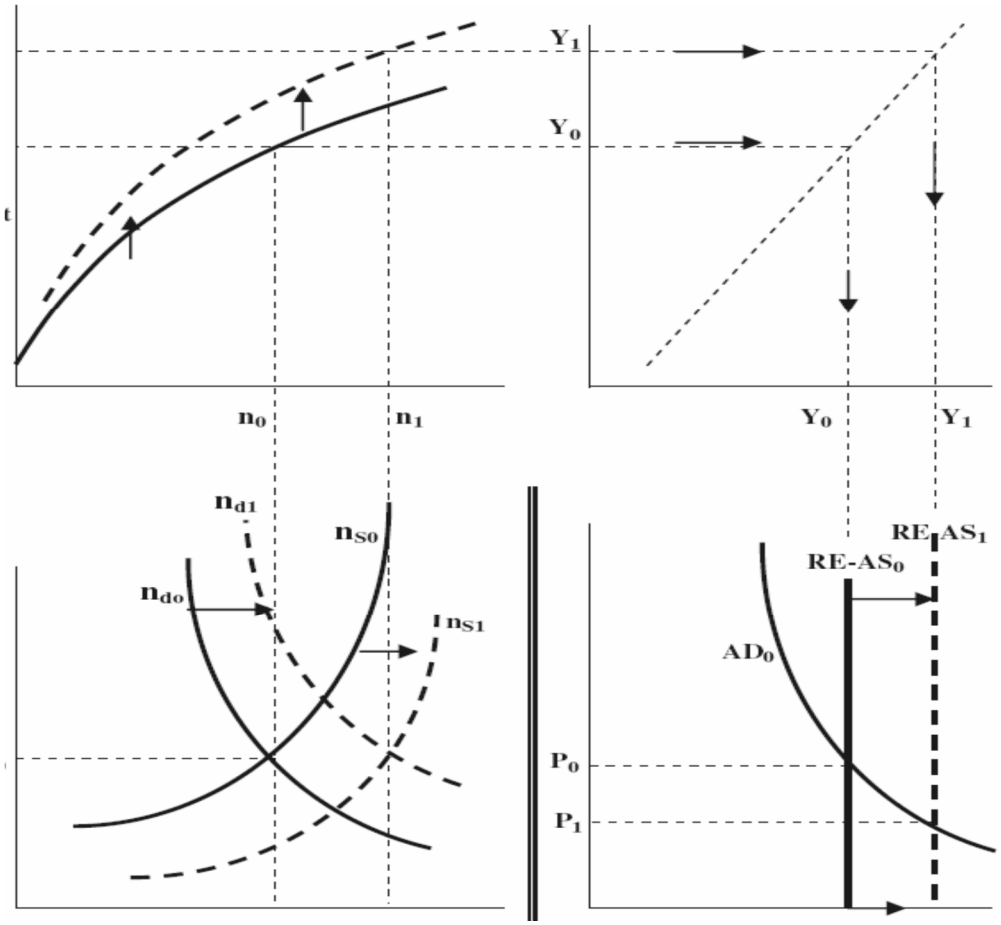

الشكل (1-20): أثر تغير العرض الكلي على الاستقرار الاقتصادي

يبن الشكل (1-20) حالة الاقتصاد عند توازنه في النقطة (p_0, y_0) و ذلك باستخدام منحنى العرض الكلي و الذي يظهر في شكله العمودي ، فإذا قررت الدولة خفض حجم الضرائب(ضرائب التي تتعلق

بالإنتاج من أجل زيادة العرض) ينعكس أثرها أولا على سوق العمل و ذلك بزيادة الطلب على العمال من طرف المؤسسات ، يتحرك بذلك منحنى عرض العمل ليعيد التوازن لسوق العمل عند النقطة n_1 هذا التوازن الجديد يرفع حجم الإنتاج من y_0 إلى y_1 و الذي بدوره يعمل على تحرك منحنى العرض الكلي إلى اليمين يوقف من تحركه عند نقطة التوازن (p_1, y_1) ،لكن يرافقه انخفاض في الأسعار من p_0 إلى p_1 وبالتالي انخفاض في معدل التضخم ، لكن بالمقارنة مع النموذج الكنزي نجد اختلاف واضح ،فالكنزيون نظرته إلى تغير سوق العمل عند النقطة n_1 تعمل على خفض المعدل البطالة و رفع حجم الإنتاج وفي نفس الوقت ترفع من معدل التضخم كما أشرنا إلى ذلك سالفا

وكخلاصة لهذه الدراسة نسوق الشكل (1-21)وللمقارنة بين تحرك منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي وأثرها في الاستقرار الاقتصادي والتي نعدها بمثابة خلاصة لهذه الدراسة :

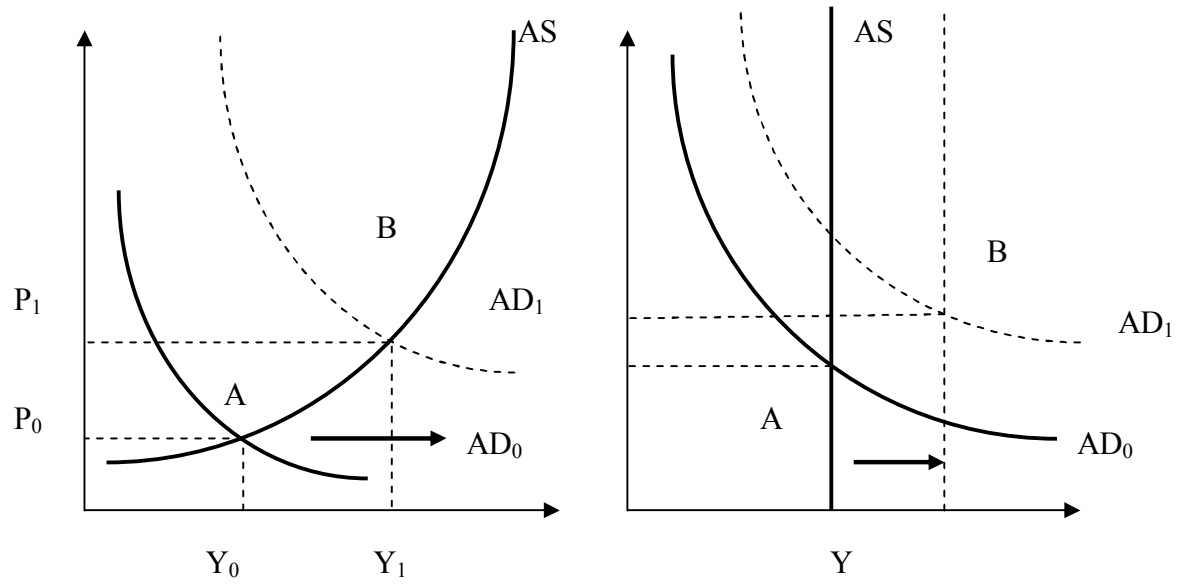

الشكل (1-21):دراسة الاستقرار الاقتصادي باستعمال منحنى العرض الكلي عند المدرستين

من خلال الشكل(1-21) يتضح أن المقاربة الكنزية والكلاسيكية يتفقان في تفسير ظاهرة التضخم فتحرك منحنى الطلب الكلي و ما ينتج عنه من ارتفاع للأسعار سواء إذا كان منحنى العرض الكلي عمودي أو كما هو في الفكر الكلاسيكي مع اختلاف في حجم الارتفاع في الأسعار ، إلا أنه بالرغم من ذلك فالتفسير يعطى بصورة أخرى ، خاصة عند الجمع بين البطالة والتوازن ،فالمدرسة الكلاسيكية تنفي إمكانية التوازن مع وجود البطالة ، أما المنظور الكنزي فيرى إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية .

وكخلاصة نقول أن البطالة تبقى هاجس يهدد الاقتصاد ، وكحل يستوجب تخفيض الأجور في القطاعات الإنتاجية للرفع من معدل التشغيل وبالتالي التخفيض من حجمها ، بحيث يجب أن يكون من بين أساسيات السياسة الاقتصادية وبصفة خاصة السياسة المالية فعلى سبيل المثال، طالب أكثر من 241 اقتصادي في ألمانيا بتخفيض الأجور في القطاعات الخاصة قبل الانتخابات الوطنية بغية التخفيض من معدل البطالة [47]

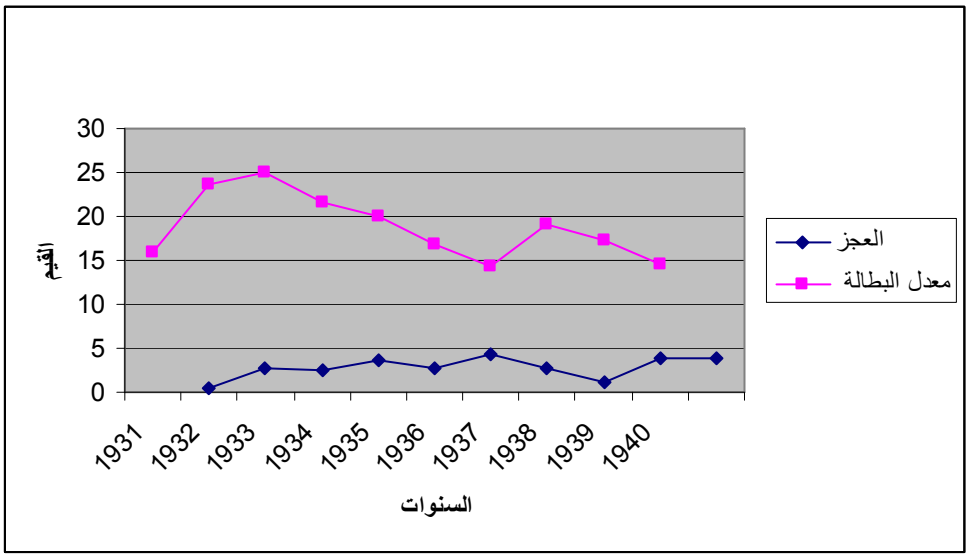

Source: Henry Hazlitt, Wath You Should Know About Inflation, Second Edition, Canada, 1965, p 113

الشكل(1-22):تطور معدل البطالة مقارنة بالعجز في المنيزانية

ولا يمكن حصر أثار السياسة المالية في إنفاقها فحسب كما تطرقنا إلى الأجور كبند في ميزانية الدولة، فكذلك العجز له آثاره الجانبية على المتغيرات الاقتصادية فالعجز يعني عدم القدرة على سد النفقات المتزايدة ، فالدولة قد تلجا إلى سد العجز القائم في نفقاتها عن طريق الإصدار النقدي مما يرفع من حجم الكتلة النقدية وبالتالي ارتفاع التضخم، أضف إلى أن نقص الإيرادات لها تأثيرها المباشر على سوق العمل بانخفاض حجم الاستثمارات و بالتالي زيادة عدد البطالين ،والشكل(1-22) التالي يوضح العجز الذي عاشته الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانيتها خلال (1931-1940).

[47] -Eckhard Hein and Achim Truge,Money, Distribution and Economic Policy ,Alternatives to Orthodox Macroeconomics, MPG Books, Germany,2007,p119

فنلاحظ أنه مع تواصل العجز في الميزانية يرتفع معه عدد البطالين في الولايات المتحدة و ينخفض هذا الأخير عند تسجيل الحد الأدنى للعجز خلال هذه العشرية مما يبرر أن السياسة المالية من حيث إيراداتها أو نفقاتها تتحكم في مجريات الاستقرار الاقتصادي .

الفرع الثاني: أدوات السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن كل هدف من وراء اتخاذ سياسة اقتصادية هو محاولة دفع الناتج القومي إلى مستوى التشغيل الكامل ، فإذا كان الاقتصاد في حالة الفجوة الانكماشية يتعين العمل على إغلاق تلك الفجوة وبما يسمح في النهاية بتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل القومي و مستوى التشغيل، أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتغير السياسة الضريبية باتباع النظام الضريبي أحد الأدوات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال لزيادة فعالية السياسة الضريبية في تحقيق المستهدف، يتعين اختيار المزيج الملائم من أدوات السياسة الضريبية ، وبما يسمح بالتأثير على مكونات و متغيرات يعتقد أنها أكثر فعالية في التأثير ايجابيا على حجم تلك الفجوة،وعند اختيار المزيج الملائم من أدوات السياسة الضريبية توجد عدد من الملاحظات الهامة يتعين أخذها في الحسبان :

قبل اختيار الملائم من مكونات السياسة الضريبية و النظام الضريبي يتعين دراسة أنواع البطالة الموجودة في المجتمع ، وبصفة عامة فان غالبية الدول النامية تعاني من وجود بطالة هيكلية و التي ترجع إلى وجود اختلالات هيكلية داخل الاقتصاد القومي و عدم التناسق بين الوظائف و الكفاءات والمهارات المطلوبة ، كما أن جزء من هذه البطالة يرجع جزئيا إلى قصور عوامل الإنتاج المتكاملة مع عنصر العمل و بصفة خاصة عنصر رأس المال ، و بالإضافة إلى تمسك العمال والأفراد بعادات و تقاليد معينة تحد من أمكانية تحركهم ليس فقط بين المناطق الجغرافية المختلفة بل بين الوظائف المختلفة أيضا ، وفي ظل وجود مثل هذا النوع من البطالة يبقى للنظام الضريبي دورا هاما في علاجها من خلال :

1-المعاملة الضريبية التمييزية لمبلغ التي ينفقها رجال الأعمال في سبيل القيام بدورات تدريبية للعمال و التي تزيد من كفاءتهم و تساعد على تحقيق التناسق بين الوظائف المتوافرة و المهارات المطلوبة ،كذلك تقديم العديد من الحوافز الضريبية للمشروعات و المؤسسات التي تعتمد على فنون إنتاجية كثيفة العمل نسبيا أو تلك التي تكثف من استخدام مستلزمات الإنتاج الوطنية.

2-إن تصميم السياسة الضريبية و اختيار مزيجها الأمثل في ظل وجود ظاهرة الركود التضخمي يستلزم اختيار المكونات التي تسمح بتمييز في المعاملة الضريبية لكل مكون من مكونات الطلب الكلي ، وتحقيق

أكبر قدر من التناسق و أقل قدر من التعارض، فمثلا وجود البطالة و التضخم معا قد يستلزم زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية ،مما يقلل الطلب عليها ويحد من الضغوط التضخمية ، ولكن هذا الإجراء مع ثبات العوامل الأخرى سوف يقلل من الطلب الكلي ويزيد من حجم البطالة في المجتمع ، ولكن إذا صاحب الإجراء الضريبي السابق تقديم الحوافز الضريبية و المعاملة الضريبية الملائمة للاستثمار الخاص، و زيادة الطاقات الإنتاجية القائمة تؤدي إلى زيادة المعروض من السلع و الخدمات سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية،و بالرغم من أن زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما قد يؤدي إلى المزيد من الضغوط التضخمية إلا أن زيادة في الإنتاج المعروض من السلع و الخدمات المصاحبة لذلك سوف تمنع الارتفاعات السعرية، و إن ظهرت فإنها سوف تكون قصيرة الأجل و هذا يعني أننا ميزنا في المعاملة الضريبية بين الاستهلاك و الاستثمار بالرغم أن كل من مكونات الطلب و هذه المعاملة التمييزية سمحت بزيادة الإنتاج ومستوى التشغيل الكامل و الحد من الضغوط التضخمية و جميعها آثار ايجابية.

3- إن تخفيض نسب الضرائب و تقديم الحوافز الضريبية لاستثمار و الادخار الخاص رغبة في زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع ، قد يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية في الأجل القصير و سوف يصاحب ذلك تحقيق عجز في ميزانية الدولة أو زيادة العجز القائم، طالما لم يقابل النقص في حصيلة الضريبية بنقص مساوي أو أكبر منه في الإنفاق الحكومي فإذا قامت الدولة بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي فقد يؤثر ذلك سلبا على برامج الإنفاق الحكومي و كفاءة الخدمة الحكومية المقدمة، ومن ثم التأثير سلبا على رفاهية المجتمع ، أما إذا حافظت الحكومة على مستوى الإنفاق الحكومي كما هو فلا بد أن تبحث على تمويل لهذا العجز ، فإما أن يتم هذا التمويل من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي ، أو قد يتم التمويل من خلال الاقتراض من الأفراد و المؤسسات الخاصة بتقديم بعض الحوافز المادية و المعنوية للمقرضين.

ترشيد النفقات [48]:ينبغي للدول التي تريد تحقيق حيز مالي من خلال تدابير الإنفاق أن تركز على ترشيد الإنفاق وتحسين الكفاءة ويمكن ان تشمل هذه التدابير :

*ترشيد الانفاق : يمثل الإنفاق على الأجور والإعانات والمنافع الاجتماعية نحو ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة . والمجالات الأولية التي يمكن فحصها من أجل الترشيد تشمل فاتورة

[48] -IFM Policy paper ,fiscal policy and long term growth ,jun 2015,p29

الأجور الحكومية لاسيما عندما تكون الأجور و الإنفاق الاجتماعي في القطاع العام مرتفعة بالنسبة للقطاع الخاص لاسيما في الحالات التي لا يستهدف فيها الفقراء، ففي الاقتصاديات المتقدمة كان مثلا خمس الإنفاق الكلي على الاستحقاقات الأسرية هو الذي تم اختياره في عام 2011 أما في البلدان المنخفضة الدخل غالبا ما تكون برامج المساعدات الاجتماعية عرضة للتسرب وغير كافية للتغطية، وتوضح الدراسات كيف ساعد ترشيد فاتورة الاجور العامة على خلق حيز مالي ساهم في اعتدال الأجور في كل من هولندا وايرلندا ألمانيا شكلت تصميم التحويلات الاجتماعية جزء من حزم التكيف الأوسع نطاقا في هولندا شيلي ألمانيا .

1-11الرؤية الجديدة للاقتصاد الكلي :

السياسة المالية في جوهرها ترتكز على المدى القصير ،و ينظر إليها في الغالب كأداة لتخفيف من آثار تقلبات الإنتاج والعمالة خلال المدى القصير في ظل تغيرات في مستوى الإنفاق الحكومي ، ومع ذلك لا يمكننا تجاهل آثارها المترتبة على المدى الطويل ،وهذا استنادا إلى نماذج مبتكرة للنمو الداخلي حيث يرى Robert Lucas (1988) ، أن الإنفاق الحكومي يعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي حيث أثبت أن الاستثمار في التعليم يزيد من مستوى رأس المال البشري،وبالتالي فان التغيرات في توفير خدمات التعليمية في المدى القصير ضمن السياسة المالية سيغير من تراكم رأس المال البشري [49].

منذ انهيار الإجماع الكنزي في أوائل السبعينات كان التحليل الاقتصادي في حالة من الفوضى Brunner(1989)،شهد ظهور عدد منم المناهج المتضاربة و المتنافسة و نتيجة لذلك فان الاقتصاد الكلي الحديث هو موضوع متنوع مع سرعة وميولات الصدمات ، مما يؤدي إلى إحداث انقسامات عميقة هذه الأخيرة أدت إلى تشكيل مدارس الفكر تتكون من اقتصاديين يشتركون في رؤية واسعة لفهم كيفية الظواهر الاقتصادية الكلية [50].

نموذج IS-LM الجديد:

إن الرؤية الجديدة لنموذج**IS-LM** تتمثل في نموذج كلي مبسط لوصف سلوك المتغيرات على مستوى الاقتصاد ككل، التي تدخل في مناقشات السياسة النقدية هناك خمس متغيرات داخلية :

- مستوى الإنتاج الحقيقي.

[49]- Martin Zagler ,Georg Durnecker ,fiscal policy and economic growth, journal of economic survey ,2003,p398

[50] -Braian Snowdon,Howrde Vane,Amacroeconomics Reader ,The taylor Francis library,2003 ;p139

- الإنفاق .
- مستوى العام للأسعار .
- معدل الفائدة الاسمي.
- معدل التضخم.

واعتمد نموذج على ثلاث معادلات أساسية:معادلة IS معادلة فيشر و منحنى فليبس.

معادلة is: تعبر هذه المعادلة على أن الإنفاق الحقيقي الحالي يعتمد على المستوى المتوقع في المستقبل من الإنفاق الحقيقي وسعر الفائدة، كما أن صدمة الطلب الكلي ايجابية تفعل الإنفاق الكلي عند مستويات معينة من محددات تحدد داخل النموذج يمكن تعريف المعادلة كالأتي :

$$IS = Et_{Y_{t+1}} - S[R_t - R] + Xd_t$$

السياسة المالية والتضخم ومستوى الناتج المحلي :

يشير Romer (2000)، بأن الافتراض الرئيسي للنهج الجديد هو أن البنك المركزي يعمل على جعل سعر الفائدة الحقيقي يتصرف بطريقة معينة كدالة لمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم والناتج. وتستهدف معظم البنوك المركزية معدل الإقراض بين البنوك لليلة واحدة.على سبيل المثال، يستهدف بنك وقد تم توثيق هذه الظاهرة بما فيه الكفاية حتى نتفق بسهولة على أن هذا الافتراض هو وصف أفضل بكثير لكيفية تصرف البنوك المركزية من الافتراض بأنها تستهدف عرض النقود، ومع ذلك فإن ما تضعه البنوك المركزية فعليا هو معدل اسمي وليس معدل حقيقي، على الرغم من أن الهدف الذي تستهدفه بالتأكيد هو استهداف سعر فائدة حقيقي،من وجهة نظر تحليلية نعتقد أنه من المناسب افتراض أن البنوك المركزية تستهدف سعر الفائدة الحقيقي المسبق، أي أنها تعدل المعدل الاسمي كلما رأت أن تغير في التضخم المتوقع أو أي متغير آخر للاقتصاد الكلي قد جعل سعر الفائدة الحقيقي السابق يختلف عن سعر الفائدة الحقيقي المطلوب.

الخطوة التالية هي تحقيق الإمدادات الإجمالية،من هنا يتبع رومر نهج تايلور الذي يفترض أن التضخم في أي وقت من الأوقات يعطى، وأنه في غياب صدمات التضخم، يرتفع التضخم عندما يكون الإنتاج أعلى من المعدل الطبيعي والعكس بالعكس، و نتيجة لذلك، فإن الأثر المباشر للتغير في الطلب الإجمالي يقع بشكل كامل على الإنتاج .

خاتمة الفصل:

ما يمكن استخلاصه مما سبق ،أن الانقلاب الكينزي ترتب عليه ثورة نظرية أعادت الاعتبار لموضوع الاقتصاد الكلي مما أثار جدلا واسعا حول دور جهاز الأسعار في تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة، وتبقى تكلفة هذا التوازن إما ارتفاع في معدل التضخم وانخفاض البطالة أو العكس ، بحيث أصبحت هذه التكلفة سياسة ملزمة على الدولة في اتخاذ قراراتها ؟،فعند تطبيق السياسة المالية يجب مراعاة مثل هذه الآثار المترتبة بغية تحقيق الهدف الأساسي من وراء دور الحكومة والمتمثل في استقرار الاقتصاد ، بيد أن تحقيق هذا الاستقرار مرهون بأمر أخر ، وهو عامل الجباية ،فيتعين عند تصميم السياسة الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مراعاة عامل التوقيت ، فنجاح السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها بفعالية يتوقف إلى حد كبير في اختيار الفترات الزمنية الملائمة لاتخاذ الإجراءات التنفيذية المطلوبة، فقد يتم تصميم سياسة ضريبية على درجة عالية من الكفاءة من حيث اختيار المزيج الملائم من المكونات الضريبية ، كما يتحقق قدر كبير من التناسق بين تلك المكونات و لكن تفشل هذه السياسة فشلا ذريعا في تحقيق أهدافها،و قد يرجع السبب في ذلك إلى عدم مراعاة عنصر التوقيت عند تطبيقها فقد يتم التأخير في اتخاذ الإجراءات

تمـهـيد:

تمارس السياسة المالية أهدافها في تخفيض مستوى الفقر في المجتمع من خلال عدالة توزيع الدخل وأيضا عدالة توزيع الخدمات العامة ،وبصفة خاصة خدمات الصحة والتعليم على جميع أفراد وأقاليم الدول مع الأخذ في الاعتبار مختلف أداء هذه الخدمات وتطويرها،ومن وجهة نظر العدالة الاجتماعية فان الخدمات الاجتماعية يجب أن يستفيد منها المواطن الفقير وغير الفقير لكن بدرجات مختلفة،مع ذلك إذا اعتبارنا أن الفقير ينفق نسبة كبيرة من دخله على الحاجات الأساسية والخدمات العامة فإن كفاءة توصيل هذه الخدمات بواسطة الإدارة المحلية سوف تفيد الفقير بشكل أفضل،أيضا أن الإدارة المحلية لديها ميزة في تحديد الفقراء وبالتالي يمكن لها رسم وتصميم سياسات إعادة التوزيع.

يعد موضوع كفاءة وعدالة توزيع الدخل من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحساسة على مستوى الفكر وصياغة النظريات،على مستوى النظرية الاقتصادية ومنذ الصياغات الأولى تستخدم العلوم الرياضية كأدوات للتحليل للوصول إلى نتائج مقنعة وهو أمر مألوف للتوصيف النظري والدقة في نتائج توزيع الدخل من خلال القضية الأساسية وهي الرفاهية الشاملة ،ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام تكلمنا في الأول عن توزيع الدخل وتأثيره على العدالة الاجتماعية تحت مظلة الحكم الرشيد، ثم في الثاني عن دور السياسات الاقتصادية في مجابهة الفقر ثم ختمنا هذا الفصل عن النتائج الأساسية للسياسات الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية.

2-1الحكم الراشد :

تستخدم مصطلحات "الحكم" و "الحكم الصالح" في الآونة الأخيرة بصورة متزايدة في أدبيات التنمية، فالحكم السيئ ينظر إليه على نحو متزايد باعتباره أحد الأسباب الجذرية لجميع الشر في مجتمعاتنا . فالمانحون الرئيسيون والمؤسسات المالية الدولية يعتمدون بصورة متزايدة على معوناتهم وقروضهم بشرط إجراء إصلاحات تكفل "الحكم الرشيد" وهذا ما يقودنا إلى التفرقة مابين "الحوكمة" و "الحوكمة الرشيدة[1]."

ببساطة الحكم "يعني: عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات (أو عدم تنفيذها) ويمكن استخدام مصطلح الحوكمة في عدة سياقات مثل حوكمة الشركات، الحوكمة الدولية،الحوكمة الوطنية، والحكم المحلي، و للحكم الرشيد خصائص رئيسية وهي :تشاركية وتوافق الآراء،وموجهة للمساءلة والشفافية ومتجاوبة وفعالة وذات كفاءة ومنصفة وشاملة وتتبع سيادة القانون، .وتؤكد أن الحد من الفساد هو الحد الأدنى، وتؤخذ آراء الأقليات باعتبارها اشد ضعفا في سماعها في صنع القرار .

2-1-1تعريف الحكم الراشد :[2]

في تقرير عام **1992** المعنون ب "**الحكم والتنمية**" حدد البنك الدولي تعريفه للحكم الرشيد و يعرف هذا المصطلح بأنه الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من اجل التنمية.

تعريف المؤسسة الدولية للتنمية:تركزت مناقشات الحوكمة في المؤسسة الدولية للتنمية بشكل رئيسي على الحوكمة كعنصر يجب أخذه في الحسبان عند تحديد حجم مخصصات الموارد التي سيتم تخصيصها لأي بلد معين، وقد نشأت هذه المناقشة في سياق موارد الإضافة إلى المؤسسة الدولية للتنمية :التجديد الثاني عشر (IDA12)المؤرخ 23 كانون الأول / ديسمبر 1998، وفي هذه المناسبة اتفق المندوبون على مجموعة من التوصيات التشغيلية والسياسية المحددة التي ستحدد في المستقبل حجم البرامج التي ترعاها وتؤثر أيضا على تصميمها

[1] -United Nations, What is Good Governance?, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, www.unescap.org

[2] International FUND For Agricultural Development, Good Governance: AN overview; Restricted, English, 26 August 1999,p1

2-1-2الفساد الاقتصادي:

يتخذ الفساد أشكالا" متعددة و لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية[3] ، ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر ، وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لخصت فيه أهم أشكال الفساد في المخطط التالي:

الشكل (2-1) : أشكال الفساد.

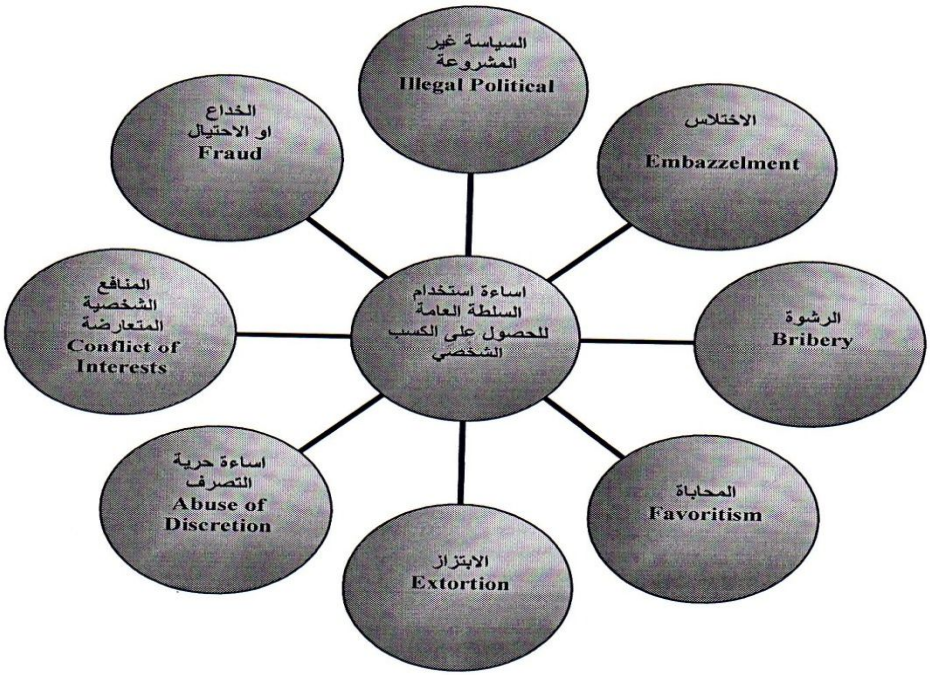

المصدر: يحيى غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي www.iasj.net ،ص196.

يقر اقتصاديو التنمية بأن السياسات والمؤسسات الحكومية توثر على النمو ، وحجتهم في ذلك أن مستويات مرتفعة من الإجراءات لحماية المنتجات المحلية غالبا" ما تقترن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون ، كما أن المؤسسات العامة غير الفعالة و السياسات الإنمائية الإقليمية عديمة المردودية تتسبب في ركود الإنتاجية الداخلية ، وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع وإضعاف انضباط السوق.

[3] - Sawzan Rose Akrman, Corruption et la gouvernance, première édition, 2003, Jordanie,p.167

إن أدبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة إلا قليلا، إذ أكد بعض الاقتصاديين على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع إلى ممارسة الأنشطة غير المشروعة ،فبدلا من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة للتقاعس أو عدم الكفاءة، يمكن اعتبار الإخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيون والأفراد والشركات بمصالحهم الذاتية، والمسألة المحورية هي ما إذا كانت الرشاوي المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على القوانين غير فعالة أو مصدرا لعدم الفعالية ذاتها ، وتشير الدراسات الإحصائية التي تستخدم بيانات أعدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لصالح الشركات المستثمرة إلا أن قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران إيجابا" على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وتبين دراسات أخرى أن الكثير من الاقتصاديات الغير القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه، فالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الأرباح، إذ أن فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون محدودة وفي أضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية، مما يعني انخفاض فرص تحقيق الريع ،ومن المحتمل أن يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء،وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وخلق التفاوت في توزيع الأصول وسوء الإنفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء، ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمنيا بأن الفساد لم يصل إلى حد تقويض الثوابت الاقتصادية وأن تأثيره لا يزال ضعيفا. بيد أن النمو قد يكون سببا للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها ،إذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته إلى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على إجازات استيراد المواد الأولية، أو شمولهم بالحماية من المنافسة الأجنبية أو الدعم المالي بشروط ميسّرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط، وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعا لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة، فان احتاج صاحب المشروع الخاص إلى تمويل أو الحصول على إجازة استيراد أو غير ذلك فما عليه إلا أن يدفع لقاء

حصوله على خدمة مجانية وذلك لتسهيل المعاملة وإلا بقي مشروعه متعثرا لا يقوى على العمل بصورة صحيحة، ورغم أن مدفوعات الرشوة يمكن أن تسهل معاملات الأعمال إلا أن ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو، وتشير البحوث إلى احتمال نجاح المشاريع الإنمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد ، فالمدفوعات غير القانونية يمكن أن تزيد إلى حد كبير من تكلفة مشاريع الأشغال العامة وتقلل من جودتها .

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة أعدها و-Shang Jin Wei[4] في بحث له بعنوان * الفساد في التنمية الاقتصادية*استخدم فيها أمثلة من البلدان الأسيوية لتوضيح تلك الآثار التي إستعرضها فيما يلي[5] :

- الآثار على الاستثمار المحلي : هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان، تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980 -1985 على ثابت ومؤشر الفساد،فان النقطة المقدرة للميل هي 0,012، ولتوضيح التأثير الكمي للفساد عمل عينة حسابية عن **الفليبين** و**سنغافورة** بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفيا" وفق معطيا ت تبين درجة الفساد لدى سنغافورة مقدارها (**1**) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية(Business International Index (BI فان درجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (6,5) درجة. فإذا استطاعت الفليبين أن تخفض مستوى الفساد إلى مستوى سنغافورة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ،فان الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي بمعدل6,6 % أي: 0,066 = ((6.50 – 1) 0.012))، وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات.
- الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر: في دراسة لمجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلدا مصدرا إلى (41) بلدا مضيفا" قام بها Shang-Jin Wei في التسعينات، وجد أدلة واضحة على أن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية، فإذا أرادت الهند مثلا تخفيض

[4] *Professor of Finance and Economics, Professor of International Affairs, and N.T. Wang Professor of Chinese Business and Economy, Columbia Universit

[5]- يحي غني النجار،الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي www.iasj.net ،ص197.

مستوى الفساد لديها من (5,75) درجة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة، فان أثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية سيكون مساويا لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 22%، إن الكثير من البلدان الأسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لأغراء الشركات المتعدية الجنسية كالصين مثلا و وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين إضافة إلى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة،وإذا كان هذا الأجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فهذا يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في الصين، إن البلدان الأسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها.

- الآثار على النمو الاقتصادي : إذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الأجنبي فمن الطبيعي أن يكون الفساد مخفضا للنمو الاقتصادي،ولتوضيح ذلك الأثر نأخذ مثلا" بنغلاديش، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) إلى مستوى الفساد في سنغافورة، فان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع إلى 1,8% عما كان عليه ،حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة 1960- 1985بـ: 4% سنويا أي أن دخل الفرد كان يمكن أن يرتفع إلى أكثر من 50%.
- الآثار على حجم وتكوين الإنفاق الحكومي : أجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها (Tanzi & Davoodi) (1977)وتوصلا إلى النتائج التالية:
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة.
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع.
- يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد.
- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية بحيث وجد أن الفساد يجعل الحكومة تميل إلى ترجيح النفقات العامة بعيدا" عن الصحة والتعليم اللتان يفترض أنهما أكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الأخرى، كما وجد تانزي – دافودي إن زيادة في الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه.

2-1-3الفساد و التضخم :

إن الفساد في مفهومه الذي يعرف بأنه الاستخدام غير المشروع و الموجه نحو المنافع السلطة العامة له، في الحقيقة تأثير على أداء الاقتصاد الكلي للدول في نطاق السبب والنتيجة، وفي هذا الإطار هناك سبب قوي للتفاعل بين التضخم ومعلمة اقتصادية مهمة وهي الفساد،فالتضخم ليس فقط عاملا ماليا يؤدي إلى الفساد، ولكن يعتبر أيضا مشكلة اقتصادية ناجمة عن الفساد كما يظهر ذلك في الشكل رقم **(2-2)**.

الشكل (2-2):تطورات معدلات التضخم مقارنة بحجم الفساد.

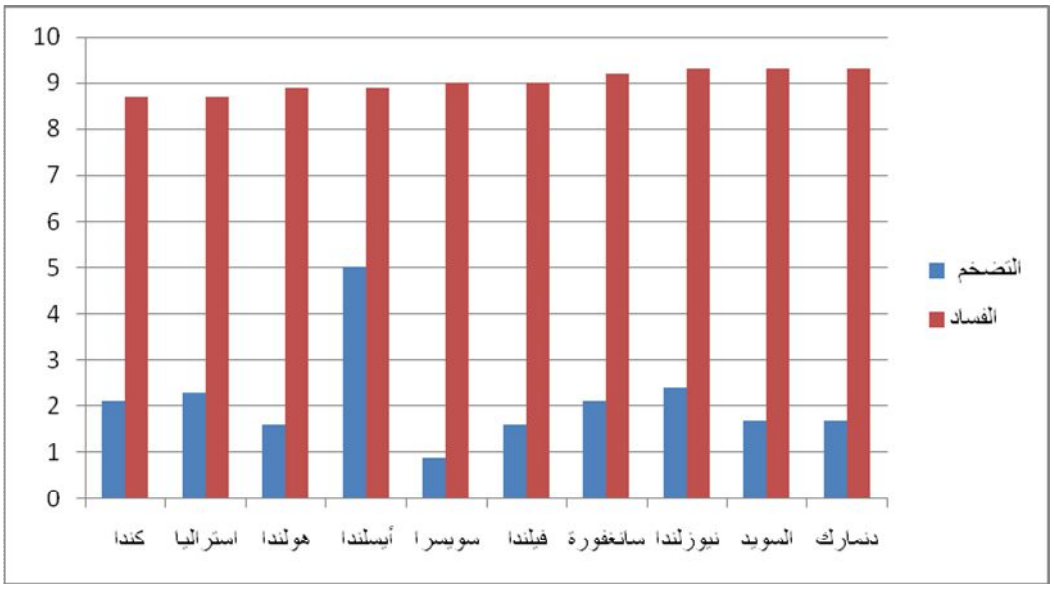

Source: *Haşim Akça, Ahmet Yilmaz Ata Coşkun Karaca, nflation and Corruption Relationship: Evidence from Panel Data in Developed and Developing Countries , International Journal of Economics and Financial Issues , Vol. 2, No. 3, 2012,p284*

ارتفاع التضخم هو عامل يؤدي إلى فقدان الدخل وتحلل توزيع الدخل، وزيادة في البحث عن الإيجار وظهور الغموض في الاقتصاد ووفقا لنتائج الدراسات العلمية، هناك علاقة كبيرة وإيجابية بين التضخم والفساد، وهذا يعني أن له تأثيرا كبيرا على الفساد (*Braun* و *Di Tella* (2004) ، يمكننا أن نتحدث عن أسباب كثيرة تسبب التفاعل بين التضخم والفساد، ويمكن تفسير هذه الأسباب على النحو التالي :يتم التحقيق في تأثير الفساد على التضخم من قبل *Cukierman*، *Edwards*، و *Tabellin* (1992)، الذي يقول أن هذه البلدان لديها أنظمة ضريبية أكثر كفاءة، ولذلك فإنهم أكثر عرضة للإبلاغ عن معدلات التضخم المرتفعة،كماقام Al-Marhubi (2000) بدراسة تحليلية من خلال تحليل العلاقة بين

التضخم والفساد باستخدام البيانات المستعرضة من 41 دولة،ويجد علاقة إيجابية لتأثير الفساد على قسط السوق السوداء[6].

2-2العدالة الاجتماعية :

تعاني بعض اقتصاديات الدول النامية فيما بينها من تفاوت اقتصادي وتنموي من الإخفاق في تحقيق التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية، بسبب انخراط العديد من الدول في تطبيق سياسات تكرس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة،إذ يكاد لا يخلو أي بلد من صور الإجحاف والتمييز وصور الإقصاء والتهميش،وتحقيق العدالة الاجتماعية هدف دونه الكثير من التحديات يرتبط بعضها بالبعد الدولي أو بتراكمات تاريخية وتعقيدات سياسية وجغرافية وتنموية، لكن ذلك لا يعفي الدول والحكومات من واجباتها والتزاماتها السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية،حتى أصبحت شرعية أي نظم حكم ترتكز على أساس قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها، إن التفكير في سلوك السياسات الاقتصادية والاجتماعية يثير مسألة مبادئ العدالة الاجتماعية التي تخدم صراحة أو ضمنا كدليل، وبغض النظر عن كلمات المساواة في المعاملة أو تكافؤ الفرص التي كثيرا ما تستخدم بشكل مفرط، فإن السؤال هو مدى توافق أوجه عدم المساواة وطبيعته مع فكرة العدالة التي تسعى إلى تحقيقها دولة الرفاهية[7]

إن السياسة الاجتماعية هي أداة تعتمدها الحكومة لتنظيم و إكمال مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية و غالبا ما يتم تعريف السياسة الاجتماعية بأنها الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة و الوظيفة والأمن الاجتماعي،و لكن تعني السياسة الاجتماعية أيضا إعادة التوزيع و الحماية والعدالة الاجتماعية،و تكون السياسات الاجتماعية حول جلب الشعب في مركز صنع السياسات و ليست عن طريق تقديم الرفاهية المتبقية و لكن عبر توجيه حاجاتهم و أصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي،و السياسة الاجتماعية أيضا هي أداة تستعملها الحكومات عمليا لتأمين الدعم السياسي للمواطنين و ترقية النتائج الاقتصادية الايجابية عن طريق تعزيز رأس المال البشري و الوظيفة المنتجة، و كذلك تستطيع السياسات الاجتماعية أن تكون دائرة فعالة تربط مابين النمو البشري والاقتصادي ،و الذي على المدى البعيد سوف يفيد كل فرد عن طريق تشجيع الطلب المحلي بفعالية و خلق مجتمعات

[6] -Mohsen Bahmani-Oskooee and Gour G. Goswamif, The Impact of Corruption on the Black Market Premium , Southern Economic ResearchGate Journal 2005,p483

[7] - Mireille Elbaum , Justice sociale, inégalités, exclusion , Revue de l'OFCE n° 53 / Avril 1995,p199.

متماسكة و مستقرة، لكن رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية والتعريفات التي لا تحصى للعدالة الاجتماعية، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها:[8]

2-2-1- المساواة وتكافؤ الفرص:

يعد مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيرا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعية كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة، أو طبيعة الاحتياجات.

والأمر المهم هو أن تكون هذه الفروق بين الناس في الدخل والثروة أو في غيرها مقبولة اجتماعياً، بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم ومتوافق عليها اجتماعياً، وحسب أحد المفكرين البارزين فإن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظاً في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى، وعموماً فإن العدالة الاجتماعية تعني في الأساس المساواة فى الحقوق والواجبات، والمساواة أو التكافؤ في الفرص

ويشير مبدأ المساواة في الحقوق إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والمدنية والسياسية من ناحية أخرى على نحو ما هو مقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من العهود والاتفاقيات الدولية المعنية.

وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط :

- عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.

[8]- أحمد السيد النجار: الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2012، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة 2012، ص119.

- توفير الفرص حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة. وهو ما يرتب التزاماً على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل.
- تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض أو رأسمال، والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين. وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب، والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها. لكن حتى لو توافرت الشروط الثلاثة السابقة فإن ذلك قد لا يحقق العدالة، إذ ينتج الاختلاف في قدرات الأفراد، ونصيب أسرهم من الفقر أو الغنى، ومن تدني المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقا واسعة في العوائد تتجاوز ما يمكن اعتباره فروقاُ مقبولة اجتماعيا، ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق في الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدي هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته، ذلك أن التكافؤ في الفرص وان كان شرطاً ضرورياً للعدالة الاجتماعية، فإنه غير كافٍ لتحقيقها، ويلزم أن يضاف إليه شرط السعي المستمر لتضييق الفوارق في توزيع الدخول والثروات ومن ثم الفوارق في النفوذ السياسي.

2-2-2- التوزيع العادل للموارد والأعباء (العدالة التوزيعية)

كذلك تعني العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة،وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية، ويتحقق ذلك من خلال عدد من المحاور التي يتم من خلالها توزيع الدخل، وإعادة توزيعه داخل المجتمع.

والمحور الأول لتحقيق هذا الهدف هو إصلاح هيكل الأجور والدخول[9]: الذي يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم،وتشكل سياسات الأجور حجر الزاوية في تطبيق العدالة الاجتماعية،و يتضمن إعادة النظر في هيكل الأجور ثلاثة جوانب: يقضى الأول وضع حد أقصى وأدنى للأجور، ويستلزم الجانب الثاني اعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب، ويتطلب الجانب الثالث تحقيق "العدالة الأفقية" و"العدالة الرأسية" للدخول داخل القطاع الواحد.

[9] -Hugon philippe, économie du développement , édition dalloz 1989,p56.

ويختص المحور الثاني بنظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية. وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحنى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين،فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، و تستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي إلى أن الأعلى دخلاً يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات العامة الأساسية بما يستوجب عليه أن يسهم بمعدلات أعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام.

ويختص المحور الثالث بالدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل للفئات الأشد فقراً والعاطلين عن العمل، باعتبار أن ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم، وكواجب ومسؤولية اجتماعية على الدولة إزاء مواطنيها وحقهم في الحياة والطعام والشراب والمسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية.

ويتعلق المحور الرابع بتمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة من خلال توفير فرص العمل لهم، مما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة من عملهم وكدهم، سواء تم ذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية، وليس بطالة مقنعة لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية، أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البنية الاقتصادية، وتسهيل تأسيس الأعمال بكل أحجامها بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص.

2-2-3- الحق في الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية):

يعد الضمان الاجتماعي أحد الأركان الرئيسية للعدالة الاجتماعية، ويحظى بمكانة في ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص،كما يحظى بتأكيد في وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة العمل الدولية، كما يلزم المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدول الأطراف فيه ،بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية، ويشمل الضمان الاجتماعي' الحق في الحصول على استحقاقات، نقدا أو عينا، والحفاظ عليها دون تمييز لضمان الحماية من أمور تشمل ما يلي :

- غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض،أو العجز،أو الأمومة،أو إصابات تحدث في إطار العمل أو البطالة أو الشيخوخة، أو وفاة أحد أفراد الأسرة.
- ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية.
- عدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال أو البالغين المعالين.

وتذهب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أن التدابير التي يتعين استخدامها لتوفير استحقاقات الضمان الاجتماعي لا يمكن تعريفها في نطاق ضيق، ويجب أن تكفي في جميع الأحوال حداً أدنى من التمتع بهذا الحق من حقوق الإنسان لجميع الأشخاص،ويمكن أن تشمل هذه التدابير النظم القائمة على الاشتراكات أو على التأمين الاجتماعي التي توفر استحقاقات لكل شخص يواجه خطراً معيناً، أو حالة طارئة معينة، أو نظم الإعانة الاجتماعية الهادفة، وتدفع فيها الاستحقاقات لذوي الحاجة. ويتعين على الدولة وضع أنظمة غير قائمة على الاشتراكات لأنه من المستبعد أن يتمكن الجميع من دفع تكاليف نظم التأمينات.

2-2-4مؤشرا قياس عدم العدالة في توزيع الدخل.

يعد موضوع كفاءة وعدالة توزيع الدخل من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مستوى النظرية الاقتصادية، فاعادة توزيع الدخل تعني مجموعة العمليات الثانوية والمتفرعة من توزيع الدخول التي تسهم في اقتطاع جزء من دخول بعض الأشخاص (الفعاليات الاقتصادية)، أو من بعض الفئات الاجتماعية لإعادة دفعه لآخرين أو إنفاقه في مصلحتهم، وأحياناً ينفق القسم المقتطع بوساطة تقديم الخدمات الاجتماعية لمصلحة الفئات التي اقتطع منها.

ويُعد الشخص مستفيداً من إعادة توزيع الدخل إذا كان مجموع ما يستفيد منه من الخدمات أو الإعانات التي يتلقاها نتيجة إعادة التوزيع أكبر من مجموع المبالغ التي يدفعها عن مداخيله المكتسبة من عمله أو من ثرواته واستثماراته إلى الإدارات العامة المركزية أو المحلية أو إلى الإدارات شبه العامة(الضمان الاجتماعي)، أو المنظمات الخاصة التي لا تهدف إلى تحقيق الربح،وإعادة توزيع الدخول يمكن أن تتم عن طريق الاقتطاعات الإجبارية مثل الضرائب أو الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية، أو عن طريق إسهامات طوعية اختيارية نقدية كانت أو عينية،والهدف من إعادة توزيع الدخول التخفيف من الفروق في الدخول

التي تنجم عن التوزيع الأولي للدخل كما يمكن لإعادة توزيع الدخول أن تسهم في حل بعض الاختلالات الاقتصادية التي تهدد بوقف النمو أو الاختلالات الاجتماعية السياسية التي تهدد الأمن الاجتماعي.

وهكذا فإن لسياسة الدخول أو إعادة توزيع الدخول جانبين متعادلين في الأهمية تقريباً: جانب اقتصادي بهدف مواجهة حالة الأسواق في تأمين التوازن بين استقرار الأسعار وحالة التشغيل الكامل بما يضمن استمرار عملية النمو والزيادة في الإنتاج، وجانب اجتماعي بهدف تحقيق توازن في التوزيع بين فئات الدخل المختلفة.

في جانبها الاقتصادي: تهدف سياسة الدخول وإعادة توزيعها من حيث المبدأ إلى ضبط حركة الأجور نحو الارتفاع في حدود الزيادة المتحققة في إنتاجية العمل حتى لا تتحول الزيادات في الأجور إلى عامل ضغط في زيادة التكاليف وحدوث التضخم، بما يقود إلى تردي وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات للبلد المعني مع العالم الخارجي بسبب فقدان الإنتاج الوطني للقدرة التنافسية في السوق الدولية،وفي جانبها الاجتماعي تؤدي سياسة الدخول إلى الحد من تفاقم فروق الدخل بين عوامل الإنتاج أو بين قطاعات الإنتاج، وأحياناً بين المناطق الجغرافية في البلد. في دول اقتصاد السوق يلجأ العمال والمزارعون إلى الإضراب دفاعاً عن عدالة التوزيع و في الاقتصادات الموجهة يتجسد عدم عدالة التوزيع في تردي الإنتاجية وكثرة الغياب عن العمل وأحياناً بما يمكن تسميته «بالإضرابات غير المعلنة» بمعنى التواجد في أمكنة العمل وعدم تنفيذه أو تنفيذه على نحو سيء يقود إلى التخريب، وحتى لا تبلغ الفروق في الدخول حداً تهدد فيه الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلد تلجأ الحكومات إلى إعادة توزيع الدخل بوساطة السياسة المالية والضريبية.

غير أن تجربة البلدان المتقدمة أكدت أن سياسة الدخول تبقى الأساس في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتقتصر نتائج إعادة التوزيع غالباً على تقديم معالجات تهدئ من الوضع دون تفاقم الأوضاع،ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن سياسة الدخول أو إعادة التوزيع يجب أن تحقق التوفيق الأمثل بين النجاعة الاقتصادية (زيادة الإنتاجية) وبين تحقيق العدالة والأمن الاجتماعيين من حيث تحسين أوضاع العمال بأجر وحماية القدرة الشرائية مع توفير أرباح لأصحاب المشروعات يمكن تراكمها لتمويل الاستثمارات المستقبلية.

نتطرق في هذه النظرية لفهم مفهومي الكفاءة والعدالة،فتراوح هذا الفهم بين النفعية والنفعية المطلقة ، وهذا الفهم هو الذي مهد إلى صعود النظام الرأسمالي في التراكم الكبير مع ما رافقه من نمو اقتصادي مقابل سوء في التوزيع على المستويين الوطني والدولي،وما ولده من انقسامات طبقية حادة، أدت إلى

تعثرات وتأزمات اقتصادية واجتماعية، والتي تمت على وفقها وفي ضوءها إصلاحات اقتصادية واجتماعية لكن ليس بشكل جذري[10] .

حتى في ظل الإصلاحات اللبرالية وتصوراتها لنظرية العدالة كانت هناك فجوة كبيرة في توزيع الدخل والثروة وهي تتسع باستمرار مع زيادة مستمرة لمستويات الحرمان، وتبقى التبريرات التي يقدمها الكثير من اللبراليون وفي طليعتهم (جون راولز) غير مقنعة ويمكن وصفها بالعدالة المفتعلة غير المنصفة إذا ما وضعت أمام مفهوم الكفاءة،وأن الوضع الأصلي للعقد الاجتماعي الذي يقدمه هو حالة افتراضية لا تاريخية إلا أن معظم الأطروحات في تصور عدالة ما تبقى في أطرها النظرية والعقلية في تحديد مسار العدالة رهن التصورات الإنسانية والفردية في تحقيق المصالح إبتداءاً من الفرد نفسه، وهي مسألة تؤرق معظم من يريد الوصول بالمجتمعات إلى الرفاهية الشاملة في ضوء مسألة اللامساواة المقترنة بالكفاءة، وربما يكون السبب في أن القيم التي تصاغ وضعياً تنحصر دائماً أمام المنظومة القيمة الدينية عندما توضع في حيز الاختبار والتطبيق،و قبل التطرق إلى دراسة عدالة توزيع الدخل لابد من التطرق إلى عنصر أساسيي و هو :عدالة التوزيع. حيث بدأ الاهتمام بدارسة الدخل القومي وعدالة التوزيع وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، ولا شك أن دراسة عدالة توزيع الدخل وطرق قياسه أهمية خاصة للسياسيين والاقتصاديين و الاجتماعيين والباحثين والمخططين في رسم السياسة الاقتصادية ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط والمدى الطويل،ويقصد بتوزيع الدخل القومي تحديد حصة كل عنصر إنتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل و هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله و التوزيع هو حصيلة عمل آلية النظام الاقتصادي لتوزيع ما تم إنتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه،كل حسب وزن مساهمته ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعيا العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية بين عناصر الإنتاج ذاتها. [11]

قد ازداد الاهتمام بقياس التفاوت في توزيع الدخل في السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت العديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي الذي شهددته بعض الدول النامية خاصة، رافقه زيادة في التفاوت في توزيع الدخول مما يستدعي مراقبة تطور الدخول ليتسنى اتخاذ إجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخول بما يضمن

[10]- احمد إبراهيم عبد منصور ،كفاءة وعدالة توزيع الدخل – الشرط الضروري والشرط الكافي – الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً جامعة الموصل،2013.

[11]-يونس علي أحمد ، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد83 ،2010.ص56.

زيادة العدالة أي تفادي التفاوت فيه على الأقل و يستلزم ذلك كخطوة أولى اعتماد مقاييس إحصائية لقياس عدالة توزيع الدخول و أهم هذه المقاييس:

*منحنى لورنز Lorenz curve:

هو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخول أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق في توزيع الإنفاق (توزيع الدخل) ومنحنى التوزيع الواقعي،أي يقيس التفاوت بين درجة عدم المساواة في توزيع دخول الأسر،ويوضح هذا المنحنى العلاقة بين التراكم النسبي للأسر أو الأفراد والتراكم النسبي لدخولها أو إنفاقها، و تمثل الإحداثيات الأفقية التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأسر المقابلة للفئات الدخلية،أما الإحداثيات الرأسية فتمثل التكرار المتجمع الصاعد للنصب المئوية لمجموع الدخول المحققة ضمن تلك الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (2-1):

الجدول رقم (2-1):توزيع الأسر والدخل حسب فئات الدخل

فئات الدخل	توزيع الأسر			توزيع الدخل		
	العدد	%	تكرار متجمع صاعد	مجموع الدخل	%	تكرار متجمع صاعد
100 فأقل	26	12.9	12.9	1767.2	3.8	3.8
200-101	72	35.6	48.5	11096.8	23.6	27.3
300-201	48	23.8	72.3	11708.4	24.9	52.2
400-301	41	20.3	92.6	14019.7	29.8	82.0
500-401	7	3.5	96	3033.5	6.4	88.5
600-501	4	2.0	98	2231.1	4.7	93.2
700-601	2	1.0	99	1277.2	2.7	95.9
800-701	1	0.5	99.5	733.3	1.6	97.5
900-801	0	0.0	99.5	0.0	0.0	97.5
901 فأكثر	1	0.5	100	1182.8	2.5	100
المجموع	202	100	-	47050	100	-

تشير النتائج على منحنى لورنز إلى أن الأسرة التي يقل دخلها عن 100دينار شهريا تشكل13% من مجموع الأسر،ولكنها تحصل فقط على 4% من مجموع الدخل، أي أن حصة أسر الفئة الأولى من الدخل تقل عن معدلاتها العادية، ومن ثم ينخفض دخلها مقارنة بقية الأسر في العينة، فلو أن جميع أسر العينة كانت تحصل على دخل نفسه لحصلت كل فئة دخلية على نسبة من الدخل مساوية لنسبتها العادية أي

لحصلت أسر الفئة الأولى على 13% من مجموع الدخل بدلا عن 4%،ولو وقعت النقطة التي تمثل الفئة الأولى على الخط والذي يعرف بخط المساواة لتوزيع الدخل بالتساوي بين جميع الأسر هذا يعني أنه كلما كان منحنى لورنز أقرب إلى خط التساوي دل ذلك على أن توزيع الدخل أكثر عدالة، والعكس كلما ازداد المنحنى تحدبا ازدادت درجة عدم المساواة كما يظهره الشكل (**2-3**).

الشكل (2-3) : منحنى لورنز

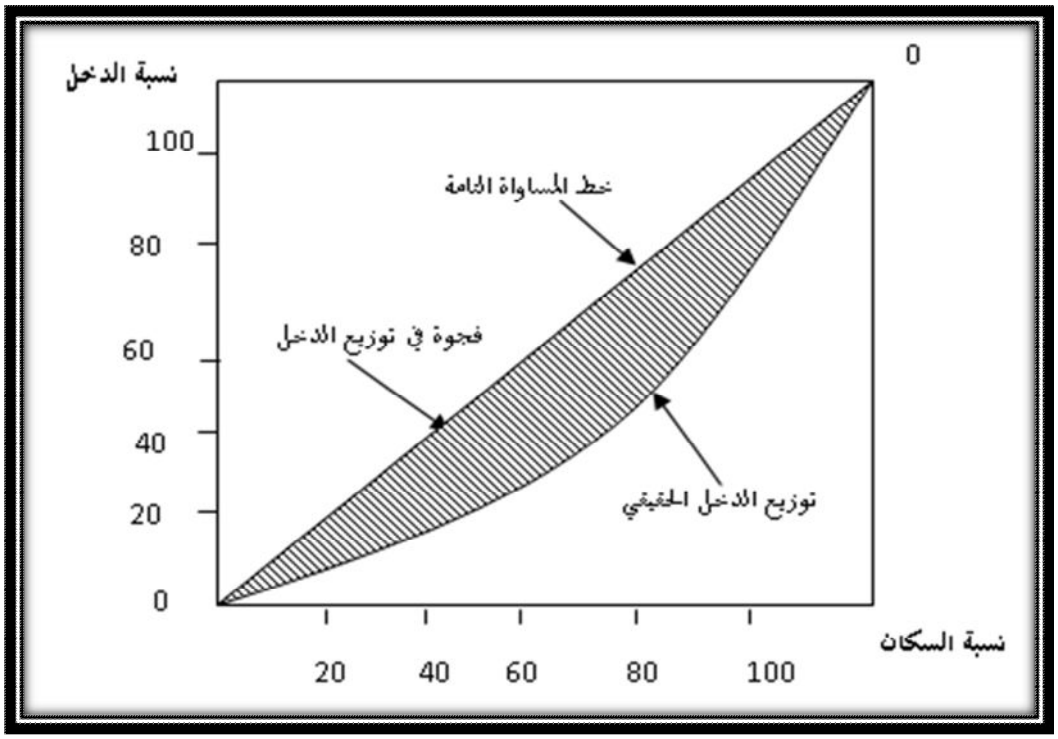

–المصدر:سعيد طه ،قياس وتحليل التفاوت في الإنفاق على أساس التوزيع الحغرافي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي جيوتونس في دورته السابعة ، تونس للفترة من 8–12نيسان 2013 ،ص05.

***معامل جيني**[12] : يعتبر من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، تعتمد فكرته على منحني لورنز،يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع،وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة ،الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (**1،1**) في الرسم البياني (وضرب هذه المساحة في 2،وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي

[12]– البشير عبدالكريم تحليل العلاقة بين توزيع الدخل ،النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 11،2013.

والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0,5،لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0,5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح، وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل ولحساب معامل جيني تم استخدام الصيغة التالية :

$$G = 1 - (\frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n} W_i\,(S_i + S_{i-1}))$$

حيث أن :

G: ترمز لمعامل جيني

Si:ترمز الى المتجمع الصاعد (التراكمي للنسب المئوية للدخل مقابل للفئة i.

Si–1: هي المتجمع الصاعد التراكمي نفسه بالنسبة للفئة السابقة i.

Wi:هي النسبة الئوية نفسها لعدد الاسر في الفئة i.

n:عدد الفئات .

من الجدول فان معامل جيني للدخل يساوي 0,29 تم التوصل الى أن معامل جيني للدخل في المنطقة بلغ 0,29 ومنه نستنتج ان توزيع الدخل بين الاسر في المنطقة متقارب مما يشير الى وجود فئات واسعة من الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود ويعتقد أن هذا التوزيع للدخول كان حصيلة سياسات هادفة اعتمدتها حكومة البلد قيد الدراسة لتحقيق أكبر قدر من المساواة في توزيع الدخول، وطبقا للنتائج الواردة في الجدول يتضح أن 72% من الاسر في المنطقة التي تقع في الفئة الدخلية (201-300) و لا يزيد متوسط دخلها عن 300 دينار شهريا ،ومنه يتضح انه رغم وجود عدالة نسبية في توزيع الدخل الا ان المستوى العام في الداخل منخفض نسبيا ،لكن قبل التطرق إلى نقاط أخرى وجب علينا التميز في خاصية التوزيع فيمكن تحديديها فيما يلي،يتم تصنيف السلع عادة إلى نوعين:

- السلع الإنتاجية.

❖ والسلع الاستهلاكية.

وعلى هذا الأساس فإن الدور الهام الذي تقوم به عملية التوزيع يتجلى من خلال شبكات التوزيع المتعددة والمتنوعة بغية إيصال السلع إلى مراكز الإنتاج والخدمات المكملة لها،وإلى مراكز الاستهلاك الفردي، وبسبب اختلاف طبيعة ودور السلع الإنتاجية عن خصائص السلع الاستهلاكية،فإن أساليب توزيع الأولى تختلف عن أساليب توزيع السلع الاستهلاكية المخصصة لتلبية احتياجات المستهلكين.

تشكل السلع الاستهلاكية النسبة العظمى من السلع المنتجة في المجتمع، وتصل إلى أكثر من 80% من إجمالي السلع في معظم المجتمعات، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والشخصية التي تلبي جزءاً من الاحتياجات الفردية، وبنسب متفاوتة تتوقف على مستوى تطور قطاع الخدمات، ويشكل السوق الخاص بالسلع الاستهلاكية جزءاً أساسياً من السوق الداخلية في الاقتصاد الوطني، وتتم فيه دورة السلع الاستهلاكية أو القسم الأكبر من مخصصات الاستهلاك الفردي وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الفردية من السلع والخدمات، وفي السوق يظهر العرض يقابله الطلب على السلع الاستهلاكية وهي تشكل أهم مكونات السوق وعمليات التبادل فيه، ويشمل العرض عادة أصنافاً عديدة من السلع الاستهلاكية مثل المواد الغذائية والألبسة والمستلزمات المنزلية وغيرها، كما يظهر الطلب على هذه السلع وفق تصنيف مطابق للعرض السلعي، وعلى أساس تصنيف السلع الاستهلاكية المنتجة والخاضعة للتداول، فإن السوق ينقسم إلى أسواق فرعية ترتبط بعضها ببعض من ناحية، أو تكون منفصلة ومستقلة ومتنافسة من ناحية أخرى. إن علاقات التبادل بين العرض والطلب تتم في إطار هذه الأسواق الفرعية المتخصصة.

مع مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية الاحتكارية في مؤسسات الإنتاج، برزت تغييرات في طبيعة السوق وخصائصه، وعلاقات التبادل وأساليب إيصال السلع إلى المستهلك، إن تركز الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل نتيجة التطورات التقنية والعلمية والإدارية يستلزم بطبيعة الحال علاقات جديدة بين مراكز الإنتاج ومراكز التصريف بشتى أنواعه، فقد ظهرت أشكال جديدة من التركز في مؤسسات وشبكات التوزيع، وفي علاقات المستهلكين بأسواق السلع الاستهلاكية، أو بكلمة أخرى برزت من ناحية أخرى أشكال التمركز في التوزيع ومؤسسات التجارة الاستهلاكية، وتدريجياً أخذت البيوت التجارية الكبيرة تحتل مركزاً هاماً في عملية العرض، وتستقطب حيزاً واسعاً في حجم الطلب الكلي للمستهلكين على السلع الاستهلاكية والخدمات، واعتمد التركز في مجال التجارة الاستهلاكية على التوسع الذاتي عبر استخدام الأرباح في زيادة رأس المال. كما اتخذ في حالات عديدة شكل الاندماج الكلي أو الجزئي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصير

أكثر قدرة على المنافسة مع البيوت التجارية الكبيرة. وبرزت أشكال جديدة في الاندماج الجزئي كاتحادات الشراء وحلقات التصريف والبيع.

إلا أن أشكال التركز في التوزيع وإيصال السلع إلى المستهلك لم تكن موازية تماماً لأشكال التركز في المؤسسات الإنتاجية، وينجم هذا التمايز بطبيعة الحال عن أسباب موضوعية تتعلق باختلاف طبيعة وشروط الإنتاج عن تلك التي يستلزمها التوزيع، ذلك أنَّ طبيعة التركز في المؤسسات الإنتاجية تشترط تمركز وسائل الإنتاج وقوة العمل في مناطق محددة، في حين يتوجب على شبكات التوزيع أن تغطي احتياجات جميع المناطق المأهولة بالسكان من السلع الاستهلاكية وفي أوقات متفاوتة، أو بكلمة أخرى فإن التمركز المكاني للإنتاج يقابله تبعثر وانتشار السوق مراعاة لتوزع المستهلكين ،وتبعثر أسواق الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات، وبالتالي ومع الدور الهام الذي تقوم به البيوت التجارية الكبيرة في تلبية نسبة كبيرة من احتياجات المستهلك، فإن البيوتات التجارية الصغيرة ما زالت قائمة مع تراجع دورها النسبي في إيصال السلع وتلبية احتياجات المستهلكين من الخدمات المتنوعة.

إنَّ التغيرات التي طرأت على أساليب التوزيع وإيصال السلع إلى المستهلكين تعود إلى أسباب عديدة يمكن تلخيصها كما يأتي:

- ✓ المنافسة الشديدة بين المؤسسات التجارية التي تقوم بعمليات التوزيع وتأمين احتياجات المستهلك. ونتيجة الإنتاج الكبير والتزايد المستمر في كمية ونوعية السلع المتاحة للتصريف تحتدم المنافسة بين البيوتات التجارية على اقتسام حجم الطلب على السلع الاستهلاكية، وبالمقابل فإن المحلات التجارية المتوسطة والصغيرة تسعى إلى شتى الأساليب لكي تصل إلى الاندماج الكلي، لمواجهة المنافسة الحادة التي تفرضها البيوتات التجارية الكبيرة في السوق.
- ✓ التقدم التقني في أساليب التوزيع وتضاؤل دور العمل اليدوي والنصف اليدوي في معظم شبكات التوزيع وطرق إيصال السلع إلى المستهلكين، وبوتائر سريعة، تحل التقنيات الحديثة في الأسواق المتقدمة محل الأشكال التقليدية في مراحل التوزيع، كاستخدام الأساليب الآلية في عمليات الفرز والتصنيف والتغليف والتخزين، إلى جانب تطور أجهزة التبريد والحفظ التي تستخدمها البيوتات التجارية الكبيرة في عمليات التوزيع والتصريف، بالتوافق مع تغيرات الطلب على السلع الاستهلاكية والأوقات المناسبة.

- ✓ تزايد الاعتماد على التجهيزات الآلية الحديثة في تطوير أنظمة الارتباط بين مؤسسات التوزيع، وفي عمليات إيصال السلع إلى المستهلك، إما عبر البيع المباشر أو عمليات الإرسال السريع.
- ✓ تطور أساليب الدعاية والإعلان وإيصال المعلومات إلى المستهلكين عن أنواع السلع وأسعارها، وكل ما يساعد على استمرارية الارتباط مع المستهلكين.

نظرية الديناميات الاقتصادية لـ: (Kalecki,)[13]:

إن التحليل النظري لـ:Kalecki في أعماله(1970)،(1971)،(1972)،(1976) يهدف إلى حل مشكلة تحديد مستوى الدخل،ويسعى المؤلف في عمله إلى الإجابة على بعض الأسئلة التالية التي تطرحها مناقشة الأرباح والدخل والتوزيع: (1) لماذا يصل الدخل في هذا العام إلى مستوى معين، أو غير ذلك؟ . (2)لماذا يتقلب الدخل بمرور الوقت؟ '3'كيف تفسر نمو الدخل على المدى الطويل؟ و '4' .كيفية شرح توزيع الدخل؟

وكما رأينا سابقا، ينقسم الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات:

D:السلع الرأسمالية.

D2: السلع الاستهلاكية المنتجة للطبقة الرأسمالية.

D3:السلع الاستهلاكية المنتجة لفئة العمال.

-2يمكن تقسيم الدخل في هذا الاقتصاد بين الأرباح والأجور:

$$Y = P + W$$

حيث:

Y:الإنتاج (الدخل)

P:الأرباح

W: الاجور

3-منتجات هذه القطاعات هي كما يلي:

[13] - Francisco Cintra, Croissance et Distribution des revenus au bresil:approches théorique et historique, économies et finance, , Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 5 Mar 2013,p29

I:D1منتج:

ck: **D2** منتج

Cw: **D3**منتج

حيث:

I:الاستثمار.

ck: السلع الناتجة عن استهلاك الرأسماليين.

Cw: السلع الناتجة عن استهلاك العمال.

وبنفس الطريقة، فإن الاقتصاد يجري ككل، والدخل (المنتج)تحصلنا عليه من قبل القطاعات الثلاثة مقسمة بين الأرباح والأجور. وبالتالي فان :

$$I = p1 + w1$$

$$Ck = p2 + w2$$

$$Cw = p3 + w3$$

ومنه فالأرباح المتحصل عليها هي مجموع ثلاث قطاعات، كذلك نفس الشيء بالنسبة للأجور معرفة كما يلي :

$$P = p1 + p2 + p3$$

$$W = w1 + w2 + w3$$

فإنه في ظل المنافسة غير التامة يؤدي رفع إحدى المؤسسات لسعر بيعها إلى فقدان جزء من زبائنها، وفي حالة العكس فهي سوف تقلص حجم إنتاجها، لذلك فهي دائما خاضعة لسياسة التسعير المرتبطة بمستوى التكاليف وردود الفعل الناتجة عن المؤسسات الأخرى، حيث الطلب يكون غير مرنا مرونة غير تامة وبالتالي تساوى التكلفة الحدية مع الناتج الحدي يولد ربحا غير عادي لأن $C_m < P$

طور " Kalecki " درجة الاحتكار من موقع المؤسسة بالاعتماد على السعر (P)الذي تطبقه وكذا السعر المتوسط لكافة المؤسسات وذلك كما يلي:

$$k = \frac{P - C_m}{P} = \frac{PM}{PQ}$$

2-3توزيع المداخيل وعلاقته بالاستدامة المالية :

2-3-1 مصطلح الاستدامة المالية العامة أو الحكومية هو: أحد المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية، ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد لهذا المصطلح، ولكن يمكن تعريفه بشكل عام على أنه الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية. وتعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل، ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواءً بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات،ويلزم لضمان استمرار الاستدامة المالية للدول توافر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية للحد من نمو تكاليف برامج الإنفاق الحالية،أو السماح لها بالنمو ضمن معدلات معينة،أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية، ويرتبط مصطلح الاستدامة المالية بمصطلح آخر يسمى الفجوة المالية، وتعرف الفجوة المالية باختصار على أنها الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية، وتسعى الدول لتحقيق وضعية الاستدامة المالية لكي تتمكن من الاستدانة لتغطية العجز المالي وبشروط ميسرة،ويؤدي فقدان الدول للاستدامة المالية أو تراجع ثقة الأسواق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها،أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية، ووضع ضوابط وشروط لاقتراضها. ويقود عجز الدول عن توفير التمويل اللازم لأنشطتها إلى تراجع عدد ومستويات الخدمات، والرعاية الاجتماعية، و الدعم المقدم لمواطنيها،وإذا تفاقم التراجع في الخدمات والمنافع الحكومية فقد يؤدي في النهاية إلى تشنجات و اضطرابات سياسية واجتماعية تهدد استقرار الدول و حتى وجودها، و تعتبر معدلات الزيادة السريعة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي أكثر العوامل المؤثرة سلباً في استمرار تمتع الدول بالاستدامة المالية، وهناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستدامة المالية للدول و لعل أهمها معدلات الفائدة الحقيقية، ومعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقية، ومعدلات نمو النفقات والإيرادات، وتقود معدلات نمو الإنفاق الحكومي بنسب أعلى من نمو الايرادات، وتراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع الفائدة الحقيقية في المستقبل إلى توقع ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وارتفاع إمكانية فقدانها لملاءتها المالية، وتسعى حكومات العالم إلى استمرار استدامتها المالية وذلك لما تحققه من خفض في تكاليف تمويل ديونها، وتساعدها على توفير الاستقرار الاقتصادي، ويمكن تحقيق الاستدامة المالية أيضاً

الدول من الحصول على التمويل اللازم للتوسع في الإنفاق على المشاريع العامة وتقديم الخدمات لمواطنيها، وتعكس الاستدامة المالية مستوى نجاح سياسات المالية العامة وتعطي ثقة للقطاع الخاص للاستثمار في البلدان التي تتمتع بها .وقد أدت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام **2008** والركود الاقتصادي العظيم الذي نتج عنها، والمصيدة النقدية التي وصلت إليها السياسات النقدية إلى لجوء الدول إلى السياسات المالية التحفيزية ،وذلك لتجنب كساد اقتصادي عالمي، وقد نتج عن تراجع الإيرادات الضريبية بسبب الركود الاقتصادي وزيادة الإنفاق لتحفيز الاقتصادات إلى إحداث عجوزات مالية هائلة في الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية، وقادت هذه السياسات إلى نمو سريع وكبير في نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في كثير من دول العالم،وقد يسّر انخفاض معدلات الفائدة الأساسية من عمليات الاقتراض مما شجع الدول الصناعية على الاستمرار في عمليات الاقتراض حتى تعدت معدلات الدين الحكومي إلى الناتج المحلي في كثير من الدول المعدلات التي كانت تعتبر آمنة،وبدأ العديد من الدول المتقدمة يعاني أزمة ديون حقيقية بما في ذلك الولايات المتحدة، وشرعت الدول الصناعية في ابتداع سياسات نقدية جديدة لتحفيز الاقتصاد. وقد نجحت هذه السياسات في الخروج من الركود وساهمت في رفع أسعار الأصول، ولكنها لم تفلح في تحقيق نمو اقتصادي جيد حتى الآن، وما زالت الدول الصناعية تعاني تراجع معدلات النمو ،كما بدأت معدلات نمو عدد من الدول الصاعدة ـ التي استفادت من سياسات التيسير الكمي بطريقة غير مباشرة ـ بالتراجع بعدما كانت تساهم بقوة ولفترة وجيزة في جر قاطرة الاقتصاد العالمي، مما يهدد بتراجع معدلات النمو العالمية،وسيخفض تراجع معدلات النمو العالمية من معدلات نمو الكثير من دول العالم المثقلة بالديون مما سيؤثر بدرجة كبيرة في نمو إيرادات حكومات هذه الدول المستقبلية، وسيرفع تراجع نمو الإيرادات في هذه الدول من مخاطر فقدان استدامتها المالية،من جهةٍ أخرى فإن التوقف عن سياسات التيسير الكمي أو خفض استخدامها سيقود مع مرور الوقت إلى رفع معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا سيرفع من تكاليف خدمة ديون كثير من الدول الصناعية والنامية مما سيؤثر سلباً في استدامتها المالية. ويضاف إلى ذلك ما حدث أخيرا من عجز واضح للإدارة الأمريكية في تبني سياسات مالية داعمة لاستدامتها المالية ومهددةً للوضع المميز الذي تتمتع به الولايات المتحدة والذي يوفر التمويل لها بشروط ميسرة، ويتمتع الاقتصاد الأمريكي بثقة الأسواق بقدرة والتزام الحكومة الأمريكية على دفع مستحقات ديونها، كما مكن اعتبار الدولار العملة العالمية الاقتصاد الأمريكي من اقتراض مبالغ هائلة من الاقتصادات العالمية مقابل إصدار هذه العملة، وسيقود الفقدان التدريجي للميزات التي يتمتع بها

اقتصاد الولايات المتحدة إلى تراجع ثقة المقرضين والتسبب في إحداث نتائج كارثية على الاقتصاد العالمي. لقد أصبحت التطورات الاقتصادية العالمية أسيرة لدرجة كبيرة للسياسات المتخذة لمجابهة الركود الاقتصادي الذي سجل في عام 2008، ولا سبيل للخروج منها إلا بتعاون الاقتصاديات الرئيسة الممثلة بمجموعة العشرين لدعم الاستدامة المالية لهذه الدول واتخاذ سياسات جماعية ومنسقة للحد من مخاطر فقدان الاقتصاديات الكبيرة لاستدامتها المالية .

2-3-2العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع:

ترتكز التنمية المستدامة على المسؤولية الجماعية لتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي،بحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي وُضع خلال مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو في عام 1992، ويشير التقرير إلى أن طرق قياس التنمية تتعدّد وتختلف، فمن المنظور الاقتصادي تُقاس التنمية عادة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي لمقارنة البلدان من حيث أدائها الاقتصادي ووضعها الإنمائي، والناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر هام يقيس القدرة الاقتصادية، ويعطي صورة عامة عن رفاه المجتمع ككل، وقياس التنمية باستخدام الناتج المحلي الإجمالي لم يكن بمنأى عن الانتقادات، لأنّ هذا المؤشر لا يكفي لقياس عناصر هامة تحدّد نوعيّة الحياة التي يعيشها الأفراد، ومن أهم النواقص التي تؤخذ على هذا المؤشر أنّه يقتصر على قياس نشاط السوق،كما يقلّل من قيمة الخدمات التي تقدمها الحكومة أو أفراد العائلة من غير مقابل، بالإضافة إلى أنه يُغفل التكاليف البيئية التي لا تدخل في أسعار السوق ولا يبيّن مدى الإنصاف في توزيع الدخل أو الثروة، فارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مثلاً قد لا يعني تحسّناً تلقائياً في الحد من عدم المساواة، بل أحياناً تدهور في وضع فئات واسعة من السكان[14].

و في إطار الأهداف الإنمائية للألفية يُقاس التقدم باستخدام مجموعة محدّدة من المؤشرات التي تقيس عناصر معيّنة تحدد نوعية حياة الأفراد،وتمثّل الأهداف الثمانية (القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفاسية، مكافحة فيروس المناعة البشرية، كفالة الاستدامة البشرية، إقامة شراكة عالمية) التزاماً قوياً وغير مسبوق تعهّدت بموجبه الحكومات من مختلف أنحاء العالم بتحقيق تقدم اجتماعي قابل للقياس، غير أن

[14]– خبابة عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ التنفيذ (من مؤتمر ريدوجانيرو 1992الى مؤتمر بالي200)المؤتمر ا لعلمي أيام 08/07أفريل 2008.

عملية رصد هذا التقدّم تستند إلى متوسطات وطنيّة، فتبقى الأهداف الإنمائية قاصرة عن قياس الفوارق في توزيع الموارد،وعن قياس حالات الحرمان المزمن والمتراكم، مثل حالات الأسر الفقيرة المحرومة من التعليم، أو من الرعاية الصحية، أو من المياه.

ويتضمن تقرير الإسكوا(*United Nations Economic and Social Commission for* West Asia)إشارة إلى نُهُج حديثة أخرى لقياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث دعت إلى مزيد من التركيز على رفاهية الإنسان وقدرته على عيش حياة صحية ولائقة، وعلى أساس مفهوم التنمية الذي يعني الحرية تقترح هذه النهج الاعتماد على مؤشرات موضوعية مثل الدخل، وفرص العمل، والصحة، والتعليم، جنباً إلى جنب مع مؤشرات أخرى مثل إعلاء صوت الأفراد وقدرتهم على التغيير والتمتع بالرفاهية، وتشكّل العدالة حيال حياة الأجيال المقبلة، التي تتمثل في مفهوم الإنصاف بين الأجيال، عنصراً هاماً من عناصر العدالة الاجتماعية[15].

في هذا الصدد طور كزنتز 1955أطروحة تقول بان الدخل ينزع نحو عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية ذلك قبل أن يتجه نحو عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية ،وتؤدي فيه عمليات التنموية في نهاية المطاف إلى انخفاض درجة عدم العدالة التوزيع في الدخل على مستوى الاقتصاد،بمعنى أخر هناك علاقة غير خطية بين متوسط دخل الفرد كمؤشر للمرحلة التنموية ومؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل وهذا ما يشير إليه المنحنى رقم (**2-4**) الذي يظهر استفادة المالية العامة من تطور الناتج المحلي وبالتالي إعادة توزيع الدخل كما يظهر الشكل نسب المتفاوت بين اقتصاديات الدول من استفادتها من ناتجها المحلي

[15] P.Olivier Cadot économie de développement1999.2000

الشكل (2–4): تزايد الاستفادة من الناتج المحلي

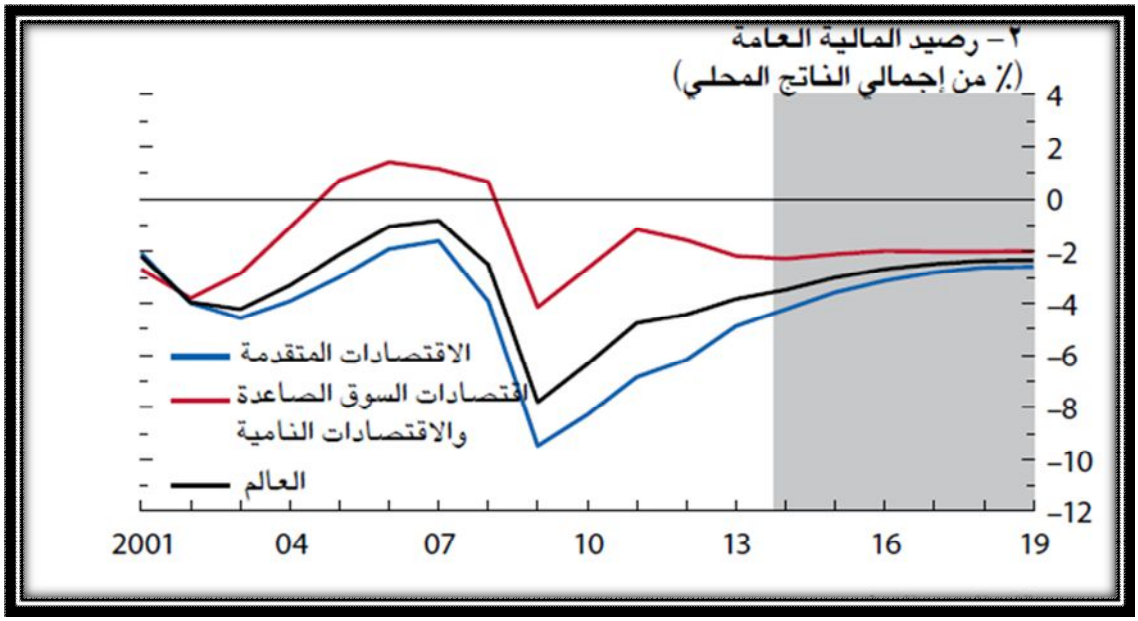

المصدر: تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية،أفريل 2014،ص05.

حيث يظهر الشكل رقم(**2–4**) اعتماد الدول ذات الأسواق الصاعدة في المالية العامة بنسبة معتبرة من الناتج المحلي، تليها الاقتصادات المتقدمة ، ثم في الأخير بقية دول العالم .

لكن خبراء الاقتصاد اعتمدوا في قياس الرفاهية الاقتصادية على الدخل الفردي الحقيقي، فكلما ازداد دخل الفرد،أمكنه الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات، وبالتالي يحقق مستوى معيشة أفضل، ولا خلاف على أن ثمة عوامل أخرى مهمة تدخل في قياس مستوى رفاه الإنسان من قبيل توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة.، ولعل هذا ما دفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل عقدين إلى صياغة مؤشر التنمية البشرية، بدمج البعدين التعليمي والصحي،إلى جانب الدخل، في قياس رفاه الإنسان، ومع أن هذا المؤشر وبالنظر إلى البيانات الإحصائية المتاحة والقابلة للمقارنة دولياً، يقدم صورة أدق لمستوى الرفاه، إلا أنه لا يخلو من عيوب أهمها إغفال مستوى التفاوت بين سكان البلد الواحد.

حيث خلصت الكثير من الدراسات إلى أن رفاهية الناس تتأثر إلى حدّ كبير بمدى ثرائهم أو فقرهم مقارنة بالآخرين، ومن أجل تدارك هذا الواقع عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آخر تقاريره السنوية إلى تصحيح مؤشره بدمج مدى عدالة توزيع الدخل في ترتيب البلدان ضمن سلّم التنمية البشرية، وقد

أسفر هذا التصحيح عن تراجع مؤشر الدول العربية بنسبة 27%نظراً إلى سوء توزيع الدخل في هذه البلدان مقارنة بالمتوسط العالمي.

والواقع أن الاهتمام بطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى توزيع الدخل، تزايد في الأوساط الأكاديمية، وبين صانعي السياسات، خلال الفترة الأخيرة فقد كان جل الاقتصاديين يعتقد أن هذه العلاقة عكسية، ما يعني أن اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء ملازم للزيادة في معدلات النمو، وأن البحث الحثيث عن تحقيق توزيع متكافئ للدخل يضرّ بالنمو الاقتصادي، وثمة ثلاثة حجج تُقدَّم عادة لتبرير هذا الاعتقاد، أولاً: إن الفئات الغنية تميل إلى ادخار جزء كبير من دخلها مقارنة بالفئات الفقيرة، ويساعد تراكم هذا الادخار في تمويل مشاريع استثمارية منتجة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي يستفيد منه المجتمع برمته وصولاً إلى الفئات الفقيرة، ثانياً: إن اللجوء إلى سياسات توزيعية إرادية من طرف الحكومات يمكن أن يؤدي إلى تقليص الحوافز على النشاط الاقتصادي والاستثمار وهذا قد يضرّ بالنمو ويزيد معدلات الفقر،ثالثاً: إن كلفة تنفيذ السياسات التوزيعية وإدارتها مرتفعة جداً ما يحدّ من فعاليتها.[16]

بيد أن آخر الدراسات تشير إلى عدم صواب هذه المقاربة،لأنه على المدى الطويل، ليس ثمة علاقة تناقضية بين النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية، بل على العكس إذ أن عدالة التوزيع لمكاسب النمو عامل أساس في دعم هذا الأخير،فقد تبيَّن أن ما يميز الدول الصاعدة التي تنجح في تحقيق مستويات نمو مرتفعة خلال سنوات متتالية بل عقود عن الدول الأخرى التي تعجز عن ذلك يكمن في مستوى توزيع الدخل، فكلما ارتفع سوء توزيع الدخل انخفضت حظوظ النمو الاقتصادي المستدام، وثمة عوامل عدة تبرر هذه العلاقة التناسبية بين النمو الاقتصادي المستقر وعدالة التوزيع:

- ✓ تميل الفئات الغنية في الكثير من الدول النامية،إلى الاستهلاك المفرط للسلع والخدمات الباهظة الثمن والمستوردة في غالب الأحيان من الخارج، وبالتالي يتسرّب الادخار الوطني إلى الخارج بدل أن يحرّك عجلة الاقتصاد المحلي في شكل استثمار منتج يخلق الوظائف ويساهم في تحسين مستوى الرفاه،في حين أن استهلاك الشرائح المتوسطة والفقيرة عادة ما يتركّز على استهلاك السلع والخدمات المحلية،ما يساهم في دعم النمو الاقتصادي.

عادة ما يؤدّي الاختلال الكبير في توزيع الدخل إلى احتجاجات اجتماعية وعدم استقرار أمني،ما يؤثر سلباً في الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتشير أحدث التقديرات إلى أن تحسين توزيع الدخل بنسبة 10

[16]-علي حليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ،العدد 42 سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني العلمي ، الكويت

%، يطيل فترة استقرار النمو بنسبة 50 %، كما أن مساهمة عدالة توزيع الدخل في دعم نمو اقتصادي مرتفع ومستدام أهم كثيراً من مساهمة الاستثمار الأجنبي أو الانفتاح التجاري، الذي عادة ما تركّز عليه الدول في سياساتها الاقتصادية،وإذا كانت عدالة التوزيع عاملاً مهماً في سبيل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستقر، فما هي السياسات التي تحقّق عدالة التوزيع؟بعض السياسات يمكن أن تنجم عنها آثار جانبية تشوّه الحوافز وتلحق الضرر بالنمو الاقتصادي، ومن خلال استقصاء التجارب الدولية خلال العقدين الأخيرين، يتّضح أن سياسات تكافؤ الفرص،لا سيما عبر تحسين ولوج الفئات المعوزة إلى التعليم، والإنفاق الاجتماعي المستهدف، هي من بين السياسات التي ثبتت نجاعتها، ولا غرابة في أن تنصبّ جهود صانعي السياسات في دول أميركا اللاتينية، المعروفة بالتباين الكبير في توزيع الدخل بين الفئات الغنية والمعوزة، على هذه السياسات ذاتها. إن النمو السريع والمستقر الذي تعرفه الدول الصاعدة الناجحة يشكّل فرصة للدول النامية لتستفيد من تجاربها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حدّ سواء، وأحد الدروس المهمة التي يمكن استخلاصها هو أن التناقض بين النمو الاقتصادي والإنصاف في توزيع ثمار النمو، لا يعدو كونه ظاهرياً ومنحسراً على المدى القصير. أما على المدى الطويل فليس ثمة تناقض ولا تضارب بين الهدفين.و خلاصة ما سبق هي أن وضع سياسات اجتماعية توفّر الحماية الاجتماعية وتضمن ولوج الفئات المعوزة إلى الخدمات التعليمية والصحية، ناهيك عما تنطوي عليه من قيمة أخلاقية وإنسانية، يساهم مباشرة في دعم عملية النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والأمني.

وقد تبدو العلاقة القوية بين عدم المساواة وتراجع النمو المستمر مخالفة ،ولكن في نهاية المطاف فإن وجود قدر من عدم المساواة أمر ضروري لتحقيق فعالية أداء اقتصاد السوق وتوفير الحوافز اللازمة للاستثمار والنمو دراسة***(Chaudhuri and Ravallion).*** **(2007)** ولكن عدم المساواة المفرطة قد يسفر عن تدمير النمو، وبخلاف المخاطر التي تنشأ عن عدم المساواة احتمال وقوع أزمة مالية، فقد يُفضي أيضا إلى غياب الاستقرار السياسي وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تثبيط الاستثمار، وربما أدى عدم المساواة إلى زيادة الصعوبة التي تجدها الحكومات عند الوقوف أمام خيارات صعبة وإن كانت ضرورية في مواجهة الصدمات، كزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام لتجنب الوقوع في أزمة دين، أو ربما كان عدم المساواة يرجع إلى عدم إمكانية حصول الفقراء على الخدمات المالية مما يقلص الفرص المتاحة أمامهم للاستثمار في التعليم وأنشطة ريادة الأعمال .

وعلى هذه الخلفية،قام الاقتصاديون بطرح تساؤل مفاده: ما إذا كان إلقاء نظرة منهجية على البيانات يدعم الاعتقاد بأن المجتمعات الأكثر مساواة في توزيع الدخل تحقق نموا أكثر استمرارا؟ ونظروا في عوامل قد تؤثر على احتمالات انتهاء نوبة من النمو المتواصل مثل المؤسسات السياسية، والصحة والتعليم، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والمديونية، والانفتاح التجاري،والنتيجة هي وضع نموذج إحصائي لمدة النمو يربط بين الطول المتوقع لنوبة نمو والعديد من هذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل الحد من احتمال السببية العكسية، فإنهم عقدوا مقارنة بين خطر انتهاء نوبة النمو المتواصل في سنة معينة وقيم هذه المتغيرات في السنوات السابقة في بداية النوبة أو السنة السابقة عليها. وبرغم من المصاعب المعتادة في عملية الفصل بين الأسباب والنتائج، والخطر الناتج عن عدم تمكننا من التوصل إلى مقاييس جيدة لمتغيرات مهمة، ينبغي تفسير النتائج التي نوردها فيما يلي على اعتبارها نتائج تجريبية وحسب حقائق مبسطة.

ويشير التحليل إلى عدد من المتغيرات التي ثبتت أهميتها في سياقات أخرى ويخلص إلى اقترانها في الغالب أيضا بنوبات النمو المتواصل الأطول أمدا ومن أجل بيان أهمية كل متغير، فإن الفترة من 1950 حتى 2006، يوضح الزيادة في المدة المتوقعة لاستمرار إحدى نوبات النمو المتواصل مقابل زيادة معينة في متغير معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ولعقد مقارنة بين الآثار التي تُحْدِثها المتغيرات المختلفة في مدة استمرار النمو قاموا بحساب المدة المتوقعة عند وصول كل المتغيرات إلى قيم الوسيط (قيمة أعلى مما لوحِظ في 50% من مشاهدات العينة)، ورفعوا بعد ذلك قيمة كل متغير على حدة لمشاهدة ما يطرأ على المدة المتوقعة، والهدف من ذلك هو أن يكون حجم كل زيادة من هذه الزيادات قابلا للمقارنة بسهولة. ولتحقيق ذلك، نرفع قيمة كل متغير بمقدار يجعله ينتقل من قيمة الوسيط إلى قيمة أعلى من القيم المشاهدة في 60%من العينة زيادة مقدارها 10%.

2-3-4العراقيل المتعلقة بمسار النمو :

من الأمور الملاحظة ما تميزت به عدم المساواة في الدخل من قوة وثبات في علاقته مع مدة استمرار نوبات النمو المتواصل :فانخفاض مقداره **10%** في عدم المساواة (يمثله تغير في معامل جيني من 40 إلى 37يطيل المدة المتوقعة لنوبة النمو المتواصل بمقدار 50% وهذا تأثير كبير،ولكنه يعد نوع من التحسن الذي شهده عدد من البلدان أثناء نوبات النمو المتواصل، وتشير التقديرات إلى أن سد نصف فجوة عدم المساواة بين أمريكا اللاتينية وآسيا الصاعدة على سبيل المثال يؤدي إلى زيادة تفوق الضِعْف في المدة

المتوقعة لاستمرار نوبة النمو المتواصل في أمريكا اللاتينية، والأمر اللافت للنظر هو احتفاظ عدم المساواة بدلالته الإحصائية والاقتصادية حتى عندما ندرج عددا كبيرا من المحددات المحتملة في نفس الوقت، ولا يصدق ذلك على كثير من المحددات التقليدية لسلامة أداء النمو،مثل جودة المؤسسات والانفتاح التجاري. و يظل عدم المساواة عاملا مهما حينما نسمح بوجود فروق إقليمية في فترات النمو المتوقعة (كالفرق بين آسيا الصاعدة وإفريقيا)، وتشير هذه الأمور كلها إلى أن عدم المساواة يبدو مهما في حد ذاته وليس مجرد متغير بديل لعوامل أخرى، ويحتفظ عدم المساواة كذلك بدلالته على نحو أكثر منهجية على مستوى العينات والتعاريف المختلفة لنوبات النمو المتواصل مقارنة بالمتغيرات الأخرى،وبطبيعة الحال فعدم المساواة ليس هو العامل المهم الأوحد، ولكن التحليلات تبين بوضوح أنه ينتمي إلى قائمة عوامل النمو الراسخة مثل جودة المؤسسات السياسية أو الانفتاح التجاري،في حين يتعين المفاضلة على المدى القصير بين آثار السياسات على النمو وتوزيع الدخل لكن التحليلات ينبغي أن ترجح كفة المنافع طويلة الأجل التي تترتب على تخفيض عدم المساواة ،ومنها النمو وقد يكون تخفيض عدم المساواة والنمو المستمر وجهين لعملة واحدة من منظور زمني طويل الأجل.

ويعيد هذا التحليل على الأذهان أزمات الدين في البلدان النامية في ثمانينات القرن الماضي وما أسفرت عنه من "عِقد ضائع "ساده النمو البطيء والتصحيح ،وتفيد هذه التجربة بأن الإصلاح الاقتصادي لا يصبح قابلا للاستمرار إلا إذا شملت منافعه الجميع، وفي مواجهة الاضطرابات الاقتصادية العالمية الحالية والحاجة إلى إجراء تصحيح وإصلاح اقتصادي صعب في كثير من البلدان .

2-4الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

في كثير من الأحيان، لجأ البعض إلى استخدام المصطلحين" النمو الاقتصادي "و " التنمية الاقتصادية " بالتبادل كما لو كانا مرادفين، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع،إلا أنه يوجد فرق واضح بين المصطلحين، حيث قام بعض الاقتصاديين بتوضيح أهم الاختلافات بينهما كما يلي:

أ -النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد،حيث يهتم بالزيادة في الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل و من جهة أخرى، تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم واسع، متعدد الأبعاد،

حيث تتعلق بكل من الدخل و التغييرات الهيكلية[17]، ففي حالة التنمية الاقتصادية إلى جانب الزيادة في الدخل القومي يكون هناك تغيير في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي و السياسي للبلد .[18]

- حسب (**Herrick** وKindleberge):يعني النمو الاقتصادي المزيد من الإنتاج، في حين أن التنمية الاقتصادية لا تعني فقط المزيد من الإنتاج بل أيضا تغييرات في هيكل الإنتاج ونوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تغييرات في التنظيمات التقنية و المؤسساتية التي من خلالها يتم تحقيق هذا الإنتاج و تنويعه. [19]
- بالنسبة (***D. Bright Singh***): التنمية الاقتصادية هي ظاهرة متعددة الأبعاد، فهي لا تشمل فقط الزيادة في المداخيل النقدية،و لكن تشمل أيضا تحسن في جميع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الحياة أفضل من تعليم، صحة عامة،...الخ . [20]

و على العكس من ذلك، في حالة النمو الاقتصادي تكون هناك زيادة في الدخل القومي والفردي فقط، أي أنه لا يوجد تغيير هيكلي في الاقتصاد . [21]

ب –يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا، في حين تمثل التنمية الاقتصادية مفهوما كميا و نوعيا في آن واحد.[22]

- حسب الأستاذ (**J. K. Mehta**): لمصطلح" النمو "معنى كمي، فهو يشير إلى حدوث زيادة في حجم شيء معين مثل : الزيادة في عدد سكان بلد ما، الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل، الاستهلاك،الادخار،والاستثمار،...الخ، و بشكل خاص، يعني مصطلح" النمو الاقتصادي " حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي الحقيقي و متوسط الدخل الفردي الحقيقي [23]في حين تشمل التنمية الاقتصادية إلى جانب هذا التغيير الكمي (الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل)العديد

---

[17]- T. R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";op.cit ; p. 10
[18]- T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006-07 ; p.8
[19]-Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick ;" Economic Development "; McGraw Hill International Book Company ; 4th ed. ; New York ; 1983 ; p. 21
[20]-K.B.K Singh ; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India : A Case Study " ; in R.S.Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.) ; Social and Economic Development in India ; Ashish Publishing House ;New Delhi ; 1996 ; p. 18
[21]-T. R. Jain ; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 2
[22]-T. R. Jain ; V. K. Ohri ; op.cit ; p. 2
[23]-Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; op.cit ; p. 9

من التغييرات النوعية الهامة منها التغييرات الهيكلية، المؤسساتية والتقنية في الاقتصاد، الحد من التفاوت الاجتماعي و ذلك بإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.[24]

حسب القاموس الاقتصادي *"Everyman's Dictionary of Economics"* لا تستخدم التنمية الاقتصادية لوصف المقاييس الكمية لاقتصاد نام(مثل معدل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي)، وإنما لوصف التغييرات الاقتصادية، الاجتماعية و غيرها التي تؤدي إلى النمو، و من ثم فإن النمو قابل للقياس و موضوعي، فهو يصف التوسع في القوى العاملة، رأس المال، حجم الاستهلاك و التبادل التجاري .

أما التنمية الاقتصادية يمكن استخدامها لوصف المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، مثل التغييرات في تقنيات الإنتاج، المواقف أو السلوكيات الاجتماعية و التنظيمات المؤسساتية مثل هذه التغيرات التي قد تحقق النمو الاقتصادي. [25]

ج –يستخدم مصطلح التنمية من أجل الدلالة على التغييرات المتقطعة و العفوية، في حين يستخدم مصطلح النمو للدلالة على التغييرات المستمرة و المنتظرة . [26]

✓ وحسب **Schumpeter (1942)**: التنمية الاقتصادية هي تغيير متقطع و عفوي في دالة الثبات أو الاستقرار، الذي يغير و يزيح حالة التوازن الموجودة سابقا، في حين أن النمو هو تغيير تدريجي و منتظم على المدى الطويل، و الذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار و السكان . [27]

د–تشير التنمية الاقتصادية إلى مشاكل الدول المتخلفة في حين أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك المشاكل المتعلقة بالدول المتقدمة[28] .

✓ حيث أشارت الأستاذة Ursula Hicks **(1957)**: إلى أن مشاكل الدول المتخلفة تتعلق بتنمية الموارد غير المستخدمة، على الرغم من أن استخداماتها معروفة، في حين ترتبط مشاكل الدول المتقدمة بالنمو، فمعظم مواردها معروفة بالفعل و مطورة إلى حد كبير . [29]

---

[24]-T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";op.cit ; p. 11

[25]-Salah Wahab, John J. Pigram ; " Tourism and Sustainability : Policy Considerations " ; in Salah Wahab and

[26]- T.R. Jain, O.P. Khanna; " Development Problems and Policies "; V. K. Publications ; New Delhi ; 2010-11 ; p. 12

[27]- Salah Wahab, John J. Pigram ; op.cit ; p. 254

[28]- B.L. Mathur ; **Towards Economic Development**; Discovery Publishing House; New Delhi; 2001; p 14

[29] -Ursula K. Hicks ; " Learning about Economic Development " ; Oxford Economic Papers (New Series) ; Vol.9 ; N° 1 ; Oxford ; February 1957 ; p.1

و بالتالي،يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للإشارة إلى التوظيف الكامل للموارد الطبيعية والبشرية العاطلة عن العمل أو غير المستغلة في الدول المتخلفة، بينما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي من أجل الإشارة إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل في الدول المتقدمة.

- ✓ يرى الأستاذçA. Maddison **(1970)**: أن ارتفاع مستويات الدخل يدعى عموما النمو الاقتصادي في الدول الغنية، و في الدول الفقيرة يطلق عليه التنمية الاقتصادية .[30]
- ✓ حسب الأستاذ **Alfred Bonne (1957)** : تتطلب التنمية نوعا من التوجيه، التنظيم، و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها، و هذا ينطبق على معظم الدول المتخلفة، في حين أن الطبيعة العفوية للنمو تميز اقتصاديات المؤسسات الحرة المتقدمة .[31]

و بصفة عامة، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تشمل تغيرات في عرض عوامل الإنتاج من جهة، و في الطلب على المنتجات الذي يقوم على العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية من جهة أخرى بينما النمو الاقتصادي يمثل نتيجة لهذه العملية الطويلة من التنمية.

باختصار، يعتبر النمو الاقتصادي نتيجة للتنمية الاقتصادية، و الذي يشير بدوره إلى حدوث زيادة طويلة الأجل في الدخل القومي الحقيقي و متوسط نصيب الفرد من الدخل لاقتصاد ما.

وتبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،لان النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، و إن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية .كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ولا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

---

[30]- Angus Maddison ; " Economic Progress and Policy in Developing Countries " ; Routledge ; London and NewYork ; 1st published in 1970 ; Reprinted in 2006 ; p. 15

[31] -M.L. Jhingan ; " The Economics of Development and Planning " ; VIKAS Publishing House ; New Delhi ;1978 ; p. 4

2-5الفقر وواقع المعيشة :

تشكل ظاهرة الفقر واحدة من اكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم ،لكن بوجود تفاوت في حجم هذه الظاهرة بين دولة وأخرى كما أن طرق تدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ويشير المفهوم العام لظاهرة الفقر إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المادية منها وغير المادية، فإذا كان هذا النقص في الثروة المادية أو الدخل بحيث لا يتمكن الشخص في القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية (المأكل الملبس،المسكن) ويسمى عندئذ الفقر المطلق،أو في حالة تدني مستوى إشباع الحاجات الأساسية) فيما الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من خلال التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثله بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينه يسمى الفقر المدقع [32].

2-6مفاهيم حول الفقر :

إن ظاهرة الفقر تأخذ أبعاد عديدة ،يمكن التطرق إلى بعدين أساسين هما فقر الدخل وهو :عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة المناسب اجتماعيا،والبعد الآخر هو فقر القدرة أي تدني مستوى قدرات الفرد إلى حد يمنعه من المشاركة في العملية التنموية[33] .

في إقتصاد السوق،يشير التوزيع إلى نصيب كل فرد في المجتمع من الدخل و يعتبر التوزيع أحد أهم واجبات الدولة إذ يترتب على عدم عدالة التوزيع آثار سلبية على المجتمع،فيرتفع مستوى الأغنياء، وينخفض مستوى الطبقة المتوسطة والفقراء،ويتزايد معدل الجريمة،وتتحول حالة التوافق والتعاون بين الناس إلى حالة كراهية وحقد وحسد .

يختلف تأثير النظم الاقتصادية القائمة على عملية التوزيع [34]:

- في الاشتراكية تسيطر الدولة (أو العمال) على الإنتاج والتبادل والتوزيع.

[32] -Lorenzo Giovanni et Paolo Liberati , Impact des politiques sur la pauvreté, organisation des Nations Unies

[33] -United Nation ;indicators of sustainable development, Framework and methodologies,1996.

[34]- زيتون، أحمد وفاء،دراسات في الفقر والتنمية، الفيوم: مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع(2000)، ص23.

تنشأ البيروقراطية في إدارة عوامل الإنتاج عن عدم إحترام حقوق الملكية الخاصة وحرية الاقتصاد، وحيث يفتقد الحافز المادي وتتزايد التعقيدات الإدارية ،ويترتب على البيروقراطية انخفاض الناتج القومي وتدني مستوى الكفاءة الإنتاجية .

- في الرأسمالية تتركز السلطة والثروة معاً بيد شريحة محدودة من المجتمع تسيطر على الاقتصاد والسياسة من خلال مشاركتها المباشرة في الحكم أو نتيجة تحملها نفقات الحملات الانتخابية، يتميز النظام المالي الحكومي بتنامي الإنفاق العام لتقديم الخدمات العامة والشخصية مثل خدمات الدفاع والإسكان والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، ولتقديم برامج الرعاية الاجتماعية في شكل مساعدات أو بدلات البطالة . تمثل الضرائب ، في معظم الدول ، المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق الحكومي .

غالباً ما يجري توزيع الخدمات العامة والشخصية على جميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن دخل كل منهم، يؤدى فرض الضرائب إلى التضخم الذي يتحمل المستهلكون أعبائه، أما برامج الرعاية الاجتماعية فتمثل برامج مساعدة للمحتاجين .

يتم الحصول على الدخل غالباً،بنتيجة بيع خدمات شخصية أو بيع منفعة ممتلكات،ويترتب توزيع الدخول بشكل غير متساوي كظاهرة طبيعية نتيجة اختلاف مساهمة الخدمة آو المنفعة في العملية الإنتاجية ، فدخل العمل يختلف باختلاف وتنوع المهارات وظروف العمل وعرض العمالة،أما دخل الممتلكات فيختلف باختلاف نوع المنفعة وظروف تقديمها وحجم المعروض منها،

إصلاح نظام التوزيع:

لا يمكن إعتبار أن الهدف من سياسة التوزيع هو تحقيق مساواة دخول الأفراد فذلك يتعارض مع ظاهرة طبيعية لها ما يبررها،كذلك لا يمكن النظر إلى برامج الرعاية الاجتماعية على أنها تحقق عدالة التوزيع فقد فشلت في رفع مستوى معيشة معظم الفقراء ومتوسطي الدخل، إن الهدف من سياسة التوزيع هو تحقيق الأمن المادي، وذلك يتطلب إحترام حق الفرد في أن يتمتع بمستوى معيشي مقبول، إن الأمن المادي ضمان لحرية الفرد ، فلا حرية لجائع أو محروم،يقوم نظام الأمن المادي على وجوب توفير القدرة المادية، لدى كل فرد،على تسديد تكاليف معيشته ضمن المستوى المعيشي المقبول في المجتمع، وبالمقابل يتم رفع الأعباء المتعلقة بتقديم خدمات مجانية أو شبه مجانية من قبل الدولة،وتنحصر مساهمة الدولة في النشاط

الإنتاجي في إنتاج السلع والخدمات التي لا يمكن للقطاع الخاص أو المصرفي تقديمها لأسباب أمنية أو لكونها غير مربحة، بينما يتسع دور الدولة في مجالات التوجيه والتخطيط والرقابة ليشمل :[35]

- التخطيط للتنمية الاقتصادية بما يحقق الاستخدام الأقصى والأمثل للموارد .
- الرقابة للحد من الفساد المالي والإداري والتصرفات غير المشروعة .
- الرقابة لتأمين حرية السوق، ومنع الاحتكارات، وتوفير معلومات مالية صحيحة.
- الرقابة لمنع استعمال أموال الغير في المضاربات والإقراض بالفائدة .
- المراقبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين ميزان المدفوعات .
- توجيه استثمار المدخرات بما يتوافق مع خطط التنمية.
- المستوى المعيشي:

يتوقف تحديد مفهوم المستوى المعيشي المقبول على كمية الناتج القومي المعد للإستهلاك وتعداد المستهلكين حيث تتشعب متطلبات الحياة المعقدة فتختلف كلفة المستوى المعيشي المقبول باختلاف العمر والجنس، وهي تشمل على[36] :

1- تكلفة ضرورات المعيشة:

ويقصد بها تكلفة المسكن والمأكل والاتصالات والتنقلات وخدمات المرافق،وما في حكمها،إضافة إلى تكاليف الزواج لمرة واحدة وكذلك الوفاة .

2- تكلفة الخدمات الشخصية:

يقدم القطاعين المصرفي والخاص الخدمات الشخصية،و هي تشمل الرعاية الصحية والمعالجات وخدمات الطوارئ والتعليم الإلزامي والتأمينات على الممتلكات والحوادث والتسهيلات الرياضية، وما في حكمها.

3- تكلفة الخدمات العامة:

يقدم القطاع العام الخدمات العامة من خلال المؤسسات والبنوك الحكومية، وهي تشمل الدفاع والأمن الداخلي والخدمات القضائية والأبحاث وخدمات حماية البيئة والمناخ، وما في حكمها.

[35] -Julliette Baronnet ,Sara Faucheux, Pauline Kertudo etude sur la puvreté et l'exclusion sociale de certins publics mal couverts par la statistique publique ,Mai 2014.

[36]- محمد محمود العجلوني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها, , ورقه عمل 2010.

تُعدل كلفة المستوى المعيشي باختلاف أسعار المنتجات والخدمات وبتغير متطلبات المجتمع، ففي حالة الحروب ترتفع تكلفة الخدمات العامة، وفي حالة الكوارث الطبيعية ترتفع تكلفة الخدمات الشخصية.

تمثل كلفة المستوى المعيشي لرب الأسرة مجموع كلفته المعيشية بالإضافة إلى كلفة معيشة أفراد أسرته الذي يعيلهم بمراعاة حالته الاجتماعية،و يمثل دخله مجموع دخول أفراد الأسرة بمراعاة العلاقات الاجتماعية التي تربط أفراد الأسرة الواحدة،يهدف نظام الأمن المادي إلى تغطية عجز دخل رب الأسرة عن كلفة معيشة الأسرة، ولتحقيق هذه الغاية يتوجب مراعاة توفر الشروط التالية:

1. أن يعمل كل فرد يندرج تحت القوى العاملة ضمن حدود مقدرته :

تضع الدولة الضوابط اللازمة لتجنب التواكل على نظام الأمن المادي بحيث يعمل كل فرد بحدود مقدرته بمجرد بلوغه عمراً معيناً وأن يستمر عمله ما لم يكن غير قادر على العمل أو صغير السن أو إمرأة اختارت أن تتفرغ لتربية أطفالها و يؤمن الاستغلال الأقصى للموارد مع التخطيط الاقتصادي الجيد فرص عمل كافية .

2- أن يدفع كل فرد كلفة معيشته (لا شيء بدون مقابل) .

يلتزم كل فرد بصورة منتظمة بأن يدفع مبلغاً يمثل اشتراكاً محدداً مقابل حصوله على الخدمات الشخصية والعامة، يتم استيفاء قيمة الاشتراكات بالقيد على الحسابات ذات العلاقة لدى السلطة النقدية، يمكن الحصول على خدمات شخصية بمستوى أعلى من المستوى المعيشي المقبول مقابل دفع فرق السعر لمقدم الخدمة .

3- أن يتوفر لدى الدولة الإيرادات الكافية لإجراء التغطية. تشكل الإيرادات التالية البنود الرئيسية لإيرادات الدولة[37] :

- أرباح استثمارات السلطة النقدية من خلال البنوك الخاصة .
- عوائد استثمار الممتلكات العامة .
- إيرادات مبيعات الخدمات العامة للأفراد .

4- يغطى عجز إيرادات الدولة عن تغطية متطلبات الأمن المادي عن طريق فرض الضرائب التالية :

[37]- عبدالمعطي، عبدالباسط،مصاحبات الفقر على بعض الفئات الاجتماعية، رؤية تحليلية في الحلقة النقاشية حول الفقر وآثاره على فئات المجتمع العربي. الخرطوم: جامعة الدول العربية. 2002،ص46.

أ – **ضريبة الرفاهية**: تهدف ضريبة الرفاهية إلى الحد من الإسراف وزيادة إيرادات الدولة، وتفرض على المستهلك عند شرائه منتجات الرفاهية والمنتجات الضارة صحياً مثل المجوهرات والعطور وخدمات الخمس نجوم والمشروبات الكحولية والسجائر.

ب–**ضريبة الدخل**:ينظر إلى ضريبة الدخل على أنها حق للمجتمع،وهي ضريبة تصاعدية تفرض سنوياً على الزيادة في دخل رب الأسرة خلال العام على كلفة المعيشة السنوية المقدرة للمستوى المعيشي المقبول للأسرة ، ويتم تحصيلها على دفعات منتظمة خلال العام التالي .

يمكن زيادة ضريبة الدخل لتمويل الحالات الطارئة مثل الحروب والكوارث الطبيعية إلى أن تستهلك كامل الزيادة على كلفة المعيشة، فإذا لم يكن ذلك كافياً يتحمل جميع أفراد المجتمع المسؤولية بتخفيض مستوى المعيشة،إضافة إلى تأمين مستوى معيشي مقبول لكل فرد في المجتمع و توفير فرص استثمارية أكبر أمام القطاع الخاص والمصرفي، يحقق نظام الأمن المادي التوازن بين إيرادات ونفقات الدولة دون حاجة للاستدانة خلافاً لأنظمة الضرائب القائمة لا يتسبب نظام الأمن المادي في تضخم إذ أن أرباح المؤسسات والمنشآت الخاصة والبنوك لا تخضع للضرائب كي لا تضاف إلى تكلفة المنتجات ، يحل نظام الأمن المادي محل جميع أنظمة الضمان الاجتماعي وبرامج التقاعد الحكومية والإلزامية ووسائل الرعاية الاجتماعية، ويمكن لمن يرغب في تأمين دخل تقاعدي يتجاوز متطلبات المستوى المعيشي المقبول أن يشترك في تأمينات اجتماعية خاصة ، بمراعاة استثمار أموال الاشتراكات عن طريق النظام المصرفي حماية لأموال

كما سبق القول فان الفقر هو عدم القدرة لدى الفرد لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وبمفهومه البسيط هو انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية ومن منظور الدخل فان الفقر لا يعني قلة الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الانسانيه المناسبة للشخص ويمكن تمييز معاني الفقر من خلال ثلاث معاني ، الأول هو الفقر الاجتماعي الذي يشمل إضافة إلى عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة،عدم المساواة الاجتماعية والدونية الاعتمادية والشعور بالنقص والحرمان ،أما المعنى الثاني فهو العوز والحرمان والمقصود بذلك فئة من الناس ليس باستطاعتهم التأكيد على وجودهم على المستوى التقليدي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية قي أي وقت من الأوقات، والمعنى الثالث هو الفقر الأخلاقي ويشير هذا المفهوم فيما إذا كان الفقير مقبول أخلاقيا في المجتمع، وفي

قواميس علم الاجتماع : يعرف الفقر على أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد،فيما يعرف خط الفقر بأنه الحالة التي يكون فيها الفرد عاجز عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمسكن،أو هو إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية و على العموم فان مفهوم الفقر ارتبط بالتنمية ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها حيث دأبت أدبيات التنمية الاقتصادية على دراسة الفقر وتعريفاته المختلفة وطرق قياسه منذ عدة عقود وما التقارير السنوية عن أحوال التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي إلا دليلا على الاهتمام بمشكلة الفقر.

2-7التأصيل النظري لظاهرة الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر القديمة فهي مرتبطة بعلاقة الإنسان بالثروة أو بطريقة أخرى تلك العلاقة بين العامل الديمغرافي والعامل الاقتصادي،فهنالك عدة نظريات تطرقت إلى هذه العلاقة وأشهرها نظرية مالتوس وغيره من العلماء والمفكرين لذلك تعددت تعاريفها وكذا مؤشرات القياس،إن تعدد التعاريف مرتبط بالمقاربات التي يعتمدها المختصون، فالاقتصادي يركز على المؤشرات الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات مرتبطة بالدخل والاستهلاك الفردي أما علماء الاجتماع فيركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف المعيشة من سكن، صحة وغيرها، غير أن مؤشرات المنظمات الدولية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة تحاول أن تجد تركيبا بين أهم مؤشرات القياس خاصة من خلال الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية، فما هي مستويات الفقر؟

يمكن تحديد مستويات الفقر كما يلي:

- ✓ المستوى الجزئي (الفردي ، العائلي...)
- ✓ المستوى الكلي (المجتمع).
- ✓ المستوي الدولي (الدول الغنية والدول الفقيرة).
- ✓ المستوى القاري (القارة الأوروبية – الإفريقية – أمريكا) .

لذا فإن القراءات الكلية للظاهرة لا تساعد في الكثير من الأحيان على إبراز شدة الظاهرة بشكل أدق، إذ يمكن للمنظور الكلي أن يخفي التناقضات الجزئية بحيث إبراز توزيع الفقر في بلد ما بين المناطق أمر في غاية الأهمية، ففي إيطاليا مثلا نجد أن معدل الفقر في الجنوب هو أعلى منه في الشمال، وكذا الأمر

بالنسبة لبلدان أخرى، لذلك من المفيد أن يتم بناء خرائط للفقر تشبه إلى حد بعيد خرائط النشاطات الزلزالية لأي بلد و التي تساعد دون أدنى شك على بناء سياسات لمحاربة الفقر تعتمد على المنظور الجزئي آخذة بعين الاعتبار الإمكانيات التنموية للجهة أو المنطقة، وهو نفس الأمر بالنسبة للمتغيرات الأخرى مثل توزيع الفقر حسب الجنس، السن، المستوى التعليمي...الخ.

يعتبر الفقر وجهة عاكسة لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة، وانعدام العدالة، حيث ارتبط مفهومه بشكل مباشر باستشارة واحتكار البعض على جانب أكبر من الموارد المتاحة على حساب الآخرين، ويعد الفقراء الأكثر ارتباطا بالبيئة حيث تمثل خصوصا في المناطق الريفية مورد رزقهم ومنبع احتياجاتهم، إلا أنه ثمة حقيقة مفادها أن الفقر هو أحد الأسباب المحدثة للتدهور البيئي، خاصة إذا تزايدت احتياجات الفقراء متجاوزة قدرة الموارد البيئية المتوفرة، حيث لا تتيح لها إمكانية التجديد، وإدراكا لهذه الحقيقة فقد أدرج الفقر بشكل أساسي ضمن جل المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة، كما أنجزت عدة مشاريع محلية وعالمية بهدف إدراج البعد البيئي ضمن إستراتيجية مكافحة الفقر.

2-8إشكالية مفهوم الفقر:

من المؤكد اليوم أن الفقر أصبح من القضايا الأساسية التي احتلت مكانة معتبرة في حيز الانشغال العالمي والبحث العلمي وإن تباينت اهتمامات الباحثين بين معرفة المشاكل المترتبة والناتجة عن ظاهرة الفقر.

الفقر: ورد تعريف في قاموس علم الاجتماع على أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد ،وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية بفعل ارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية، بينما يعرف خط الفقر على أنه الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه،وبهذا فإن مفهوم الفقر يشير إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية، ففي حالة عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والمسكن بصورة كلية يدرج هذا ضمن الفقر المطلق، بينما إذا كان النقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع ضمن ما يسمى بالفقر النسبي.

فضلا عن هذا فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وفي صور أشكال متباينة تعكس وضعية البناء الاجتماعي (المجتمع)، وهناك ثلاث معاني للفقر متمايزة وهي :

المعنى الأول، الفقر الاجتماعي: **و**هو يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية والدونية والإتكالية والشعور بالنقص والاستغلال.

المعنى الثاني، العوز والحاجة: ويشير إلى فئة من الأفراد غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي العادي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية، كما يحدد نموذجا للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين والمعوزين الذين يطلبون المساعدة.

المعنى الثالث: الفقر الأخلاقي: يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية (كالأسرة) ويدل هذا المعنى إلى رفض أو قبول الفقر أخلاقيا وإلى المكانة التي يشغلها الفقير وتعيقه عن التمتع، والجدير بالإشارة هنا هو أن الفقر لا ينحصر معناه فقط كما تحدده الرؤية الاقتصادية في عجز الإنسان عن تلبية حاجاته البيولوجية الأساسية وإنما يعني أيضا عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته، فضلا عن تحديد مكانته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا السياق وطبقا لمعطيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما، الفرد فيه لا يحقق مستوى معين من الرفاهية والذي يشار إليه عادة بخط الفقر ،و الذي تم توضيحه سابقا ،ويستدعي تعريف الفقر تحديد الإجابة عن ثلاثة تساؤلات هي:

- ❖ تحديد ماهية الحد الأدنى من الرفاهية.
- ❖ كيفية التيقن من صحة فقر الفرد.
- ❖ تجمع مؤشرات الرفاهية وقياس الفقر على أساسها.
- ❖ وهذا كله يمكن تلخيصة في الشكل (**2-5**) الذي يظهر مقدار تطور معدلات التنمية مقابل التطور في الدخل .

الشكل (2–5): الفارق بين فقر الدخل والفقر المتعدد

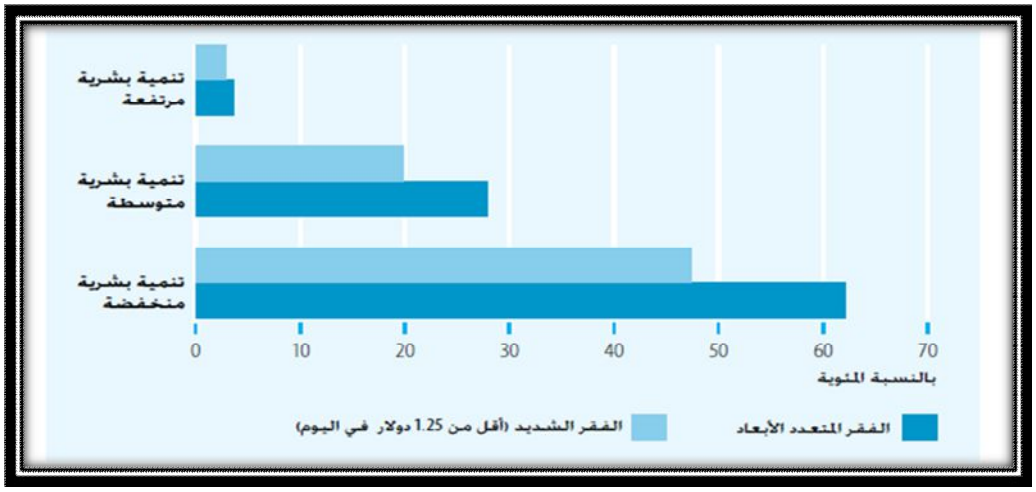

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2013. صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بحيث أن مستوى المعيشة يهدف بشكل مباشر إلى قياس كفاءة الحياة، معتمدا على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد أو توفيره، ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد،وهو ما يسمى خط الفقر حيث يدرج ضمنه استهلاك كل فرد فإذا كان أقل من هذا الحد يعتبر فقيرا.

ويتم تصنيف كيفية قياس الفقر إلى اتجاهين:

- اتجاه الرفاهية: الذي يعتمد فيه على معايير مالية في قياس درجة أو مستوى الرفاهية مثل: الدخل، الإنفاق الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.
- اتجاه اللارفاهية: يركز هذا الاتجاه على دراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية والصحة والتعليم، مركزا بذلك على محاور أساسية تعني مثلا: بسوء التغذية، غياب الرعاية الصحية، أو الأمية وهذا باعتبارها نتائج مباشرة للفقر.

وعلى الرغم من بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر إلا أنه تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم،حيث لوحظ تنامي هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينات،أي ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية مما يعني عدم وجود تلازم بين زيادة الدخل الفردي وتحقيق زيادة في مجالات الرفاهية الاجتماعية.

ومن هذا كله نجد أن الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد حيث نميز بين:

– فقر الدخل: الذي يشير إلى عدم كفاية الموارد لضمان وتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا.

– فقر القدرة: الذي يشير إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية.

2-8-1عتبة الفقر[38]

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة قديمة جدا وآفة اجتماعية خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: اقتصادية،سياسية، ثقافية وبيئية.،و هي حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه،وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات.

ونجد من يعرف الفقر بأنه يمثل حالة عجز لدى الفرد أو الأسرة تؤدي إلى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية، وهذا العجز المؤدي إلى الحرمان يرجع إلى عدم كفاية الدخل أو لانعدامه أصلا.

و يختلف مفهوم وطرق قياس الفقر من مجتمع لآخر، كما يختلف دخل المجتمع نفسه من وقت لآخر، فمن يعد فقيرا حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنيا في إحدى الدول الإفريقية والآسيوية،كما أنه من كان يعتبر فقيرا نسبيا بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع ،وإذا ما سلمنا أن الفقر هو مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، فإننا نكون أمام حالة استمرارية الفقر عبر الزمن، بل وأن الفقير حتى بمفهومه المطلق والذي يمكن اعتباره ذلك الذي لا يجد قوت يومه وليلته ظل موجودا عبر مختلف العصور[39].

وفي عصرنا هذا اليوم،وما بلغته الحضارة المادية من الرخاء فإن الدراسة الميدانية تبين أن حوالي نصف سكان المعمورة يعيشون دون مستوى الفقر أي بمتوسط دولار واحد يوميا، وهو ما يقابل كيسين من الحليب ورغيفين حسب الأسعار السائدة لدينا حاليا، هذه التحولات التي يشهدها العالم تحت شعار العولمة الاقتصادية والتي رافقها انهيار واضح في مستوى المعيشة خاصة في البلدان النامية التي يشهدها العالم

[38] - Séminaire International Justice sociale et lutte contre l'exclusion dans un contexte de transition démocratique, Mesures monétaire et multidimensionnelle de la pauvreté au Maroc, Tunis 21- 22 Septembre 2011

[39]- كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، مصر، المجلس الأعلى للثقافة 2005

تحت ما يسمى بالإصلاح الهيكلي، ولذلك فإن هناك اهتمام كبير في السنوات الأخيرة لظاهرة الفقر وشريحة الفقراء التي لطالما زادت اتساعا إما على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي .

2-9 أسباب و عوامل تفشي ظاهرة الفقر:

بعد ما تعرفنا على مفهوم الفقر و ظاهرة الفقر الآن نبحث عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر وتناميها ومن أهم هذه الأسباب نذكر منها[40]:

أ) **حجم الأسرة:** إن حجم الأسرة يعتبر أيضا من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار و تتفاقم و ينتج عنها الفقر بأتم معناه.

ب) **التضخم:** إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود،و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير الناشطين في ظروف التضخم المتسارع.

ج) **برامج التصحيح الهيكلي:** تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية سجلت تباطئ في مجال الصحة أو في تراجعها،و انخفاض مستوى التعليم.

د) **النزاعات الداخلية و الخارجية:** كالحروب مثلا: تساهم في لا استقرار وما ينتج عنه من ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وغيرها و بالتالي السير نحو الفقر.

هـ) **سوء توزيع الدخل و الثروات:** إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض و إفقار البعض الآخر،و نجد من يعزي ظهور الفقر و استمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل اقتصادية و سياسية، واجتماعية وثقافية، و من أهم تلك العوامل: سوء إدارة الموارد الاقتصادية، و

---

[40]- الشامسي، ميثاء سالم ،السياسات السكانية والتحول الديموجرافي في الوطن العربي، مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون. العين: جامعة الإمارات العربية المتحدة،2004،ص51.

سوء توزيع الدخل و الثروات و الضغط السكاني،و الكوارث الطبيعية،و تهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة و سكان الريف، و النزاعات الداخلية و الخارجية.

ونجد من يضيف إلى عوامل وأسباب تفشي ظاهرة الفقر ما يلي[41]:

✓ تدني المستوى التعليمي:أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية(كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد للثقافة لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي،ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية،إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية،بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي، وتعلمنا دروس التاريخ أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي مُنيتْ وما زالت ترسف تحتها الدول النامية تعود في أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع، وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن هناك ما يزيد على 15 مليون بطال عربي، أي ما يعادل من 15-25% من قوة العمل العربية، ويتوقع أن يتضخم هذا الرقم الى25 مليون في آفاق سنة 2010، وتُشير وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية في عام 2000، إلى أن غالبية العاطلين عن العمل من الشباب، حيث تزيد نسبتهم إلى إجمالي العاطلين عن الثلثين في كل من مصر والجزائر،أما معدلات البطالة بين الشباب الخريجين نسبة إلى القوى العاملة الشابة (فئة العمر من 15–24 فقد تجاوزت 40 % في كل من تونس والمغرب والجزائر، وتُشير بيانات منظمة العمل العربية إلى أن ظاهرة بطالة حملة الشهادات التعليمية قد استفحلت في العديد من الدول العربية[42]:

وهذا إن دل على شيء إنما يدل أن معدلات البطالة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمع مرتفعة، وتتجاوز المقاييس والمعدلات العالمية، و لا شك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية.، فهي قد تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش،ومن التهميش إلى الجنوح، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع،.وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم

[41]-عطوي عبد الله ،السكان والتنمية البشرية ،دار النهضة العربية بيروت 2004،ص56.

[42]- سرج الدين إسماعيل الفقر والأزمة الاقتصادية مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع القاهرة 1997،ص125

إستقرارية أشكال الاندماج، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي، وإضعاف العلاقة بين الأفراد والمجتمع، حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى، فانقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدرا للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع.

✓ التوزيع غير العادل للثروات الوطنية: إن معضلة الفقر التي تزداد يوما بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، ورغم جني الكثير من الثروات التي يُجمع الخبراء على أنها كافية لتقديم الرفاهية للستة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقه لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة،إذ تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين، وفي ذلك بيان على أن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي و اللا مساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات والدول والمجتمعات والتمايز الاجتماعي واللا مساواة.

2-10قياس الفقر وأبعاده والمشكلات المترتبة عليه :

2-10-1مؤشرات قياس معدلات الفقر :

يعتمد في قياس الفقر بأنواعه على أساليب علمية متعددة يمكن توضيحها كما يلي:

1-مؤشرات قياس مستوى المعيشة التي يمكن قياسها من خلال :

***دخل الأسرة** : وهذا المؤشر يعبر بشكل رئيسي عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الرئيسي لمستوى المعيشة، وهناك صعوبات تعترض هذا المؤشر منها تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة، والتباين بين الأسر من حيث حجمها وتركيبتها حسب العمر والجنس، إضافة إلى التغير في مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع دخلها .

**الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة:

وهذا المؤشر استحدث لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة إضافة إلى كونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات دخل ونفقات الأسرة .

***متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية :

وهذا المؤشر يعتبر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في إحجامها وتركيبها ويتم حسابه بقسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية .

****نسبة الإنفاق على المواد الغذائية :

هو مؤشر له دلاله على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة ويستخدم حسب الرأي القائل بأنه إذا ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت بالمقابل النسبة التي توجهها الأسرة نحو المواد غير الضرورية.

2-10-2أبعاد الفقر[43]:

*البعد الاجتماعي:

وهذا البعد يظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادىء التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع، مثل عدم تقديم الخدمات كالرعاية الصحية، التعليم، فرص العمل، لأفراد المجتمع والتي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية للفقر،كما أن ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات والذي يؤدي إلى تحجيم دور للمشاركة بين أفراد المجتمع .

**البعد السياسي:

حيث إن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة للإفراد في المجتمع ،نتيجة قلة الموارد المتاحة وبالتالي يؤثر على نمط مستوى المعيشة، ولا ننسى دور الحروب في تأثيرها على تدني مستوى المعيشة للأفراد،كما أن دور السياسة في بعض المجتمعات تكون من مسببات الفقر نتيجة امتلاك بعض من أفراد المجتمع ثروات طائلة.

***البعد الاقتصادي:

[43]- مجموعة من الباحثين ،تقيم جهود تخفيض ، مجلة التمويل والتنمية المجلد 39، العدد02

يظهر من خلال الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات، التي تؤثر على أفراد المجتمع،و لا نستبعد دور الخصخصة والعولمة واتفاقيات الجات في تعميق مشكلة الفقر، ولعل عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع له دور في تعميق ظاهرة الفقر.

2-10-3المشكلات المترتبة على أبعاد الفقر [44]:

- ✓ انعدام وتدني مستوى الدخل.
- ✓ انتشار البطالة.
- ✓ ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض المستوى الصحي .
- ✓ تدني مستوى الإسكان.
- ✓ ظهور لمشكلات الاجتماعية مثل التفكك الاجتماعي والأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل مسؤولية باقي أفراد الأسرة.
- ✓ ظهور واتساع عمالة الأطفال.

بيان الأسباب العامة للفقر

يمكن تقسيم العوامل التي تؤدي إلى الفقر إلى عوامل ذاتية وأخرى خارجية ، مبينة كما يلي:

أولاً: العوامل الذاتية ، وهي التي تتعلق بالفرد نفسه ، وتشمل :

(**1**) الجهل: أن الشخص الجاهل يكون أقل من غيره على تفهم مشاكله فلا يعمل على زيادة دخله ليحسن من مستوى معيشته ، وقد يكون جهله سبباً في سوء تصرفه في دخله مما يؤدي إلى فقره .

(**2**) المرض: فالمرض يقعد الشخص عن العمل ، أو يقلل من إنتاجه مما يؤثر على دخله وبالتالي على مستوى معيشته بالإضافة إلى أن تكاليف العلاج ترهق ميزانيته وتلتهم كسبه القليل .

(**3**) سوء التدبير وعدم استعمال الحكمة في الإنفاق،وبالتالي إنفاق المال في غير موضعه المناسب مما يؤدي إلى الفقر،وأحياناً يرجع سوء التدبير إلى الجهل أو إلى الضعف وقلة الحيلة أو عدم الخبرة مما يبدد الدخل ويوقع المرء في الفقر .

(**4**) العادات الضارة: كالإدمان على المخدرات أو المسكرات أو القمار، فهذه كلها وأمثالها مضيعة للمال ومؤدية للفقر .

[44] عبد الرزاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2001،ص25.

ثانياً، العوامل الخارجية : وهي لا تتعلق بالفرد نفسه بل بالمجتمع ككل ، وأهم هذه العوامل :

1) العوامل الطبيعية: كالزلازل والبراكين والفيضانات والأوبئة والآفات الزراعية فهي تؤدي إلى إتلاف موارد الإنتاج وغرق المحاصيل وتهدم المساكن وتشتت السكان من أماكن عملهم ، مما يؤدي إلى فقرهم .

2) عدم كفاية الإنتاج وموارده: وذلك يرجع إلى عدم استغلال موارد المجتمع وثرواته الطبيعية،أو قلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة،أو عدم الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة في الزراعة والصناعة،أو ندرة الخامات والمواد الأولية اللازمة للصناعة،أو قلة السكان مما يؤدي إلى النقص في الأيدي العاملة اللازمة للإنتاج والاستثمار

2-11الاقتصاد السياسي للرفاهية :

إن النمو الاقتصادي لا يشكّل بحد ذاته مقياساً للتنمية وللرفاهية،حيث أن أدبيات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وبخاصة نمو الدخل الفردي تصبو إلى قضايا توزيع الدخل وعدالته،و هناك توجهان أساسيان لمعالجة دور الدولة في معالجة الموضوع[45].

الأول: هو التوجه الليبرالي الذي يعتمد على آليات السوق والذي يؤدي إلى تقلّص دور الدولة في تقديم كافة الخدمات للمجتمع واعتماد القطاع الخاص بدلاً منها، وما يرافق ذلك من تخفيض نفقات العائدة للرفاهية أو الحد الأدنى من الحياة الكريمة،هذا التوجه كما هو الآن النموذج القائم في الولايات المتحدة بطبيعته معادٍ للمصالح الاجتماعية بشكلٍ عام، ومعادٍ للديمقراطية الاجتماعية. أما التوجه **الآخر**، فهو نمط الاشتراكية الاجتماعية المعمول بها في دول شمال أوروبا والتي حاولت بعض الدول العربية تطبيقها بنسب متفاوتة من النجاح.

2-11-1مفهوم الرفاهية:

يعتمد مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة، وهنا تقع المشكلة. فما هو مقياس هذا الحد الأدنى؟ تتعدد الآراء في هذا الموضوع فهناك من يلجأ إلى المفهوم التقليدي الذي يقرن بين الدخل الفردي أو ما يوازيه، وبين الرفاهية المرتقبة من القوة الشرائية للدخل. أما المفهوم البديل

– [45]Franck Ackerman, "National Development: From Basic Needs to the Welfare State", in: Franck Ackerman, David Kiron, Neva R. Goodwin, Jonathan M. Harris, and Kevin Gallagher, Human Well Being and Economic Goals (Washington DC: Island Press, 1997), p. 281.

فهو يرتكز إلى تحقيق أو إشباع الحاجيات الأساسية لحياة كريمة،ألا وهي الصحة والتربية والعمل، إضافة إلى حماية الحقوق الإنسان والتغلّب على الفقر. والمفهوم الأخير (الفقر) هو أيضاً موضوع مناقشات عديدة، والملفت أنه " لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر"، ذلك لأنه مفهوم مجرّد نسبي يحاول وصف حالة اجتماعية واقتصادية معقدة ومتشابكة تختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن ظرف تاريخي إلى آخر، لكن " الجزء المشترك يدور حول مفهوم "الحرمان النسبي" لفئة معينة من فئات المجتمع"،ولم تستطع المؤسسات الدولية تحديد تعريف دقيق بسبب التفاوت في الظروف، فالفقر في الريف الهندي أو الصيني أو الصومالي، يختلف عن الفقر في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، فالفقر في القارة الأفريقية وبعض بقع القارة الآسيوية كبنغلادش يؤدي في معظم الحالات إلى الجوع فالموت، إلا أن جميع المفاهيم تؤكد صعوبة وتعقيد قياس الفقر، وهناك أدبيات واسعة تحاول قياس الفقر ، إلا أن المهم هو تأكيد النسبية في تحديد المفهوم ومن جرّاء ذلك انعكاس الموضوع على مفهوم الرفاهية،من جهة أخرى لا بد من ذكر العلاقة بين الرفاهية والأسواق. أساسا إن تدخّل الدولة عبر القطاع العام في الحياة الاقتصادية نتج عن ما يسمّى بإخفاق اقتصاد السوق في تحقيق الرفاهية أو التأمين الاجتماعي (Social Insurance)[46] وفي هذا الإطار يجب التوضيح أن الإخفاق التقليدي للسوق في تحقيق التأمين أو حتى الضمان الاجتماعي لا ينتمي إلا بشكل غير مباشر إلى مضمون دولة الرفاهية، أما الفجوات في توزيع الدخل فهي المبرر لتدخّل الدولة وخاصة في ما يتعلق بإعادة توزيع الدخل عبر الضرائب على الفئات الميسورة والنفقات في برامج اقتصادية واجتماعية لمصلحة الفئات الأقّل دخلاً، أما السلع التي تعود بإيجابيات خارجية (Positive Externalities) كالتربية أو الصحة العامة، فإن القطاع العام هو أكثر تأهيلاً فيها من القطاع الخاص، علماً أن هناك من ينادي بتفوق التعليم الخاص على التعليم العام ،من هذا المنطلق يتحوّل مفهوم دولة الرفاهية إلى مفهوم متبقّ (Residual Welfare State) يعالج بعض القضايا فقط كالبنى التحتية والخدمات العامة، وبذلك لا يمكن فهم لماذا ذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك[47]. على الأقّل هذا هو أحد التساؤلات في الذهنية الليبرالية الجديدة،كما أن ذلك التوجه يتنافى مع مفهوم دولة الرفاهية كما هي موجودة في العاصمة سنغافورة التي لا يتجاوز عدد سكانها 4 ملايين. سعت هذه الدولة منذ أن حصلت

[46]Nicholas Barr, "Economic Theory and the Welfare State," *Journal of Economic Literature* (30 June 1992), pp. 741-803.

[47]بار، المصدر نفسه.

على استقلالها إلى "تغذية أصغر أونصة من طاقات كل فرد من مواطنيها"عبر الإنفاق على التربية والتعليم وخاصة في العلوم والرياضيات.

ولما كانت الضغوط مستمرّة من الغرب بشكل عام، ومن الولايات المتحدة بشكل خاص عبر مؤسسات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (أي ما يسمّى بتفاهم واشنطن) على مجمل الدول النامية ومنها الدول العربية، وبما أن الليبراليين العرب (الجدد والقدامى) يحثوّن الحكومات العربية على الخروج من الدائرة الاقتصادية، فلا بد من طرح العلاقة بين مستوى الحرية أو الحريات، ومستوى تطوّر السوق كنظام اقتصادي يحدد توزيع عوامل الإنتاج وتوزيع الثروة الناتجة عن ذلك النمط. إلا أن مفهوم الحريات معقّد لأن النظام الليبرالي الذي يركّز على آليات السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية التنافسية (Competitive Economic Efficiency) يغفل حقيقة أنه بالإمكان الوصول إلى نتيجة اقتصادية كفيَّة (Efficient Economic Outcome) عند التوزيع المبدئي لعوامل الإنتاج والموارد، ويكون ذلك عبر نظرية مستقلة أخلاقية للتوزيع في بادئ الأمر التي تحدد في ما بعد جدوى سياسة توزيع الدخل[48]. حتى آدام سميث، الأب الروحي للاقتصاد الحرّ الكلاسيكي، أكد أن اليد الخفية للمصالح الخاصة والتنافس تؤديان حتماً إلى زيادة في ثروة الأمم، لكن في المقابل فإن الثروة ستفسد الأخلاق إذا لم يتحكّم نظام التكافل الاجتماعي بإدارة السوق، من جهة أخرى فإن الاقتصاد السياسي ينطوي على قدر كبير من القيم الأخلاقية التي تمّ تجاهلها عند النخب الحاكمة سواء كانت في الغرب أو في أقطارنا. وربما يجب علينا أن نتوقف على ما أتت به دول شرق آسيا من نموذج للنمو الاقتصادي المنصف "حيث اتبعت السياسة الصناعية في شرقي آسيا جهداً حازماً لإعادة توزيع الثروة، وطبّقت معظم الأقطار في المنطقة إصلاحات زراعية، ووازنت بين العلاقات التي تحكم الشؤون الحضرية–الريفية وعلاقات رأس المال–القوة العاملة"[49].

كما أنه من الضروري حسم قضية من يقوم بمهام دولة الرفاهية أو الرعاية: الدولة عبر مؤسسات القطاع العام أم عبر مؤسسات المجتمع المدني وما هي الشروط الموضوعية لنجاح أي منها؟ لقد عبّر الدكتور جلال أمين عن هذه المشكلة عند عرضه لقضية العدالة الاجتماعية في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتي نشرت محتوياتها في عام 2001،يقول الدكتور أمين إن "تحقيق العدالة الاجتماعية كان

[48]Partha Dasgupta, "Positive Freedom, Markets, and the Welfare State," in Ackerman, Kiron, et.al, op.cit, pp.297-301.

[49] عاطف قبرصي، "إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية"، **المستقبل العربي**، السنة 25 العدد 282 (آب/أغسطس 2002)، ص. 68.

عنصراً أساسياً من عناصر المشروع النهضوي العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ولكنه لم يكن دائماً كذلك- ولا استمر كذلك طويلاً"[50]. ويفسّر الانحسار في العدالة الاجتماعية في الثمانينيات والتسعينيات بما حدث من تطوّرات تكنولوجية واقتصادية في العالم الرأسمالي وإلى انهيار نموذج "البناء الاشتراكي" في الاتحاد السوفياتي ومنظومة دول أوروبا الشرقية من المعسكر الاشتراكي، مما أدى إلى سقوط " حتمية الحل الاشتراكي" وإلى انحسار دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويعتقد الدكتور أمين "أن الفرصة المتاحة لتحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية هي أقل الآن بكثير مما كانت عليه في الخمسييات والستينيات"، لكن يبقى دور الدولة وخاصة القطاع العام فيها مهم للغاية، وإن كان يشوبه العديد من الإخفاقات التي عطلّت أداءه وخاصة أنه بالإمكان تحسين وترشيد ذلك الأداء من ناحية، وبخاصة أن القطاع الخاص ما زال يتحرّك بحافز الربح قبل أي اعتبار آخر، ولكن من ناحية أخرى لا أسقط إمكانية القطاع الخاص وعلى الأخص مؤسسات المجتمع المدني يمكن تحديثها لسد الثغرات الناتجة عن تعثّر أداء الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا من جهة

2-11-2قياس الرفاهية الاقتصادية:

يدور جدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار في الرفاهية ويبرز هذا الجدل جزئيا من واقع أن بيانات مسوح العائلات تظهر عادة أن إنفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح بين 80-90% من السكان ما يعني عدم الدقة في احد المقاييس أو كلاهما

يطرح Grootaert (1982)تمييزا بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاهية هي أدلة الرفاه الحقيقية والإنفاق الكلي والدخل الكلي،وفي دراسة أخرى Anand et Harris (1995) استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي هي دخل الأسرة للفرد، إنفاق الأسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة للغذاء على الفرد، عدد السعرات الحرارية لدى الأسر للفرد نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة أما Drewnowski(1972) فقدم إسهاما تصنيفيا لأبعاد الرفاه هي : مؤشرات تدفقات الرفاه،مؤشرات حالة الرفاه، مؤشرات آثار الرفاه ومؤشرات آثار الإنتاجية .

كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي في عام 2011 إلى أن معظم الخبراء و الأفراد العاديين سيوافقون على أن الرفاه الإنساني يمثل حالة يستطيع فيها الفرد تحقيق احتياجاته المختلفة والتي بعضها ضروري(أن

[50] جلال أمين، " العدالة الاجتماعية من منظور المشروع الحضاري"، **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 655.

يكون الفرد بصحة جيدة على سبيل المثال، ويشمل تعريف الرفاه الإنساني القدرة على تحقيق الأهداف الشخصية وأن يكون الفرد مكتفياً و راضياً عن ظروفه الحياتية، ولما كانت ظاهرة الرفاه الإنساني ظاهرةً معقدةً وأن العديد من محدداته ترتبط مع بعضها البعض بشكل قوي، فإن تقييم الرفاه الإنساني يحتاج إلى إطار عمل شامل يتضمن عدداً كبيرا من العناصر التي تساهم في تشكيل حياة الأفراد.

وحددت المنظمة ثلاثة أبعاد رئيسية للرفاه هي[51]:

- الظروف المعيشية المادية أو الرفاه الاقتصادي :الذي يحدد الإمكانات الاستهلاكية للأفراد ومدى تحكمهم بالموارد
- نوعية الحياة، أي مجموعة العناصر غير المالية للأفراد التي تساهم في تشكيل الفرص الحياتية لهم.
- الرفاه المستقبلي أو استدامته، وتعني استدامة الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية والطبيعية،حيث يعيش الناس ويعملون والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة لاستدامة الرفاه عبر الزمن، وتعتمد الاستدامة على كيفية تأثير الأنشطة الإنسانية على المخزون من الأنواع المختلفة من رأس المال(الطبيعي، الاقتصادي، الإنساني والاجتماعي)ويبين الشكل رقم(**2-6**)الإطار العملي للأبعاد الثلاثة لمؤشرات الرفاه الإنساني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

[51]-كمال صالح ، مؤشرات قياس الرفاه الانساني محاولة لنموذج عربي ، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية ، أكتوبر 2014،ص12.

الشكل (2–6):الإطار العلمي للأبعاد الثلاثة لمؤشرات الرفاه الإنساني.

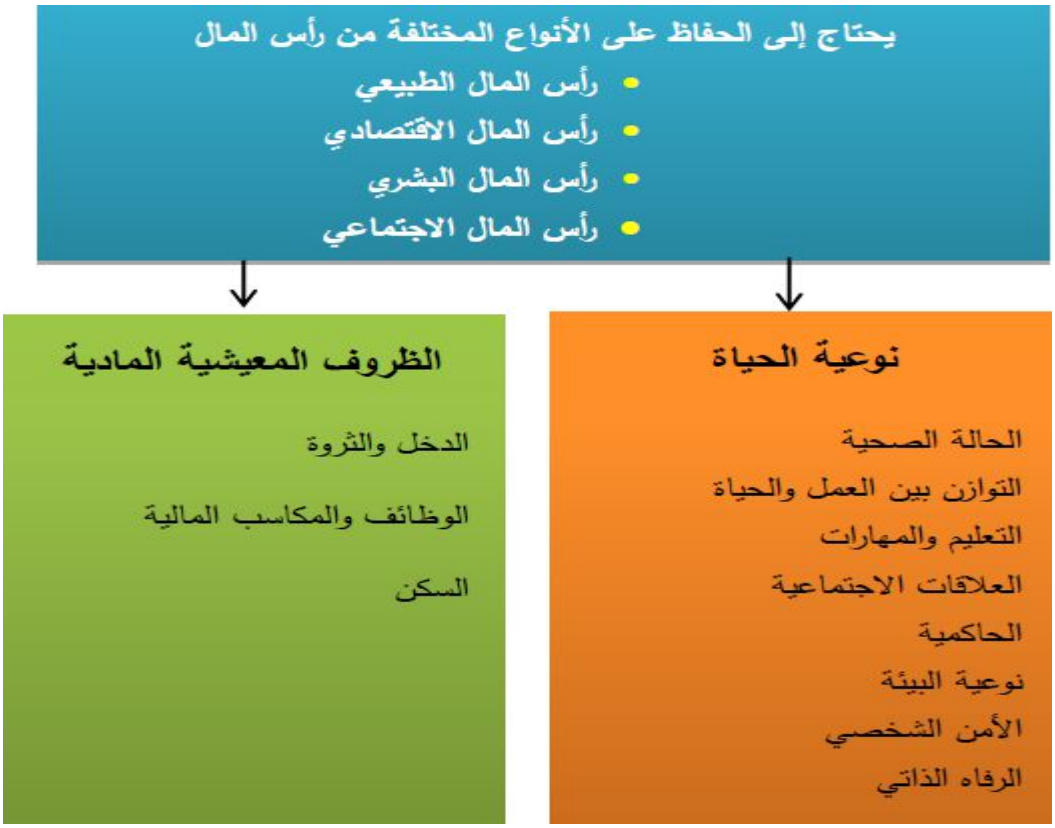

المصدر : كمال صالح ، مؤشرات قياس الرفاه الانساني محاولة لنموذج عربي ، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية ، أكتوبر 2014،ص13.

12-2 التنمية وأثرها على تحقيق الرفاهية

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد لمفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي، ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات، ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا

لقد تعرفنا على التنمية البشرية بأنها عملية توسيع لخيارات الناس ويتحقق هذا التوسع بزيادة القدرات البشرية وطرائق العمل البشرية والقدرات الأساسية للتنمية البشرية على مستويات التنمية كما يراه[10] الخبير في حقوق الانسان "باسل يوسف" والتي بدونها ستظل خيارات كثيرة غير متاحة وهي:

- أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية.
- أن يكونوا مزودين بالمعرفة.
- أن يكونوا بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وفي قرار صدر عام 1999 عن لجنة حقوق الإنسان في دراستها الخامسة والخمسين حيث جاء في الفقرة الثالثة من القرار بان اللجنة تكرر أن:

- جوهر الحق في التنمية هو المبدأ القائل بان الإنسان وهو المقصود الرئيس بالتنمية وبان الحق في الحياة يعني فيما يعنيه توافر الكرامة الإنسانية والضروريات الدنيا للحياة.
- انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان ويضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

وتعد مؤشرات التنمية المستدامة بمثابة انعكاس لواقع حقوق الإنسان والتنمية وكلما تطورت هذه المؤشرات هي دلالة على مفهوم البعد البشري في التنمية والذي يستند الى ثلاثة مؤشرات هي:

(**1**) طول العمر مقاساً بالعمر المتوقع عند الولادة.

(**2**) التحصيل العلمي مقاساً بمؤشرات فرعية .

(**3**) مستوى معيشة مقاساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي.

ويتم قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث التي تمثل الدليل العام للتنمية البشرية بموجب صيغ معينة، حيث يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم هذه المؤشرات للتعبير عن مستوى التنمية البشرية وللمقارنات الدولية أيضا،وانطلاقاً من هذه التصورات وتأسيساً على أن حق تلبية الحاجات الأساسية للفرد هو حجر الزاوية في إنسانية مفاهيم التنمية فان تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم إلا من خلال إعادة توزيع الدخل،وزيادة الدخل مرهون بالنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية أعلى ويقع ذلك على عاتق مشاركة الإنسان النشطة، فهو هدف التنمية ووسيلتها ويتحمل أفراد المجتمع مسؤولية التنمية اخذين بنظر الاعتبار الاحترام التام لحقوقهم وحرياتهم،ومن حق الدولة وضع سياسيات إنمائية وطنية تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان.

2-13التمكين الاقتصادي للأفراد في التنمية البشرية:

إن مفهوم التمكين الاقتصادي كما أشار إليه الدكتور علي الراوي بأنه ينصرف إلى كل الممارسات والأفعال والأنشطة والإجراءات التي تفيض إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة وحفزها وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع، وبهذا المعنى فقد أصبح التأهيل الاقتصادي ومن أجل القبول بالتمكين بصفته حقاً إنسانيا وواجباً وعلى الجميع العمل عليه والقبول به، وأيضا تتسق الدعوة إلى زيادة فرص التمكين الاقتصادي مع الدعوة لتعميق وزيادة التنمية البشرية وجعل التنمية أكثر عدلاً لتكون تنمية بشرية وإنسانية حقاً.

ومن الوسائل الفاعلة لزيادة تمكين الأفراد اقتصادياً هي في تحسين الوضع الاستهلاكي لهم و أن تستهدف التنمية الحقيقية توفير السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالحاجات الأساسية للناس ومنها الغذاء والرعاية الصحية والتعليم الأساسي والمأوى المناسب والتي تمثل بمؤشرات تحسين مستوى التنمية البشرية،وتشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى أن التنمية البشرية لا تتحقق إلا عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية، وفي ضوء هذا التطور حددت مؤشرات التنمية البشرية بمجموعات رئيسية هي:

- ❖ المؤشرات المباشرة في دلالتها على حالة الإنسان وعلى مدى إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والمعنوية والروحية والنفسية.
- ❖ المؤشرات الدالة على حالة التنظيم الاجتماعي من حيث مدى تماسكه وكفاية الأداء لمؤسساته، وحراكه الاجتماعي وديمقراطية حركته وقراراته مما يتيح الوفاء بحاجاته المجتمعة من أجل البقاء والنماء والتطور.
- ❖ المؤشرات الدالة على توافر القوة العاملة بمعارفها ومهاراتها العلمية والفنية والتقنية وقيمها الاجتماعية المنشودة لتحقيق التنمية الشاملة.
- ❖ المؤشرات الدالة على قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة العلمية والتقنية والفنية والأدبية وتوظيفها لتحسين نوعية الحياة فيه.
- ❖ مؤشرات التوازن الايكولوجي ومدى صيانة البيئة الطبيعية ومواردها من التدهور والتلوث.

وتأسيسا على هذه المؤشرات فانه لم يعد محور الاهتمام في عملية التنمية هو النهوض بمعدل نمو الناتج الإجمالي أو الدخل القومي فحسب، بل بدأت تبرز في كتابات واتجاهات التنمية الاقتصادية قضية التوزيع

كأحد المبادئ الأساسية للعمل التنموي،وأصبحت عدالة التوزيع أو انتشار مناسب للنمو على مستوى القاعدة العريضة من أفراد المجتمع هدفاً أساسيا للتنمية وركناً رئيسياً في السياسة الاقتصادية ولم تعد المقولة أن تحقيق التنمية الاقتصادية في شكل تراكم رأسمالي من شانه أن يؤدي بعد مرحلة انتقالية إلى توفير فرص العمالة وزيادة الإنتاج مما يعم أثره على المجتمع بأسره مقبولة أو مبرراً لانعدام عدالة التوزيع في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

كما تقدمت دراسات التنمية المهتمة بالجانب التوزيعي للدخل والتي تقوم على تحليل الرفاهية الاقتصادية من ناحية النتائج التوزيعية للنمو الاقتصادية حيث ميزت تلك الدراسات بين مستوى الدخل المطلق والفقر والتفاوت النسبي في الدخل، وذلك في سبيل التعرف على أكثر الفئات استفادة من مكاسب النمو وان بعض الدراسات ركزت على مصادر التوزيع للدخل حيث يمكن قياس منافع النمو من حيث مدى تأثيرها على عدالة توزيع الدخل.

وهكذا يصبح هدف التنمية في تحقيق عدالة التوزيع الوجه الإنساني للتمكين الاقتصادي تستهدفه التنمية البشرية المستدامة، وما تدعو إليه السياسيات الاقتصادية التي تقوم على انطلاق العمل الإنمائي من إستراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية للكثرة الغالبة من أفراد المجتمع حيث يتجه البنيان الإنتاجي إلى نوع من التكامل الاعتماد على السوق الداخلية بدلاً من الاعتماد على الخارج في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة ويتبع ذلك تحديث عملية التنمية من منطلق وطني يتصدى للسيطرة الأجنبية مما يمكن أن يطلق عليه "التجدد الذاتي" الذي يتمثل في تحديث الإنتاج وفقاً لمتطلبات أفراد المجتمع.

وإذا كان التمكين الاقتصادي يعبر عن الوجه الإنساني للتنمية البشرية فان وظيفة السياسة الاقتصادية على صعيد التمكين الاقتصادي والاجتماعي تنشر على مساحة واسعة من الحقول والمحاور والإجراءات والتكيفات والتشريعات التي يتطلبها تحقيق هذا الهدف.

خاتمة الفصل:

تزايدت في العقود الأخيرة الجهود الرامية إلى قياس تقدم الأمم ومستوى رفاهيتها، إذ أن غاية أي تجمع إنساني هي تحقيق البقاء وبلوغ الرفاه للإفراد، وتتطلع شعوب العالم ومؤسساته إلى قياس مكتسباتها ومقارنة أوضاعها بشعوب أخرى، ويمكن أن يأتي ذلك عن طريق تقدير مؤشرات عديدة تقيس جوانب الرفاه الإنساني المتعددة ومجالاته المتشعبة،أو جمع هذه المؤشرات العديدة في مقياس مركب واحد وفق منهج إحصائي سليم.

- من أجل بلوغ هاته التطلعات يتطلب ذلك عمل الحكومة ما أمكن على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والاستمرار في تأمين الاحتياجات من السلع الأساسية وحوامل الطاقة والعمل على عقلنة الدعم وترشيده،إضافة إلى تقديم الدعم الممكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي لكن ذلك لا يعني المزيد من الإجراءات بهدف تخفيف العبء على المواطن.
- كما يجب أن يكون دور الحكومة قائم لزيادة القدرات التنافسية للدول في ظل التحرير ، وان لا يكون هذا الدور منوطا فقط بالتدخل المباشر المتمثل في إجراءات الحماية والدعم للأنشطة الإنتاجية، تحول هذا الدور إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة بيئة الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية و تبني الدولة لأفضل الممارسات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة.
- عمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها، ومن خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة. بيد انه لا يتم ذلك إلا من خلال التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع ، كذلك إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهني عالية ليتحقق دور الدولة في تحسين المعيشة وتحقيق الرفاهية.

تمهيد

تقوم الحكومة بإتباع السياسة المالية عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق العديد من الأهداف بغية المحافظة على المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم واستغلال جميع الموارد الإنتاجية المتوفرة في الاقتصاد المحلي، والتوصل إلى مستوى التوظيف الكامل للاقتصاد المحلي وتجنب الوقوع في مشكلة البطالة،إضافة إلى دعم مسيرة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى النمو 0الاقتصادي ،وباعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى العام للأسعار في الأسواق فإنه يهدد القدرة الشرائية للمواطن ، لذا فالدولة تعمل على التأثير على الأسعار عن طريق الإنفاق العام بغية تحقيق جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق إما دعم لبعض السلع واسعة الاستهلاك، أو عن طريق توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار واستبعاد (تخفيض) النفقات غير المنتجة.

جاءت عشرية الثمانينات مع إنطلاق المخطط الخماسي الأول 84-80 معلنة بداية الإصلاحات جذرية نظرا لكون الإقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات من الضعف،فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظرا لكون النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوي الطموحات ، فالمؤسسات التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها، و لأنها كانت تعمل في إطار التخطيط الذي كان تعتمد فيه على توفير معظم الاحتياجات و الخدامات،حيث كانت لكل مؤسسة خطتها السنوية، و كانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج و توزيع المنتجات لهذه الأخيرة تخضع لموافقة السلطات المركزية، و خضعت جميع الأسعار للمراقبة ، و كانت معظم إستثمارات المؤسسات العامة تمول مباشرة من الخزينة العمومية.

إن هذا ما ستنطرق إليه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها وانعكاسها على المعيشة،ثم نقوم بعرض ودراسة المؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري ،ثم الدراسة القياسية إضافة إلى دراسة تطورات معدلات التضخم باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية و في الأخير استخلاص أهم النتائج الخاصة بها.

3-الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على المعيشة

إن الهدف الأساسي لكل مجتمع من المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية هو رفع مستوى المعيشة لغالبية سكان ذلك المجتمع عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق النمو المتوازن في كافة المجالات وتوزيع ثمرة هذه العملية بالشكل العادل إلى أقصى حد ممكن وهذا لا يكون إلا ضمن نطاق قضية الإصلاح التي تعد بين القضايا التي يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى بالنسبة للنمو و التنمية في الجزائر على وجه الخصوص ،ففي إطار جهود الإصلاح الإقتصادي تنتشر مسميات مثل: برامج التثبيت، إعادة الهيكلة، التعديل الهيكلي، برامج التكيف الاقتصادي،وهذا ما سنحاول شرحه في عناوين الخاصة بهذا الفصل.

3-1 الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تنقسم مرحلة الإصلاحات إلى ثلاثة مراحل، يتناول الأول منها الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والذي يمتد من 1986 إلى 1990، بينما تعالج الثانية المرحلة الانتقالية والتي تمتد ضمن الفترة 1990 إلى 1994 أما المرحلة الأخيرة فتهتم بما يمكن تسميته بالجيل الثاني من الإصلاحات ويغطي الفترة من 1994 إلى الآن [1].

3-1-1الجيل الأول من الإصلاحات (1986 – 1990) .

إذا كانت أولى الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت من سنة 1982 إلى 1986 خصت بالدرجة الأولى القطاع الحقيقي من الاقتصاد،حيث ساد الاعتقاد آنذاك أن حجم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وتعاظم نفوذها هو السبب في عدم تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية الاجتماعية. فإنه ابتداء من سنة 1986 وعلى إثر تدهور أسعار المحروقات في الأسواق الدولية اتسع برنامج الإصلاح ليشمل الجهاز المالي المصرفي مع تغيير نظام التسيير الإداري للاقتصاد ليعطي شيئا من الاستقلالية ،إن هذه الإصلاحات تستهدف بدرجة الأولى عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري ورفع من كفاءة البنوك بتعميم وتوسيع فروعها،كما استهدف تنشيط آلية القرض وإعطاء دور أكبر للمجلس الوطني للقرض .[2]

[1] –سوامس رضوان ، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل 2003،جامعة عنابة ،ص163

[2] –كربالي بغداد ،نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر ،منجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خضير بسكرة العدد الثامن. ،جانفي 2005،ص4

وقد لاحظ الإصلاح خطوة أخرى نحو الأمام سنة 1988،عندما قامت السلطات الجزائرية بوضع تنظيم جديد للقطاع العام (قانون استقلالية المؤسسات رقم 01- 88) تحولت بموجبه المؤسسات من مؤسسات اشتراكية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية ذات أشكال قانونية مختلفة (شركات أسهم، وشركات تضامن وشركات ذات مسؤولية محدودة) وتخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري الصادر في سنة 1975.

وقد منح القانون رقم 01- 88 للمؤسسات الاقتصادية العمومية صلاحيات واسعة في مجال اتخاذ القرار يذكر منها ما يلي:

- ❖ حرية اختيار الشكل التنظيمي المناسب وأسعار منتجاتها وقنوات توزيع هذه المنتجات.
- ❖ تحديد أنظمة الأجور وتعويض الموظفين عن طريق العقود الجماعية .
- ❖ حرية إبرام العقود بدون اللجوء إلى تصريح من الوصاية .
- ❖ منع تدخل أي هيئة رسمية أو غير رسمية في تسييرها ما عدا الحالات التي نص عليها القانون التجاري الجزائري أو القانون رقم 01- 88.

الاعتراف بحق المؤسسات في اختيار أساليب التمويل التي تتماشى مع مصالحها.

إن برامج الإصلاح التي شُرع في تطبيقها منذ صدور القانون البنكي الصادر سنة 1986 واستكمالها بصدور قانون استقلالية المؤسسات و قانون البنك المكمل لسنة 1988 وما تمخض عنهما من إجراءات تهدف في مجملها إلى توسيع صلاحيات المؤسسات الاقتصادية في مجال التسيير والتنظيم وإعادة الهيكلة بالإضافة إلى إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري والتي لم تكن كافية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية التي سطرتها الدولة . ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب منها : عدم قدرة المسيرين والقائمين على توجيهها لتبلغ الأهداف التي كانت مسطرة واستمرار هيمنة الدولة على النظام الاقتصادي والمالي في الجزائر وتدهور وسائل الدفع الخارجية نظرا لتراجع أسعار النفط .

إن عجز برنامج الإصلاح على تحقيق الأهداف المرجوة منها دفعت الحكومة إلى التفكير في آليات جديدة لتنظيم وتسيير بكفاءة أكبر البنوك والمؤسسات التابعة للقطاع العام في الجزائر

3-1-2 - المرحلة الانتقالية (1990 - 1994)

تعتبر سنة 1990 منعرجا هاما وحاسما في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر و التي صادفت صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990[3].

و قد جاء هذا القانون ليضع النظام المالي والمصرفي على مسار جديد أبرز ميزاته إعادة تنشيط دور البنوك كوسيط مالي غير مباشر وإعطاء أهمية أكبر لدور النقد والسياسة النقدية.

وقد أعاد هذا القانون لبنك الجزائر كامل صلاحياته كمؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكلفة بتسيير النقد و الاعتمادات المالية في الجزائر. كما وضع هذا القانون قيودا على تدخل الخزينة العمومية كممول نهائي للمؤسسات الاقتصادية وفصل ميزانية الدولة عن دائرة الائتمان واستبعاد إمكانية التمويل التضخمي لعجز الميزانية.

وأدرج قانون النقد والقرض وظائف جديدة تمارسها البنوك إضافة إلى وظائفها التقليدية كتلقي الأموال من الجمهور والقيام بعمليات القرض وتسيير وسائل الدفع حيث سمح للبنوك والمؤسسات المالية بالقيام بتوظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات والاكتتاب بها وشرائها وإدارتها وحفظها وبيعها وإسداء المشورة والعون في إدارة هذه الممتلكات، كما فتح الباب أمام البنوك لتقديم الخدمات والاستشارات والإدارة والهندسة وجميع الخدمات التي تساهم في إنشاء وإنماء المؤسسات .

لقد أصبح بإمكان البنوك أيضا القيام بعمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة ، ومن جانب آخر جاء القانون بهيئة جديدة ذات سلطة وحيدة تتمثل في مجلس النقد والقرض الذي أوكلت له مهمة تنظيم وتسيير السياسة النقدية العامة للبلاد ، ويتمتع هذا المجلس الذي يعمل تحت إشراف بنك الجزائر على صلاحيات واسعة في مجال تسيير السياسة النقدية العامة للبلاد

3-1-3 الجيل الثاني من الإصلاحات (1994 - 2000) .

دخلت الجزائر في مرحلة ثانية من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في شهر أفريل 1994 انطلاقا من اتفاق التمويل قصير المدى (stand- by) لمدة سنة ، وكان يرمي هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري واسترجاع التوازنات الكبرى ، وقد تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بعد إبرام اتفاق إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري مع المؤسسات المالية

[3] - بطاهر علي، سياسة التحريروالاصلاح في الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الاول ،السداسي الثاني 2004،ص189

الدولية في **22** ماي **1995** وحصول الجزائر على تمويل موسع قدرهُ 1,8 دولار يصرف على **3** سنوات ، حيث استند هذا التمويل على برنامج واسع يهدف في خطوطه العريضة إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي وتخفيض معدلات التضخم والتقليص من العجز المالي وخصوصة المؤسسات الاقتصادية العمومية ،ولكن الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج كانت في سنة 1995 حيث تم إنشاء الشركات القابضة العمومية لتعويض صناديق المساهمة التي تم حلها، وكانت تهدف هذه العملية إلى تعزيز استقلالية المؤسسات ووضع هيكلة تنظيمية جديدة تحكم نشاط المؤسسات والتي أصبحت تابعة كفرع اقتصادي إلى الشركات القابضة وتخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري وقابلة للإفلاس حسب قواعد القانون العام . من جانب آخر شرع مع بداية سنة 1997 في خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية حيث تمت خصخصة 148 مؤسسة خوصصة كلية و102 مؤسسة خوصصة جزئية بالإضافة إلى حل 333 مؤسسة عمومية محلية (ولائية وبلدية) .

والمثير للانتباه هو أن قانون الخوصصة في الجزائر لم يشر في نصوصه إلى إمكانية فتح رأس مال البنوك أو خوصصتها، أي أن هذا القانون اقتصر فقط على خوصصة 1260 مؤسسة من بين 2000 مؤسسة عمومية متواجدة في جميع القطاعات الاقتصادية (النسيج والسياحة والفندقة والأشغال العمومية).

ولعل من المفيد التذكير أن بنك الجزائر عين ابتداء من سنة 1992 مكاتب دراسات دولية بتمويل من بنوك يابانية أوكلت لها مهمة مراجعة حسابات البنوك العمومية في الجزائر وذلك تمهيدا لخوصصتها،إلا أن مسؤولي ومسيري البنوك لم يأخذوا بالتوصيات التي قدمتها هذه المكاتب .

من جانب آخر تم إنشاء مشروع قانون سنة 1996 بتمويل من البنك العالمي وتحت إشراف مكاتب دراسات دولية قصد فتح رأس مال بنك التنمية المحلية، ولكن المجلس الوطني الانتقالي لم يوافق على هذا المشروع .

والحدث البارز الذي حدث في هذه الفترة هو الانطلاق الرسمي لبورصة الجزائر في نهاية جويلية 1999، وتدخلت فيها أولى المؤسسات العمومية وهي شركة سوناطراك بعرض سندات قيمة 5 ملايير دينار، تلتها مؤسسة رياض سطيف ومجمع إنتاج الأدوية صيدال بـ: 2 مليون سهم ثم شركة تسيير فندق الأوراسي الدولي بـ :1,2 مليون سهم، جامعة لتلك الإصدارات 2,3 مليار دينار و1,6 مليار دينار و480 مليون

دينار على التوالي ،وبذلك استطاعت تلك الشركات أن تتزود من الادخار الوطني دون الاستعانة بالوساطة البنكية .

3-2 نتائج الإصلاحات الاقتصادية

نستطيع تلخيص مفهوم الاستقلالية في منح المؤسسات مزيداً من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية [4]إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري، لا سيما وأن المؤسسة أخذت شكلا آخر في تعريفها فأصبحت حسب القانون الخاص شخصية معنوية (شركات أسهم وشركات مسؤولية محدودة) مسؤولة عن نشاطها تخضع لمبادئ الربحية، ويمكن عرض المجالات التي تطبق فيها الاستقلالية كما يلي:

أ- **الاستقلالية في اتخاذ القرارات:** فبعدما كان اتخاذ القرارات مخول للوزارة الوصية أو السلطة جاء هذا المرسوم ليضع المؤسسة العمومية الاقتصادية مسؤولة عن كل قرار تتخذه.، وذلك يتجلى في:

- ❖ حرية التصرف للمؤسسة في موجوداتها وفق علاقاتها التعاقدية.
- ❖ قرارات الاستثمار تكون تحت تصرف المؤسسة وما يخدم مصلحتها (الرفع من معدلات مردودية الاستثمار).
- ❖ حرية تحديد السعر وفق تكلفة الإنتاج وهو يعتبر تكريس لتطبيق اللامركزية.
- ❖ تحديد أساليب المكافأة وشروط التشغيل بإصدار قانون رقم (**11/90**) المؤرخ في **1990/05/2** المتعلق بشروط التوظيف.

ب- **التحكم في الأمور المالية:** وهذا النوع من الاستقلالية يتطلب الكفاءة في التسيير وتجعل المسير دائما يحمل على عاتقه المسؤولية الكاملة لعملية التمويل والتحكم في تكاليف الإنتاج بأكبر قدر ممكن، لأن ذلك يضمن تحقيق مستوى معين من الأرباح لتستعمله المؤسسة في إعادة الإنتاج (التمويل الذاتي)، وكذلك يسمح بضمان حق المقرضين ضد الأخطار المالية التي تنتج عن العجز المالي.

---

[4] – دبون عبد القادر،سويسي هواري مداخلة في مجلة الباحث بعنوان "أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة" جامعة ورقلة، العدد الثالث،2004،ص163.

ج- **المراقبة وتقييم الأداء:** إن أحد أوجه تحقيق اللامركزية في القرار هو مراقبة تنفيذ القرارات المتخذة والأهداف المقررة من طرف المؤسسة وبالتالي فالضرورة تلزم إقامة رقابة صارمة ومنظمة تتم في الوقت المناسب، وهذا ما يجعل عملية الإنتاج تتم بفعالية وبشكل أحسن على الدوام. وتهدف الرقابة إلى:

- ❖ التأكد من تنفيذ المهام والتي ينبغي إتمامها.
- ❖ معرفة مواطن الخلل والنجاح على مستوى الوظائف.
- ❖ التأكد من معرفة الأخطاء في الوقت المناسب واكتشاف النقائص...إلخ.

3-3أسباب وشروط المرور إلى الاستقلالية

1- الأسباب: ونقسم هذه الأسباب إلى[5]:

أ- الأسباب الاقتصادية: وهي كثيرة ونذكر من أهمها:

- ❖ المشاكل الناجمة عن الإخفاق في تطبيق إعادة الهيكلة.
- ❖ سوء توزيع الموارد.
- ❖ التدخل الكبير للدولة في جميع الأمور الخاصة بالمؤسسة بتقييد المؤسسة الاقتصادية من خلال احتكار عملية اتخاذ القرارات.
- ❖ سوء الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية.

ب- الأسباب السياسية والقانونية: ونذكر من أهمها:

أحداث أكتوبر 1988 والتي تعبر عن حالة أزمة سياسية تمثلت في إنفجار شعبي بشعارات تندد ببيروقراطية الإدارة وسلوكيات بعض المسؤولين ذوي النفوذ وكذلك نقص الطلب على اليد العاملة وارتفاع البطالة، وهذه الأحداث أدت إلى تسارع كبير في الإصلاحات الاقتصادية بعدما كانت بطيئة السير لوجود معارضة داخلية ترفض التغيير للحفاظ على مصالحها اللاشرعية المحصل عليها في النظام السابق. وكان جوهر هذا الإصلاح يتمثل في:

- ❖ التغيير الجذري في هيكل الحكم عن طريق توزيع جديد لوظائف الأجهزة التنفيذية والمراقبة في التسيير الجديد.

[5] داوي الشيخ ،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة،مجلة للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25،العالثاني، جامعة دمشق ،2009،ص262.

❖ إعفاء الدولة عن تحمل كل شيء وجعلها تقتصر على الوظائف الكلاسيكية التي تقوم بها أي دولة في البلدان ذات اقتصاد السوق.

❖ ظهور شعار جديد يتمثل في الدخول إلى اقتصاد السوق وفتح الطريق أمام المبادرة الفردية.

د- الأسباب الإجتماعية: منها مشكل تفشي البطالة وسط الشباب القادرين على العمل والعجز المتفاقم للسكن الاجتماعي بالمدن ،والندرة في تموين السوق بالمواد حتى الضرورية والقدرة الشرائية المنخفضة لأفراد المجتمع...إلخ.

كما أن بروز طبقة الأغنياء المؤثرة على مراكز القرار جعل نوع من الغموض يحوم حول المسؤوليات الملقاة على عاتق المؤسسة الاقتصادية التي لم تصبح قادرة على تحمل عبء الاقتصاد. وبذلك أصبح من غير المنطقي المواصلة في ضخ الأموال لتغطية عجزها بنفس الهياكل والمسيرين،وبالتالي البحث عن هيكل جديد ومسيرين جدد بذهنيات جديدة قابلة للتأقلم مع المحيط أصبحت ضرورية.

2- شروط المرور إلى الاستقلالية:

في إطار القوانين (88-01 إلى 88-06) لسنة 1988 التي تحدد مقاييس المرور إلى الاستقلالية، حيث تم تصنيف المؤسسة على أساس رأس المال العامل والحالة الصافية، فهناك 4 أصناف للمؤسسات. فالمؤسسات التي لها حالة صافية موجبة تمر مباشرة (تنتقل إلى الاستقلالية). أما الحالتين الأخرتين (ر.م عامل موجب وحالة غير صافية، ر.م عامل سالب وحالة غير صافية) فتحتاجان إلى إجراءات تطهيرية لتحسين وضعيتهما تحضيراً لدخولهما في هذا الإصلاح.

3-4أهداف ومجالات تعميق الاستقلالية

3-4-1الأهداف: عملية الاستقلالية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي تجربة تهدف إلى البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي ولتحقيق هذا التصحيح المنظم والمستمر يجب العمل على:

❖ إعادة الاعتبار للمؤسسة بتحديد أهميتها وشخصيتها وإعطائها الحق في إدارة أعمالها بنفسها لتفرض مكانها في السوق وفق أساليب تسييرية حديثة وخصوصاً لمواردها البشرية، بتشجيع روح المبادرة والطموح. فيجب إذن على المؤسسة إقامة الدليل على مردوديتها وقدرتها على التنافس بفضل سياسة التقليل من التكلفة ومراعاة الجودة في الأسواق الداخلية والخارجية.

3-4-2مجالات تعميق الاستقلالية

فتطهير وإصلاح المؤسسة ومحيطها خلال فترة إعادة الهيكلة عموماً (العضوية والمالية) كان يجب تعميقه وفق الاستقلالية في المجالات التالية:

1. التخطيط والتسيير: بتحديد ديمقراطية ولا مركزية في التخطيط عن طريق التقليل من تدخلات المركز (قانون **02/88**) المؤرخ في **1988/01/12**، وهو ما يحرر المؤسسات من التدخل المباشر لأجهزة الدولة في التسيير والمتمثل في مجرد تعليمات إدارية لا تقيم أدنى حساب لربحية المؤسسة.
2. التمويل: بخلق نظام جديد للعلاقات بين المؤسسة والبنك قائم على تجسيد الفعالية في الاستثمارات وتكييف إجراءات توظيف المؤسسة وتحسين أكثر للخدمات وبالتالي تمكين المؤسسة من الحصول على الأموال بصفة منتظمة.
3. تحرير نظام تحديد الأسعار: وفق القانون **89-12** المؤرخ في **5** جويلية **1989** المتعلق بالأسعار والذي أقام نظاماً جديداً يقوم على مقياس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية، وقسم الأسعار إلى **3** فئات:

- ❖ أسعار حرة.
- ❖ أسعار ذات هوامش مراقبة (يمكن تغييرها بعد أخذ رخصة من السلطات المعنية).
- ❖ أسعار مراقبة: تحددها السلطات المعنية (السكر، الحليب...إلخ.).

د- تحرير نظام تحديد الأجور: باعتماد البرلمان الجزائري سنة **1990** مادة تسمح بتحديد الأجور على أساس التفاوض ضمن معطيات اقتصادية وحسب مردود العمل،عكس ما كان معروف وفق القانون العام للعمل (**SGT**) منذ **1978** الذي كان ينص على المساواة في الأجور لصالح فئات عمل متساوية.

هـ- تحرير التجارة الخارجية: يهدف إلى وضع الإنتاج الوطني في المنافسة الخارجية لدفع المنتجين على زيادة الكفاءة في استخدام وسائل الإنتاج وتخفيض التكاليف مع رفع جودة المنتجات ،وبالتالي الحصول على حصص في الأسواق العالمية من دون أن ننسى أيضاً إمكانية الاستفادة من بعض المنتجات والتجهيزات المستوردة والقليلة التكلفة بالنسبة لتلك المصنوعة في الجزائر.

3-5-خلاصة الاستقلالية

ويمكن أن نقول كخلاصة أن دخول المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية عهد هذه الإصلاحات لا يعني تحولاً جذرياً وجديداً لنمط التسيير وهذا لعدة عوامل:

- ❖ التركيز على الجانب القانوني أكثر من التركيز الاقتصادي والمالي.
- ❖ بقاء نفس العقلية المسيرة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية، وهذا لن يسمح بالتجسيد الفعلي لهذا الإصلاح (المسيرون عينوا بقرار من السلطات وهم مستهلكون لقرارات السلطات ومطبقون لها فلا يستطيعون الخروج عن هذا الطريق)...إلى غير ذلك من العوامل.

إن الاستقلالية لم ترسوا على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق نتيجة الرؤى والأطروحات المتباينة بين مؤيد ومعارض للقطاع العام، ولم تسمح إستقلالية التسيير من تصحيح وضعية المؤسسات المالية، بل وصل الحد إلى تراكم الاختلالات المالية والدليل على ذلك الديون الضخمة المسجلة سنة **1992** حيث بلغ الدين الإجمالي أكثر من **370** مليار دينار تنقسم بين **210** مليار إزاء BAD و **160** مليار للبنوك التجارية. من خلال ذلك يمكن القول أن الإصلاحات السابقة لم تحقق الأهداف المحققة من طرف السلطات، لأن تداول هذه العمليات كان يتم دوماً في إطار اقتصاد مركزي مراقب من طرف الدولة.

لكل هذه الأسباب أخذت السلطة تفكر جدياً في البحث عن البديل لتفادي المشاكل التي وقعت فيها في السابق، ومن هنا بدأت التمهيدات لإدخال المؤسسات العمومية ضمن اقتصاد مفتوح على العالم فبدأ التحضير لاقتصاد السوق عن طريق:

- ❖ تغيير القوانين السابقة وترك الأسعار تتحدد عن طريق العرض والطلب تدريجياً.
- ❖ التخلي عن النظام الاشتراكي بالتخلي عن أملاك الدولة لصالح المواطنين.
- ❖ إصدار بعض القوانين المهمة التي تحد مستقبل المؤسسة العمومية الاقتصادية والاجتماعية (السكن، الصحة، النقل...) وذلك بفتح المجال على القطاع الخاص.

3-6الاصلاحات الاقتصادية والجانب الاجتماعي:

إن النتائج الاقتصادية التي كانت في مجملها إيجابية، لم تتحقق دون تكلفة اجتماعية مرتفعة، وذلك بسبب التدابير المتخذة في إطار برامج الإصلاح نجد منها:

أ- البطالة: عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترات الإصلاح، حيث وصلت إلى **29,2%** سنة **1999**، وهذا بسبب:

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تشير المعطيات أن أكثر من **500** ألف عامل تم تسريحهم خلال الفترة **1994-1997**[6].

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينيات، مما أدى إلى تزايد حجم القوة العاملة.

- ضعف معدلات التشغيل، وتراجع أهمية القطاع العام.

- عدد الباحثين الجدد عن العمل، والذي يقدر سنويا ما بين **250** و**300** ألف، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي **8** إلى **10%**، فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون في الحصول على وظيفة.

إن بلوغ معدلات البطالة هذا المستوى، سيزيد حتما من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات والإجرام، وينذر بتفكك النسيج الاجتماعي.

3-7 برنامج الإنعاش الاقتصادي

3-7-1 مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي :

هو سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة 2001-2014 من خلال ثلاث مخططات هي[7]:

1. المخطط الثلاثي 2001-2004: و يسمى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1,216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمشاريع سابقة.

2. المخطط الخماسي الأول 2005-2009: و يسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو: خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8,705 مليار **دج** أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة

[6] – إحدادن توفيق، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000.

[7] . مخلوفي عبد السلام، برنامج الإنعاش الإقتصادي الجزائري 2001- 2014 ، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

9,680 مليار **دج** أي حوالي **130** مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

3. المخطط الخماسي الثاني 2010-2014: و يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21,214 مليار **دج** أي ما يعادل **286** مليار دولار أمريكي.

و يدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد، و تدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات.

و تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية:

1) التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل و تحفيز الطلب، مثل منح البطالة و المساعدات الاجتماعية المختلفة، و دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.

2) الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي و استثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي، و بالتالي على مختلف السلع و الخدمات.

3) مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البنى التحتيةو تمثل هياكل قاعدية للاقتصاد، و هي فرصة لتوفير مناصب شغل دائمة و مؤقتة، مباشرة و غير مباشرة.

4) تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم، و بالتالي حفز الاستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد.

5) تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

6) القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات و تشجيعها على الاستثمار مثل تطوير شبكات النقل و الاتصالات أو برامج التكوين المهني و الجامعي.

و لكي تكون سياسة الإنعاش فعالة لابد من توفر شروط أهمها:

يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج و القيام باستثمارات جديدة قصد استيعاب الطلب، أي الرفع من الناتج الداخلي الخام.

[1] أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، أي تلبية الطلب بالسلع المحلية من خلال المؤسسات الوطنية و ليست الأجنبية.

[2] أن لا تعمد المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.

[3] أن يكون معدل التضخم معقولا و متحكما فيه.

3-7-2الهدف من برنامج الإنعاش الاقتصادي

تجد هذه السياسة لها أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل و تنشيط الطلب الكلي الفعال و تحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص والعمومي، الاستهلاكي و الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، و بالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة).

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

- -تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

و تفصيلا يمكن إجمال أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من مستهدفات المخططات الثلاثة كما يلي:[8]

- -دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.

[8] -أ نبيل بوفليح دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010،أبحاث اقتصادية وادارية،العدد الثاني عشر ديسمبر ،ص24.

- دعم و تطوير قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية و النقل.
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري.
- تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي.

إن المتأمل في هذه الأهداف يدرك بأن طموحات الحكومة كانت كبيرة و نظرتها للتنمية كانت واسعة و شاملة، غير أن النتائج في الواقع كانت أقل بكثير من النتائج المسطرة.

8-3 تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال فترة(1990-2016)

يشكل النفط في الجزائر جوهر الدورة الاقتصادية و يظهر تأثيره في اقتصاد ريعي مثل اقتصادنا و تتجلى هذه التبعية لأسعار النفط في كل المتغيرات الاقتصادية تقريبا فهي تؤثر على:

-الاستقرار الخارجي :من خلال الأرصدة للميزان التجاري و معدلات الاحتياطات من الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية

-**الاستقرار الداخلي** :يتجلى هذا التأثير من خلال الناتج الداخلي الخام ،تحقيق النمو الاقتصادي ،الحد من ظاهرة البطالة ،معدلات التضخم ،وضعية الموازنة العامة للدولة و دور الجباية النفطية فيها،سنحاول في دراستنا توضيح حالة الاقتصاد الجزائري و نركز على اثر تقلبات أسعار النفط على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 والتي أثبتت بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائروالشكل رقم **(3-1)** يبين تطور أسعار النفط خلال فترة 1990-2016 .

الشكل رقم (3-1) : تطور سعر النفط خلال الفترة 1990-2016

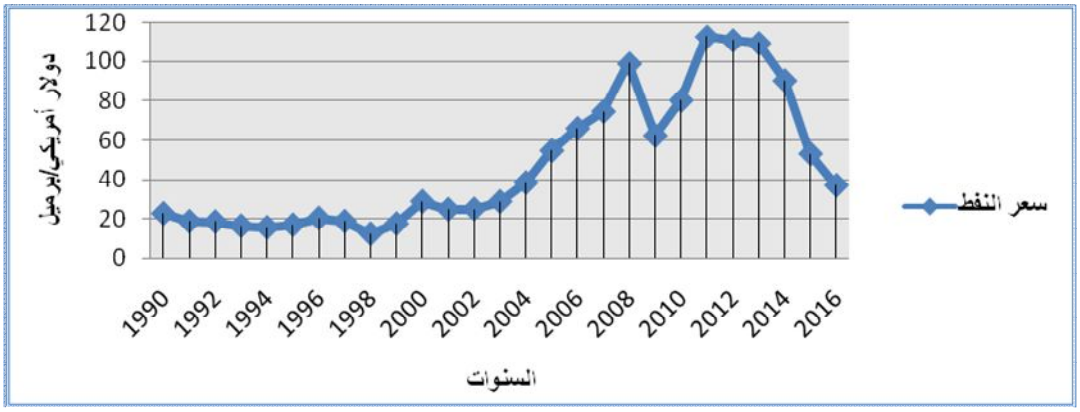

–المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات تقرير وزارة المالية لسنة 2016

سجلت أسعار النفط خلال الفترة **2001-2008** منحنى تصاعديا اتسم بالارتفاع حيث ارتفعت إلى 98,96 دولار في سنة 2008 ، ثم عرفت انخفاض في مطلع سنة 2009 قدر بـ 62,35 دولار أمريكي و يعود السبب على أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة (أزمة الرهن العقاري) حيث أثرت على أسعار النفط في سنة 2010 ،قامت المنظمة بخفض الحصص الإنتاجية ليصل إجمالي الخفض إلى 2,4 مليون برميل في اليوم و هو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق مما أدى إلى بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009 حيث ارتفعت الأسعار إلى 80,35، 112,92، 111,49، 109,38 دولار للبرميل سنة **2010، 2011، 2012، 2013** على التوالي ،ونلاحظ أن سنة **2014** و **2015** و**2016** سجلت انخفاض مفاجئ لأسعار البترول يعود لمجموعة من الأسباب أهمها تراجع استهلاك الدول للبترول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،ذلك راجع إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية طورت استخدام الغاز الصخري مما هيأها لان تصبح دول مصدرة للغاز الصخري و بالتالي التخلي أو التقليص من استهلاك نفط الشرق الأوسط.

3–8–1–أثر تقلبات النفط على مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي

سيتم عرض تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية في الجزائر والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك معدلات التضخم والحد من ظاهرة البطالة إضافة إلى الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة.

أ- **الناتج الداخلي الإجمالي**

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يكمن احد صوره في القوة الاقتصادية و الشكل (**3-2**) يستعرض الناتج الإجمالي المحلي للجزائر من **2000-2016**

الشكل رقم (3-2):تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1990 – 2016

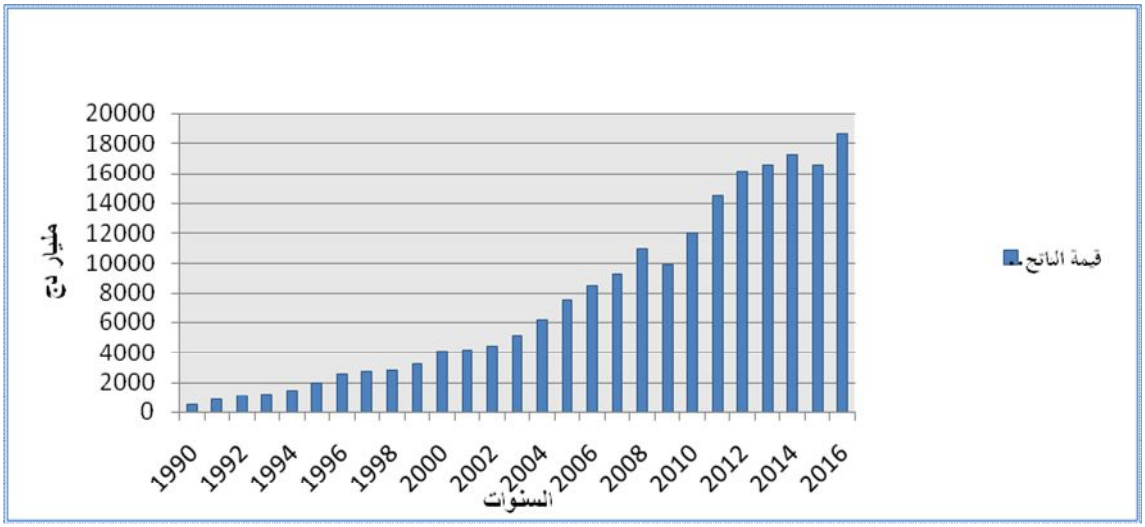

المصدر:

من إعداد الباحث بناءا على تقرير وزارة المالية 2016 –www.ons.dz

من خلال الشكل(**3-2**) أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الإجمالي ، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط مقارنة بالشكل(**3-1**) ، و الواضح هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام و النمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية.

و قد عرفت الفترة من 2000-2008 نمطا تصاعديا في قيم الناتج المحلي الإجمالي حيت بلغت قيمته سنة 2008 حوالي 10993,8 مليار دج لتنخفض قيمته سنة 2009 إلى 9968 مليار **دج** جراء انخفاض سعر النفط إلى 62,35 دولار و تأخذ بعدها القيم اتجاه تصاعدي حتى سنة 2014 لتبلغ 17242,5 مليار **دج** ثم تعود للانخفاض بسبب أزمة انهيار سعر النفط إلى53,07 دولار،هذا التأثير

الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات يعد امرأ منطقيا حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر احد مكونات الرئيسية للناتج الخام في الجزائر.

3-9 تطور المؤشرات المالية العامة للاقتصاد الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

3-9-1الإيرادات العامة و الإنفاق الحكومي : تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول وترجم ذلك بانخفاض عائدات الجباية البترولية وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة وتسجيل انخفاض في موارد صندوق ضبط الإيرادات،حيث بلغت الإيرادات الجباية البترولية 2273,5 مليار دينار في 2015 مقابل 3388,4 مليار دينار خلال سنة 2014 في ظل ارتفاع النفقات العمومية التي انتقلت من 6995,7 مليار دينار في 2014 إلى 7656,3 مليار دينار 2015 أي ارتفاع بنسبة 9,4%، و بلغ عجز الرصيد الإجمالي للخزينة 2621,7 مليار دينار أي 15,8% من إجمالي الناتج الداخلي وهو مستوى قياسي مقابل 8,0% في 2014 . أدى هذا العجز الممول بواقع 89,1% بالاقتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى انخفاض احتياطات الصندوق الذي انتقلت قيمته من 4408,5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار في نهاية 2015 أي تراجع بنسبة 53 % ،و في نهاية ديسمبر 2016 بلغت النفقات العمومية 7303,8 مليار وهو مستوى أدنى بقليل من المستوى المسجل السنة السابقة و خلال نفس الفترة واصلت الإيرادات الضريبة البترولية انخفاضها حيث بلغت 1805,4 مليار دينار في نهاية 2016 مقابل 2273,5 مليار في نهاية 2015 [9]

وهذا ما ظهرا واضحا أن السياسة المالية في الجزائر ترتبط ارتباطا مباشرا بسعر برميل النفط حيث عندما سجل سعر 111 دولار سنة 2011 للبرميل انتعشت بقوة المالية العامة إلى منتصف 2014 حيث بدا يسجل انخفاضات متواصلة قدرت بـ: 55 دولار للبرميل وهذا ما أدى إلى تقدير العجز بنسبة 16% من إجمالي الناتج الخام لسنة 2015[10].

[9] -محافظ بنك الجزائر، مداخلة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016في ظرف استمرار الصدمة الخارجية ، بنك الجزائر ، أمام مجلس الأمة ، أفريل 2017،ص 11.

[10]- Publication Nation Unies commission économique pour L'Afrique ,Profil de pays 2016, page :L'Algérie en bref.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر CPI:

لقد كانت الحاجة إلى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معينة من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة، ولذلك فان الرقم القياسي (لنفقة المعيشة)يعتبر أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما ، ولكن نظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع و الخدمات خلال فترة معينة دليلا على هذا المستوى .وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا وموسميا وشهريا، مع اخذ سنة الأساس التي تكون عادة مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، أو إجراء مسح و استجواب مدني و تتغير بعد كل مدة زمنية،حيث أن سنة الأساس تتغير كل خمس سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي IFS) بينما يمكن أن تصل هذه المدة في الجزائر إلى عشر سنوات في بعض الأحيان، إن سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في تلك السلة،وذلك بناءا على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد، كما تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر بنوعيها في المدن والأرياف[11].

وعلى الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الاتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات إلا أنه لازال يعاني من عدة عيوب، منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار بواسطة تجار التجزئة، وحيث انه عند حسابنا للزيادة في مؤشر الأسعار الاستهلاك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع و الخدمات المختارة بناء على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة ، فان هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن تكلفة المعيشة لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك، و يشير بعض الاقتصاديون أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار الاستهلاك بالنسبة

[11]- تومي صالح –" مبادئ التحليل الاقتصادي" - دار أسامة للطباعة والنشر و التوزيع- الجزائر ص06

للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جمع الأسعار الفردية.

ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا و الإنتقال نحو اقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 18,7% سنة 1996 ثم إلى 5,6% سنة 1997.[12]

3-9-2 معدلات التضخم: لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الأجور، وتخفيض قيمة العملة إلى التهاب أسعار المواد الأساسية. وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي[13]:

- 10,5 مرات بالنسبة للأدوية.
- 8,7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.
- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـ: 6 مرات، فانتقل من 1000دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن، إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية، بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، حيث تشير بعض الأرقام أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1993-1997 من 620 **دج** إلى 508 **دج**[14].

وأمام هذا الوضع المتأزم، الذي صاحبه انخفاض في المستوى المعيشي للسكان، وتدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر حيث قدر عدد الفقراء بـ :**14** مليون فقير، وتدحرجت الطبقة المتوسطة لتنظمّ إلى الطبقات الفقيرة.

---

[12] - معيزي قويدر،فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 2006/1990، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2008،،ص279

[13] - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002، ص 19.

[14] - CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 1998, p39.

بعد العشرية الأولى من الألفية الثالثة عرف التضخم ارتفاعا قويا سنة 2012 بأعلى معدل خلال العشرية والذي رافقه تخفيض قيمة الدينار الجزائري بمعدل 22%، على جميع المكاسب التي حققتها القدرة الشرائية بفضل الزيادات في أجور في القطاعين العمومي والخاص، التي عرفت أعلى زيادة في 2013 مقارنة بالأعوام الخمس الأخيرة.وللحفاظ على نفس مستوى القدرة الشرائية التي توفرت للأسر الجزائرية يجب مراجعة متوسط الأجور نحو الارتفاع بنفس معدل تخفيض العملة وهو ما تعتبره الحكومة ضربا من ضروب الخيال في الظروف الاقتصادية الراهنة. الشكل (3-3) يظهر تطور استهلاك العائلات الجزائرية

الشكل رقم (3-3) : تطور استهلاك العائلات الجزائرية (1960-2015)

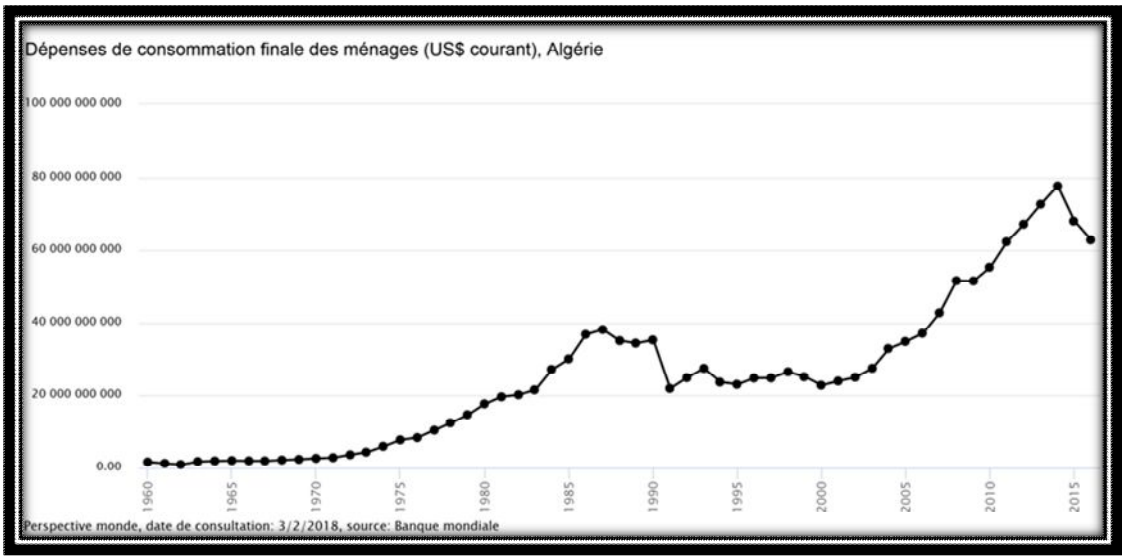

المصدر : بناءا على إحصائيات http://perspective.usherbrooke.ca

كما عرفت القدرة الشرائية ضربة جديدة موجعة بدخول قانون المالية 2016حيز التنفيذ نتيجة خفض الدعم على بعض المواد ومنها الغاز والكهرباء والمازوت والماء،ما دفع بالتضخم نحو مستويات قياسية.وبلغت الزيادة خلال 2013 في متوسط الأجور في القطاعين العام والخاص 13,7% مقابل 8,2% عام 2012 و9,1% عام 2011 بعد أن سجلت 7.4% في العام 2010 وكشفت الديوان القومي للإحصاء أن إعادة تقييم الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) في جانفي 2012 الذي أرتفع من 15000**دج** إلى 18000**دج** والزيادات التي سبقته في 2010 و2011 ساهمت في رفع متوسط الأجور لكل الشرائح.وبحسب مسح للديوان القومي للإحصائيات فإن ارتفاع الأسعار عرف وتيرة أكثر

اعتدالا تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال ،و بلغ التضخم السنوي المتوسط في 2013 وهو أدنى تضخم منذ 7سنوات 4,15% فيما يخص المؤشر الوطني و بـ:3,26% بالنسبة لمؤشر الجزائر العاصمة بانخفاض قدره 5,55 و5,63 نقطة على التوالي مقارنة مع سنة 2012 و بلغ المؤشران نسبة إلى أساس 100 في سنة 2001،171,5و160,3 نقطة على التوالي في ديسمبر 2013،كما ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي عند 3,26 %في 2013 تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3,18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006 وكذا الترجيح العالي لأسعار هذه المواد (43,1%) في مؤشر الأسعار الكلي،بدورها لم تعد المنتجات الغذائية في التضخم الكلي تساهم سوى بـ:46,0 % (1,5نقطة) أي بـ: 16,8 نقطة أقل من سنة 2012 ،و يعود ذلك إلى التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4,02% في 2013 مقابل 21,4% في سنة 2012،إن الارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة الذي ساهم بما يقارب النصف في تضخم 2012 لم يعد يساهم إلا بـ: 28.4% بينما لا تزال نسبة مساهمته أعلى من ترجيحه .[15]

بالنسبة للتضخم الشهري: بخصوص التغير السنوي لأسعار المستهلكين أي اتجاه نمو الأسعار في أكتوبر 2016 مقارنة بنفس الشهر من 2015 فقد سجل ارتفاعا بـ 2,5% أما التطور الشهري الشكل (**3-4**) أي المؤشر الخام لأسعار الاستهلاك في أكتوبر 2016 مقارنة بسبتمبر 2016، فقد سجل معدلا يقدر بـ -0,7% بعد أن عرف ارتفاعا بـ:0,4% في أوت وفي سبتمبر 2016،ويأتي ذلك بعدما تم تسجيل تراجعا في أسعار المواد الغذائية بـ: -1,8% لاسيما منها أسعار المواد الفلاحية (-3,9%) في الوقت الذي سجلت فيه أسعار المواد الغذائية المصنعة زيادة بـ 0,21% مدفوعة بارتفاع أسعار القهوة وبعض منتجات الحبوب، وسجلت السلع المصنعة نموا في الأسعار بـ 0.5% بين سبتمبر وأكتوبر 2016، بينما بقيت أسعار الخدمات مستقرة.

[15] –التقرير السنوي 2013التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014 ص41

الشكل (3-4):التطور الشهري لمعدلات التضخم .

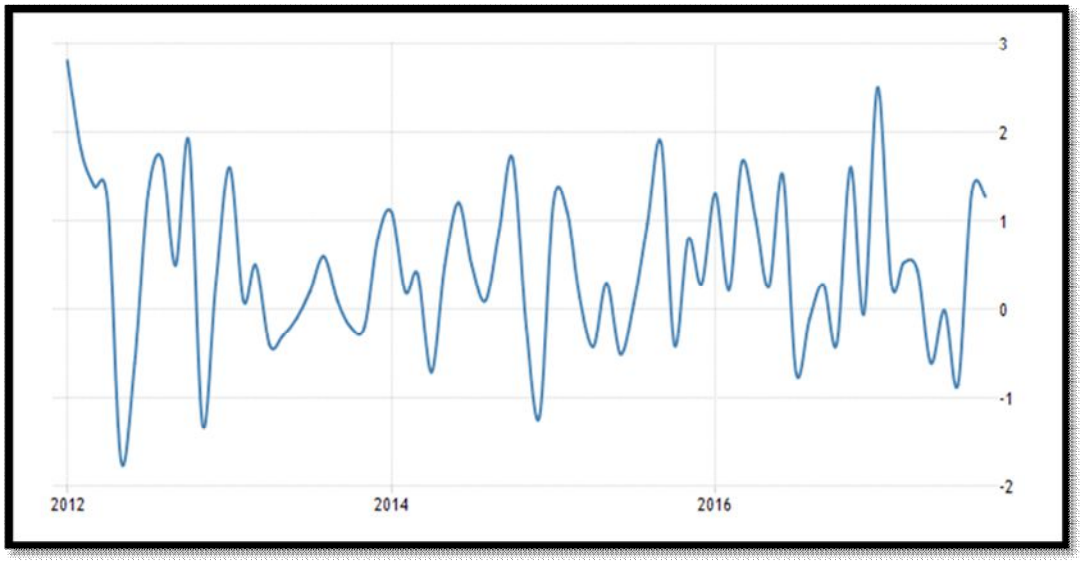

المصدر: اعتماد على البيانات ***Tarding economics***(ar.tradingeconomics.com)

وتظهر المقارنة بين الأسعار على أساس سنوي، زيادة عامة للأسعار بمعدل 5,2% في أكتوبر **2016** مقارنة بذات الشهر من **2015** عدا سلع فئة التربية–الثقافة والتسلية 6,1%، وتم تسجيل أعلى زيادة سنوية في فئة الملابس والأحذية 14,45%، متبوعة بالنقل والاتصال (12,9%) والسلع المتفرقة (10,43%) ،و سلع الصحة والنظافة الجسدية 6,8% ثم السكن والأعباء 5,8%، والأثاث وسلع التأثيث (5,4%) والأغذية والمشروبات غير الكحولية (0,8%)،وبالنسبة للفئة الأخيرة فقد تم تسجيل زيادة سنوية في أسعار المواد الغذائية بـ:3,9% في أكتوبر **2016** مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي مع هبوط في أسعار المواد الفلاحية الطازجة 2,5% .ويخص الهبوط البطاطا (-26,2%) والخضر الطازجة (-19,7%) وكذا لحوم الغنم (-1,2%).وفي المقابل شهدت باقي المنتجات الغذائية ارتفاعا لاسيما البيض (+39%) ,(الفواكه الطازجة (+25%), اللحوم والأسماك المحفوظة (10,13%), الأسماك الطازجة (+7,8%)، المشروبات غير الكحولية (+8,5%).

و كخلاصة نقول أن متوسط التضخم بلغ بحد أقصى لمدة عشر سنوات 8,9% في جانفي 2013 وبدأ في الانخفاض من شهر فبراير للعام نفسه و أخذ منحى تنازلي لمدة 19 شهرا ليحقق1,5% في شهر أوت 2014. لكن بعد التراجع المعتبر للتضخم في سنتي 2013 و 2014 عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015 ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4,8% ليسجل أخيرا في ديسمبر 2016 معدل 6,4% [16]كما يوضحه الشكل (**3-5**).

الشكل(**3-5**): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 1990-2016

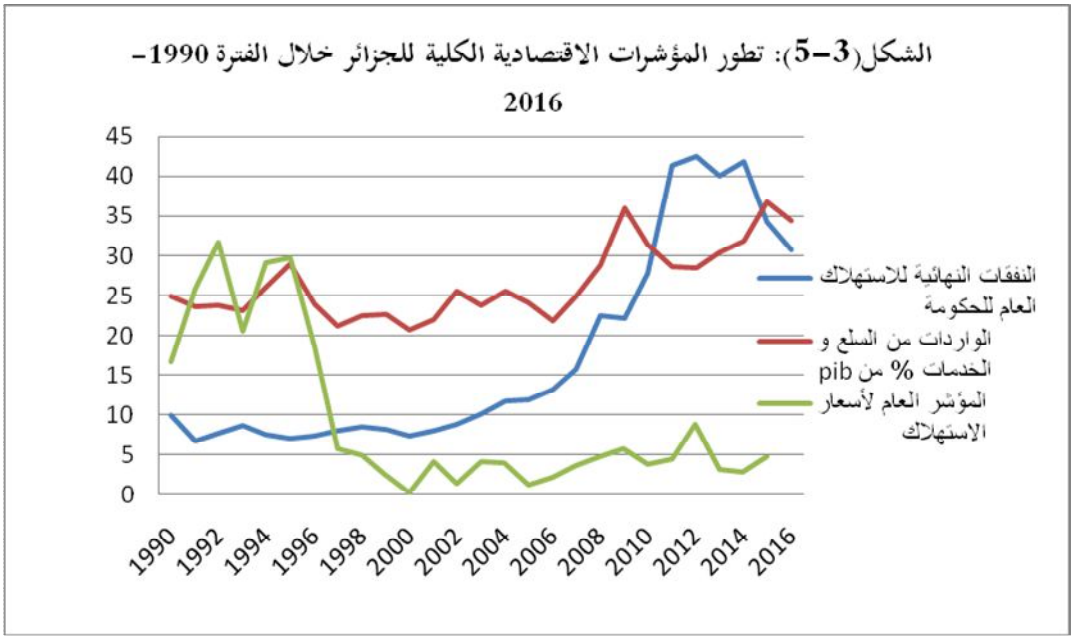

المصدر:قاعدة بيانات البنك العالمي

حيث يظهر الشكل رقم (**3-5**) ترابط ثلاث مؤشرات ترابطا طرديا بداية من سنة 1990، لكن مؤشر التضخم والواردات سجلا أعلى المعدلات خلال الثماني السنوات الأولى ويرجع ذلك إلى فترة التوتر السياسي وانزلاق عملة الدينار ،ولكن بداية من الألفية الثالثة بدأت معدلات التضخم تنحصر، وسجل منحنى الإنفاق الحكومي منحى تصاعدي نتيجة اعتماد الدولة سياسة الإنعاش الاقتصادي.

3-9-3 معدلات النمو الاقتصادي:

سجل معدل النمو نسبة 3,9% في عام 2014 ليتراجع في عام 2015 ويسجل نسبة قدرها 3,8% وذلك بصمود الاقتصاد الجزائري لصدمة انخفاض أسعار الطاقة، وكانت توقعات الحكومة في نفس الفترة تسجيل تباطؤ طفيف في النمو قدرته بنسبة 3,5% في سنة 2016 وهذا راجع إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتعرض إلى صدمة داخلية نظرا لتداعيات التقشف في الاستهلاك، ومن شأن ارتفاع أسعار النفط

[16]- Note D'information: L'inflation au cours des dix premiers mois 2015,- Banque d'Algérie, page 1

إن سجلت ارتفاعا أن يخفف ذلك من حدة الاقتصاد إلى حد ما ،على الرغم من أن القدرة الإنتاجية المحددوة ستحد من الارتفاع في صادرات الطاقة، و يتوقع المحللون أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,3% في عامي 2017و2018[17]

4-9-3 سعر الصرف الاسمي:

خلال السداسي الأول من سنة 2016 انخفضت قيمة الدينار ب: 3,2 % مقابل الدولار الأمريكي وارتفعت ب: 0,6% بمقابل الاورو و هكذا فان اللجوء إلى مرونة سعر الصرف أمام انخفاض الإيرادات البترولية قد شكل خط دفاع أول، و بالفعل إن مرونة أسعار صرف الدينار و تدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمح لسعر صرف الدينار بأداء إلى حد كبير دوره كممتص للصدمات الخارجية . اعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016 عرف سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي استقرار واضحا في حدود 110دينار للدولار الواحد و مقارنة بالاورو عرف الدينار تحسنا نسبيا حيث انتقل سعر الصرف له من 125,6دينار لـ: 1اورو في بداية شهر ماي 2016 إلى 116,4 في نهاية ديسمبر 2016 حيث تواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة 2017

وهذا ما يوضحه الشكل رقم (**3-6**) ،حيث يظهر تطورات سعر الصرف مقابل زيادة المعروض النقدي،

الشكل رقم (3-6):تطور المؤشرات النقدية و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

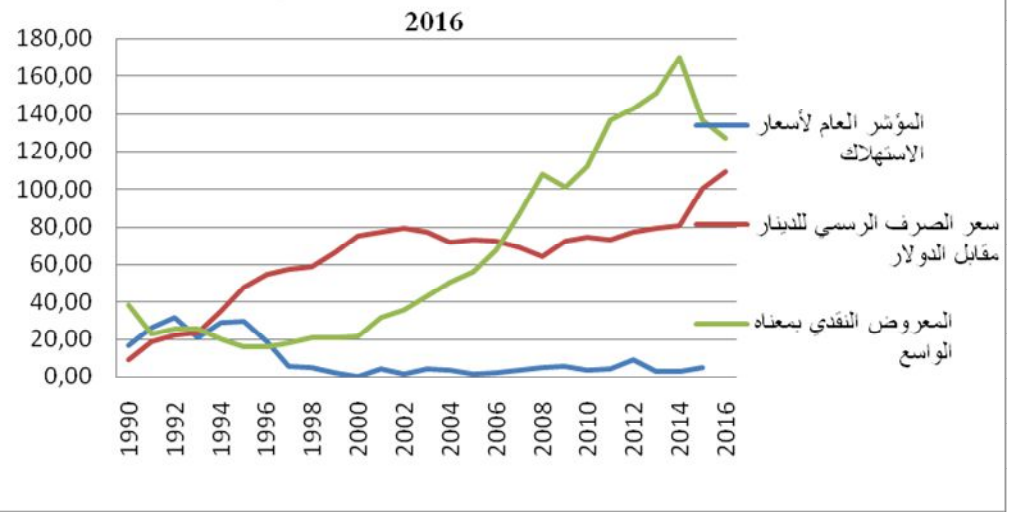

[17]- Focus economics;economic Forecaste from the world 's leading economists: http://www.focus-economics.com

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي..

بينما سجل معدل التضخم معدلات منخفضة تفاوتت بين الثبوت خلال فترة الدراسة .

3- 10البطالة وسياسة مواجهتها:

تمثل قضية البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على رغم من اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها السياسية والاقتصادية حيث أن خطورة البطالة تكمن في الاعتبارات التالية[18]:

إن عنصر العمل يتميز عن بقية العناصر الإنتاج بأنه يمثل وسيلة إنتاج والغاية منه في آن واحد وبالتالي تمثل البطالة إهدار لمواهب المجتمع كما أنها تعد من ناحية أخرى مؤشر لفشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجيات سكانه ومن ثم في تحقيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد التي تعد الهدف النهائي للتنمية.

تؤدي البطالة إلى الكثير من المخاطر السياسية والاجتماعية فالاستقرار السياسي مرهون بمقدرة الدولة على خلق مناصب عمل، كذلك فإن العقد الاجتماعي بين الدولة والأفراد لا يمكن الحفاظ عليه دون زيادة الموارد المحلية وخاصة الموارد البشرية وتعبئة المواد الإنتاجية، والاستخدام الفعال للمواد البشرية يعتبران محددان أساسيان لقدرة الدولة على القيام بأعبائها الاجتماعية ولكن على الرغم من تزايد حدة مشكلة البطالة عالميا ومحليا فهذا لا ينفي أن هناك عدة حالات فردية لبعض الدول التي نجحت في إتباع مجموعة من التدابير والسياسات للحد من تفاقم حدة البطالة ولا يختلف الوضع في الجزائر عن بقية العالم فقد شهد سوق العمل الجزائري تفاقما كميا ونوعيا لمشكلة البطالة وازدادت حدتها عند تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المختلفة وعليه وضعت الجزائر مشروع لسياسة مواجهة البطالة مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة ووضع إستراتيجية للنمو الكثيف للعمل وأصبحت مكونات هذه الإستراتيجية في: [19]

- توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وذلك بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية وبخاصة العمل، الركيزة الأولى لإستراتيجية النمو كثيف العمل، فهو من ناحية يؤدي إلى زيادة معدلات النمو، ومن ناحية أخرى إلى زيادة مستوى التشغيل وخاصة ونحن نعلم أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على الناتج ولزيادة الاقتصادية الإنتاجية المحلية لابد من إعطاء أهمية لتنمية الزراعية وذلك بإعطائه نصيب هام من الاستثمارات الوطنية حيث خصصت الجزائر قيمة 147 مليار

[18] – مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، عمان،، 2008،ص257

[19] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر سنة 1998.

دينار سنة 1993 للاستثمارات الفلاحية وذلك قصد جلب أكبر عدد من فئات الشباب إلى ميدان الفلاحة ومن ثم خلق مناصب عمل جديدة وذلك أن الدولة تلعب دورا هاما عن طريق تحديد الإستراتيجية اللازمة ووضع الميكانيزمات الضرورية لخلق تنمية فلاحيه مقدرة من شأنها أن تقضي على التبعية الغذائية "يساهم القطاع الفلاحي بـ 12% من الناتج الإجمالي الخام وبه 25 % من السكان النشيطين".

إن أهم مصادر التشغيل في الجانب الفلاحي يكمن في إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسية القائمة ثم إقامة بنية أساسية جديدة للأراضي الجديدة الناتجة عن عملية استصلاح الأراضي، كما أن محور الارتكاز في التنمية الزراعية هو أصلاح وصيانة شبكات الري والطرق الزراعية وتحقيق استقرار المستثمرات الفلاحية وتوفير شروط الإنعاش القادرة على جلب الاستثمارات، وتنظيم تنمية مكثف من شأنه تحقيق نمو اقتصادي وزيادة الإنتاجية ورفع معدل النمو الزراعي، بالإضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل، ويكون ذلك بالتدرج ووضع خطة مبنية على مراحل مستقبلية .إن برنامج التنمية الفلاحية راهن على خلق 470,000 منصب عمل بقيمة مالية قدرها 200 مليار دينار منها 49 مليار كمساهمة من الفلاحين، وذلك لمدة خمس سنوات (1997-2001) كما أن حصة الاستثمار السنوي المقدرة بـ: 40 مليار دينار سنويا موزعة بين القطاع العام بنسبة 30 مليار دينار سنويا و 10 مليار سنوي للقطاع الخاص.

سياسة الإنعاش الاقتصادي في مجال الاستثمارات: إن نمط توزيع الاستثمارات الوطنية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة قد لعبت دورا غير مباشر على معدل البطالة، وذلك من خلال التأثير على معدلات النمو تلك القطاعات ومن ثم قدرتها على استيعاب الزيادة في القوة العاملة خلال هذه الفترة.

إذا كان تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي أدى إلى تحسين التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي والميزانية وتم ذلك على حساب التدهور الحاد للقدرة الشرائية للأسر الجزائرية، واستفحال ظاهرة البطالة التي اتسمت بارتفاعها لدى الشباب (أكثر من 80% أعمارهم عن 30 سنة) ونقص التأهيل وارتفاع لدى فئة الإناث وانخفاض لعدد من مناصب الشغل الجديدة وتسريح العمال (360.00 عامل تسريحهم في الفترة الممتدة بين سنة **1994-1998** أي ما يفوق 8% من عدد العمال المشغلين).

لقد بدأت وضعية سوق العمل في التدهور في نهاية الثمانيات لتتفاقم خلال فترة التسعينات أي فترة الإصلاحات الاقتصادية وأدى إلى اضطرابات كبيرة في الخريطة العامة للشغل في الجزائر مما أدى إلى اتخاذ

بعض التدابير لمكافحة هذه الظاهرة ورصدت لها مبلغ من النفقات بنسبة **1,10%** من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة ضعيفة لمقارنتها ببعض النسب المسجلة في اقتصاديات السوق على المستوى العالمي. وقد تمثلت هذه التدابير في إيجاد برامج لإنشاء مناصب العمل وترقية التشغيل وإدخال وسائل جديدة بتخصيص موارد جديدة أو بإعادة تخفيض الموارد التي كانت موجودة وأن أجهزة التشغيل هي:

- المناصب المأخوذة بمبادرة محلية التي تسير من طرف مندوبية تشغيل الشباب للولاية.
- أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة والتنمية المشتركة وعقد ما قبل التشغيل والقروض المصغرة وهي التي تسير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية.
- نشاطات البحث عن العمل والتكوين، وإعادة التأهيل والمسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات من البطالة لاستكمال تأمين البطالة للأشخاص الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية.
- المؤسسات المصغرة التي تسيرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ترقية الاستثمارات التي تتابع من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ولجان دعم وترقية الاستثمارات وتحديد مواقعها.

***برنامج تشغيل الشباب:**

يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، و ينظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية، المكلفة و قطاعات الفلاحة، و يخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، و هذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، و تقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، و تحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين و مستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـ:

- إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة و غير المؤهلة و التي توجد في إطار الأجر الوطني الأدنى.
- تنظيم الإجراءات الهامشية تماما على المستوى المحلي، بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق مختلف نشاطات المتدخلين و متابعتهم.

- مركزية نظام التسيير و تخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.

****جهاز الإدماج المهني للشباب:**

انطلق هذا الجهاز الخاص بإدماج الشباب مهنيا عند مطلع التسعينات و هو يركز على توظيف الشباب مؤقتا، و يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الشباب من اكتساب خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا، و تتولى الجماعات المحلية عملية توظيف الشباب، أما مناصب العمل فتوفرها المؤسسات المحلية أو الإدارات مقابل إعانة مالية يمنحها صندوق مساعدة تشغيل الشباب، الذي حل محل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، و الذي أصبحت صلاحياته أوسع.

إن المساعدات التي تمنح في إطار الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، كانت تشمل نفقات الأجور غير أنها مقيدة بشرط توفير مناصب عمل دائمة لعدد من الشباب المدمجين في المؤسسات، و الواقع أن نسبة توفير مناصب عمل دائمة ضلت ضعيفة حيث لم يستفيد من هذا الأجراء سوى نسبة تتراوح ما بين 3 % إلى 4 % من الشباب.

إن القدرة الشرائية للوظائف المأجورة بمبادرة محلية قد تدهورت بشكل معتبر بالفعل، فإن الأجر المدفوع مقابل هذه الوظائف كان يقدر بـ: 1800 **دج** في سنة 1990، أي بأجر يفوق مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون، الذي كان يقدر بـ: 1000 **دج** في الشهر، أما فيما بعد فقد أصبح أجر هذه الوظائف يبلغ 2500 **دج** ما يعادل 31 % من الأجر الأدنى المضمون المقدر ب 8000 **دج**، و كان لبرنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية إيجابيات و سلبيات نذكر منها :

– **الإيجابيات:** خلال الفترة سنة 1990 و سنة 1994 استفادة قرابة 332000 شاب من منصب عمل لمدة متوسطة تصل إلى (6 أشهر)، في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و الإدارة.

- الإدارة و القطاعات الاجتماعية و التربوية بسبة 45 %.
- البناء و الأشغال العمومية 34,6 %.
- الفلاحة تتمثل أساسا في قطاع الغابات 17,7 %.
- الصناعة و المؤسسات المحلية بنسبة 2 %.

و قد ساهم فرع الوظائف المأجورة بمبادرة محلية في إنشاء 160000 منصب شغل،لكن عدد الشباب الذين تحصلوا على منصب عمل دائم بقي ضعيفا،حيث لم يتجاوز 1100 أي 3,3 % من إجمالي البرامج المنجزة خلال الفترة سنة 1990 إلى سنة 1994، و سجل أكبر عدد من المشتغلين في المدن الكبرى، و التي استحوذت35 % من إجمالي الطلب،كما سجل العنصر السنوي 92802من المسجلين أي ما يعادل 64,5 % من إجمالي المسجلين و يقدر عدد الذكور بـ: 50893 مسجل أي ما يعادل 35 % من عدد المسجلين، و قد وصل عدد المشتغلين في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2001 حوالي 31085 منصب أي ما يعادل 21 % من تلبية الطلب، أما نصيب الإدارة 17081 منصب أي ما يعادل 55 %.

أما القطاع الاقتصادي فكان نصيبه من التشغيل 14004 منصب أي 45 %، و بلغ عدد الجامعيين حوالي 21119 منصب أي ما يعادل 68 %، أما التقنيين فبلغوا 9966 منصب أي ما يعادل 32 %، و من بين 31085 منصب تم تثبيت 3520 شاب في منصبه أي ما يعادل 11,3 % من إجمالي التوظيف، و 1277 منصب في القطاع الاقتصادي أي ما يعادل 36,27 % من إجمالي التوظيف، أما المستفيدين الآخرين (27565 مستفيد) تحصلوا على شهادة عند انتهاء العقد، لقد أظهر هذا البرنامج العناصر التالية:

- النسبة الضئيلة لنسبة الشباب المثبت في الإدارة، حيث تظهر هذه النسبة المنخفضة التأطير بـ 10,9 % في الإدارات المركزية، و 6,4 % في إدارات الجماعات المحلية
- قطاع الخدمات 52 % ،إن مهمة هذا القطاع هي انعكاس النسبة التي يحتلها السكان الذين تزايد عددهم و هو بصفة عامة يساهم في نمو الخدمات.
- الإدارة بنسبة 23 %، و يفسر ذلك بلجوء البلديات و الدوائر و الولايات للوظائف المأجورة و ذلك لتعويض العجز في المناصب المالية.
- البناء و الأشغال العمومية و السكن بنسبة 22 % و يفسر ذلك بطبيعة الأشغال المعتمدة، و صيانة الهياكل الاجتماعية، و تحسين إطار المعيشة.
- الفلاحة بنسبة 6 % و الصناعة بنسبة 2 % التي ليست من أولويات الجماعات المحلية، أما في سنة 2001 فقد استفادت حوالي 1785000 شاب من عمل مؤقت، و قد بلغ في السداسي الثاني 100209 شاب بزيادة 43 % مقارنة بالسداسي الثاني من سنة 2000، و تعود هذه الزيادة في القطاعات التالية:

- الإدارة 11178 بزيادة 100 %.
- الفلاحة 2279 بزيادة 50 %.
- الخدمات 15729 بزيادة 45.5 %.

و لم يساهم قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية في ذلك إلا بصفة ضعيفة، حيث سجل 0,8%، و 5,4 % على التوالي.

– السلبيات:

لقد حقق برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية نتائج مرضية نسبيا، و هذا لا يمنع من تسجيل نقائص عديدة نذكر منها:

- الإقبال الضعيف على القطاع الاقتصادي بما في ذلك القطاع الخاص على اليد العاملة المتحصلة على شهادات.
- التمركز القوي للمستفيدين في الإدارة (17081) منصب على حساب القطاعات الأخرى (14004 منصب) خاصة منها الإنتاجية.
- شكل إجبارية الإعفاء من الخدمة الوطنية عائقا كبيرا لتوظيف الحائزين على شهادات من الذكور، مما يفسر تفوق العنصر النسوي بـ 64,5 %.
- عدم تطبيق الجمعية الوطنية للحائزين على شهادات و العاطلين عن العمل لهذا البرنامج، علما أن هذه الجمعية تدخل كهمزة وصل و شبكة إعلامية عاملا ضروريا في نجاح البرنامج.
- قام كل المتدخلين بتطوير نظام إعلام موجه وفق احتياجاته الخاصة.
- إن هذا البرنامج انطلق في سنة 1998، و استمر حتى يومنا هذا و هو غالبا ما يشكل الوسيلة الوحيدة لتشغيل الشباب لا سيما في المناطق المحرومة.

إن المرونة في تسيير هذا النوع من التشغيل الذي كرسته النصوص من حيث اختيار المشاريع، و طبيعة الأشغال جعل هذا البرنامج الأداة الملائمة لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطها، و هذا لصيانة التجهيزات الجماعية و الهياكل الاجتماعية. لتحسين فعالية و إنصاف هذا الجهاز سطرت إجراءات جديدة للتكفل بالنفقات المرتبطة بالوظائف المأجورة بمبادرة محلية بمقتضى تعليمات المديرية العامة للخزينة و التي اعتمدت مبدأ تحديد التخصيصات المالية إلى غاية سقف تحدده الوزارة المكلفة بالعمل عن كل ولاية على أساس معايير اقتصادية و اجتماعية دقيقة.

و تبين خلال فترة تطور عملية الإدماج عبر الوظائف المأجورة على مستوى التمويل للفترة سنة 1997 إلى سنة 2001 وجود ثلاث توجيهات أساسية:

أ– انخفاض عمليات الإدماج بنسبة 9.8 سنويا.

ب– ارتفاع حصة العنصر النسوي الإجمالي لعمليات الإدماج التي انتقلت من 2.99 % سنة 1997 إلى 41 % ثم إلى 37.8 % سنة 2001.

ج– انخفاض مستوى التمويل من 2,6 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلى 1 مليار دينار جزائري سنة 2001.

* تزايد المدفوعات من الأجور الحكومية ، فبعد سياسة مالية متشددة اثر برنامج الإصلاح، عرفت السياسة المالية توسعا بسبب الظروف الأمنية آنذاك، مما أدى إلى زيادة متوسط الأجور بما يزيد 10نقاط مؤية من إجمالي الناتج المحلي في شكل زيادة الأجور و العلاوات الجديدة للعمال من ذوي المهارات الخاصة،و خلال الفترة 1991–1993 زاد إجمالي الأجور الحكومية بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي وكان نمو الطلب الكلي غير متلائم مع معطيات الإنتاج سواء القطاع العام أو حتى القطاع الخاص، وعدم مرونة جهاز العرض يعود لأسباب هيكلية،أي تتعلق بهيكل المؤسسات والهدف الحقيقي من تأسيسها و ما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل للأسعار، سياسة الإنتاج ، حرية البيع و المنافسة .

3–11أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين ، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للإقتصاد الجزائري، مما تولد عليه ضغوطا تضخمية.[20] أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

ومن أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي:[21]

[1] التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام:

20– وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،–دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،2010،ص242.

21 - Mourad benachnhou,inflation ,dévaluation,marginalisation,dar elcharifa,alger,1993 ,p5.

[2] الزيادة في تكاليف الإنتاج .

[3] زيادة الكتلة النقدية .

[4] زيادة كتلة الرواتب والأجور : حيث عرفت كتلة الأجور والرواتب وكذا المنتج والتعويضات ارتفاعا من سنة لأخرى ، مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود ، كما أن ارتفاع الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار المنتجات ، كل هذه السباب كانت دافعا وراء زيادة معدلات التضخم. والجدول الموالي رقم **(3-1)**يوضح تطور كتلة الأجور .

الجدول رقم(3-1): تطور ميزانية الأجور والرواتب.

	كتلة الرواتب والأجور الكلية	
	المبلغ (مليار دج)	معدل النمو
1990	180.0	-
1995	568.7	%2.21
2000	884.6	%37.4
2006	8149.3	%96.12

المصدر: - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية نقلا عن .ONS

[5] زيادة الواردات.(تضخم مستورد).

كما هو معروف فإن الجزائر تخصص ميزانية ضخمة للواردات والتي يتنوع هيكلها[22]،وخاصة السلع الغذائية بلغت سنة 2000 حوالي 26,32% كأقصى قيمة، مما يؤكد أن فاتورة الغذاء أصبحت جد مكلفة ، وتليها في السلع المستوردة السلع التجهيز الصناعي التي قاربت نسبتها إلى إجمالي الواردات بـ: 41,57% سنة 2005 كأقصى قيمة. وهذه القيم وقيم أخرى موضحة في الجدول الموالي:

1-12واقع ادخار العائلات الجزائرية :

الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث تتطلع إلى التنمية ،وهي تعتمد دائما على تدفقات مداخيل الدولة من الموارد النفطية، وفي حالة تراجع هذه التدفقات فإنها تلجأ إلى الاستدانة أو الاقتراض الخارجي،وهذه في

[22]- هيكل الواردات جد مهم في معرفة مدى تبعية الاقتصاد الوطني والجهاز الانتاجي خاصة للخارج ، ففي الجزائر مثلا تحتل المواد الغذائية ، وسلع التجهيز الصناعي المراتب الأولى في هيكل الواردات ، وارتفاع أسعارها في الخارج يساهم بدرجة كبيرة في استيراد تضخم من الخارج،و يساهم بدرجة معينة في اتساع الفجوة التضخمية الداخلية.

الحقيقة لا تعد سياسة اقتصادية بعيدة المدى ولا يمكن أن نعتبرها بأي حال من الأحوال بأنها حل دائم لتمويل الاستثمارات نظرا للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية و حتى السياسية، ويبقى اللجوء إلى المصادر الخارجية كآخر حل و مخرج يتخذ، وذلك بعد الاستغلال الأمثل والعقلاني لمصادر التمويل الداخلية ،فكل مسار للتطور الاقتصادي يجب أن يقوم أولا على تراكم محلي لرأس المال، وأن مثل هذا التراكم لرأس المال يفترض للوهلة الأولى تعبئة فعالة للادخار الوطني، والذي يتضمن ادخار العائلات ،ليأخذ على عاتقه تمويل الاقتصاد الوطني،وتقليص إلى أقصى درجة اللجوء إلى الموارد الخارجية .

وفي هذا الجزء الذي نتناول فيه حالة الجزائر يمكن إعطاء تحليل لتطور ادخار العائلات الجزائرية على مستوى صندوق الوطني للتوفير والاحتياط باعتباره بنك رائد في استقطاب المدخرات العائلية في الجزائر، وهذه المدخرات في اعتقادنا هي المصدر الطبيعي و الأساسي لتمويل الاستثمارات

الشكل (3–7):تطور الادخار العائلي في فترة (1970-2005)

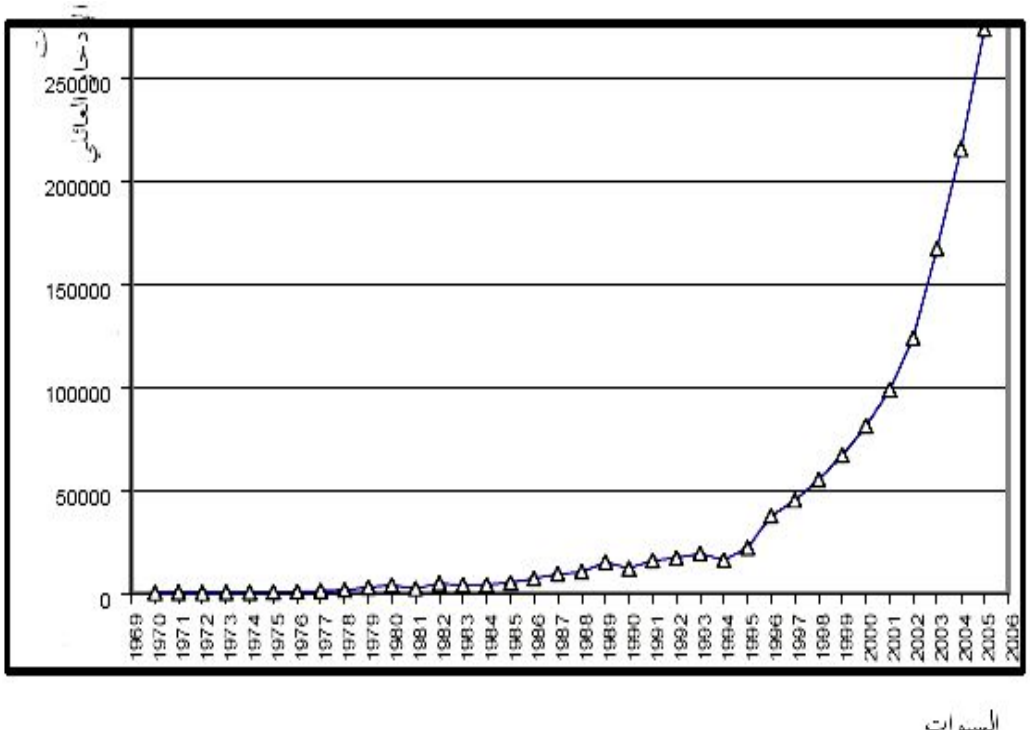

المصدر : أحمد سلامي ،د محمد شيخي"تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر1970-2005،مجلة الباحث عدد2008/06.

وبملاحظة الشكل رقم (3-7) نجد أن الادخار منذ سنة 1970وهو يتطور بطريقة بطيئة جدا، وهذا مرده إلى الدوافع الضعيفة للادخار على مستوى الصندوق،نسبة الفوائد على الودائع قليلة،و وعود السكن لا جدوى منها،إضافة إلى انخفاض الدخل المتاح،لكن بعد سنة 1979 عرف ادخار العائلات ارتفاعا

محسوسا نتيجة لارتفاع الدخل المتاح من جهة ولتطبيق شعار (ادخار –سيارة) من طرف الصندوق من جهة أخرى،كما تم بيع السكنات للمدخرين ،واستمر الادخار في الزيادة لغاية سنة 1989، وفي سنة 1990 كان ادخار العائلات قد انخفض وذلك راجع إلى التطور الحاصل في الاقتصاد الوطني وما ساد آنذاك من تحولات ومشاكل اجتماعية وأمنية والتي تحد في بعض الأوقات من ادخار الأفراد،لكن بعد سنة 1990 ارتفع الادخار من جديد حتى سنة 1994 أين عاود الانخفاض ،والأسباب في ذلك تتعدد، منها شدة التضخم بالإضافة إلى وصول مؤشر البطالة إلى مستويات خطيرة، وبداية من سنة 1995 نلاحظ تحسن كبير في مستوى الادخار نتيجة تحسن في الدخل المتاح الذي أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة، وبلغ الادخار العائلي أقصاه في سنة 2005.إن نمو الادخار العائلي على مستوى الصندوق بصورة ملفتة خلال فترة (1995-2005) يرجع كذلك إلى دافع رئيسي يتمثل في أمل الحصول على عقارات،سكن أو ملكية عقارية.

3-13 الدراسات السابقة:

توالت الدراسات الاقتصادية منها الإحصائية والتحليلية في موضوع السياسة الانفاقية وتبعاتها على كل المؤشرات الاقتصادية بما يضمن التوازن الكلي في الاقتصاد ولتعدد فروع نفقات الدولة اقتصرت بعض الدراسات على معاينة بعض أوجه الإنفاق الحكومي ،و هذا ما تعرضت إليه الدراسة التي قام بها كل من Bills و Klenowسنة (2004) وتلتها بعد ذلك دراسة كل من Klenow وKryvstov سنة (2005) و التي تمت على السلاسل الزمنية المتعلقة بتغيرات الأسعار ومحاولة إيجاد متوسط الأسعار لمدة 12شهر (مدة الدراسة) مقارنة بتطور كتلة الأجور و التي تمس جميع القطاعات،واعتمد كل من Bills و Klenowو Kryvstov على 350صنف من السلع و الخدمات خلال الدراسة استنادا إلى تقارير صادرة عن المكتب الإحصائي للعمل بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلوا بعد ذلك إلى أن التغيرات في أسعار السلع خلال 3 أشهر تقتضي تغير فيIPCيقدر بـ :30,4% ،وفيما يخص الخدمات يتغيرIPC بمقدار 40,8%خلال 7أشهر، وللتوضيح أكثر تمس تغيرات الأسعار في كل من السكن والحاجيات الغذائية للمستهلك، إضافة إلى تأثيث المنازل بنسبة 37,3%خلال (2-3) أشهر، يليها النقل بنسبة 15,4%خلال شهر واحد،ثم الخدمات الصحية بنسبة 6,2% خلال 14 شهر[23].

[23]-Michael Winckens ,Macroeconomics A Dynamic General Equilibrium, ,USA,2008, p208

كما قام كل من Vilmumen و Rumlerسنة(2006) بنفس الدراسة في الاتحاد الأوربي،و بنفس أسلوب الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لتبين أن أسعار المواد الطاقوية هي الأكثر حساسية في تغيراتها ،تليها الحاجيات الاستهلاكية ثم الخدمات الصحية.

دراسة OdhiamboNicholas M سنة (2008): والتي عالج فيها تركيز بعض الدراسات القياسية على دراسة اتجاه السببية ثنائي المتغيرات مابين النمو الاقتصادي والتنمية والتي هي من جملة السياسة المالية للدولة ،حيث مثل هاته الدراسات نعتها بالتحيز لعدم احتوائها على عدة متغيرات مفسرة وهذا ما استعرضه في دراسته حول الاقتصاد في كينيا بفحص السببية والنتيجة الدينامكية ما بين العمق المالي والنمو الاقتصادي من خلال إدراج المدخرات كمتغير مفسر، وبالتالي خلق نموذج بسيط للتباين الثلاثي باستخدام تقنيات التكامل المشترك و تصحيح الخطأ وتوصل إلى وجود سببية أحادية مابين النمو الاقتصادي والتنمية المالية ،بالرغم من أن المدخرات ترفع من قيمة هاته الأخيرة إلا أن القول أن التنمية المالية تؤدي بشكل لا لبس فيه إلى تحقيق النمو يجب أن تعامل بحذر.[24]

دراسة سنة (2010): قام كل من abu nurudeenوabdullahiusman في دراستهما على الاقتصاد في نجيريا حول زيادة الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي بالرغم من أن نجيريا لا زالت تحتل المرتبة الأول عالميا في الفقر إلا أن الارتفاع في الإنفاق الحكومي لم يترجم إلى تنمية ذات مغزى، وقد خلصت الدراسة أن زيادة النفقات الحكومية على التعليم لها اثر السلبي على النمو ،بينما زيادة النفقات على قطاع الصحة والاتصالات والنقل أدت إلى الزيادة في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلا إليه بشرط اتخاذ الحكومة توجيه نفقاتها إلى قطاع التعليم مع ضمان الأموال المخصصة لتطوير هذا القطاع ،كما يجب عليها رفع نفاتها في تنمية قطاع الصحة لأنه يعزز إنتاجية العمل،إضافة إلى تمويل منظمات مكافحة الفساد قصد معالجة الفساد في المناصب ذات الأهمية والقائمة على تنفيذ نفقات الحكومة.[25]

كما قام كل من Critina Checheritaو Phlipp Rothe (2010) بدراسة علاقة الدين العام على النمو الاقتصادي وخاصة أن الدراسات التي استندوا إليها درست اثر الديون الخارجية وإعادة الهيكلة على النمو في البلدان النامية بيد أن هذه التحليلات غائبة على مستوى البلدان المتقدمة و لسيما

[24]- Nicholas M Odhiambo,Financial depth , saving and economic growth in Kenya :A dynamic causal linkage ,Economic Modeling ,Volume25,4 july 2008 page 2

[25]-Abdullahi Usman and Abu Nurudeen,Gouvernment Expenditure and economic growth In Nigeria1970-2008,Business and economics journal ,Volume 2010,BEJ4 ,page7 .

اثر الضغوط المالية المتزايدة على منطقة اليورو مع ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية، وقد تمت الدراسة على 12بلد من منطقة اليورو على مدى 40عام ابتداءا من سنة 1970، وقد خلصوا إلا أن ارتفاع مستويات الدين العام إلى 70%-80% من الناتج المحلي لها تأثير ضار على النمو في المدى الطويل لان التغير السنوي لمعدل الدين (عجز الموازنة) له علاقة خطية وسالبة مع نمو الناتج المحلي بالنسبة للفرد.[26]

دراسة Andreas Bergh وMagnus Henreksom (2011) :حيث حاولا معالجة علاقة حجم الإنفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي واقترحا نهج بديل في الدراسة وهو عدم اقتصار الدراسة على البلدان المتقدمة ذات مستوى الدخل المرتفع، كذلك قياس حجم الضرائب ودورها في تعزيز الإنفاق الحكومي ومساهمته في الناتج الإجمالي وذلك بتقدير نموذج Panelحيث أثبتت التقديرات أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي بنسبة 10%يحقق معدل نمو سنوي بنسبة 0,5%وهذا ما استدعى تعزيز الدراسة لفهم وتفسير علاقة هذا الارتباط بين عدة دول محل الدراسة ،و توصلا إلى أنه هناك علاقة سلبية مابين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصاديوتم تفسير هذه العلاقة حسب حالة الاقتصاد حيث في حالة الانكماش الاقتصادي تزداد نفقات الحكومة متمثلة في نفقات التحويلات من اجل التامين الاجتماعي وفي حالة تحقيق نمو اقتصادي مرتفع يصاحبه تراجع في نسبة العاطلين عن العمل وذلك يجعل الحكومة تقلص نوعا ما حجم التحويلات ،كما أن الدول التي تتمتع بارتفاع حجم الضرائب تتمتع بمعدل نمو متوسط[27].

دراسة نبيل مهدي الجنابي 2012: تحت عنوان السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة St louis)على الاقتصاد العراقي (2003-2011) حيث عالج سياسة الاستقرار الاقتصادي بدراسة نمو الناتج المستدام مع معدل تضخم وأسعار صرف مستقرة نسبيا ومن أجل تحقيق هذا الهدف تطرق إلى الأهمية النسبية للسياسات النقدية والمالية على نمو الناتج الحقيقي الغير نفطي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي وبتطبيق معادلة St louis، وكانت نتائج الدراسة التي توصل إليها أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في عرض النقود مقدرة 1% سيكون لها أثر معنوي ايجابي على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي غير النفطي في الأجل القصير ، وكذلك أثر الصدمة الموجبة للسياسة المالية على الناتج الإجمالي

[26] -Critina Checherita and Phlipp Rother The impact of high and growing Gouvernment DEBT of economic growth an empirical investigation for the EURO AREA ,European Central Bank ,Working paper serie N°1237,August 2010,page 9.

[27]- Andreas Bergh and Magnus Henrekson, Government Size and Growth: A Survey and Interpretation of the Evidence, Research institute of industrial economics, working paper N° 858,14April2011 page 11.

الحقيقي الغير نفطي يكون سالب في الربع الأول والثاني من السنة الأولى ثم يتحول إلى ايجابي خلال الربعين الثالث والرابع ثم يستمر أثره الايجابي بمضاعف يقترب من الصفر 0.1098،كما أن صغر قيم مضاعف السياسة النقدية والمالية لا يدعم بشكل كامل نجاح معادلة St louis في قياس وتفسير صدمات وآثار السياستين على الاقتصادي العراقي وبذلك تبقى فعالية السياسة المالية والنقدية ضئيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة [28].

دراسة faraji kasidi and kenani Mwakanemela(2013) :حيث استعرضا هدف الاقتصاد الكلي سواء في الدول المصنعة أو الغير الصناعية وهو تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وإبقاء معدل التضخم في مستوى منخفض، وطرح الإشكالية حول ما إذا كانت هناك معدلات متفاوتة للتضخم هل تعزز نوعا ما من النمو الاقتصادي؟ لدافع هذا التساؤل تطرقا الاقتصاديان في دراستهما إلى دراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1990-2011)الخاصة بالتضخم والنمو الاقتصادي وكان الاقتصاد في تنزانيا هو محل الدراسة بتطبيق نموذج الارتباط والتكامل المشترك، وأثبتت الدراسة أنه هناك علاقة مابين التضخم وتطور الناتج الإجمالي وتم استخدام معامل المرونة لقياس درجة الاستجابة حيث كلما تغير PIB ينجم عنه تغير في مستوى العام للأسعار ،كما أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة عكسية فالتضخم لا يؤثر على النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة .[29]

دراسة Pontus Rendahl (2014): حيث قام بدراسة مضاعف السياسة المالية وآثاره على التشغيل مقارنة بالصدمات التي يتعرض إليها الاقتصاد خلال فترات التوسع في الإنفاق الحكومي، وبدوره يؤدي هذا التوسع إلى زيادة في الناتج الإجمالي وتقليل معدل البطالة وإحداث زيادة مستمرة في الدخل لدى الأفراد مما ينجم عنه صدمة يتعرض لها الاقتصاد مفادها وقوع تضخم مستمر نتيجة آثار الإنفاق الحكومي في المدى الطويل ،وقد خلص في دراسته بعد استعماله لعدة متغيرات في نموذج الدراسة منها : العائلات (حيث تم التعبير عنها مقارنة بمعدل البطالة في سوق العمل الذي هو الفرق مابين اليد العاملة المعروضة واليد العاملة المطلوبة إضافة إلى حساب سلسلة معدل الأجور الذي تتحصل عليه العائلات)، إضافة إلى متغير

[28]-نبيل مهدي الجنابي،نماذج السياسات النقدية والمالية ، مع تطبيق معادلة (St Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد08 ،2012 ، ص74

[29]-Faraji KasidI,Kenani Mwakanemela ,impact of inflation on economic growth: A case study of TANZANIA Asian Journal of Empirical Research, 3(4)2013,page: 368.

الإنفاق الحكومي الذي تمثله الدولة شمل إنفاقها الحكومي مقارنة بحجم الدين العام، والمتغير الثالث عبر عنه بالقطاع الإنتاجي والذي تمثله المؤسسات، وتمت الدراسة مقارنة بسوق العمل والذي شمل كذلك مناصب العمل الشاغرة لتوسيع مجال الدراسة ،ولاستبعاد تداخل السياسة النقدية مع متغيرات الدراسة قام بفرضية تثبيت عرض النقود طول فترات الدراسة وقد توصل إلى أن زيادة مضاعف الإنفاق الحكومي بواحد دولار له اثر على الرفاهية العائلات باستهلاك 4 دولار بشرط عدم تعرض الاقتصاد لمصيدة السيولة وإلا سوف تكون له آثار سلبية إن وقع في فخ السيولة[30].

دراسة Seyed Ehsan Alavi, Saeed Moshiri, Mohammad Sattarifar(2016): حيث تمت الدراسة بمعالجة فعالية السياسة النقدية والمالية قي الاقتصاد الإيراني باستعمال نموذج-IS-MP ASحيث ركزوا على أهمية السياسة المالية والنقدية بالنسبة للاقتصاديين وصناع القرار ،لهذا ركزت الدراسة على دراسة فعالية وكفاءة السياستين في إيران مقارنة بوفرتها على موارد طبيعية وبشرية لكن على رغم هذه الموارد لم تحتل إيران مرتبتها في المنطقة في تحقيق نسبة معتبرة من النمو والتنمية، ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسات الاقتصادية لم تستخدم استخداما امثلا وتفتقر إلى عدة عوامل تؤهلها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها ،تم استخدام السلاسل الزمنية بناءا على معطيات البنك المركزي الإيراني وقد توصلوا إلى أن تطبيق نموذج يوضح ارتباط الناتج المحلي في إيران بخمس متغيرات سعر الصرف ، العائدات النفطية ، نسبة عجز الميزانية كما أظهرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط سلبيا مع التضخم المتوقع ويرتبط ايجابيا مع سعر الصرف والعائدات النفطية وذلك في ظل تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي الإيراني [31].

3-13الدارسة القياسية – دراسة حالة الاقتصاد الجزائري من(1990-2016).

1-13-1.أدبيات التكامل المتزامن

لقد أصبح الاقتصاد القياسي يلعب دورا هاما في مجال الدراسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، و في هذا الجزء سنتطرق إلى أدبيات التكامل المتزامن(التكامل المشتركCo intégration)للعلاقة في المدى الطويل

***مفهوم التكامل المتزامن:**لتوضيح العلاقة الحقيقية في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات

[30]- Pontus Rendahl m Fiscal policy in an unemployment crisisCambridge Working Paper in Economics: 1456Series No: 2014/07 ,page13.

[31]-Seyed Ehsan Alavi, Saeed Moshiri, Mohammad Sattarifa, An Analysis of the efficiency of the monetary and fiscal policies in Iran economy using IS – MP – AS model Procedia Economics and Finance 36 (2016),page 530.

الاقتصادية في الحالة التي تكون فيها السلاسل الزمنية غير مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة N، قام Granger (1981-1983) بإدخال مفهوم التكامل المتزامن الذي سمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة N، كما سمح بالتخلص من مشكل الانحدار الزائف(Spurious Régression) الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنيةغير المستقرة[32]. كما قام Grangerبإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركا، وأثبت كل من Engle and Granger في سنة1987أنه يمكن استخدام متغيرات متكاملة من الدرجة الأولىدون التضحية بعلاقة الآجل الطويل،و ذلك من خلال تحليلات التكامل المشترك.

****شروط التكامل المتزامن**: تكون السلستان الزمنيتان (X_t) و (Y_t) متكاملتان زمنيا إذا تحقق الشرطان التاليين:

1-أن تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة .

2-أن تكون سلسلة البواقي$(\varepsilon)_t$تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل .

فإذا وجدت سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى $I(1)$على الشكل:

$$Y_t = a + bX_t + \varepsilon_t$$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون العلاقة:

$$\varepsilon_t = Y_t - a - bX_t$$

و التي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر$I(0)$،عندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين X_t

1-13-2منهجية الدراسة و متغيرات النموذج:

سنقوم فيما يلي بإجراء اختبار التكامل المتزامن لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي نحاول من خلالها تفسير حدوث التضخم في ظل اقتصاد مفتوح، حيث سنمر بمجموعة من المراحل المتمثلة فيما يلي:

- اختبار جذور الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج.
- تحديد عدد فترات الإبطاء.

[32]-Régis Bourbonnais,Économétrie, Cours et exercices corrigés, 9édition Dunod, 2015,pp.280-283.

- ❖ اختبار التكامل المشترك "Test de cointegration".
- ❖ تقدير نموذج تصحيح الأخطاء "VECM" .
- ❖ اختبار سببية "Granger" بين متغيرات الدراسة.

و للقيام بذلك سنعتمد على حزمة من المتغيرات التي سنقوم من خلال الجدول التالي بتعريف كل منها و إعطاء مصدر البيانات الخاص به.

الجدول رقم (3-2): المتغيرات و مصادر البيانات

المتغير	التعريف	مصادر البيانات
IPC	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك	بيانات البنك العالمي www.bm.com
MO	للمعروض النقدي كنسب من إجمالي الناتج المحلي و يمثل مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية	بيانات البنك العالمي www.bm.com
CHANGE	سعر الصرف الرسمي	بيانات البنك العالمي www.bm.com
M	إجمالي الواردات من السلع و الخدمات كنسبة من الناتج الداخلي الخام	بيانات البنك العالمي www.bm.com

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] **اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية** : قبل أن نتطرق إلى دراسة ما إذا كانت السلاسل الزمنية المراد دراستها ذات تكامل مشترك، لابد من دراسة استقرارية هذه السلاسل ، ويعتبر استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية مثل الاقتصادية و المالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في التحليل القياسي حيث أن الاستدلال للمتغيرات غير مستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية وإنما مضللة و هذا ما يسمى بالانحراف الزائف،وهناك العديد من الطرائق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية ولكن الطرائق الأكثر دقة والأوسع انتشارا هو اختبار جذور الوحدة،و يهدف اختبار جذور الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات و التأكد من استقراريتها و تحديد رتبة كل متغير على حدة فإذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول

فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى Integrated of Order أي $I(1)$ أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية فان السلسلة تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمتها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر و هو بذلك لا يحمل جذر الوحدة أي $I(0)$[33].

و لأن منهجية التكامل المتزامن تفرض عدم استقرارية السلاسل الزمنية طبيعيا لذلك لابد لنا من معرفة رتب سلاسل الدراسة، أي عند أي مستوى تكون هذه السلاسل مستقرة، حيث سنعتمد على اختبار ديكي-فولار "ADF" و الجدول التالي يبين درجة استقرارية السلاسل الزمنية حسب الجدول رقم (**3-3**) الذي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3-3): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

(..): قيمة الاحتمال

المتغيرات	ADF			النتيجة	الفروق الأولى	ADF			النتيجة
	C	*T+C*	*N*			*C*	*T+C*	*N*	
IPC	-1.405	-1.822	-1.332	غير مستقرة	D(IPC)	-5.091	-5.063	-5.070	مستقرة: I1
	-2.986	-3.603	-1.955			0.000	-3.612	-1.955	
	(0.563)	(0.663)	(0.164)			(0.9860)	(0.002)	(0.000)	
MO	-0.539	-3.269	0.448	غير مستقرة	D(LNMO)	-4.964	-4.913	-4.873	مستقرة I1:
	-2.981	-3.595	-1.954			-2.986	-3.603	-1.955	
	(0.867)	(0.093)	(0.804)			(0.000)	(0.003)	(0.000)	
CHANG	-1.383	-2.585	2.500	غير مستقرة	D(CHANG)	-3.433	-3.294	-2.785	مستقرة I1:
	-2.981	-3.658	-1.954			-2.986	-3.603	-1.955	
	(0.574)	(0.289)	(0.995)			(0.019)	(0.090)	(0.007)	

[33] – علي عبد الزهرة حسن ،عبد الطيف حسن شومان تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذور الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية العدد34 ، 2013،جامعة بغداد ،ص 177.

مستقرة I1:	-4.743	-4.678	-4.742	D(M)	غير مستقرة	0.417	-2.522	-1.258
	-1.955	-3.603	-2.986			-1.954	-3.595	-2.981
	(0.000)	(0.005)	(0.000)			(0.796)	(0.315)	(0.633)

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات *Eviews. 9*.

T: الاتجاه العام، C: الثابت، N: عدم وجود لا ثابت و لا اتجاه عام.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيم الإحصائية لاختبار جذر الوحدة لكل من ADF لمتغيرات الدراسة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى ثقة 05%، و هذا يعني أنها غير مستقرة طبيعيا أي وجود جذر الوحدة، و هذا ما يتطلب دراسة إستقراريتها عند الفروق الأولى، تشير نتائج اختبار ADF الخاصة بالفروق الأولى للمتغيرات إلى استقرار جميع السلاسل الزمنية عند الفرق الأول ، و أن كل القيم الإحصائية لـ: ADF هي أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوي 05%، و قيمة الاحتمالات أصغر من الاحتمال الحرج عند 05%، حيث نلاحظ أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الرتبة (I1)، و هذا ما يسمح بإجراء اختبار التكامل المتزامن و البحث عن ما إذا كانت هنالك علاقة طويلة المدى تربط ما بين التضخم بالمعروض النقدي، الواردات و سعر الصرف الرسمي للجزائر.

3-13-4- تحديد عدد فترات الإبطاء:

بعد فحصنا لاستقرارية السلاسل الزمنية تبين لنا أن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (I1) و هذا ما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن،و قبل المرور لهذا الاختبار لابد علينا من معرفة عدد فترات الإبطاء التي تعد من الشروط الأساسية التي ينبغي التأكد منها للقيام بهذا الاختبار، و الجدول التالي يبين نتائج عدد فترات كما يلي:

الجدول رقم (3-4): نتائج إختبار تحديد عدد فترات التأخير.

LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	عدد (Lag) الفترات
-201.1309	NA	1475.872	18.64826	18.84663	18.69499	0
-136.7320	99.52551*	18.71209	14.24837	15.24022	14.48202	1
-125.2983	13.51253	33.62945	14.66349	16.44883	15.08406	2
-107.5003	14.56201	47.16931	14.50003	17.07886	15.10752	3
-58.13880	22.43706	8.587712*	11.46716*	14.83948*	12.26158*	4

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews.9.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم كل من AIC و SC و HQ و FP تشير إلى أن فترة الإبطاء المثالية هي **04** و يرمز لها بالرمز (*) في الجدول، لكن عند أربع فترات تأخير تفقد السلاسل خصائصها حيث أنها تحتوي على قيم سالبة يتم حذفها، و بالتالي لا يستطيع برنامج Eviews.9 بالتقدير عند هذا العدد من فترات الإبطاء، و استثناءا نلاحظ أن LR تشير على عكس القيم المعيارية الأخرى إلى أن عدد فترات التأخير المثالية تكون عند فترة واحدة (lag=1)، و يبدو ذلك مناسبا أكثر للقيام بالتقدير، حيث سنعتمد فيما يلي على وجود فترة واحدة،

3-13-5- اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج: سنمر فيما يلي إلى اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة، و نقصد بطريقة هذا الاختبار طريقة Johannes and Juselius (1990) و Johansen (1988) التي تستخدم طريقة الامكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة فيفضل أن تستخدم في نموذج مكون من أكثر من متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجة للتكامل المشترك، وقد أثبت دراسة Gonzalo (1990) أن طريقة Johansen and Juselius أفضل حتى في حالة وجود متغيرين التي هي طريقة Engle-Granger(1987) ذات الخطوتين مناسبة لاختبار التكامل المشترك بينهما وذلك لان طريقة Johansen and Juselius (1990) تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرين والتي تكون غير موجودة في طريقة Engle-Granger (1987) ذات الخطوتين.

و قد أقترح Johansen and Juselius (1990) و Johansen(1988) إجراء اختبارين لاختبار فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية موضوع الدراسة وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك r المعنوية إحصائيا،الاختبار الأول هو اختبار الأثر Trace test(λ_{trace})وتحسب احصائيتة بالعلاقة التالية:

$$Trace = -T\sum_{i=r+1}^{n} In(1-\lambda_i)$$

حيث T يمثل حجم العينة، r عدد متجهات التكامل المشترك، λ_i القيم الذاتية،n عدد المتغيرات.

و تبعا لما ذكرناه سابقا، يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (3-5): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen

الفرضيات	إحصائية اختبار الأثر: Trace	إحصائية اختبار القيمة العظمى Max-eigen	عدد العلاقات

	فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (%5)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (%5)
علاقة واحدة	r=0*	r>0	48.20467	47.85613	32.06761	27.58434
	r=1	r>1	16.13706	29.79707	10.02389	21.13162
	r=2	r>2	6.113173	15.49471	5.865742	14.26460
	r=3	r>3	0.247431	3.841466	0.247431	3.841466

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود علاقة تكامل مشترك واحدة ،حيث نقوم برفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود شعاع تكامل مشترك عند (r=1)، حيث أن قيمة كل من Trace و Mas-eigen قد أعطتا نفس النتائج، و كانت قيمتهما أكبر من القيم الحرجة عند 05%، و بناءا على هذه النتائج يمكن القول أنه توجد توليفة خطية واحدة بين كل من IPC، MO، CHANG و M.

3-13-6 نموذج تصحيح الخطأ "VECM" لمتغيرات الدراسة:

بناءا على النتائج المتمثلة في تكامل السلاسل الزمنية من نفس الرتبة (I1)، و وجود فترة إبطاء و كذلك علاقة تكامل مشترك واحدة بين متغيرات الدراسة ، يمكن تقدير نموذج VECM لمعرفة مدى تأثير كل من CHANG، MO و M على IPC، و الجدول التالي يبين نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (3-6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لمتغيرات الدراسة.

Vector Error Correction Estimates
Date: 07/14/17 Time: 22:50
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
IPC(-1)	1.000000
MO(-1)	-0.484892
	(0.14688)
	[-3.30137]
CHANG(-1)	0.382062
	(0.04884)

	[7.82289]	
M(-1)	0.839837	
	(0.40925)	
	[2.05212]	
C	-28.04815	
	Coefficient	Prob
Error Correction:	D(IPC)	
CointEq1	-0.763484	0.0000
D(IPC(-1))	-0.070788	0.5999
D(MO(-1))	-0.359236	0.0064
D(CHANG(-1))	0.499641	0.0191
D(M(-1))	0.336453	0.2403
C	-2.246852	0.0182
R-squared	0.682045	
Adj. R-squared	0.593724	
Sum sq. resids	195.4495	
S.E. equation	3.295195	
F-statistic	7.722354	
Log likelihood	-59.22151	
Akaike AIC	5.435126	
Schwarz SC	5.729639	
Mean dependent	-0.879225	
S.D. dependent	5.169762	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews.9.

نلاحظ من المعادلة أن حد تصحيح الخطأ سالب و معنوي عند 05% حيث بلغت قيمة الاحتمال لـ: C1 حسب الجدول أعلاه و الذي يمثل معلمة تصحيح الخطأ (**0.0000**) و من هذا المنطلق يمكن الحكم بأن حد تصحيح الخطأ أو (سرعة تعديل إختلالات المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل) استوفى الشرطين الأساسيين المتمثلين في أن يكون سالب و معنوي، و بالتالي نقول أنه توجد علاقة سببية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة أين يؤثر كل من MO، CHANG و M في IPC، و حسب النتائج في الجدول أعلاه، فإن سلوك المؤشر العام لأسعار الاستهلاك سيستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 1,309 سنة و هي (1/0,763) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل،أما فيما يخص سرعة التعديل فنقول أنه يتم تعديل 76,34% سنويا من إختلالات المدى القصير للمؤشر العام لأسعار

الاستهلاك.و فيما يخص العلاقة السببية في المدى القصير فسنعتمد على اختبار Wald لمعرفة ما إذا كانت هنالك علاقة سببية تربط المتغيرات في المدى القصير، و الجدول التالي رقم (06) يبين نتائج هذا الاختبار.

ومنه يمكن استخلاص معادلة المدى القصير من خلال الجدول رقم (3-6):

$$DIPC = -0763ECTt-1 - 0.07D(IPC(-1) - 0.359DMO(-1) + 0499CHANG(-1) + 0.336DM(-1) - 2.246$$

حيث $ECTt-1$: يمثل المعادلة في المدى الطويل إذا تم تعويضها في المعادلة السابقة نتحصل على :

$$DIPC=-0763[IPC(-1)-0484Mo(-1)+0382CHAN(-1)+0839M(-1)-28.048]-0.07D(IPC(-1) -0.359DMO(-1) + 0499CHANG(-1) + 0.336DM(-1) - 2.246$$

الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار سببية Granger

الفرضية العدمية	F-Statistic	الاحتمال
D(MO) لا يسبب D(IPC)	1.24688	0.2762
D(IPC) لا يسبب D(MO)	7.57362	0.0116
D(CHANG) لا يسبب D(IPC)	18.5817	0.0003
D(IPC) لا يسبب D(CHANG)	0.03540	0.8525
D(M) لا يسبب D(IPC)	0.19151	0.6659
D(IPC) لا يسبب D(M)	0.95830	0.3383

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews.9

تظهر نتائج اختبار سببية Granger أن D(MO) لا يسبب D(IPC)، و ذلك لأن قيمة الاحتمال لإحصائية fisher بلغت 0,2762 و هي أكبر من الاحتمال الحرج عند 5%، و عكس ذلك نلاحظ أن قيمة الاحتمال في السطر الثاني من الجدول (P=0.0116) هي أصغر من الاحتمال الحرج عند 5% و منه نرفض فرضية العدم، و نقول أن D(IPC) يسبب D(MO). نلاحظ من الجدول أيضا أن D(CHANG) يسبب D(IPC) لأن قيمة الاحتمال (P=0.0003) هي أصغر من الاحتمال الحرج عند 05%، إلا أن العلاقة السببية العكسية غير موجودة حيث أن D(IPC) لا يسبب D(CHANG)

حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من الاحتمال الحرج عند 05%. و أخيرا نلاحظ عدم وجود علاقات سببية أحادية أو ثنائية الاتجاه تربط ما بين D(M) و D(IPC) في المدى القصير، حيث أن قيم الاحتمال المسجلة هي أكبر من قيمة الاحتمال الحرج عند 05%.

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ سنوات قليلة إذ تحول من اقتصاد يرتكز على القطاع العام إلى تسيير حسب آلية السوق، ومن الملاحظ أن مالية الجزائر استفادت كثيرا من الفوائض التجارية التي استطاعة تحقيقها خلال السنوات نتيجة ارتفاع الكبير في أسعار المحروقات في بداية الألفية الثالثة، وأيضا من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق باحتياطي النقد الأجنبي، وهذا ما استدعى بالدولة إعداد برامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تخفيض الديون الخارجية وهذا ما جعل معدلات التضخم تنحصر وتسجل معدلات منخفضة بداية من الألفية الثالثة مقارنة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي،لكن بناء على ما تم عرضه تم التوصل إلى النتائج التالية :

- ❖ لقد قادتنا الدراسة التطبيقية وفق منهجية التكامل المشترك إلى مجموعة من النتائج مفادها أنه توجد علاقة سببية طويلة الأجل تربط التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تعبر عن السياسة المالية والنقدية المتخذة خلال الفترة(1990-2016).أما في المدى القصير لقد قادنا اختبار Granger إلى أن مؤشر العام للأسعار يؤثر على كمية المعروض النقدي و يمكن تفسير ذلك إذا ارتفعت الأسعار تتدخل الحكومة برفع الأجور لتمكين المستهلكين على المحافظة على مستوى استهلاكهم لكن بشرط توفر الإنتاج الوطني لكن إذا سجل هذا الأخير مستويات متدنية فستلجأ الحكومة إلى زيادة عرض النقود لتغطية نفقاتها.
- ❖ يعمل التدهور في قيمة الدينار على ارتفاع قيمة سلع الواردات وبالتالي ينعكس ذلك على أسعارها محليا ولان الطاقة الإنتاجية لا تضمن الحد الكافي من تغطية السوق فإن تطور معدلات التضخم سيأخذ منحى تصاعدي نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب و باختصار يبقى سعر الصرف في الجزائر واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وسواء كانت العملة الوطنية تنخفض أو تتدهور فان ذلك له تأثير سلبي على معدلات التضخم ، لان المنتجات الوطنية لم تحقق اكتفاء على مستوى السوق الداخلي، لذلك تضطر الدولة إلى تحمل تكلفة الواردات مقابل أسعار مرتفعة نظرا لانخفاض قيمة العملة الوطنية مما ينعكس على سعرها

داخل الاقتصاد الجزائري، وبالتالي تحدد معدلات التضخم تبعا لهذه السلسة من التغيرات لكن بشرط ألا نعتمد على تخفيض قيمة الصرف كآلية لامتصاص قوة الصدمة التي تشكلها العملات الأجنبية، خاصة خلال تراجع إيرادات المحروقات وانكماش احتياطي العملة الصعبة.

- ❖ تم إدراج النمو الاقتصادي كمتغير داخل الدراسة ولكن أثبتت السلسة الزمنية الخاصة به أنها مستقرة من الدرجة صفر لذلك تم استبعاده من الدراسة داخل نموذج البحث لان النمو الاقتصادي في الجزائر لا يعبر عن نمو حقيقي لأنه مرتبط بأسعار النفط، بالرغم من أن الجباية العادية تعتبر هامة بعد الجباية البترولية إلا أنها لم تساهم مساهمة حقيقية في رفع مؤشر النمو.
- ❖ تبين من الدراسة أن زيادة الكتلة النقدية لم تؤثر على مستويات التضخم وهذا ما يوافق السياسة التي انتهجها بنك الجزائر في استهداف معدل التضخم ألا يزيد عن مستوى 3%في سنة2003 .
- ❖ كما أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ثنائية عكسية مابين الواردات ومعدل التضخم وهذا ما يعكس أن التضخم بالجزائر ليس تضخم مستورد ،كما يوضح أن تخفيض العملة ليس له الأثر الفعال في تشجيع الطلب على السلع المحلية مقارنة بحجم الواردات المتزايدة خلال فترة الدراسة .

3-14التنبؤ بالتضخم وفق آلية الشبكات العصبية الاصطناعية:

3-14-1 مدخل إلى الشبكات العصبية الاصطناعية:

يمكن اعتبار الشبكات العصبية علماً جديداً يسعى لإنتاج برامج حاسوبية تعمل بنفس فكرة العقل البشري، وذلك لان العقل البشري ينفذ العمل من خلال ملايين من الخلايا العصبية والتي تتفرع بدورها إلى الملايين من الزوائد العصبية ومن خلال هذه الخلايا العصبية يتم تخزين المعرفة عن العالم الخارجي في العقل البشري، فالشبكات العصبية تسعى أن تنتج أجهزة وأنظمة تحاكي بها فكرة عمل العقل البشري، حيث تتكون الشبكة العصبية من جهاز يحتوي على عدة معالجات مع عدة ذاكرات مرتبطة مع بعضها البعض بصورة متوازية مما يجعلها تقوم بتنفيذ المهام بنفس فكرة الخلايا العصبية في العقل البشري،و على مدى عقد من الزمان تطور استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في العديد من التخصصات (**الاقتصاد** والبيئة وعلم الأحياء والطب ...). و على وجه الخصوص يتم تطبيقها على حل مشاكل التصنيف، والتنبؤ، والتحسين، والتعرف على الأنماط والذاكرة الترابطية (درو ومونسون، **2000)** في سياق معالجة البيانات،

كما تنطبق الشبكات أن على جميع الحالات التي توجد فيها علاقة غير خطية بين متغير تنبئي ومتغير متنبأ به بحكم طبيعتها ، كما يمكن لـ: RNA كشف التفاعلات متعددة غير الخطية بين مجموعة من المتغيرات الإدخال، حتى يتمكنوا من التعامل مع العلاقات المعقدة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

من ضمن مجالات الذكاء الصناعي مجال جديد وقوي وهو الشبكات العصبية الصناعية ، فهي محاكاة جميلة للأعصاب الإنسانية ، حيث أنها تتعلم وتكتشف وتتدرب من نفسها بالإعتماد على البيانات الكبيرة التي تقوم ببرمجتها فيها، فمثلا أن تدخل صورة بها عدد كبير من الأشخاص إلى الكمبيوتر، وبإستعمال الشبكات العصبية نطلب من الكمبيوتر أن يعد لنا عدد الأشخاص الموجودين في الصورة ، طبعا لكي يصل إلى درجة عالية من الدقة في الإجابة يجب علينا أن نقوم بتدريبه وذلك بإدخال الصورة أكثر من 30 مرة عليه ، ومرة بعد مرة يصبح قادر على عد عدد الأشخاص الموجودين في الصورة حتى لو تجاوز عددهم 100 والشكل رقم **(3-8)** الذي يظهر الفرق بين الخلايا العصبية البيولوجية الجزء(**a**) والخلايا العصبية الاصطناعية الجزء(**b**)

الشكل رقم (3-8):الفرق مابين الخلايا العصبية البيولوجية والصناعية

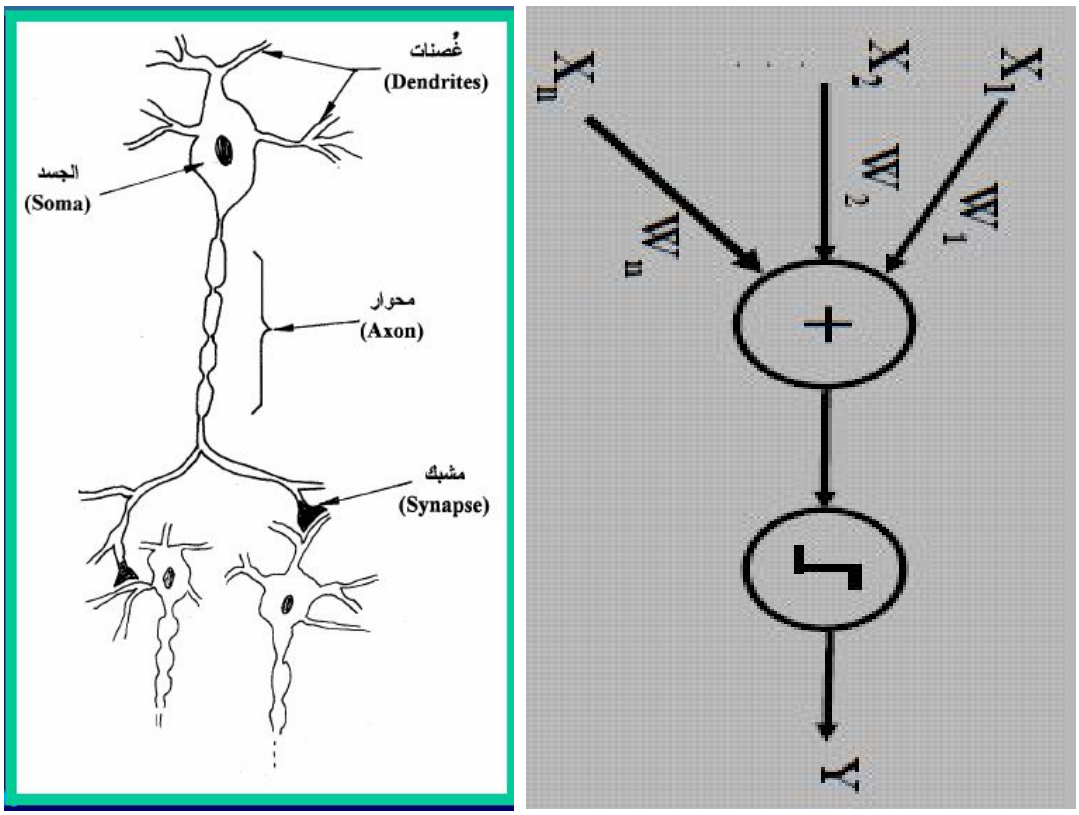

3-14-2 تعريف الشبكات العصبية الاصطناعية

هي شبكات ذات ترابط تواصل كثيف فيما بينها وتضم عناصر بسيطة و متوازية (وعادة ما تكون قابلة للتكيف) وذات تنظيم هرمي حيث يتفاعل كائنات العالم الحقيقي بنفس الطريقة التي يتفاعل بها النظام الطبيعي (البيولوجي) مع العالم الحقيقي[34].

3-14-3مميزات الشبكات العصبية الاصطناعية:

- ✓ تقوم بمعالجة البيانات على التوازي (*Parallèle*) مما يوفر سرعة عالية في الأداء تمكنها من حل المشاكل المعقدة التي تضم فرضيات كثيرة و معلومات متغيرة بشكل سريع وفعال.
- ✓ لها المقدرة على التعلم و التدريب مما يمكنها من التذكر و التكيف وتوفير الحلول للمسائل المتشابهة حتى وان كانت المدخلات منقوصة أو مشوشة (بش **الجزء(b)** إنسان) .
- ✓ لها المقدرة على حل المشاكل المعقدة بدون إعطائها خوارزه نا عن البرامج التقليدية التي لا يمكنها إيجاد الحل.
- ✓ تقوم بتوفير حلول لا يمكن إيجادها بالطرق المنطقية أو التحليلية (الاعتيادية المستخدمة في نظم الخبيرة (ESs)

3-14-4معمارية الشبكات الاصطناعي[35]:

تتكون معمارية الشبكات العصبية الاصطناعية من الأجزاء الآتية :

طبقة المدخلات (**imput layer**):تقوم باستلام إشارات الإدخال من خارج الشبكة و تقابل التفرعات الشجيرية في الخلية الطبيعية.

[34] -Angstenberger, J "Prediction of the S&P 500 Index with Neural Networks." In Neural Networks and Their Applications, edited by J. G. Taylor, 143–152. Chichester: Wiley and Sons.

[35] عمر صابر قاسم ، اسؤاء رستم محمد ، دراسة رياضية تحليلية لخوارزميات الشبكات العصبية في ملائمة نموذج التشخيص الطبي عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الخامس في تقنيات المعلومات 19-20كانون الاول 2012، مجلة الرافدين لعلم الحاسوب والرياضيات ،الموصل ، المجلد (10) العدد(1)2013،ص186

الأوزان(weights): تمثل الاتصالات بين الطبقات في الشبكات العصبية الاصطناعية و التي تقابل (synapse) بالشبكات العصبية الطبيعية

طبقة المخرجات(output layer) :وهي الطبقة الأخيرة التي تعطي الإخراج الحقيقي بعد سلسلة من المعالجات التي تتم خلال الطبقات السابقة

حد العتبة (Threshold):هو الحد الذي يحدد مدى ونوع الإخراج ليتسنى مقارنته مع الإخراج المطلوب (Target output)

دالة التنشيط (Activation function): هناك عدة أنواع من الدوال منها:

1. دالة الخطوة(**Step function**): هي دالة يقع إخراجها ما بين[1.0].
2. دالة الإشارة (**Sing Function**):حيث يكون فيها صورة الإخراج بين[1.1-] وتسمى أيضا Hard limit function و تستخدم في التصنيف (classification) والتعرف على الأنماط Pattern Recognition.
3. الدالة الخطية **linear function:** هي الدالة التي تكون فيها مشابهة للإدخال وتعطي تصنيفات متعددة وغير محدودة .
4. الدالة السيجماوية (**Sigmoid function**) : وهي دالة غير خطية يقع مداها مابين [0.1]و تكون مستمرة وقابلة للاشتقاق

والشكل رقم(**3-9**) تمثيل بياني لمختلف الدوال التي تعتمد عليها عملية التدريب في برامج الشبكات العصبية الاصطناعية

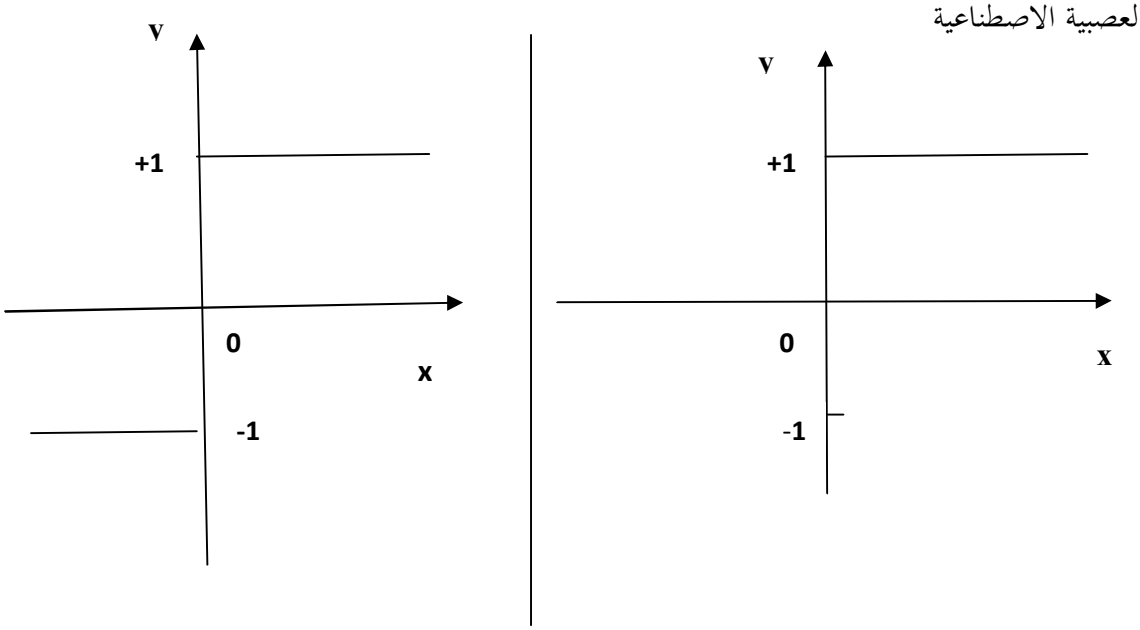

دالة الخطوة Step function

$$y^{step} = f(x) = \begin{cases} 1, & x \geq 0 \\ 0, & x \leq 0 \end{cases}$$

دالة الإشارة Sing function

$$y^{sing} = f(x) = \begin{cases} +1, & x \geq 0 \\ -1, & x < 0 \end{cases}$$

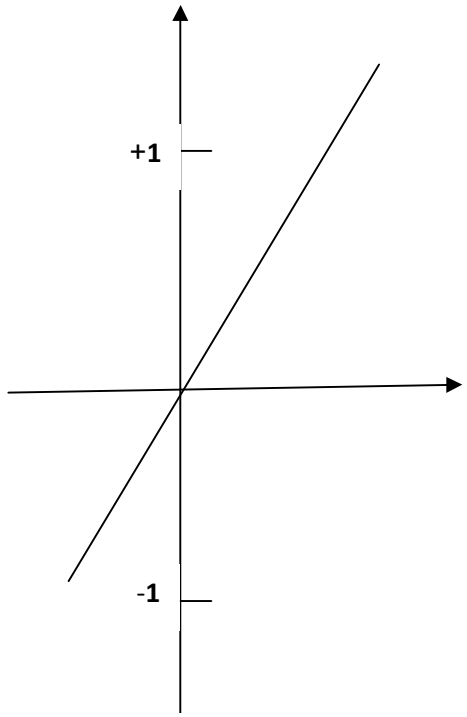

الدالة الخطية **linear function**

$$y^{Linear} = x$$

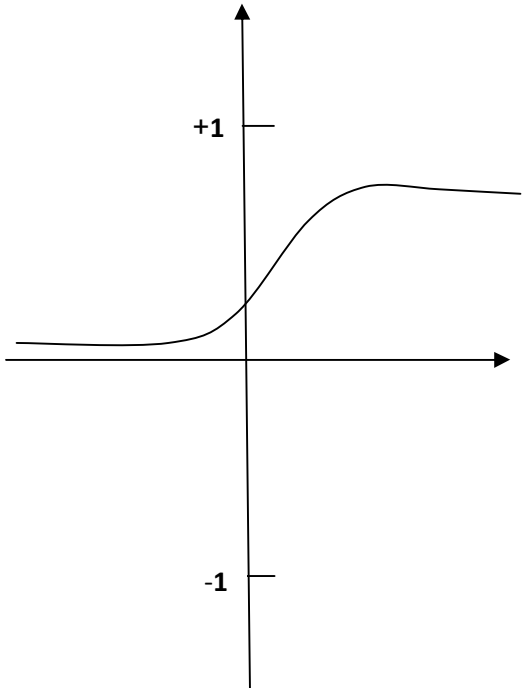

الدالة السيجماوية (**Sigmoid function**)

$$y^{sigmoid} = \frac{1}{1+e^{-x}}$$

بعد التمثيل البياني لمختلف الدوال يمكن تلخيص معمارية الشبكة العصبية الاصطناعية في الشكل رقم (3-9).

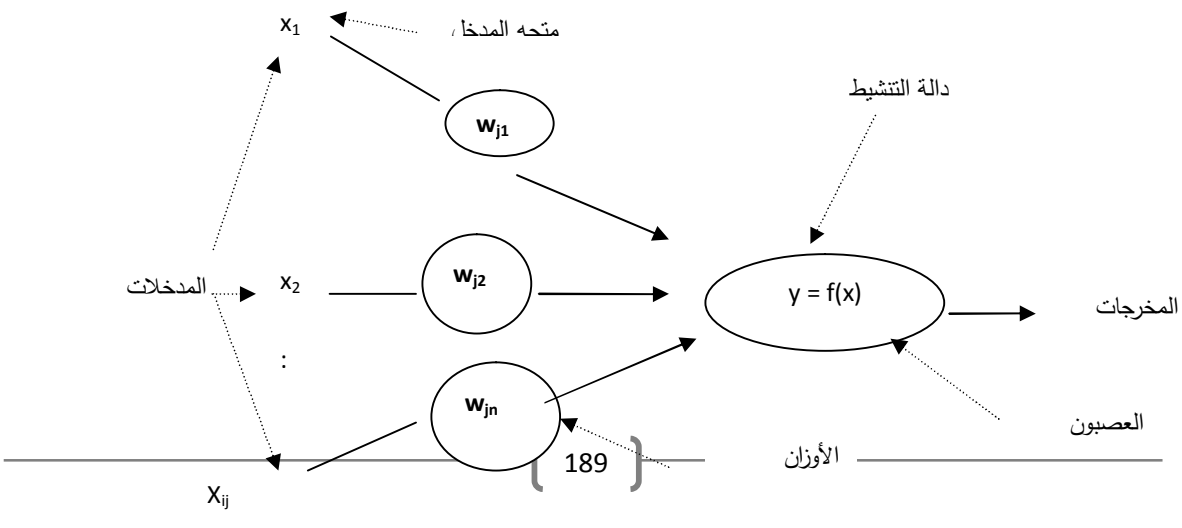

الصياغة الرياضية للعصبون

3-14-5الصياغة الرياضية للعصبون

تمثل العمليات الرياضية بالمعادلة الآتية:

$$y_k = f\left(\sum w_{jk} x_j + BK\right)$$

حيث أن:

$x_1, x_2 \ldots\ldots x_j$: إشارات المدخلات.

$w_1, w_2 \ldots\ldots w_j$: الأوزان للعصبون k.

$\left(\sum w_{jk} x_j + b_k\right)$ تابع عملية الجمع،حيث b :يمثل الانحياز الذي يمكن عده على أنه أحد الأوزان w_0 .

3-14-6أساليب التعليم في الشبكات العصبية:

بالإمكان استخدام طريقتين لتدريب الشبكات العصبية كوسيلة للتعلم او المحاكاة بين النظام والمستخدم وهذه الطرق هي :[36]

1- Supervised (التعليم بوجود مشرف).

2- Unsupervised(التعليم مع عدم وجود مشرف).

الطريقة الأولى :

يفترض وجود مشرف خلال عملية التدريب لكل نموذج ويستخدم للاختبار ويتم خلال (target output) وتتضمن نموذج المدخلات إضافة إلى الإخراج المرغوب لتحديد (real output) وأن في هذه العملية يتم إجراء مقارنة بين الإخراج الحقيقي إلى أن يتم تنقيص أداء الشبكة بعد إعطاء مصفوفة الأوزان

[36] - عباس محسن البكري، السيد غيث اسماعيل تصميم منظومة لتمييز أنماط الإشكال الهندسية باستخدام الشبكات(Journal of Babylon، University **No.(5)/ Vol.(18): 2010**)،ص1891.

ويحدد متجه الخطأ (real vector) حيث انه يقارن بين (output vector) مع متجه المخرجات والمدخلات للشبكة ويقارن أيضا مع الإخراج المرغوب لتحديد الأخطاء من خلال المعادلة التالية :

Real output- Target output = error

الطريقة الثانية:

و في هذه الطريقة لا يوجد مشرف لتقديم النماذج المطلوبة لذا يجب على النظام أن يتعلم بواسطة الاستكشاف والكيفية للخواص أو العوامل المهيكلة في نموذج الإدخال للمستخدم التجريبي ويجب إن يتم هذا التعلم من خلال تقوية الأوزان المنتخبة للعقد لكي تتطابق النماذج التجريبية ويميز التعلم بهذه الطريقة بصوره متكررة إلى إن يتم استقرار الأوزان .

3-14-7دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم باستعمال نموذج RNA:

يرجع التضخّم في جوهره إلى اضطراب قُوَى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، أو بعبارة أدق: ينشأ التضخّم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، ونتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القوميّ،كما يترتب على هذه الاختلالات ارتفاع متواصل في الأسعار، فيؤدي إلى ارتفاع الأجور وأثمان العوامل الإنتاجية، وسائر تكاليف الإنتاج، يليه ارتفاع متتالٍ في الأسعار، لهذا أخذت التنبؤات بمثل هذه الظواهر الاقتصادية حيزا كبيرا من اهتمامات الاقتصاديين وصناع القرار إضافة إلى مختلف الأعوان الاقتصاديين، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال هذه الدراسة باستعمال نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية :

لإعداد نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية يجب تحديد المتغيرات التالية:

- عدد العقد العصبية في طبقة المدخلات
- عدد الطبقات الخفية و ما تحتويه من عقد عصبية خفية .
- عدد عينات التعلم.

إن الطبقة الخفية تلعب دور مهم في التطبيق الصحيح لنموذج RNA وكما لها الدور الأساسي في رسم البيانات للعلاقات المعقدة والغير خطية بين متغيرات المدخلات والمخرجات .يستعمل غالبية مستخدمي **RNA**طبقة واحدة خفية تحوي الكثير من الخلايا العصبية الخفية وهذا غير مرغوب فيه لأنه يجعل النظام يأخذ وقتا كبيرا للتعلم إضافة إلى قدرته على التعميم تكون ذات مستوى ضعيف .

عموما يمكن تحديد عدد العقد العصبية في الطبقة الخفية اعتمادا على تحقيق اقل مقدار للخطأ من خلال إعادة التعلم لأكثر من مرة للبرنامج مع تغيير عدد العقد العصبية و يمكن تقدير هذا الخطأ الذي يسمى بالخطأ المتوسط(erreur moyenne) كما يلي:

$$E_{Apprentissage} \equiv \frac{1}{P_{Apprentissage}} \sum_{p \equiv 1}^{P_{Apprentissage}} E^p$$

حيث :

$P_{Apprentissage}$:مجوعة عينات التعلم.

E^p :الفرق مابين النتيجة المطلوبة و المخرجات التي تم الحصول عليها من قبل عينات التعلم هذا الفرق يمكن تقليله مقارنة بالعدد المضاعف والمتكرر لعينات التعلم (Nombre échantillons)، ويمكن تحديد متوسط خطأ الاختبار ():

$$E_{essai} = \frac{1}{P_{essai}} \sum_{p=1}^{P_{test}} E^p$$

بعد معرفتنا لجوانب النموذج وتقدير الخطأ، نمر إلى عرض ودراسة المتغيرات التي تؤثر على مستوى التضخم ويتم الاعتماد عليها في تقدير التنبؤات الخاصة به، تم الاعتماد في الدراسة على أربع متغيرات نعبر عنها بمدخلات البرنامج هي نفسها التي تم استخدامها الدراسة القياسية الإنفاق الحكومي،الواردات،سعر الصرف الرسمي، ،انظرا لملحق .

تمت الدراسة باستعمال برنامج ***MATLEB*** **(version 7.10)**: والذي يعتبر برنامج حاسوبي من إنتاج شركة Math Works يستطيع حل أنواع مختلفة من المسائل الرياضية التي قد تواجهنا في درستنا أو عملنا الهندسي أو التقني كما يمكنه حل والمزيد من المسائل المعقدة مثل الاستيفاء الرياضي، إيجاد حسابات المصفوفات، إنجاز عمليات معالجة الإشارة كتحويل فوريه، وبناء وتوجيه الشبكات العصبونية.من أهم وأقوى الميزات في***MATLEB*** أنه قادر على الرسم البياني للعديد من أنواع المنحنيات، ويجعلنا

نستطيع تصور وتخيل أعقد التوابع الرياضية والنتائج المخبرية بيانياً. مثلاً: الصور الثلاثة التالية لمنحنيات بيانية رسمت باستخدام توابع ماتلاب للرسم البياني.

بالإضافة كونه برنامج هندسي (وله مجالات أخرى) يقوم بعمليات تحليل وتمثيل البيانات من خلال معالجة تلك البيانات تبعاً لقاعدة البيانات الخاصة به, فمثلاً يستطيع البرنامج عمل التفاضل والتكامل (Integration) و كذلك يقوم بحل المعادلات الجبرية (Algebric Equations) وكذلك المعادلات التفاضلية (Differential Equation)

***التصميم الهيكلي لبناء الشبكات العصبية الإصطناعية في دراستنا:**

من أجل تصميم البرامج المستخدمة فى حقل الشبكات العصبية يتضمن ذلك الخطوات التالية:

- ❖ يتم تجميع البيانات التى تستخدم فى تدريب أو إختيار الشبكة.
- ❖ يتم تعريف البيانات الخاصة بالتدريب للشبكة، ووضع خطة التدريب والتعلم.
- ❖ بناء هيكل الشبكة وتحديد ترآيب الشبكة في عدد المدخلات والطبقات ونوع الشبكة.
- ❖ إختيار طريقة التعلم حسب ما هو متاح من أدوات أو تطوير الشبكة أو القرارات.
- ❖ وضع قيم للأوزان والمتغيرات، ثم بعد ذلك يتم تعديل القيم في الأوزان عن طريق التغذية المرتدة والعكسية.
- ❖ تحويل البيانات إلى النوع المناسب للشبكة ويتم ذلك عن طريق معادلة لتجهيز البيانات والبرامج الجاهزة.

****اعتمدنا في دراستنا على الطريقة التالية :**

تم استخدام الشبكة العصبية للبيانات المتاحة بنسبة (100%) للتدريبTesting وتمثلت مدخلات الشبكة في عدد المتغيرات الأربعة المذكورة سابقا حيث أن البيانات صادرة عن البنك العالمي أما المخرجات فتمثل قيمة التابع التضخم .

قيم مخرجات التضخم للشبكة العصبية تم مقارنتها بإحصائيات التضخم صندوق النقد الدولي(من اجل مقارنتها مع مخرجات الشبكة بعد تعلمها على إحصائيات البنك العالمي).

كما ذكرنا سابقا اعتمدنا على ثلاث طبقات :طبقة المدخلات والتي قمنا بتثبيتها بأربع خلايا عصبية، إضافة إلى الطبقة الخفية والتي من خلالها تغير عدد الخلايا العصبية بها ،مع الإشارة إلى انه تم تدريب الشبكة على المعطيات من سنة1990-2015 فقط وتقدير في فترة قيم الأخطاء التالية :

- ✓ R^2 : الخطا التربعي.
- ✓ **MSE**: متوسط الخطأ التربعي.
- ✓ **RMSE**: الجذر التربعي لمتوسط الخطأ.
- ✓ **MAE :**متوسط القيمة المطلقة للخطأ .

تم توضيح تقديرات مختلف الأخطاء في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-08): نتائج اختبار تدريب الشبكة العصبية الاصطناعية

طبقة المدخلات	الطبقة الخفية	طبقة المخرجات	R^2	MSE	RMSE	MAE
4	20	1	0.80437	**27.9732**	5.2890	3.5205
4	25	1	0.97041	**5.5546**	2.3568	1.2419
4	30	1	0.99759	**0.4638**	0.6810	0.4846
4	35	1	1	**2.1346e-013**	4.6201	2.4995
4	40	1	1	**5.0985e-011**	7.1404	**2.2667**

-المصدر :من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج **MATLEB**

من خلال المعايير الإحصائية للجدول يتضح أن الشبكة العصبية الاصطناعية قد تدربت بدرجة عالية بحيث أن الشكل(**3-10**) يوضح تطابق منحنى البنك العالمي مع نتائج الشبكة العصبية وهذا كله موافق لمنحنى صندوق النقد الدولي

الشكل رقم (3-10): التمثيل البياني لمخرجات **RNA**

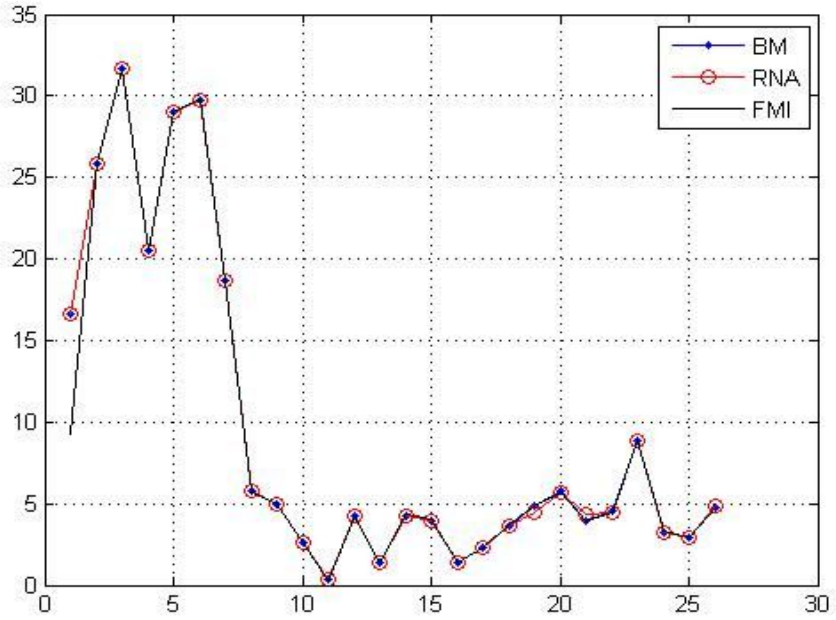

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجاتMATLEB

كما أن المعايير الإحصائية بالجدول رقم (**3-8**) تظهر القدرة التفسيرية للمدخلات حيث عند **04**خلايا بطبقة المدخلات و**35**بالطبقة الخفية وخلية واحدة بطبقة المخرجات حيث تساوى الخطأ التربعي مع الواحد وهذا ما يظهره الشكل رقم (**3-11**)، كذلك نفس الشيء للتمثيل البياني لتقديرات الأخطاء والذي يظهره الشكل رقم (**3-12**)

الشكل رقم (3-11): التمثيل البياني لاختبار الانحدار

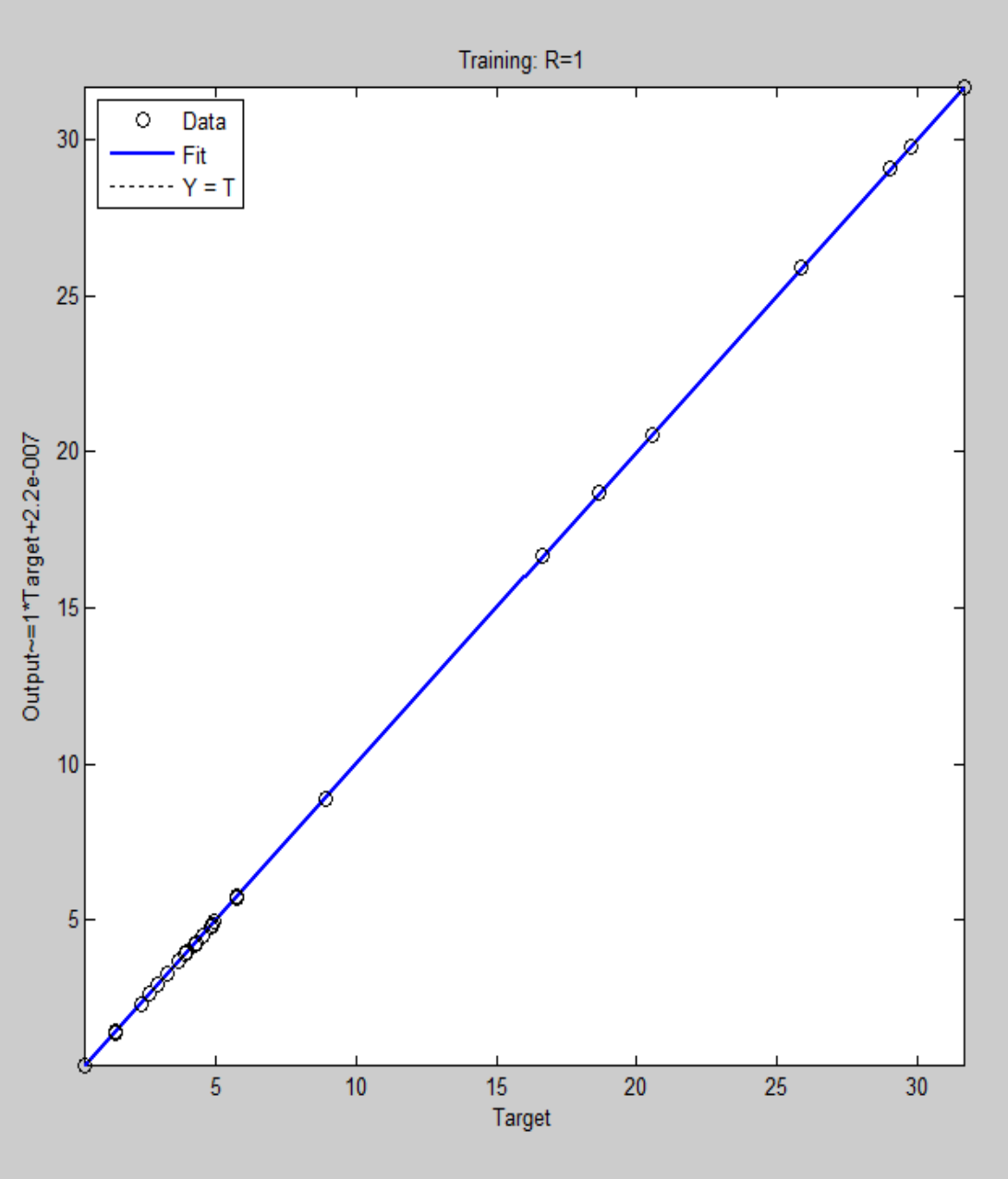

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجاتMATLEB

الشكل رقم (3-12):التمثيل البياني لتقديرات الاخطاء

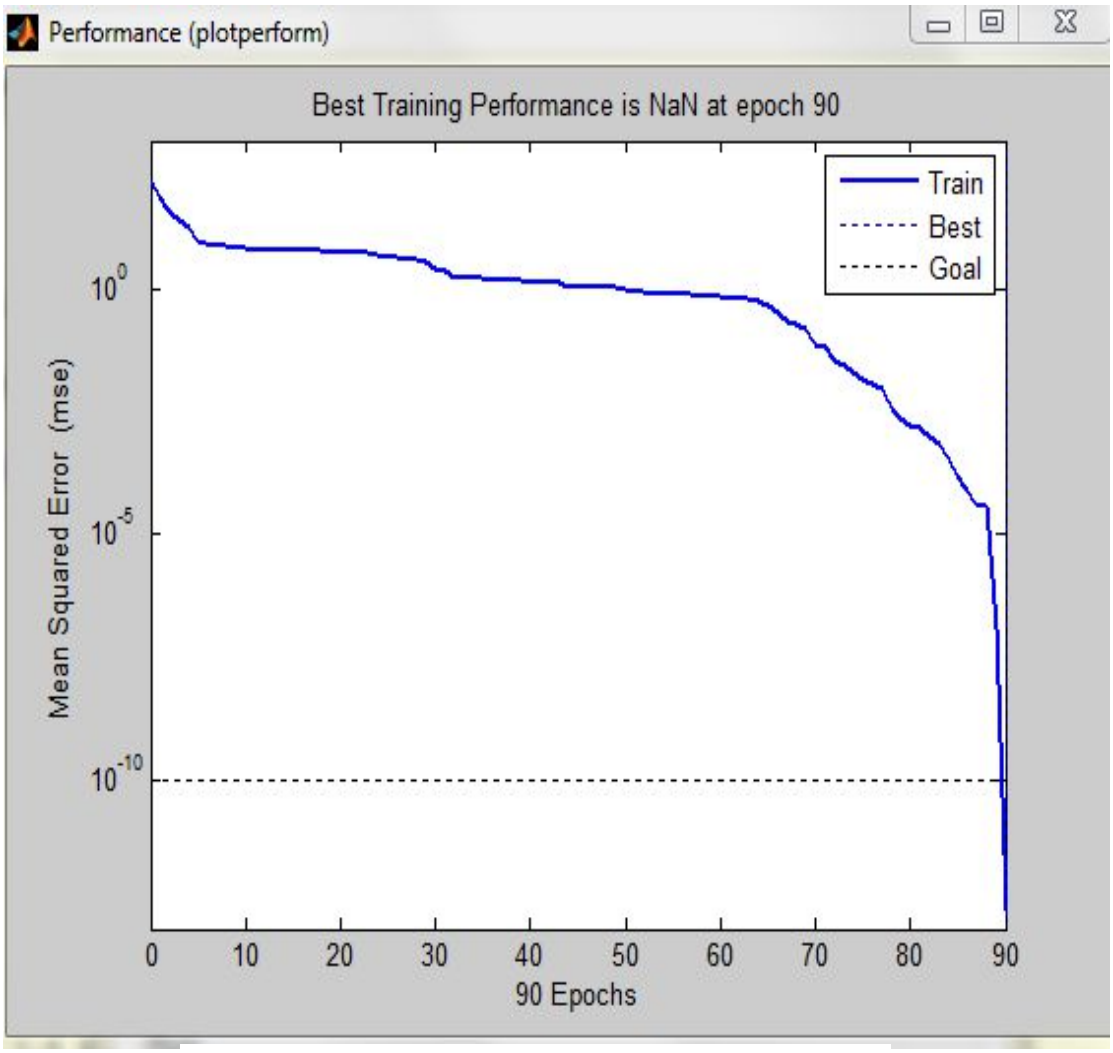

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجاتMATLEB

حيث يظهر الشكل رقم **(3-12)** تناقص قيمة الخطأ من خلال تكرار عملية التدريب والتعلم باحتساب حجم العينات، لكن يبقى الهدف من الدراسة الكشف عن أهمية التنبؤ المستقبلي بسلوك المتغيرات الاقتصادية كأحد أدوات توظيف الدراسات المستقبلية، ومناهجها في الخطط التنموية ، وهذا تم التوصل إليه ،فبعد ما تدربت الشبكة على الإحصائيات من سنة 1990-2015 تم إدخال مدخلات المتغيرات التفسيرية لسنة **2016** لغرض الحصول على قيمة التضخم لنفس السنة اعتمادا على الشبكة العصبية . بالطريقة التالية :

```
ENTRER LES VALEURS de LNG, M, CH et LNPIBPH
LNG= 25.8752813934543
M = 34.412048643366
Change = 109.443066666667
LNPIBPH = 9.59696239228287
IPC:

IPC =

    9.0059
```

بناءا على معطيات برنامج Matlab الخاصة بتوقعات التضخم كانت النتيجة المتحصل عليها لقيمة التضخم تساوي 9.0059، إذا ما تم مقارنة هذه القيمة بقيمة التضخم لسنة 2012 فهي أكبر و هذا ما يوضح تزايد معدلات التضخم، و الجدول التالي يبين لنا تطور قيم متغيرات الدراسة ما بين 2012 و 2016 كما يلي :

الجدول رقم (3-9):مقارنة الإحصائيات مابين عامي 2012-2016

	2012	2016
LNG	**25.9783435241281**	**25.8752813934543**
M	**28.5160139793588**	**34.412048643366**
CHANG	**77.5359666666667**	**109.443066666667**
LNBIPH	**9.48493720487931**	**9.59696239228287**
IPC	8.89458529391111	9.005881360583629

المصدر :**من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات البنك لعالمي**

حيث يوضح الجدول أعلاه انخفاض في قيمة الإنفاق الحكومي بـ: 0.00103 % و هي قيمة ضئيلة تكاد تكون معدومة، إضافة إلى تدهور قيمة الدينار (chang) بـ: 0.31%، و ارتفاع في قيمة الواردات بـ: 0.0589 %مقارنة بتسجيل زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي ارتفع بشكل ضئيل و ذلك بنسبة 0.0012 %،كل هذه العوامل تمخض عنها تسجيل ارتفاع محسوس في قيمة التضخم لسنة2016 مقارنة بسنة 2012، لكن السؤال المطروح ما هي المتغيرات التي كان لها التأثير الكبير

في التضخم ؟ للإجابة على هذا التساؤل وجب علينا تبيان حجم التأثير لكل متغير على معدلات التضخم باستعمال الرسم البياني ثلاثي الأبعاد التالي.

*****اثر متغيرات الدراسة على التضخم بالرسم الثلاثي لبرنامج ماتلاب :**

باستعمال برنامج ماتلاب يمكّننا ذلك من تحديد اثر كل من متغيرات الدراسة على التضخم من خلال رسم ثلاثي الأبعاد بحيث يتمتع برنامج ***MATLAB*** بقدرة فنية متميزة في رسم الأشكال ثلاثية الأبعاد بكل سهولة ويسر والتي يصعب رسمها باستخدام بقية لغات البرمجة، بالإضافة إلي القدرة الفائقة للتحكم في خصائص هذه الأشكال الرسومية من خلال تغيير نمط ولون خط الرسم وإضافة عناوين للرسومات ووضع مسميات حول محور **X** ومحور **Y** و وضع شبكة من الخطوط الأفقية والرأسية للرسم الناتج، و بإتباع الخطوتين التاليتين:

- ❖ تثبيت كل من Changو LNPIBH
- ❖ تثبيت كل من LNPIBH و M

الخطوة الأولى مكنتنا من الحصول عل الشكل رقم (**3-13**)، حيث سنقوم بالتمثيل البياني و ذلك بتثبيت كل من Chang و LNPIBH ، و نأخذ بعين الاعتبار كل من LNG و M كمتغيرات يتم من خلالها رسم البيباني الذي يوضح لنا مدى تأثير كل من LNG و M على التضخم ، و كان النتائج هذه العملية ممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): أثر LNG و M على معدل التضخم

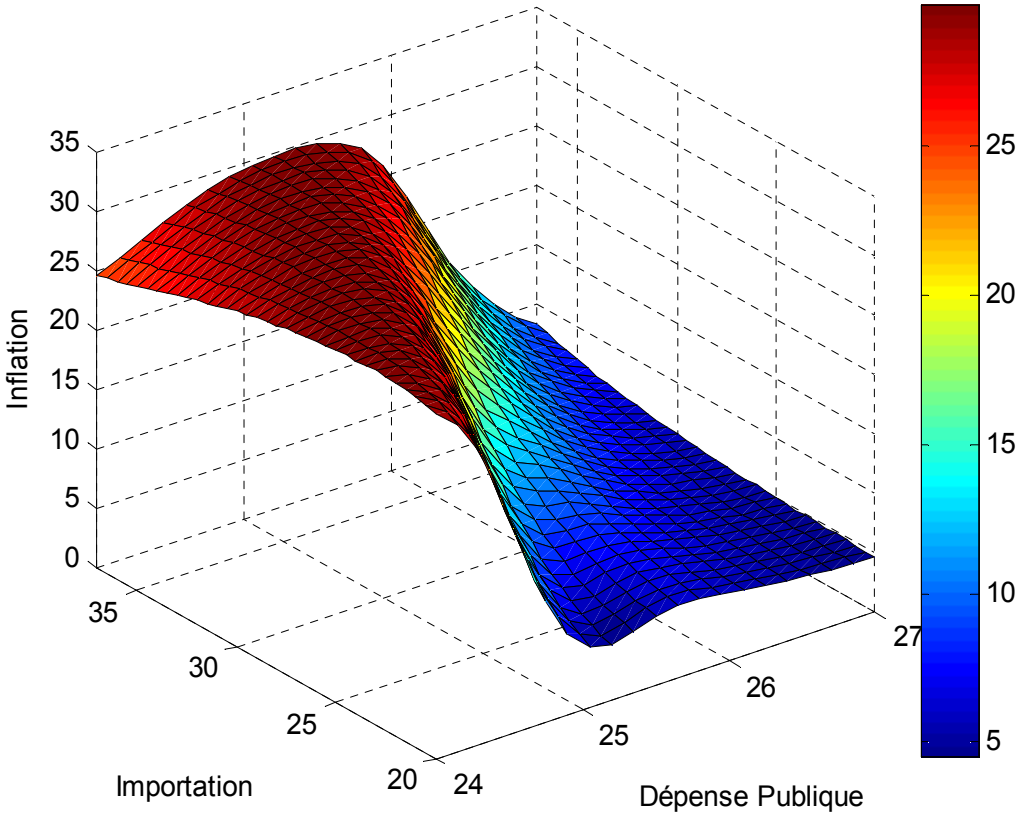

يوضح الشكل أن عند أقصى معدل للتضخم و الذي يقارب 30% تكون الواردات M في أعلى قيمة لها، و هذا ما يعني أن الواردات تؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم حيث كلما زادت قيمتها، كلما سجلنا معدلات أكبر للتضخم، كما يسجل LNG أدنى قيمة له، و هذا ما يوضح أن التضخم لم يتأثر بالتغير في قيم الإنفاق الحكومي حيث رغم زيادة هذا الأخير إلا أن التضخم لم يسجل أي ارتفاع و بقي عند القيم الدنيا له، هذه النتيجة جاءت متطابقة مع نتائج الدراسة القياسية التي أجريناها، حيث لم نتوصل إلى وجود علاقة ما بين الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم حيث أن السلاسل الزمنية للمتغيرين ليست متكاملة من نفس الدرجة.

الخطوة الثانية :سنقوم في هذه الخطوة بإعادة ما بدأناه في الخطوة الأولى و لكن هذه المرة بتثبيت كل من M و LNPIBH، حيث توصلنا إلى أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي تناقصت معدلات التضخم، أما

تدهور سعر صرف الدينار أدى إلى زيادة معدلات التضخم، و هذا ما أشارت إليه نتائج الدراسة القياسية التي قمنا بها.حيث مكنتنا الدراسة من الحصول على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): أثر LNPIBH و M على معدل التضخم

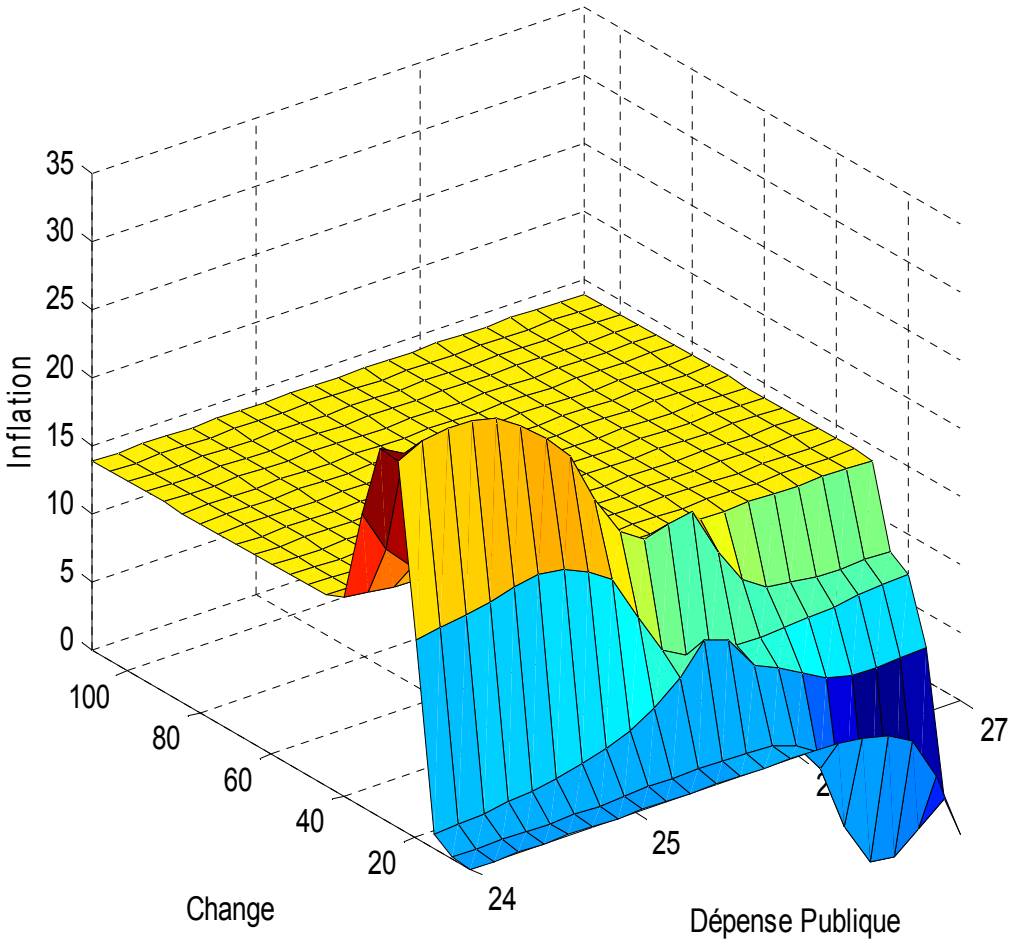

خلاصة مجمل نتائج الدراسة :

إن الإنفاق العام في الجزائر لم يظهر أي تأثير ذا أهمية على التضخم حسب الدراسة القياسية والشبكات العصبية الاصطناعية وذلك نتيجة:

ضبط الإنفاق العام وتثبيت كتلة الأجور الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية .

نسبة معتبرة من الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 لم تساهم في الاقتصادي الجزائري وإنما كانت لإعادة اعمار ما دمرته العشرية السوداء.

كما أن السلسلة الزمنية الخاصة بالإنفاق الحكومي تم استبعادها من خلال توصيف النموذج .

نتائج الدراسة القياسية:

- ✓ على المدى القصير :
- ✓ قادنا اختبار Granger:الى أن المؤشر العام للأسعار يؤثر على الكتلة النقدية.
- ✓ كما أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ثنائية عكسية مابين الواردات ومعدل التضخم .
- ✓ تبين من الدراسة أن زيادة الكتلة النقدية لم تؤثر على مستويات التضخم.
- ✓ أما على المدى الطويل:
- ✓ سياسة بنك الجزائر شددت الرقابة على الكتلة النقدية لاستهداف التضخم على أن لا يتعدى نسبة3 بالمئة.
- ✓ تأثير سعر الصرف على التضخم ناتج عن تخفيضات العملة الوطنية استجابة لمطالب FMI.
- ✓ نتائج الشبكات العصبية الاصطناعية:
- ✓ لقد تم انجاز برنامج نتنبأ فيه بقيم التضخم لسنوات قادمة،(قيم التضخم لم تكن متاحة 2016).

خاتمة الفصل:

وجدت الجزائر نفسها في نهاية الثمانينات تعاني من اختلالات هيكلية، ارتفاع في معدل التضخم، عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع المديونية الخارجية، و أصبح من الضروري عليها أن تقوم بتغيير جذري لتوجهها الاقتصادي، و هو ما قادها إلى الدخول في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي،لكن تكلفة هذا الانتقال كانت كبيرة وهذا فيما يخص معدل البطالة،بحيث لجأت في البداية إلى إعادة الهيكلة العضوية، أي إعادة تقسيم المؤسسات العمومية الضخمة إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم أكثر تخصصا، ثم عندما لم ترتقي المؤسسات الجزائرية إلى المستوى المطلوب أتت إصلاحات التعديل الهيكلي لترفع من مستواها ،لكن تأثير هذه الإصلاحات أثر بشكل مباشر على العمال بتصريح نسبة كبيرة منهم ،و باشتداد الأزمة الاقتصادية اتبعت الجزائر برامج تنموية قصد الرفع من أداء الاقتصاد و تحسين المعيشة لدى المواطن، لكن كل هذه الجهود قيدت مقاصدها في ظل تراجع أسعار النفط و التي أعادت مرة أخرى الاقتصاد الجزائري إلى دائرة العجز في الميزانية و تقيدها بمفهوم ترشيد النفقات والذي عرف بالتقشف لمجابهة تراجع الإيرادات النفطية و انعكاسها على احتياطات الصرف و لكن ذلك هو الآخر انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، و في الأخير نقول لكي تحقق السياسة المالية دورها يجب أن تسطر من طرف الحكومة بعناية ودقة مع ملاحظة الآثار المترتبة.

خاتمة عامة:

إن الأزمات الاقتصادية ليست حدثا عارضا أو ناتجا عن أخطاء في السياسات الاقتصادية بقدر ما هي جزء لا يتجزأ من الأداء العادي أو الطبيعي للاقتصاديات الرأسمالية، فالتغيرات المتراكمة التي تحدث في الهياكل الاقتصادية و المالية داخل هذه الاقتصاديات عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن و التي تنتج عن الأنشطة الساعية لتعظيم الأرباح تتمخض في النهاية عن حدوث هذه الأزمات، فالهياكل المالية القوية التي تتميز بها بعض فترات التوسيع الاقتصادي، التي يصعب في ظلها اندلا ع الأزمات الاقتصادية، تتحول بمرور الوقت إلى هياكل مالية هشة تسمح بانفجار هذه الأزمات، من أسباب ذلك عولمة الأسواق المالية التي تولد أخطار جديدة من حيث عدم الاستقرار، وتقلبات أسعار الفائدة و أسعار الصرف، وهي أخطار يمكن أن تزيد من تقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، و أن تؤثر تأثيرا سلبيا على معظم اقتصاديات الدول مما يتطلب من جميع البلدان إتباع سياسات اقتصادية سليمة ، وأن تواصل جهودها لتعزيز النمو الاقتصادي، كمسببات ونتائج لتلك السياسيات بما فيها المالية والنقدية في ظل زيادة حرية حركة رؤوس الأموال لتتفادى الاقتصادات المختلفة مختلف الظواهر الاقتصادية.

لا يمكن حصر تلك الظواهر و اللاتوازن في حالة الاقتصاد إذ هي متعددة،لكن جوانب الدراسة ركزت على إحدى أهم تلك الظواهر من حيث المسببات والآثار ، فالانكماش حديث في الفكر الاقتصادي مثل مصطلح التضخم(inflation)ففي المرحلة التي غلبت فيها المدرسة الكلاسيكية كان الانكماش ملحوظاً بوصفه نوعاً من الكساد الاقتصادي (depression) ،يحدث مؤقتاً بانتظار عودة التوازن العفوي بين العرض والطلب، أي بين الإنتاج والاستهلاك إلى حالته الطبيعية، لكن دخول الاقتصاد الرأسمالي في أزمات دورية لفت النظر إلى ظاهرة الانكماش بوصفها وجهاً من أوجه الأزمة يظهر قبل الركود، و لما دخل التضخم في الأدبيات الاقتصادية باسمه الإنكليزي المشار إليه أعلاه باتت كلمة الانكماش تعني عملية مقصودة لإزالة التضخم.

و قد ارتبط مفهوم الانكماش بمفهوم التضخم ارتباطاً وثيقاً، لكنه بقي ارتباطاً وحيد الطرف، فالانكماش حلٌ للتضخم، في حين لا يقول أحد بأن الانكماش يجد حلّه في التضخم، بل في عودة التوازن،مع ذلك فإن الانكماش حالة يمكن أن تصيب الاقتصاد على نحو عفوي، وهو يثير في الفكر

الاقتصادي جملة من التعاريف، وتكمن صعوبة تحديده في طبيعته، وفي كونه مقصوداً أو غير مقصود، وخاصة عندما يختلط بغيره من الظواهر النقدية والاقتصادية.

مهما يكن الأمر فإن الحدود التي يمكن حصر الانكماش فيها هي حدود العرض والطلب الكليين: كلما نزع الأول نحو الارتفاع نسبة إلى الثاني كان هناك انكماش، والعكس في التضخم، بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، ومن هنا أيضاً كان الانكماش أمراً ملحوظاً في كل الاقتصاديات، رأسمالية كانت أم اشتراكية أم نامية. ففي الرأسمالية يمكن ملاحظة الانكماش مثلاً عندما يفقد اقتصاد السوق توازنه بعد بلوغه نقطة التشغيل الكامل بمفهوم الاقتصادي البريطاني كينز Keynes، كما يظهر كلما ارتسمت علامات التشاؤم على الحياة الاقتصادية نتيجة لإلغاء احتمالات الربح أو الإفلاس في المشروعات أو تعطيل عوامل الإنتاج أو زيادة نفقات الإنتاج،أما في **البلدان النامية** فيمكن أن يظهر الانكماش ردة فعل للسياسة الهادفة إلى رفع معدلات التنمية بأساليب تضخمية، مما لا تستجيب له البنية الاقتصادية الاجتماعية، فيقع الانكماش.

إذن كنتيجة متوصل إليها تنتج الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في دولة ما من العديد من الصدمات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها إلى نوعين: النوع الأول هو صدمات الطلب ***(Demand Shocks)*** وتتمثل في التغيرات التي تطرأ على السياسة المنتهجة مثل صدمات السياسة المالية (صدمات الإنفاق الحكومي والخاص ومعدلات الضرائب)، وصدمات السياسة النقدية (عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف)، والنوع الثاني هو صدمات العرض(***Supply Shocks***) بحيث تمس كل العوامل التي تؤثر مباشرة على جانب الإنتاج،وتتمثل أهم صدمات الجانب الحقيقي بالتقدم التكنولوجي كالابتكارات والاختراعات والتغيرات المناخية وحدوث النزاعات واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، ويعد ارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السلع الأولية والوسيطة مثل النفط الخام من أهم الصدمات التي تحدث في جانب العرض، بالنسبة لصدمات العرض سواء كانت صدمات محلية أو داخلية أو خارجية تنتقل آثارها من خلال مجموعة من الروابط والقنوات التجارية والمالية سواء بين الدول آو محلياً عبر مختلف القطاعات المحلية في نفس الاقتصاد،

نتائج اختبار الفرضيات:

- بعد قيامنا بدراسة قياسية لهذا الموضوع وفق منهجية التكامل المشترك، توصلنا إلى مجموعة من النتائج حول أثر السياسة المالية و النقدية على معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1990-2016 و هذا ما يسمح لنا بالإجابة على فرضيات الدراسة التي قمنا بطرحها مسبقا كما يلي:

- **الفرضية الأولى:**
- يمكن قبول الفرضية الأولى، نظرا لوجود علاقة تكامل مشترك ما بين المعروض النقدي، سعر الصرف الحقيقي و الواردات مع المؤشر العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- **الفرضية الثانية:**
- توصلنا من خلال الدراسة إلى أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك يسبب المعروض النقدي،و منه يمكن قبول الفرضية
- **الفرضية الثالثة:**
- توصلنا أيضا إلى أن سعر الصرف الدينار مقابل العملات الدولار، يسبب المؤشر العام للأسعار،حيث أن انخفاض هذا الأخير يزيد من فاتورة الواردات و هذا ما يؤثر على القدرة الشرائية و ارتفاع الأسعار، و منه يمكن قبول هذه الفرضية
- الفرضية الرابعة:
- لا يمكن قبول الفرضية الرابعة نظرا لأن السلاسل الزمنية لكل من الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي غير متكامل من نفس الدرجة و هذا ما يمنع من دراسة التكامل المتزامن أو سببية granger لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة

.توصيات :

إن التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري المتمثل في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية مثل النمو الاقتصادي و استقرار الأسعار و خفض مستويات البطالة و توازن ميزان المدفوعات، مرهون بعدة معطيات تفرضها الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط فلا يمكن تسجيل نمو اقتصادي حقيقي إلا بفك الارتباط عن قطاع المحروقات و الانتقال إلى اقتصاد ينوموا ذاتيا، و لا يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق الدولية، و بعد خوضنا في هذا الموضوع من خلال هذه الدراسة خرجنا بمجوعة من التوصيات لعل من أهمها:

- ❖ رغم توصلنا إلى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي و المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، إلا أنه يجدر التذكير بضرورة انتهاج سياسة مالية فعالة عن طريق تحديث الوسائل التي تمكن من زيادة الإيرادات للخزينة العمومية و التسيير الأمثل للنفقات الحكومية بما يتماشى مع

تحسين أثر مضاعفات السياسة المالية و خاصة أثر الإنفاق الحكومي، هذا الأخير الذي يساهم في تعديل نسب التضخم من خلال دعم الاستثمار المحلي.

- ❖ الحاجة إلى تحسين سعر صرف العملة الوطنية قصد التحكم في ظاهرة التضخم والمحافظة على توازن المجمعات الاقتصادية الكلية لتفادي الاختلالات الظرفية التي يتعرض لها الاقتصاد جراء صدمات الطلب و العرض الداخلية و الخارجية.
- ❖ يجب إعادة التقييم الصحيح للكتلة النقدية المتواجدة في السوق، خاصة المكتنزة خارج الدورة الاقتصادية، لمعرفة الحجم الصحيح للمعروض النقدي و هذا ما يمكننا من تقدير حاجيات الأعوان الاقتصاديين من السيولة النقدية، و في هذا الإطار دائما يمكن اللجوء إلى سياسة تغيير العملة و طرح عملة جديدة،و هذا ما يسمح بالتحكم أكثر في معدلات التضخم.
- ❖ يجب إعادة بعث القطاعات الراكدة مثل قطاع الزراعة و السياحة، لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي غير مرتبط بتقلبات الأسعار في السوق البترولية
- ❖ ضرورة بناء هيكل اقتصادي قوي نتجاوز فيه مرحلة الاعتماد على المواد الطبيعية،و نستطيع من خلاله التحكم في مستويات التضخم المستورد الذي يواجهه الاقتصاد الوطني في الأوقات التي تشهد ارتفاعا في أسعار البترول، حيث ترافق الزيادة في أسعار البترول زيادة مشابهة في أسعار السلع و الخدمات، و يكون ذلك كنتيجة للسياسة الحمائية التي تطبقها الدول التي لا تملك الموارد الطبيعية.
- ❖ التقليل من الاستيراد و إحلال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا، خاصة الزراعية منها و الأخرى التي لا يتطلب إنتاجها مستوى تكنولوجي متقدم، و هذا ما يسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المساهمة في النمو الاقتصادي، و تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بالولوج إلى الأسواق الدولية مستقبلا.
- ❖ كما تجدر الإشارة إلى التركيز على دور مضاعف السياسة المالية الذي يكاد ينعدم في تطبيق نفقات الحكومة و ذلك بتنويع مصادر الإيرادات وتوجيه النفقات لقطاع الاستثمار، وعدم حصرها في مجال الصفقات العمومية التي تبرم من اجل التهيئة وإعادة الصيانة.

المراجع بالغة العربية:

– الكتب:

1- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم" المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ،2007،ص176

2- تومي صالح –" مبادئ التحليل الاقتصادي" - دار أسامة للطباعة والنشر و التوزيع- الجزائر،2004 ،ص66.

3- جمال بن دعاس ، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي –دراسة مقارنة،دار الخلدونية الجزائر (2007)ص 125.

4- رشيد بن الذيب ،نادية شطاب ،اقتصاد الجزئي ،نظرية وتمارين ديوان المطبوعات الجامعية ،2007، الجزائر ،ص72

5- زيتون، أحمد وفاء،دراسات في الفقر والتنمية، الفيوم: مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع(2000)، ص23.

6- سمير محمد عبد العزيز" الادخار الشخصي والسياسة الضريبية ،دراسات تطبيقية في نظرية الاقتصاد الكلي والمالية العامة" ،الإسكندرية ،(1993)،ص62

7- سمير محمد عبد العزيز" الادخار الشخصي والسياسة الضريبية ،دراسات تطبيقية في نظرية الاقتصاد الكلي والمالية العامة،الإسكندرية ،(1993)،ص160

8- سعيد عبد العزيز عثمان-شكري رجب العشماوي-"اقتصاديات الضرائب"-(سياسات –نظم-قضايا معاصرة) الدار الجامعية- الإسكندرية،2004، ص11

9- سعيد عبد العزيز عثمان ،النظام الضريبي وأهداف المجتمع"مدخل تحليل معاصر "، الدار الجامعية ، الإسكندرية (2008) ،ص148

10- سرج الدين إسماعيل الفقر والأزمة الاقتصادية مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع القاهرة 1997،ص125

11- هيفاء غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة السورية لكتاب دمشق ،2010،ص74.

12-كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، مصر والدول العربية، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، 2005

التقارير:

1- الأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ،"الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية في شمال إفريقيا في عام 2000"،الاجتماع الثاني والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية ،الرباط (المغرب)2007.

2-التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، بنك الجزائر ، نوفمبر 2014.

3- محافظ بنك الجزائر، مداخلة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية ، بنك الجزائر ، أمام مجلس الأمة ، أفريل 2017.

المجلات العلمية:

1- احمد إبراهيم عبد منصور ،كفاءة وعدالة توزيع الدخل – الشرط الضروري والشرط الكافي – الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً جامعة الموصل،2013.

2- أحمد سلامي ، محمد شيخي"تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر1970-2005،مجلة الباحث عدد06/2008،ص20.

3- إحدادن توفيق، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000.

4- البشير عبد الكريم تحليل العلاقة بين توزيع الدخل ،النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال افرقيا ، العدد 11،2013.

5- بطاهر علي، سياسة التحريروالاصلاح في الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افرقيا العدد الاول ،السداسي الثاني 2004،ص189

6- الشامسي، ميثاء سالم ،السياسات السكانية والتحول الديموجرافي في الوطن العربي، مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون. العين: جامعة الإمارات العربية المتحدة،2004،ص51

7- جلال أمين، " العدالة الاجتماعية من منظور المشروع الحضاري"، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 655.

8- دردوري لحسن ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الرابع ،جامعة بسكرة ،ديسمبر 2013،ص104.

9- دبون عبد القادر،سويسي هواري مداخلة في مجلة الباحث بعنوان "أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة" جامعة ورقلة، العدد الثالث،2004،ص163.

10- داوي الشيخ ،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة،مجلة للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25،العدالثاني، جامعة دمشق ،2009،ص262.

11- عاطف قبرصي، "إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية"، المستقبل العربي، السنة 25 العدد 282 (آب/أغسطس 2002)، ص. 68.

12- عبد الرزاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2001،ص25.

13- علي حليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ،العدد 42 سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني العلمي ، الكويت

14- علي عبد الزهرة حسن ،عبد الطيف حسن شومان تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذور الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية العدد34 ، 2013،جامعة بغداد ،ص 177.

15-كمال صالح ، مؤشرات قياس الرفاه الانساني محاولة لنموذج عربي ، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية ، أكتوبر 2014،ص12.

16-كربالي بغداد ،نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر ،منجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خضير بسكرة العدد الثامن. ،جانفي 2005،ص4

17- محمد محمود العجلوني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقه عمل 2010.

18- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، عمان،، 2008،ص257

19- مخلوفي عبد السلام، برنامج الإنعاش الإقتصادي الجزائري 2001- 2014 ، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

20- معيزي قويدر،فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 2006/1990، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2008،،ص279

21- نبيل مهدي الجنابي،نماذج السياسات النقدية والمالية ، مع تطبيق معادلة (St Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد08 ،2012 ، ص74

22- نبيل بوفليح دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010،أبحاث اقتصادية وادارية،العدد الثاني عشر ديسمبر ،ص24.

23- وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،2010،ص242.

24- يونس علي أحمد ، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد83 ،2010.ص56.

25- يحي غني النجار،الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي www.iasj.net ،ص197.

– التقارير:

1- أحمد السيد النجار: الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2012، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة 2012، ص119.

2- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002، ص 19.

3- التقرير السنوي 2013التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014 ص41

4- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر سنة 1998.

– الملتقيات:

1- عبد المعطي، عبد الباسط،مصاحبات الفقر على بعض الفئات الاجتماعية، رؤية تحليلية في الحلقة النقاشية حول الفقر وآثاره على فئات المجتمع العربي. الخرطوم: جامعة الدول العربية. 2002،ص46.

2- خبابة عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ التنفيذ (من مؤتمر ريدوجانيرو 1992الى مؤتمر بالي200)المؤتمر ا لعلمي أيام 08/07أفريل 2008.

3- سوامس رضوان ، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل 2003،جامعة عنابة ،ص163

4- عمر صابر قاسم ، اسؤاء رستم محمد ، دراسة رياضية تحليلية لخوارزميات الشبكات العصبية في ملائمة نموذج التشخيص الطبي عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الخامس في تقنيات المعلومات 19-20كانون الاول 2012، مجلة الرافدين لعلم الحاسوب والرياضيات ،الموصل ، المجلد (10) العدد(1)2013،ص186.

5- عباس محسن البكري، السيد غيث اسماعيل تصميم منظومة لتمييز أنماط الإشكال الهندسية باستخدام الشبكات(، University (Journal of Babylon ،2010 :(18)/ Vol.(5) No.( )، ص1891

الانترنيت:

1- علي كنعان،الاستهلاك والتنمية،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق : www.mafhoum.com

2- محافظ بنك الجزائر، مداخلة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016في ظرف استمرار الصدمة الخارجية ، بنك الجزائر ، أمام مجلس الأمة ، أفريل 2017،ص 11.

3- http://www.focus-:Focus economics;economic Forecaste from the world 's leading economists economics.com

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- الكتب:

1- Alans Blinder,William J.Baumol ;Macroeconomics Principle spolicy ,printed in USA ,2009,p233.

2- Abdullah M Farid ,Dictionary aAlfareed in finance £ economics (English-Arabic),1985;p20

3- Braian Snowdon,Howrde Vane,Amacroeconomics Reader ,The taylor Francis library,2003 ;p139

4- David Neumark and William L,Wascher,Minimum Wages,USA,2008,p37

5- Eckhard Hein and Achim Truge,Money, Distribution and Economic Policy ,Alternatives to Orthodox Macroeconomics, MPG Books, Germany,2007,p119

6- -Farrokh K ,Langdana ,Macroeconomic Policy "Demystifing Monetary and Fiscal Policy , second edition .Springe USA,2009 ,p84

7- Farrokh K, Langdana, Macroeconomic Policy "Demystifing Monetary and Fiscal Policy, second edition .Springer. USA,2009, p179

8- Gunnar Bardsen Qyvind Ettrehim Eilev'sJansen and Ragnar Nymoen,The econometrics of Government Printing Office Wachington,Janury1967, P23*6*

9- Gregory N.Mankiw, Macroéconomie, Tradiction la5^{e} Américaine par Jean Hourd, Imprimé en Belgique, 2003, p101

10- Hugon philippe, économie du développement , édition dalloz 1989,p56.

11- John C.Driscoll,Lecture Notes in Macroeconomics ,Department of economics ,Brown University ;Decembre 21,2003 p19

12- Joseph A.Schumpeter ,History of economic Analysis ,the taylor francis of library 2006,p1136.

13- Kamal Chérit,L économie De" A…Jusqu a Z" imprime en Algérie 2006 p30

14- Karl E.Case,Ray C.Fair,Sharon M.Oster,Principles of Macroeconomics,pearson education . USA,2012,P53

15- Kamran Dakhah ,The evolution of Macroeconomic Theory and policy ,2012 p20

16- K.B.K Singh ; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India : A Case Study " ; in R.S.Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.) ; Social and Economic Development in India ; Ashish Publishing House ;New Delhi ; 1996 ; p. 18

17- Milton Friedman,Charles A ,E.Goodhart,Money-Inflation and Constitulational Position Of The Central Bank ,Great Britain, London,2003,p41

18- M Keynes, The General Theory Of Employment Interest and Money p11

19- Mourad benachnhou,inflation ,dévaluation,marginalisation,dar elcharifa,alger,1993 ,p5.

20- Michael Winckens ,Macroeconomics A Dynamic General Equilibrium, ,USA,2008, p208

21- O.F Hamouda ,Mony, investment and consumption Keynes macroeconomics rethought ,MPG Books Group ,UK,2009,P141

22- Peter Jochumzen,Essentials of macroeconomics ,ventus publishing,APS.2010,p160.

23- Philip Arestis And, Gennaro Zezza, "Advances In Monetary Policy And Macroeconomics" ,New York **,** Great Britain,2007,p28

24- Michael Winckens ,Macroeconomics A Dynamic General Equilibrium, ,USA,2008, p208

25- R.Glenn Hubbard,Anthony Patrick O'Brien,Matthew Rafferty,Macroeconomics ,Pearson education USA,2012,p407

26- Régis Bourbonnais,Économétrie, Cours et exercices corrigés, 9édition Dunod, 2015,pp.280-283.

27- Sawzan Rose Akrman, Corruption et la gouvernance, première édition, 2003, Jordanie,p.167

28- T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006-07 ; p.8

29-

– المجلات العلمية:

1- Abdullahi Usman and Abu Nurudeen,Gouvernment Expenditure and economic growth In Nigeria1970-2008,Business and economics journal ,Volume 2010,BEJ4 ,page7 .

2- Antonio Fatos,Ilian Mihov,Fiscal pollicy Stabilization Tool, journal of macroeconomics ,volume 12,2012,p09

3- Angus Maddison ; " Economic Progress and Policy in Developing Countries " ; Routledge ; London and NewYork ; 1st published in 1970 ; Reprinted in 2006 ; p. 15

4- Angstenberger, J "Prediction of the S&P 500 Index with Neural Networks." In Neural Networks and Their Applications, edited by J. G. Taylor, 143–152. Chichester: Wiley and Sons.

5- Andreas Bergh and Magnus Henrekson, Government Size and Growth: A Survey and Interpretation of the Evidence, Research institute of industrial economics, working paper N° 858,14April2011 page 11.

6- Asma Zaoui-Laala Ramdani, Les enjeux stratégiques des politiques budgétaires après la crise financière 2008 , El-Bahith Review , 14/2014,p 76

7- B.L. Mathur ; Towards Economic Development; Discovery Publishing House; New Delhi; 2001; p 14

8- Catherine Mathieu ,Henri Sterdyniak ,Faut-il des regles de politique budgétaire ,Revue de l'OCDE,2012,p307

9- Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick ;" Economic Development "; McGraw Hill International Book Company ; 4th ed. ; New York ; 1983 ; p. 21

10- Critina Checherita and Phlipp Rother The impact of high and growing Gouvernment DEBT of economic growth an empirical investigation for the EURO AREA ,European Central Bank ,Working paper serie N°1237,August 2010,page 9

11- Faraji KasidI,Kenani Mwakanemela ,impact of inflation on economic growth: A case study of TANZANIA Asian Journal of Empirical Research, 3(4)2013,page: 368.

12- Franck Ackerman, "National Development: From Basic Needs to the Welfare State", in: Franck Ackerman, David Kiron, Neva R. Goodwin, Jonathan M. Harris, and Kevin Gallagher, Human Well Being and Economic Goals (Washington DC: Island Press, 1997), p. 281.

13- Francisco Cintra, Croissance et Distribution des revenus au bresil:approches théorique et historique, économies et finance, , Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 5 Mar 2013,p29

14- Jean-Guy LorangeR, un article publié dans la revue Critiques de l'économie politique, nouvelle série, no 18, janvier ,mars 1982.

15- Julliette Baronnet ,Sara Faucheux, Pauline Kertudo etude sur la puvreté et l'exclusion sociale de certins publics mal couverts par la statistique publique ,Mai 2014.

16- Lorenzo Giovanni et Paolo Liberati , Impact des politiques sur la pauvreté, organisation des Nation Unies

17- Mao Takongmo Charles Olivier, Kenfack Merville Estelle , effet des politiques budgétaires sur l'activité économique des pays de la cemac

18- Martin Zagler ,Georg Durnecker ,fiscal policy and economic growth, journal of economic survey ,2003,p398

19- M.L. Jhingan ; " The Economics of Development and Planning " ; VIKAS Publishing House ; New Delhi ;1978 ; p. 4

20- Mohsen Bahmani-Oskooee and Gour G. Goswamif, The Impact of Corruption on the Black Market Premium , Southern Economic ResearchGate Journal 2005,p483

21- Mireille Elbaum , Justice sociale, inégalités, exclusion , Revue de l'OFCE n° 53 / Avril 1995,p199.

22- Nicholas Barr, "Economic Theory and the Welfare State," Journal of Economic Literature (30 June 1992), pp. 741-803.

23- Nicholas M Odhiambo,Financial depth , saving and economic growth in Kenya :A dynamic causal linkage ,Economic Modeling ,Volume25,4 july 2008 page 2

24- Pontus Rendahl m Fiscal policy in an unemployment crisis Cambridge Working Paper in Economics: 1456Series No: 2014/07 ,page13.

25- Ursula K. Hicks ; " Learning about Economic Development " ; Oxford Economic Papers (New Series) ; Vol.9 ; N° 1 ; Oxford ; February 1957 ; p.1

26- Seyed Ehsan Alavi, Saeed Moshiri, Mohammad Sattarifa, An Analysis of the efficiency of the monetary and fiscal policies in Iran economy using IS – MP – AS model Procedia Economics and Finance 36 (2016),page 530

- التقارير:

1- Cheryl Gray ,Tracey Lane ,Aristomen Varoudakis ,fiscal policy and economic growth ,Lessons for Eastrem Europe and cental asia,the world Bank ,2007,p74

2- CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 1998, p39.

3- IFM Policy paper ,fiscal policy and long term growth ,jun 2015,p29

4- International FUND For Agricultural Development, Good Governance: AN overview; Restricted, English, 26 August 1999,p1

5- Note D'information: L'inflation au cours des dix premiers mois 2015,- Banque d'Algérie, page 1

6- Publication Nation Unies commission économique pour L'Afrique ,Profil de pays 2016, page :L'Algérie en bref.

7- United Nation ; indicators of sustainable development, Framework and methodologies,1996.

8- United Nations, What is Good Governance?, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, www.unescap.org

- الملتقيات:

1- Séminaire International Justice sociale et lutte contre l'exclusion dans un contexte de transition démocratique, Mesures monétaire et multidimensionnelle de la pauvreté au Maroc, Tunis 21- 22 Septembre 2011

واجهة البرنامج:

```
clc
clear all
rand('state', 0);
% Le vecteur d'entré: [LNG;M;Change;LNPIBPH]
P=[24.8659504003664 24.488938882621 24.5799283475096 24.6476769782965
24.5083945908569 24.482931121035 24.5122507111319 24.4975856042832
24.5977478565522 24.5525164420186 24.4874912026177 24.5672738892911
24.6581312843376 24.7856008304199 25.0141896887022 25.0968397493383
25.1724494541594 25.3773652595861 25.6509705142708 25.6505794708847
25.7331448098643 25.9151546827001 25.9783435241281 26.0408540422085
26.1034389042211 25.9520790050239;24.9370285987113 23.5997645372107
23.8694899566974 23.138936373697 26.0537125425428 28.9962292290876
23.9446995515946 21.3376001260742 22.516096548704 22.7789989545033
20.7886257603489 22.0168577328644 25.6296317330424 23.8759429702969
25.6481996722076 24.0734043582286 21.919325860296 24.8699633870814
28.7111769178343 35.9526777107593 31.4221139098984 28.6861829192405
28.5160139793588 30.3967956978966 31.9008346960498
36.7892884892703;8.95750833333333 18.472875 21.836075 23.3454066666667
35.0585008333333 47.6627266666667 54.7489333333333 57.70735
58.7389583333333 66.573875 75.2597916666667 77.2150208333333 79.6819
77.394975 72.06065 73.2763083333333 72.6466166666667 69.2924 64.5828
72.6474166666667 74.3859833333333 72.9378833333333 77.5359666666667 79.3684
80.5790166666667 100.691433333333;8.76248954737158 8.74353163362697
8.76405326934776 8.75463404743127 8.74033674273045 8.76717339668401
8.80537513890967 8.82761475083751 8.87766093359367 8.90381521172292
8.94767606249969 9.00822418785405 9.05602301159183 9.1345386585599
9.18604767940714 9.25244154799482 9.29468152040993 9.3647767252806
9.39847831409158 9.40261225962331 9.43986353025443 9.46109909032337
9.48493720487931 9.50450141052567 9.5382042340608 9.5631076910839];
% Le vceteur cible: [IPC]
T=[16.6525343885432 25.8863869348511 31.6696619117152 20.5403261235827
29.047656117307 29.7796264864999 18.6790758601748 5.73352275357202
4.95016163793104 2.64551113392807 0.339163189071711 4.22598834854682
1.41830192345047 4.26895395839494 3.96180030257187 1.38244656662119
2.31452408719834 3.67382726874179 4.86299052774017 5.73433341398501
3.91304347826086 4.52176466270278 8.89458529391111 3.2536841765825
2.91640641265895 4.78497696272017];
% Création du réseau de neurone:
net = newff(minmax(P),[4 35 1],{'tansig' 'tansig' 'purelin'},'trainlm');
% Nombre d'itérations:
net.trainParam.epochs = 250;
% Le pas d'itération:
net.trainParam.show = 0.0005;
% L'erreur souhaitée:
net.trainParam.goal = 1e-10;
% Début d'apprentissage de la base de donnée:
net = train(net,P,T);
% Le nouveau vecteur de sortie:
Y = sim(net,P);
% L'erreur:
e=T-Y;
%Résultats obtenus par logiciel (MPE)
Yfmi=[9.3 25.9 31.7 20.5 29 29.8 18.7 5.7 5 2.6 0.3 4.2 1.4 4.3 4 1.4 2.3
3.7 4.9 5.7 3.9 4.5 8.9 3.3 2.9 4.8];
```

```
figure(1),plot(T,'.-b')
grid on
hold on
plot(Y,'-or')
plot(Yfmi,'-k')
hold off
legend('BM','RNA','FMI')

%% Test:
% Pt=[ ; ; ; ];
% Tt=[ ];
% Yt=sim(net,Pt);
% figure (2), plot(Tt,'-r')
% hold on
% plot(Yt,'-b')
%
% grid on
% hold off
% legend('plan expériences','RNA')
% tension = sim(net,Pt)
%plotregression(T,Y),figure(4),plottools
%% Validation:
% Pd=[ ; ; ; ];
% Td=[ ];
% Yd=sim(net,Pd);
% figure (3), plot(Td,'*')
% hold on
% plot(Yd,'-or')
% grid on
% tension = sim(net,Pd)
%%
%%Test manual:
disp('ENTRER LES VALEURS de LNG, M, CH et LNPIBPH')
LNG = input('LNG= ');
M = input('M = ');
CH = input('Change = ');
LNPIBPH = input('LNPIBPH = ');
Ps=[LNG;M;CH;LNPIBPH];
disp('IPC:')
IPC = sim(net,Ps)
%gensim(net)
%plotregression(T,Y),plotedit
%%
% L=25; % la largeur peut prendre les valeur comprise entre [2 3]
% M=30; % la profondeur peut prendre les valeur comprise entre [0.3 0.6]
% CH=5:5:110;
% PIB=8:0.1:10;
%
% for c1=1:size(CH,2)
%     for c2=1:size(PIB,2)
%         x=[L M CH(c1) PIB(c2)]';
%          IPC(c1,c2) = sim(net,x);
%     end
% end

 % creates meshgrid to be used in 3D plot
%[PIBPIB,CHCH] = meshgrid(PIB,CH);
%surf(PIBPIB,CHCH,Ter),axis([8 10 5 10 0 35])

M=30; % l'epaisseur prendre les valeur comprise entre [0.15 0.225]
PIB=9; % l'epaisseur prendre les valeur comprise entre [2.5 5]
L=24:0.15:27;
```

```
CH=5:5:110;

for c3=1:size(L,2)
    for c4=1:size(CH,2)
        x=[L(c3) CH(c4) M PIB]';
         IPC(c3,c4) = sim(net,x);
    end
end


figure (3)
% creates meshgrid to be used in 3D plot
[LL,CHCH] = meshgrid(L,CH);
surf(LL,CHCH,IPC'),axis([24 27 5 110 0 35])
xlabel('Dépense Publique');
ylabel('Change');
zlabel('Inflation')

%shading interp;
%colormap(cool);
```

الاختبار عند :

```
net = newff(minmax(P),[4 20 1],{'tansig' 'tansig' 'purelin'},'trainlm');
```

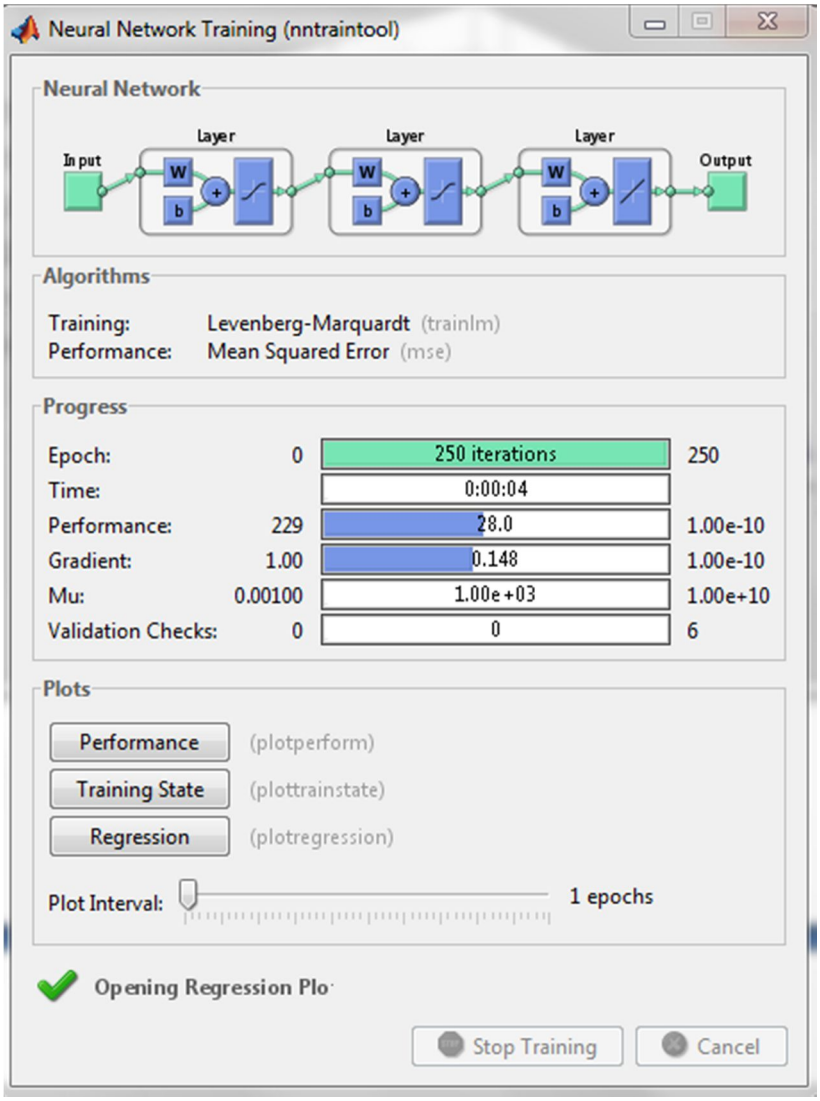

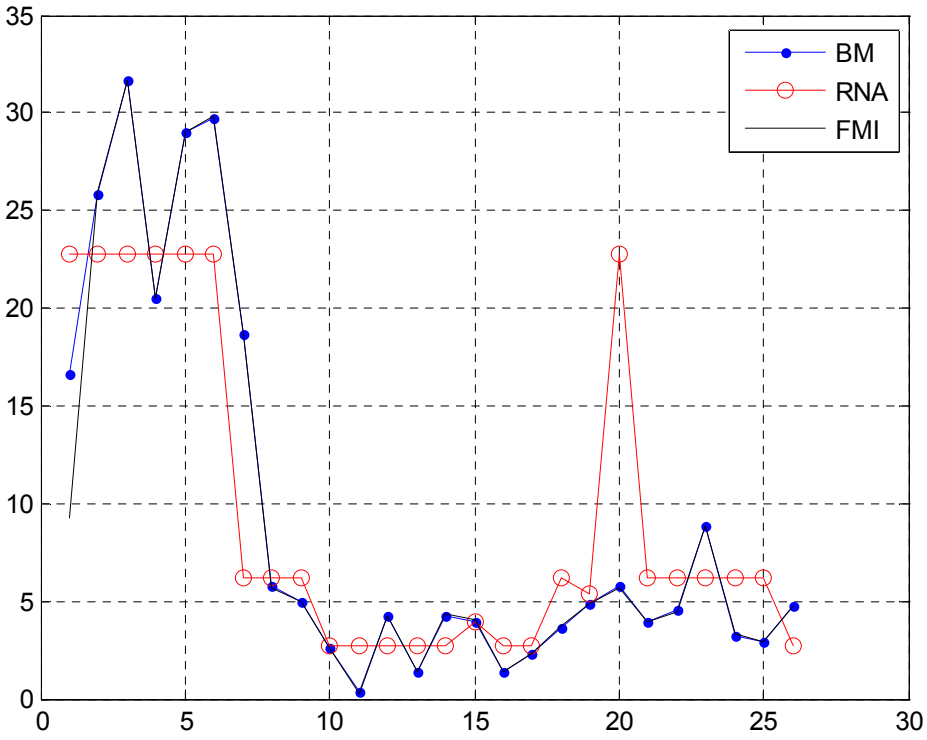
BM
RNA
FMI
0
5
10
15
20
25
30
35

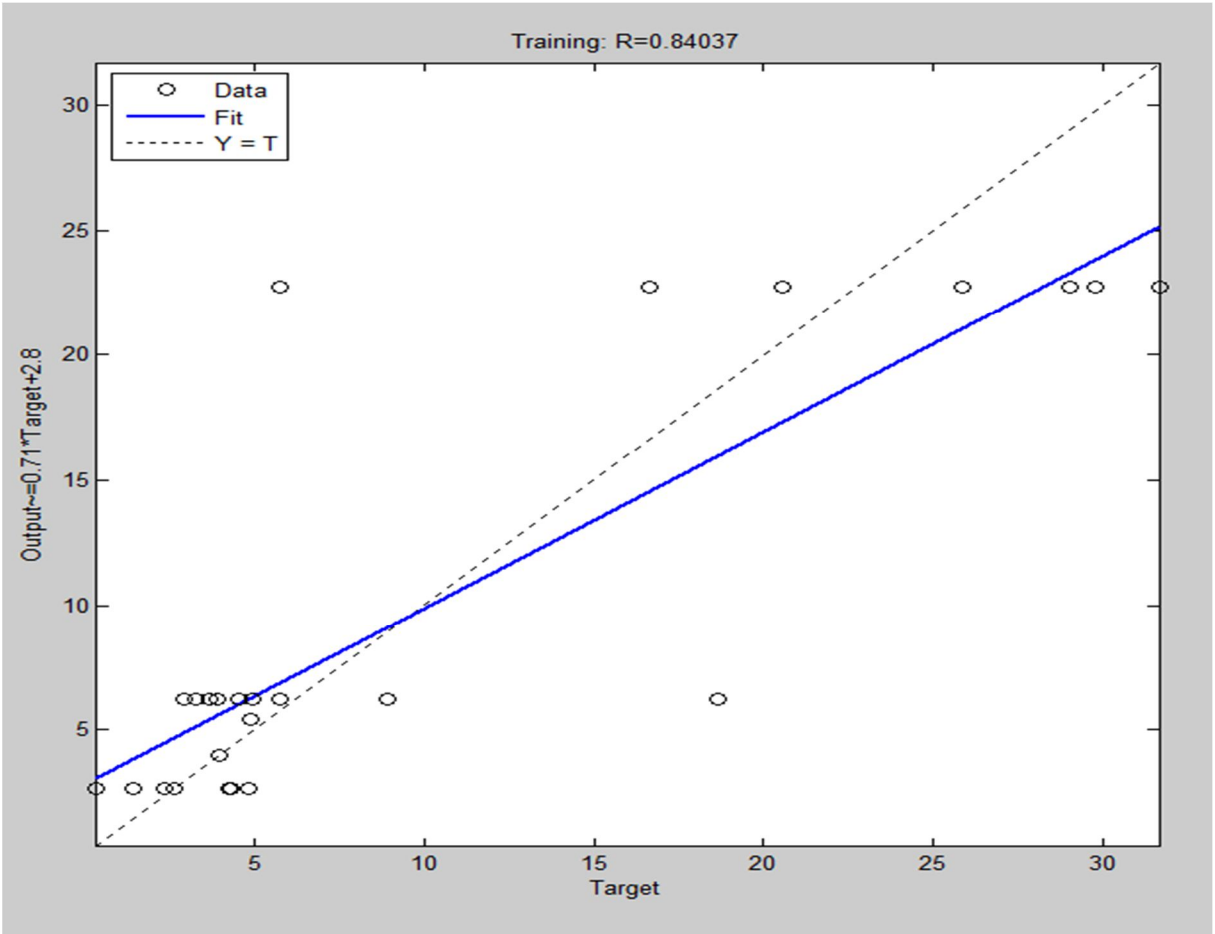
Training: R=0.84037
Data
Fit
Y = T
Output~=0.71*Target+2.8
Target
5
10
15
20
25
30

-تقديرات مختلف الأخطاء:

```
E=(T -Y )   % Errors
E =
  Columns 1 through 19
   -6.0968    3.1370    8.9203   -2.2090    6.2983    7.0303   12.4509   -0.4986   -1.2820   -0.0259   -
2.3322    1.5546   -1.2531    1.5976   -0.0000   -1.2890   -0.3569   -2.5583   -0.5287
  Columns 20 through 26
  -17.0150   -2.3191   -1.7104    2.6624   -2.9785   -3.3157    2.1136
E2 =>> E2=(T-Y).^2   % Squared Error
  Columns 1 through 19
   37.1711    9.8410   79.5720    4.8798   39.6687   49.4248  155.0256    0.2486    1.6435    0.0007
5.4393    2.4167    1.5703    2.5522    0.0000    1.6614    0.1274    6.5447    0.2796
  Columns 20 through 2
  289.5107    5.3781    2.9254    7.0886    8.8712   10.9941    4.4672
>> MSE=mean((T-Y).^2)   % Mean Squared Error
MSE =
   27.9732
>> RMSE = sqrt(mean((T-Y).^2)) % Root Mean Squared Error
RMSE =
    5.2890
>> MAE=mae(T-Y) % Mean Absolute Erro
MAE =
3.5205
```

```
net = newff(minmax(P),[4 25 1],{'tansig' 'tansig' 'purelin'},'trainlm');
```

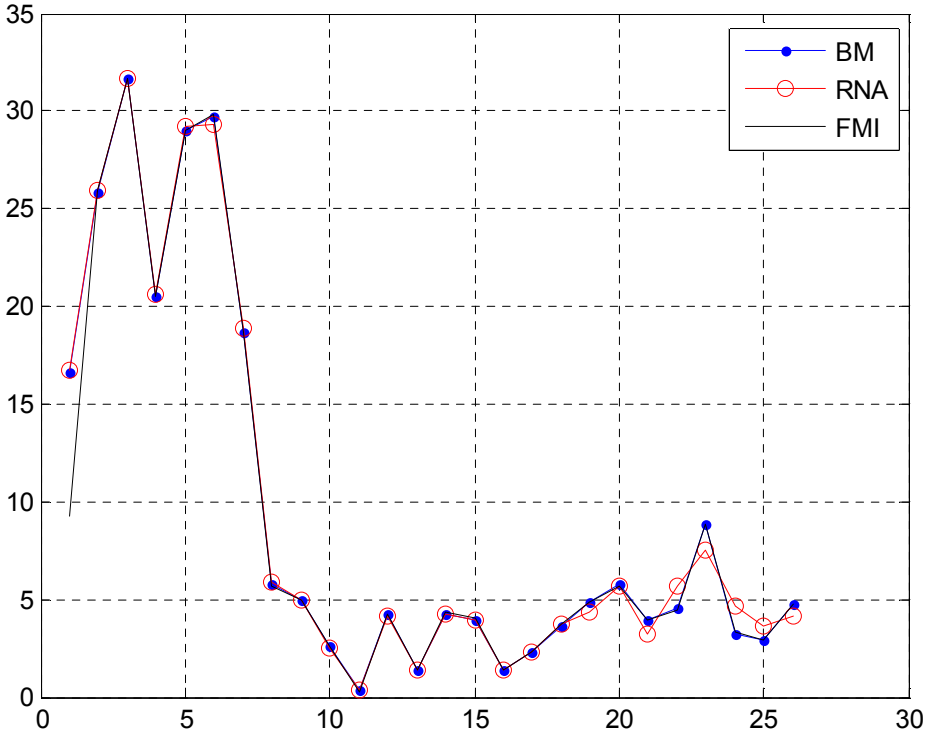
BM
RNA
FMI
0
5
10
15
20
25
30
35

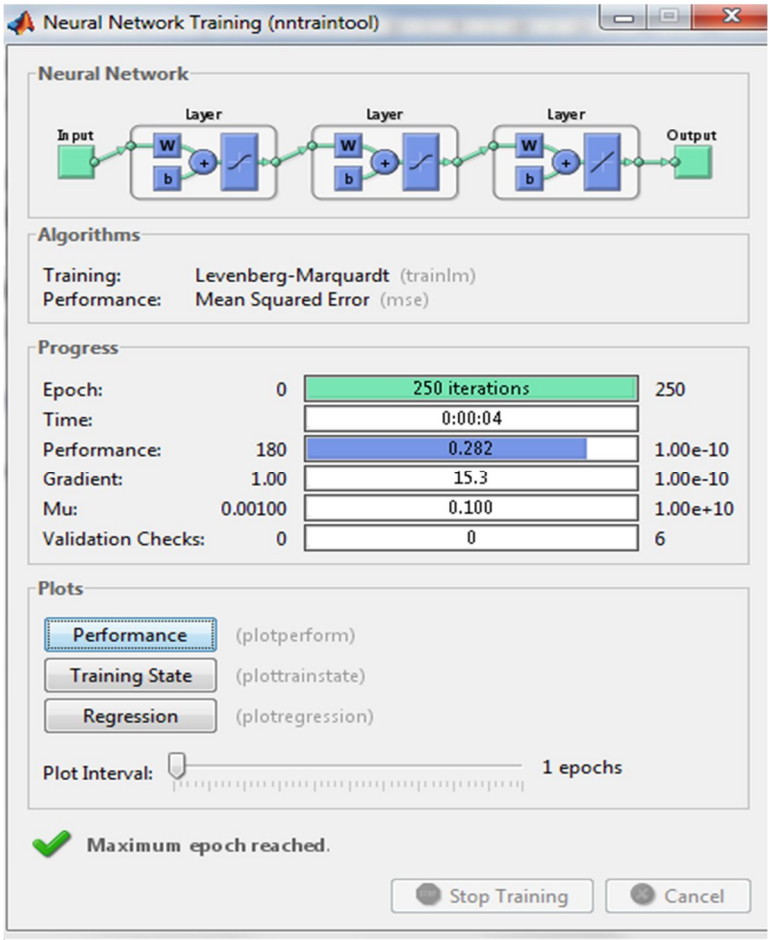
Neural Network Training (nntraintool)
Neural Network
Input
Layer
Layer
Layer
Output
W
b
Algorithms
Training: Levenberg-Marquardt (trainlm)
Performance: Mean Squared Error (mse)
Progress
Epoch: 0 250 iterations 250
Time: 0:00:04
Performance: 180 0.282 1.00e-10
Gradient: 1.00 15.3 1.00e-10
Mu: 0.00100 0.100 1.00e+10
Validation Checks: 0 0 6
Plots
Performance (plotperform)
Training State (plottrainstate)
Regression (plotregression)
Plot Interval: 1 epochs
Maximum epoch reached.
Stop Training
Cancel

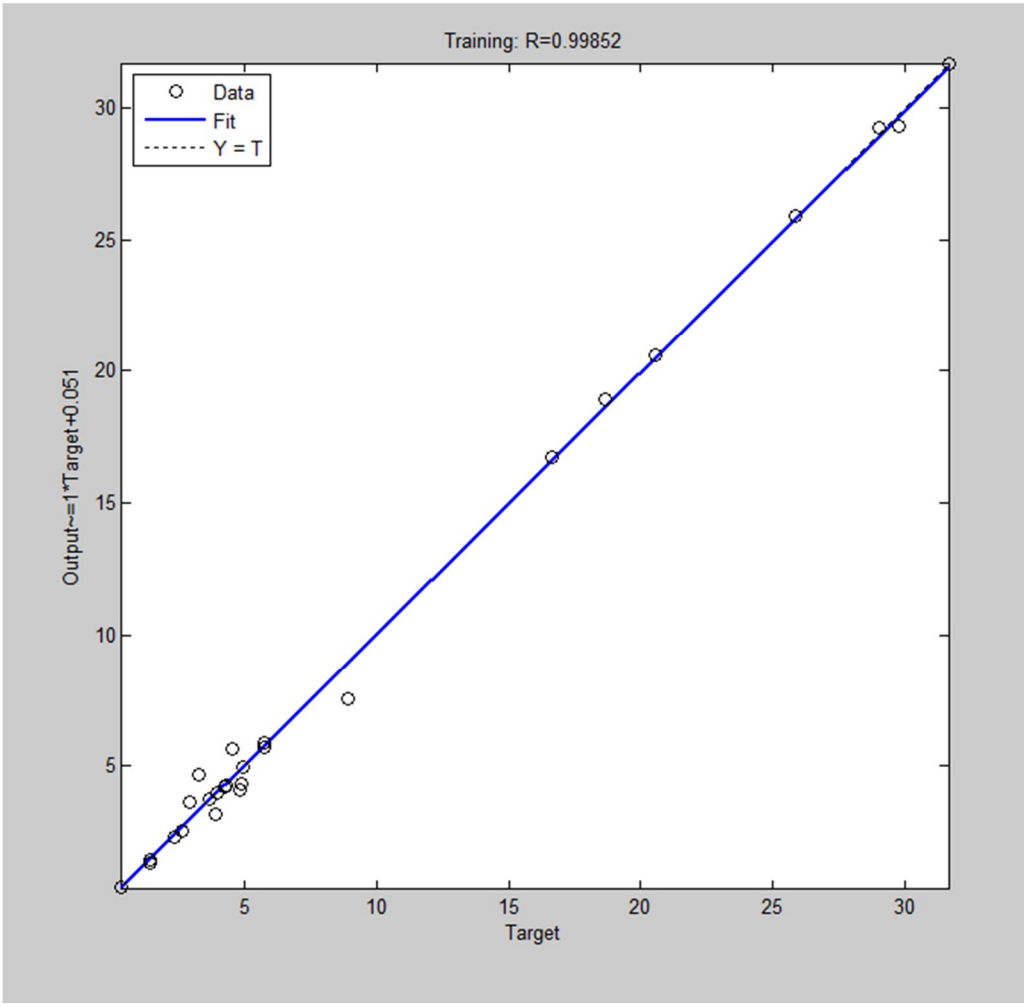
Training: R=0.99852
Data
Fit
Y = T
Output~=1*Target+0.051
Target
5
10
15
20
25
30

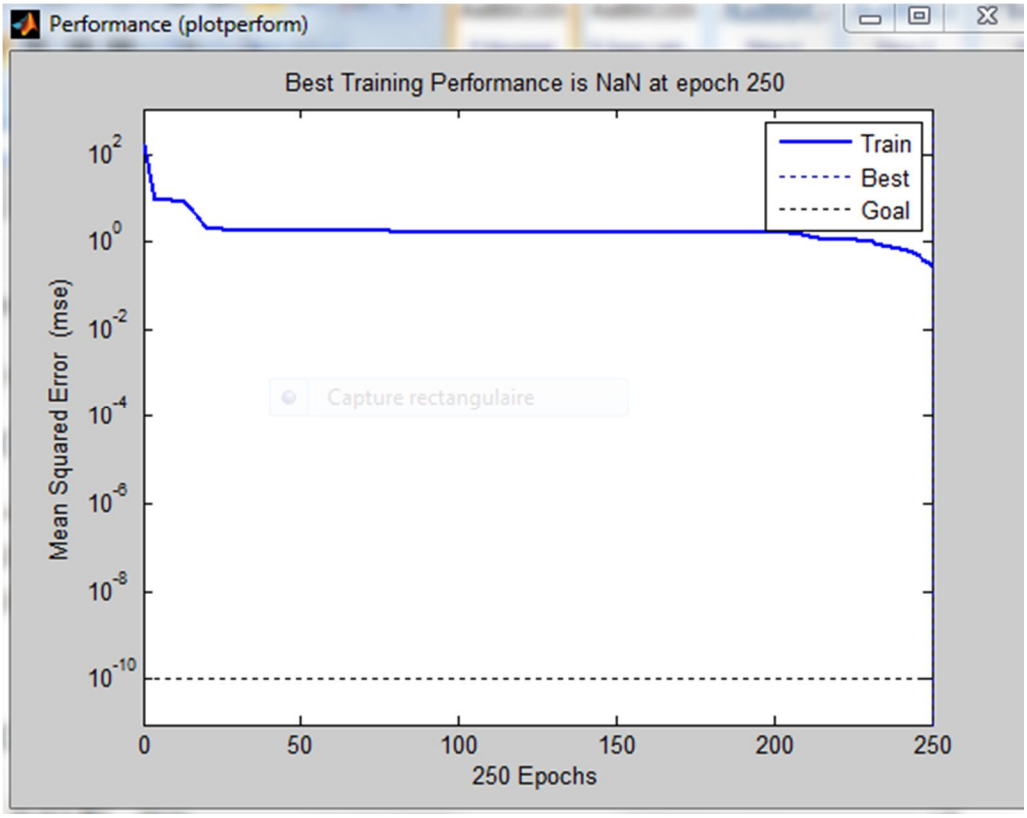
Performance (plotperform)
Best Training Performance is NaN at epoch 250
Train
Best
Goal
Mean Squared Error (mse)
250 Epochs
0
50
100
150
200
250

تقديرات الأخطاء:

```
>> E=(T -Y )   % Errors
E =
  Columns 1 through 19
  -0.0643  -0.0126   0.0068  -0.0369  -0.1814   0.4943  -0.2411  -0.1174  -0.0288   0.0953  -
0.0516   0.0338   0.0101  -0.0108  -0.0278   0.0362   0.0216  -0.0893   0.5478

 Columns 20 through 26
   0.0149   0.7323  -1.1126   1.3698  -1.4184  -0.7391   0.6745
>> E2=(T-Y).^2   % Squared Error
E2 =
 Columns 1 through 19
   0.0041   0.0002   0.0000   0.0014   0.0329   0.2444   0.0582   0.0138   0.0008   0.0091   0.0027
0.0011   0.0001   0.0001   0.0008   0.0013   0.0005   0.0080   0.3000
 Columns 20 through 26
   0.0002   0.5362   1.2378   1.8765   2.0118   0.5463   0.4549

>> MSE=mean((T-Y).^2)   % Mean Squared Error
MSE =
   0.2824
>> RMSE = sqrt(mean((T-Y).^2)) % Root Mean Squared Error
RMSE =
   0.5314
>> MAE=mae(T-Y) % Mean Absolute Error
MAE =
  0.3142
```

```
net = newff(minmax(P),[4 30 1],{'tansig' 'tansig' 'purelin'},'trainlm');

   0.0147  -0.4342   0.9496  -0.7718   0.6170  -0.0290   0.0269   0.4093  -0.3999  -0.0089  -
1.1797   1.6790   0.5026   0.8732   0.1335  -1.7833   0.0040  -0.0960   0.5178

 Columns 20 through 26

   0.4278  -0.4656   0.3363   0.2456   0.0717  -0.6195   0.0038

>> E2=(T-Y).^2   % Squared Error

E2 =

 Columns 1 through 19

   0.0002   0.1886   0.9017   0.5957   0.3806   0.0008   0.0007   0.1675   0.1599   0.0001   1.3917
2.8189   0.2526   0.7624   0.0178   3.1802   0.0000   0.0092   0.2681
```

```
 Columns 20 through 26

   0.1830   0.2168   0.1131   0.0603   0.0051   0.3838   0.0000

>> MSE=mean((T-Y).^2)   % Mean Squared Error

MSE =

   0.4638

>> RMSE = sqrt(mean((T-Y).^2)) % Root Mean Squared Error

RMSE =

   0.6810

>> MAE=mae(T-Y) % Mean Absolute Error

MAE =

   0.4846
```

```
net = newff(minmax(P),[4 35 1],{'tansig' 'tansig' 'purelin'},'trainlm');
```

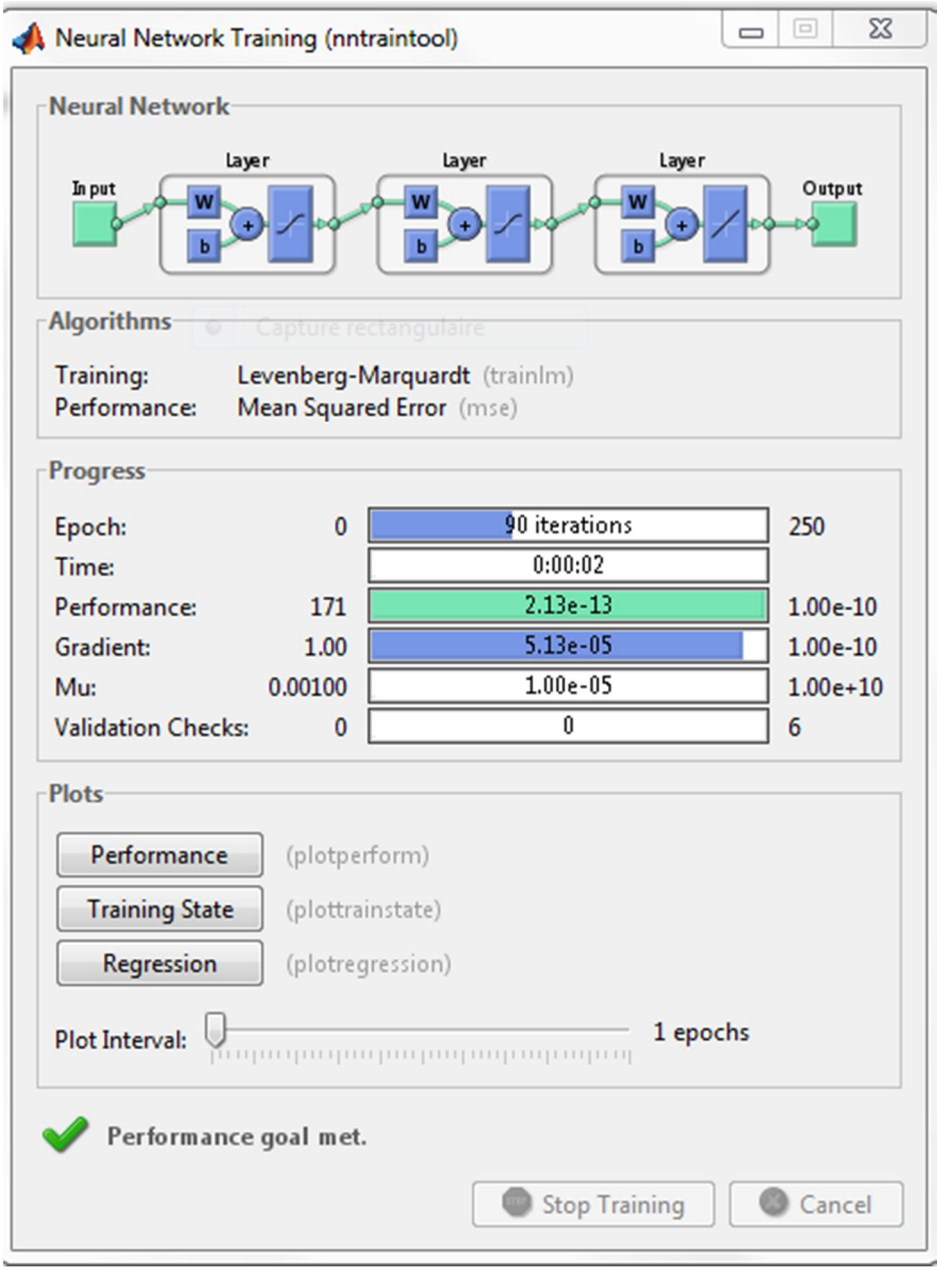

>> E=(T -Y) % Errors

E =

1.0e-005 *

Columns 1 through 15

0.0006 0.0213 0.0099 0.0231 -0.0087 0.0022 -0.0265 0.0006 -0.0059 -0.0704 -0.0024 -0.0143 -0.1507 0.0743 0.0208

```
 Columns 16 through 26
  -0.1366   -0.0119    0.0203   -0.0095    0.0042    0.0055   -0.0015    0.0001   -0.0169   -0.0007
-0.0109
>> E2=(T-Y).^2   % Squared Error
E2 =
 1.0e-011 *
 Columns 1 through 15
   0.0000    0.0045    0.0010    0.0053    0.0008    0.0000    0.0070    0.0000    0.0004    0.0496
0.0001    0.0021    0.2271    0.0552    0.0043
 Columns 16 through 26
   0.1867    0.0014    0.0041    0.0009    0.0002    0.0003    0.0000    0.0000    0.0029    0.0000
0.0012
>> MSE=mean((T-Y).^2)   % Mean Squared Error
MSE =
 2.1346e-013
>> RMSE = sqrt(mean((T-Y).^2)) % Root Mean Squared Error
RMSE =
 4.6201e-007
 MAE=mae(T-Y) % Mean Absolute Error
MAE =
 2.4995e-007
>>
```

```
net = newff(minmax(P),[4 40 1],{'tansig' 'tansig' 'purelin'},'trainlm');
```

```
>> E=(T -Y )   % Errors

E =

 1.0e-004 *

 Columns 1 through 19

  -0.0051    0.0020    0.0020   -0.0081    0.0013    0.0001   -0.0018    0.0164    0.0117    0.0033
0.0028    0.0068    0.0044    0.0030    0.0028    0.0004   -0.0044   -0.0135   -0.0532

 Columns 20 through 26

  -0.3566    0.0060   -0.0268    0.0067   -0.0117   -0.0133   -0.0251

>> E2=(T-Y).^2   % Squared Error
```

```
E2 =

  1.0e-008 *

  Columns 1 through 19

    0.0000    0.0000    0.0000    0.0001    0.0000    0.0000    0.0000    0.0003    0.0001    0.0000
0.0000    0.0000    0.0000    0.0000    0.0000    0.0000    0.0000    0.0002    0.0028

  Columns 20 through 26

    0.1272    0.0000    0.0007    0.0000    0.0001    0.0002    0.0006

>> MSE=mean((T-Y).^2)   % Mean Squared Error

MSE =

  5.0985e-011

>> RMSE = sqrt(mean((T-Y).^2)) % Root Mean Squared Error

RMSE =

  7.1404e-006

>> MAE=mae(T-Y) % Mean Absolute Error

MAE =

  2.2667e-006
```